



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا
التخطيط والتنمية
رقم (٣٤)

مدى إمكانية تحقيق إكتفاء ذاتى
من القمح

يوليو ١٩٨٦

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

في اسعاره في السوق العالمية وسيطرة قله من الدول الغنية علي السوق الدولية للقمح.

والبعد الثاني متمثلاً في البعد الإقتصادي حيث تمثل واردات الدول النامية من الغذاء ضغطاً شديداً علي موازين مدفوعاتها والمؤدي الي مختلف صور عجز ميزان المدفوعات في تلك الدول بالإضافة الي التضخم المستورد نظير ارتفاع اسعار الغذاء في السوق العالمية واضطرار الدول النامية لدعم أسعار الغذاء في الداخل .

ويتمثل البعد الثالث في البعد الإجتماعي للأمن الغذائي والذي يرتبط بالإستقرار في تلك المجتمعات التي تعاني من فجوة الانتاج المتاح والإحتياجات ومايؤدي اليه ذلك من تأثير في سير الاحداث الداخلية وأثر ذلك علي جهود التنمية بمختلف أنواعها^(١).

- وترجع مشكلة القصور في تحقيق الأمن الغذائي الي :
- القصور في نمو وتطور انتاج السلع الغذائية .
- زيادة معدلات الاستهلاك .

ومن أهم اسباب قصور الانتاج مايلي^(٢):

- اعطاء الزراعة أولوية منخفضة في توزيع استثمارات خطط التنمية نتيجة للتركيز علي تطوير الصناعات الذي ساد الفكر التنموي في الحقبات السابقة . هذا بالإضافة الي تخلف المستوى التكنولوجي ، وسياده مفهوم ان التكنولوجيا الحديثه ترفع التكاليف ومن ثم الاسعار ، بينما العكس هو الصحيح حيث ان التكنولوجيا الحديثه تخفض التكاليف نتيجة وفره

(١) دكتوراه/ عيون عبد القادر مطاوع - (الامن الغذائي من خلال مناقشات ممثلي الامم في مجلس الشعب) - معهد التخطيط القومي اغسطس ١٩٨٢ - ص ٥٢ .

(٢) المجالس القومية المتخصصة - (حول إستراتيجية الامن الغذائي - الجزء الاول - ١٩٨٢ - ص ١٩ .

الانتاج ومن ثم الاسعار . هذا بالاضافة الي تخلف السلالات المزروعة من المحاصيل .
 - اخطاء السياسة السعرية الزراعية وتسعير الحاصلات بأسعار منخفضة أدت الي هبوط عائد الاستغلال ومن ثم هبوط العائد علي رأس المال المستثمر في الزراعة مما أدت الي ان يصبح قطاع الزراعة طارداً لرأس المال والعمل ومارتبت علي ذلك معلوم لنا جميعاً .

أما بالنسبة للعوامل التي أدت الي زيادة الاستهلاك فيمكن حصرها فيما يلي :-

- ارتفاع معدلات النمو السكاني الي اكثر من 2.5 ٪ سنوياً ، وفي ذات الوقت ارتفاع متوسط دخل الفرد نتيجة لخطط التنمية أدت الي زيادة متوسط الاستهلاك من الغذاء .
- الدعم الذي أدت الي انخفاض اسعار السلع الغذائية ومن ثم الاستهلاك المفرط لها ، هذا بالاضافة الي الاستهلاك غير الرشيد واستخدام السلع في غير ماخصصت له .

وفي نفس الوقت أدت عوامل زيادة الاستهلاك الي تزايد الطلب علي السلع الغذائية مما دعا الي سد الفجوة بين حاجات الاستهلاك وكميات الانتاج بالتوسع في استيراد المواد الغذائية من الخارج .
 وحيث تتدني نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاساسية عاماً بعد آخر مما يؤدي الي بروز عدد من المشكلات أهمها الآتي :-

- التزايد المستمر في الواردات الغذائية وعلي رأسها القمح ، والتي تأتي أساساً من دول العملات الحرة .
- استنزاف الجانب الاعظم من حصيللة الصادرات للوفاء بمتطلبات الواردات .
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات .
- اتجاه اسعار الغذاء للتزايد عاماً بعد آخر مما يتطلب تزايد مخصصات الدعم كذلك .

هذا مع الأخذ في الاعتبار صعوبة توفير كميات الواردات في السوق العالمي مع توافر القدره التمويلية ومايستتبع ذلك من آثار سياسية وإقتصادية ، ومن ثم يستلزم الامر توفير حد ادني من الانتاج المحلي .

وتتأصل المشكلات السياسية والاقتصادية في مدي الحاجه التي استيراد الغذاء ، وفي طبيعة السوق الذي يتحصل منه بطريق الاستيراد علي هذا الغذاء . ورغم وجود سوق عالمية للقمح تسودها المنافسة إلا ان تلك السوق يسهل ان تكون موضع إحتكار للمصدرين اذ أن فائض انتاج القمح للتصدير يتحقق الجانب الاكبر منه في ثلاث بلاد فقط وهي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ، بينما يتحقق فائض محدود للتصدير في كل من الأرجنتين والسوق الأوروبية المشتركة ، وبالتالي فهناك إمكانية لتكتل تلك الدول في احتكار قوي للسيطره علي صادرات القمح . ومن ثم لم تعد مشكلة الغذاء مشكلة تجارية واقتصادية ولكنها أصبحت في الحقيقة مشكلة سياسية بالدرجة الاولى .

ومن ثم فقد نبعت أهمية تلك الدراسة من خطورة الاوضاع السالفة ومايترتب عليها من نتائج تتطلب العمل السريع والجاد لمواجهتها والحد من خطورتها ويتأتى ذلك عن طريق رفع معدل الاكتفاء الذاتي من القمح وذلك بإستخدام بعض أو كل الاساليب التي جاءت في تلك الدراسة .

وتجدر الاشارة في هذا الصدد الي ماواجهه البحث من النقص والتضارب في البيانات المتعلقة بالنواحي المختلفة لهذه السلعه بدءاً من بيانات المباحث والانتاج والاستهلاك والواردات والاستخدامات الاخرى . لذا كان من الضروري الاعتماد علي عديد من المصادر مع ترجيح بعض البيانات واستبعاد البعض الآخر لعدم منطقيته . ورغم ذلك فإن البحث يعطي تصوراً عن طبيعة المشكلة وإمكانات مجابهتها والبدائل المقترحة لحلها والتي تعتبر في نفس الوقت مؤشرات علمية يتوفر لها درجة كبيرة من الدقه يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وبناء السياسات المتعلقة بتلك السلعه الإستراتيجية حالياً ومستقبلاً.

ولهذا فقد اعتمدت الدراسة علي عديد من مصادر البيانات منها
وزارة الزراعة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، وزارة التموين ،
وزارة التخطيط ، وعلي عديد من الدراسات والبحوث ، كذلك دراسات
المعهد .

وقد جاءت الدراسة في خمسة فصول عدا المقدمة والملخص
والتوصيات والملاحق وهي :-

- ١ - انتاج واستهلاك القمح في مصر .
- ٢ - تقدير حجم الفجوة القمحية وقيمتها واسبابها .
- ٣ - بعض السياسات الاقتصادية المؤثرة علي انتاج واستهلاك القمح
ودقيقه .
- ٤ - امكانات زيادة الانتاج وترشيد الاستهلاك .
- ٥ - بدائل مقترحة لتحقيق درجات مختلفة من الاكتفاء الذاتي من
القمح .

وقد شارك في اعداد هذه الدراسة كل من ، الأستاذ الدكتور /
سعد طه علام مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعي والذي تولي
الاشراف علي الدراسة ، والدكتور/ بركات احمد الفرا ، والدكتور/
مدي محمد صالح ، والدكتور/ عماد مصطفى الخبراء بمركز التخطيط
الزراعي .

واذ نتشرف بتقديم هذه الدراسة - كجزء من البرنامج البحثي
للمعهد لعام ١٩٨٧/٨٥ - نرجو ان تكون إسهاماً في حل تلك المشكلة
بما يحقق اهداف المجتمع في هذا المجال .

مدير المعهد
طه

أستاذ دكتور/ رجا عبد الرسول حسن

- ٩ -
المحتويات

رقم الصفحة

١	الفصل الأول : إنتاج وإستهلاك القمح في مصر	
١	١٠١ ✓ إنتاج القمح في مصر	
١	١٠١٠١ المساحة	
٣	٢٠١٠١ الأهمية النسبية للرقعة المزروعة قمحاً	
٤	٣٠١٠١ ✓ إنتاجية القمح	
٥	٤٠١٠١ الإنتاج	
٦	٢٠١ ✓ إستهلاك القمح في مصر	
٧	١٠٢٠١ تطور الاستهلاك القومي من القمح	
١٣	٢٠٢٠١ تطور استهلاك الفرد من القمح	
١٨	الفصل الثاني : حجم الفجوة القمحية وقيمتها وأسبابها	
١٨	١٠٢ ✓ حجم وقيمة الفجوة الحالية من القمح	
٢٥	٢٠٢ حجم وقيمة الفجوة القمحية المتوقعة	
٢٧	١٠٢٠٢ تقديرات سابقة للفجوة القمحية	
٣٠	٢٠٢٠٢ تقديرات الدراسة للفجوة القمحية	
٣٣	٣٠٢٠٢ مقارنة بين نتائج مختلف التقديرات	
٣٤	٤٠٢٠٢ القيمة النقدية للفجوة	
٣٦	٣٠٢ ✓ اسباب الفجوة القمحية	
٣٦	١٠٣٠٢ قصور إنتاج القمح	
٤٢	٢٠٣٠٢ ارتفاع معدلات استهلاك القمح	

الفصل الثالث : بعض السياسات الاقتصادية المؤثرة على

٥١	إنتاج واستهلاك القمح ودقيقه	
	السياسات الاقتصادية المؤثرة على إنتاج واستهلاك القمح	١٠٢
٥٢	١٠١٠٢ السياسة الإنتاجية للقمح في مصر	
٥٢	٢٠١٠٢ السياسة التسويقية لمحصول القمح	
٥٥	٣٠٢٠٢ السياسة السعرية للقمح	

رقم الصفحة

٦٤	سياسة الدعم	٤٠١٠٣
	أثر السياسات الاقتصادية علي انتاج القمح	٣٠٣
٧٢	ودقيقه	
	أثر السياسات الاقتصادية علي إستهلاك	٣٠٣
٧٤	القمح ودقيقه	

الفصل الرابع : البدائل المقترحة لزيادة انتاج القمح

٧٦	وترشيد الاستهلاك	
٧٦	امكانات زيادة انتاج القمح	١٠٤
	امكانية التوسع في زراعة القمح في الاراضي	١٠١٠٤
٧٦	الجديدة	
	امكانية احلال الاقطان قصيرة التيلة مبكرة	٣٠١٠٤
	النضج وفيرة المحصول محل الاقطان المصرية	
٨٧	طويل وسط وقصير التيلة	
	التركيب المحصولي وامكانية زيادة مساحة	٣٠١٠٤
١١٠	القمح	
	الزيادة المتوقعة في انتاج القمح المترتبة علي	٤٠١٠٤
١٢٤	تعميم الاصناف مرتفعة الانتاجية في كل اقليم	
١٢٩	ترشيد الاستهلاك من القمح	٣٠٤
١٣٠	اعادة النظر في نظام تسعير القمح ودعمه	١٠٣٠٤
	إدخال الاساليب التكنولوجية الحديثة لاحلال	٢٠٣٠٤
١٣٣	بدائل القمح في الخبز	
١٤٣	خفض الفاقد من القمح والخبز	٣٠٣٠٤
١٤٧	تعديل الانماط الاستهلاكية الحالية	٤٠٣٠٤
١٤٨	خفض استهلاك الفرد من القمح	٥٠٣٠٤

الفصل الخامس: بدائل مقترحة لتحقيق درجات مختلفة من

١٥٠	الاكتفاء الذاتي	
	تقدير الزيادة المطلوبة في الرقعة القمحية	١٠٥
	الحالية لتحقيق درجات مختلفة من الاكتفاء	
١٥٠	الذاتي	

رقم الصفحة

١٥١	تحقيق درجة اكتفاء ذاتي كامل	١٠١٠٥
١٥٢	تحقيق درجة اكتفاء ذاتي (٧٥٪)	٢٠١٠٥
١٥٥	تحقيق درجة اكتفاء ذاتي (٥٠٪)	٢٠١٠٥
١٥٧	تحقيق درجة اكتفاء ذاتي (٤٠٪)	٤٠١٠٥
	درجة الاكتفاء الذاتي الممكن تحقيقها	٢٠٥
١٦٠	باستخدام بعض البدائل وبعض السياسات .	
١٦١	احلال الذره الشامية محل نسبة من القمح في صنع رغيف الخبز البلدي	١٠٢٠٥
١٦٢	تقليل الفاقد من القمح الموجه لصناعة رغيف الخبز	٢٠٢٠٥
١٦٤	الاحتياجات الاساسية للفرد والخفض الممكن تحقيقه في الاستهلاك من القمح	٣٠٢٠٥
١٦٨	زيادة رقعة القمح تحت ظل فروض مختلفة .	٤٠٢٠٥
١٧٢	الزيادة المتوقعة في الانتاج حسب المقترح الرابع	٥٠٢٠٥
١٧٥	الحدود الدنيا والحدود القصوي لدرجة الاكتفاء الذاتي من القمح الممكن تحقيقها في ضوء المقترحات السابقة	٣٠٥

ملخص وتوصيات .

الملاحق .

٢١٤	بيانات اخصائية	ملحق (١)
٢٢٢	السوق الدولية للقمح	ملحق (٢)
٢٣١	اثر الري والتسميد علي محصول القمح	ملحق (٣)
٢٤٤	تقليل حجم الفاقد من القمح	ملحق (٤)

المراجع .

فهرس الجداول

رقم الجدول	أسم الجدول	رقم الصفحة
١ - ١	انتاج القمح في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٦٥/٦٤ - ١٩٨٥/٨٤	٢
٢ - ١	اجمالي الرقعة الزراعية ونسبة رقعة القمح والبرسيم منها	٣
٣ - ١	متوسط انتاجية الهكتار في بعض السدول بالكيلو جرام	٤
٤ - ١	تطور الاستهلاك القومي والفردى من القمح خلال الفترات ٧٠/٦٦ - ٧٥/٧١ - ٨٠/٧٦	٨
٥ - ١	معدل النمو السنوى للاستهلاك القومى والفردى من القمح والدقيق خلال الفترات ١٩٧٠/٦٦ - ١٩٧٥/٧١ ، ١٩٨٠/٧٦ ، ١٩٨٥/٨١	٩
٦ - ١	توزيع الاستخدامات المختلفة للدقيق الفاخر عام ١٩٨٢	١١
٧ - ١	تطور نصيب الفرد من محاصيل الحبوب خلال السنوات ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٨٣	١٦
١ - ٢	الفجوة من القمح خلال السنوات ١٩٧٠/٦٦ ، ١٩٧٥/٧١ ، ١٩٨٠/٧٦ ، ١٩٨٥/٨١	١٨
٢ - ٢	تطور متوسط قيمة الفجوة من القمح والدقيق الفاخر خلال الفترات ٦٦ - ١٩٧٠ ، ٧١ - ١٩٧٥ ، ٧٦ - ١٩٨٠ ، ٨١ - ١٩٨٥	٢٢
٢ - ٢	تقديرات وزارة التخطيط للفجوة القمحية ..	٢٧
٤ - ٢	تقديرات دراسة مشكلة الغذاء في مصر للفجوة القمحية	٢٩
٥ - ٢	التقدير الخطي للفجوة القمحية	٣١
٦ - ٢	تقدير الفجوة عند معدلى نمو سكاني ٢.٥ ٪ ، ٢.٨ ٪ سنوياً	٣٢

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
	الفجوة المتوقعة من القمح وفق توقعات بعض التقديرات	٢ - ٧
٢٢	متوسط استهلاك الفرد من القمح وبعض السلع البديله في مصر وبعض الدول المتقدمة	٢ - ٨
٤٥	تطور الارقام القياسية لاسعار المستهلكين في حضر جمهورية مصر العربية	٣ - ١
٥٧	تطور اسعار كل من المنتج والمستهلك ومتوسط اسعار الاستيراد خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٧٠	٢ - ٢
٦٢	اجمالي الدعم الموجه للقمح المحلي والمستورد ودقيقه خلال الفترة ١٩٧١/٧٠ - ١٩٨٥/٨٤	٢ - ٣
٦٧	تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في جمهورية مصر العربية	٢ - ٤
٧٢	المساحات المستصلحة وموقعها حتي ١٩٨٣/٨٢	٤ - ١
٧٧	الاراضي المستصلحة الملازمة لزراعة القمح من جملة الاراضي المستصلحة حتي ١٩٧٨	٤ - ٢
٧٨	المساحات المستهدف استصلاحها في خطة ١٩٨٧/٨٨ - ١٩٩٢/٩١	٤ - ٢
٨٠	الاراضي الممكن إدخالها في زراعة القمح سنويا من الاراضي المستصلحة حتي ١٩٩٢/٩١	٤ - ٤
٨١	الاراضي الممكن إدخالها في زراعة القمح في ظل الفرض الثاني وانتاجها من القمح	٤ - ٥
٨٢	الاراضي القابلة للاستصلاح حتي عام ٢٠٠٠	٤ - ٦
٨٣	نوعية التربة في اراضي التوسع الافقي	٤ - ٧
٨٥	المساحة الانتاجية وانتاج القطن المصنري للفترة ١٩٨٤/٧٩	٤ - ٨
٨٩	الانتاج والصادرات والاستهلاك والفائض من القطن الشعر	٤ - ٩
٩٠	المساحة والانتاجية وانتاج القطن عام ١٩٨٤ (قطن زهر)	٤ - ١٠
٩٣		

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
٩٣	مقترح زراعة الاقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج وفيرة المحصول	٤ - ١١
٩٥	البدائل المقترحة لادخال الاقطان قصيرة التيلة	٤ - ١٢
٩٨	الفترة اللازمة لادخال الاقطان قصيرة التيلة	٤ - ١٣
١٠٣	الزيادة في مساحة المحاصيل المختلفة بعد ادخال القطن قصير التيلة	٤ - ١٤
١٠٤	الانتاج المتوقع من الوفير في مساحات القطن خلال الفترة المقترحة لادخال القطن قصير التيلة	٤ - ١٥
١٠٥	تطور انتاجية اهم الحاصلات الزراعية	٤ - ١٦
١٠٦	تطور المساحة المنزوعة بأصناف القطن في الفترة ٧٩ - ١٩٨٥	٤ - ١٧
١٠٨	ملخص البدائل المقترحة لمساحات وانتاج القمح	٤ - ١٨
١١٤	التركيب المحصولي لموسم ١٩٨٥/٨٤	٤ - ١٩
١١٥	مقترح وزارة الزراعة للتركيب المحصولي لنهاية الخطة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١	٤ - ٢٠
١٢٠	مقترح وزارة الزراعة للتركيب المحصولي للأراضي الجديدة	٤ - ٢١
١٢١	مساحة المحاصيل الرئيسية في بدائل التركيب المحصولي المقترحة من وزارة الزراعة خلال خطة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١	٤ - ٢٢
١٢٧	المساحة المزروعة بأصناف القمح عام ١٩٨٥ .	٤ - ٢٣
١٢٨	مقترح بأنسب الاصناف للزراعة بمختلف المحافظات وانتاجها المتوقع	٤ - ٢٤
١٣٥	الوفير الاقتصادي المتوقع من احلال البدائل محل القمح في صناعة الخبز البلدي	٤ - ٢٥
١٤١	مساحة الذرة اللازمة لتوفير دقيق يكفي للاحلال بنسب ١٠٪، ٥٠٪ من دقيق القمح	٤ - ٢٦

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٤٥	الوفر الاقتصادي المتحقق من خفض فاقد القمح بنسب من ١٪ - ٥٠٪	٤ - ٢٧
١٥٢	الرقعة المطلوب زراعتها بالقمح بالاضافة الي رقعة القمح الحالية لتحقيق اكتفاء ذاتي كامل	٥ - ١
١٥٤	الرقعة المطلوب زراعتها بالقمح بالاضافة الي رقعة القمح الحالية لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٧٥٪	٥ - ٢
١٥٦	الرقعة المطلوب زراعتها بالقمح بالاضافة الي رقعة القمح الحالية لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٥٠٪	٥ - ٣
١٥٨	الرقعة المطلوب زراعتها بالقمح بالاضافة الي رقعة القمح الحالية لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٤٠٪	٥ - ٤
١٦٢	الخفض الممكن تحقيقه في استهلاك القمح بصناعة رغيف خبز بلدي بتوليفة من الدرة والقمح بنسب مختلفة	٥ - ٥
١٦٥	الخفض المتوقع في استهلاك القمح نتيجة لخفض	٥ - ٦
١٦٧	وقع في القمح عند معدل اساسية للفرد (١٥٠) كجم في	
١٧٠	من القمح بإدخال الاقطان راعة القمح علي ٢٢٠ ألف	
١٧٠	من القمح من زراعته في حة والمتوقع استصلاحها ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١	
١٧١	تم زراعته في ١٥٠٠ ألف ط وزارة الزراعة	

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
١٧٢	الزيادة المتوقعة في انتاج القمح نتيجة ادخال الاصناف وفيرة الغلة في الزراعة .. الانتاج المتوقع من القمح عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥	٥ - ١١
١٧٣	حسب بعض الفروض التي تقترحها الدراسة	٥ - ١٢
١٧٧	درجة الاكتفاء الذاتي الممكن تحقيقها حسب فروض البديل الأول	٥ - ١٣
١٧٩	درجة الاكتفاء الذاتي التي يمكن تحقيقها حسب فروض البديل الثاني	٥ - ١٤
١٨١	درجة الاكتفاء الذاتي المتوقع تحقيقها في القمح وفق فروض البديل الثالث	٥ - ١٥

(الفصل الأول)

الفصل الأول

١ - إنتاج وإستهلاك القمح في مصر

١٠١ إنتاج القمح في مصر :-

يُعتبر القمح أحد المحاصيل الهامة في جمهورية مصر العربية حيث يغطي رقعة واسعة من الأراضي الزراعية • ويتوقف إنتاج القمح في البلاد علي المساحة المزروعة منه والمرتبطة بالدورة الزراعية ، كذلك علي الغلطة المحصولية للفدان والتي تتوقف بدورها علي نظم الزراعة وطريقة السري ومعدلات التسميد ووسيلة الحصاد والدراس •

١٠١١ المساحة : عبر عشرين سنة ممتدة من العام ٦٤/٦٥ وحتى العام ٨٤/١٩٨٥ ، فقد تراوحت المساحة المزروعة قمحا حوالي ١٢ - ٣٢ مليون فدان تقريبا ، كما هو واضح من بيانات الجدول رقم (١ - ١) وأكبر مساحة زرعت بالقمح كانت عام ٨٠/٨١ حيث بلغت ٤١ مليون فدان وأقلها عام ٦٤/٦٥ حيث بلغت ١٢ مليون فدان تقريبا •

والملاحظ ان هناك ثبات نسبي في الرقعة القمحية كما تظهره متوسط الفترات الزمنية المشار اليها في الجدول • حيث بلغت ١٢ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٢ ، ٣ مليون فدان تقريبا كمتوسط للفترات الزمنية ٦٤/٦٥ - ٦٨/٦٩ ، ٦٩/٧٠ - ٧٤/٧٥ ، ٧٥/٧٦ - ٧٩/٨٠ ، ٨٠/٨١ - ٨٤/٨٥ علي الترتيب • وإن دل ذلك علي شيء فإنما يدل علي الاهمية الحيوية للقمح وحفاظه علي الرقعة التي يشغلها لما لهذا المحصول من اعتبار لدي الفلاح والدولة علي حد سواء •

ولكن الملفت للانتباه خلال العامين الاخيرين حدث انخفاض ملحوظ في رقعة القمح بلغ ١٧٦ ، ١٦٨ ألف فدان عن متوسط الفترة السابقة ٧٥ - ١٩٧٩ •

أما الرقعة التي يشغلها القمح من الأراضي الزراعية فبلغت في المتوسط ١٢ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٢ ، ٣ مليون فدان تقريبا كمتوسط للفترات المشار اليها وبالترتيب •

جدول رقم (١ - ١)

إنتاج القمح في جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٦٥/٦٤ - ١٩٨٥/٨٤

البيان	الاراضي القديمة						الاراضي الجديدة		جملة إنتاج القمح
	المساحة ألف فدان	الانتاجية كجم/ فدان	ألف طن	المساحة ألف فدان	الانتاجية كجم/ فدان	ألف طن	الرقعة القصبية ألف فدان		
٦٥/٦٤	١١٤٤	١١١١	١٢٧٢	١٦	٧١٢	١١	١١٦٠	١٢٨٣	
٦٦/٦٥	١٢٩١	١١٣٥	١٤٦٥	٢٧	٦٦١	١٨	١٣١٨	١٤٨٣	
٦٧/٦٦	١٢٤٥	١٠٣٦	١٢٩١	٣٠	٥٢٥	١٦	١٢٧٥	١٣٠٧	
٦٨/٦٧	١٤١٣	١٠٧٤	١٥١٨	٥٦	٦٦١	٣٧	١٤٦٩	١٥٥٥	
٦٩/٦٨	١٢٤٦	١٠١٨	١٢٦٩	٤٨	٥٢٨	٢٥	١٢٩٤	١٢٩٤	
متوسط سنوي	١٢٦٨	١٠٧٥	١٢٦٣	٣٥	٦١٧	٢١	١٣٠٣	١٣٨٤	
٧٠/٦٩	١٣٠٤	١١٦٢	١٥١٦	٥٣	٦٦٠	٣٥	١٣٥٧	١٥٥١	
٧١/٧٠	١٣٤٩	١٢٨٢	١٧٢٩	٥٦	٦٨١	٣٨	١٤٠٥	١٧٦٧	
٧٢/٧١	١٣٣٩	١٣٠٣	١٦١٦	٥٩	٧٣٨	٤٣	١٢٩٨	١٦٥٩	
١٩٧٣	١٢٤٨	١٤٧٣	١٨٣٧	٤٩	٧٩٨	٣٩	١٢٩٧	١٨٧٦	
١٩٧٤	١٣٧٠	١٣٧٥	١٨٨٤	٥٤	٨٤٧	٤٦	١٤٢٤	١٩٣٠	
متوسط سنوي	١٣٠٢	١٣١٩	١٧١٦	٥٤	٧٤٥	٤٠	١٣٥٦	١٧٥٧	
١٩٧٥	١٣٩٤	١٤٥٨	٢٠٣٣	٥٨	٧٦٥	٤٤	١٤٥٢	٢٠٧٧	
١٩٧٦	١٣٩٦	١٤٠٤	١٩٦٠	٦٥	٧٩٥	٥١	١٤٦١	٢٠١١	
١٩٧٧	١٣٠٧	١٤٠٥	١٦٩٧	٣٠	٥٢٥	١٦	١٢٣٧	١٧١٣	
١٩٧٨	١٣٨١	١٣٩٩	١٩٣٣	٥٠	٦٧٥	٣٤	١٤٣١	١٩٦٧	
١٩٧٩	١٣٩١	١٣٣٥	١٨٥٦	٣١	٨١٣	٢٥	١٤٣٢	١٨٨١	
متوسط سنوي	١٣٥٤	١٤٠٠	١٨٩٦	٤٧	٧١٥	٣٤	١٤٠١	١٩٣٠	
٨١/٨٠	١٤٠٠	١٣٨٤	١٩٣٨	٥٠	٩٠٥	٤٥	١٤٥٠	١٩٨٣	
٨٢/٨١	١٣٧٤	١٤٦٨	٢٠١٧	٥٥	٩٧٥	٥٤	١٤٣٩	٢٠٧١	
٨٣/٨٢	١٣٣٠	١٥١٢	١٩٩٦	٦٠	٩٧٥	٥٨	١٣٨٠	٢٠٥٤	
٨٤/٨٣	١١٧٨	١٥٥١	١٨٣٧	٦٥	١٠٢٠	٦٦	١٢٤٣	١٨٩٣	
٨٥/٨٤	١١٨٦	١٥٧٩	١٨٧٢	٦٨	١٠٥٠	٧١	١٢٥٤	١٩٤٣	
متوسط سنوي	١٢٩٢	١٤٩٩	١٩٣٠	٦٠	٩٨٤	٥٩	١٣٥١	١٩٨٩	

المصدر :-

المصدر:- حسب من البيانات الغير منشورة - وزارة التخطيط الشعبة المركزية للزراعة - ادارة الانتاج النباتي .

٢٠١٠١ الأهمية النسبية للرقعة المرزوعة قمحا : بلغت حصة القمح من جملة
الرقعة المحصولية الزراعية حوالي ١٢٢٪ عام ١٩٧٦ ، ١٢٪ ، ١١٣٪
عامي ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ علي التوالي . هذا في حين كان نصيب البرسيم^(١)
في نفس السنوات وبالترتيب ٢٤٦٪ ، ٢٥٪ ، ٢٦١٪ تقريبا . أي أن
مايزرع من القمح يعادل فقط ٥٠٪ مما يزرع بالبرسيم وذلك كما
هو مبين في الجدول رقم (١ - ٢) .

جدول رقم (١ - ٢)

إجمالي الرقعة الزراعية ونسبة رقعة القمح والبرسيم منها

(المساحة: مليون فدان)

المحصول السنوات	١٩٧٦	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
إجمالي الرقعة المحصولية	١١٤	١١٥	١١٦	١١٦	١١٥
مساحة القمح % من الرقعة المحصولية	١٤	١٣	١٤	١٤	١٣
مساحة البرسيم % من الرقعة المحصولية	٢٢٣	١١٣	١٢١	١٢١	١١٣
	٢٨	٢٩	٢٩	٢٩	٣٠
	٢٤٦	٢٥٢	٢٥٠	٢٥٠	٢٦١

المصدر :-

معهد التخطيط القومي - مركز المعلومات التخطيطية - نشرة مبدئية
لبيانات المساحة والانتاج الزراعي علي مستوي المحافظات ١٩٧٦ -
١٩٨٣

(١) معهد التخطيط القومي - مركز المعلومات التخطيطية - نشرة مبدئية
لبيانات المساحة والانتاج الزراعي علي مستوي المحافظات للسنوات
١٩٧٦ - ١٩٨٣

٣٠١٠١ إنتاجية القمح : بلغت إنتاجية الفدان من القمح حوالي ١٢ طن تقريبا خلال النصف الثاني من الستينات ، أرتفعت الي ١٣ طن في النصف الأول من السبعينات ثم الي ١٤ طن في النصف الثاني من السبعينات ثم الي ١٥ طن تقريبا في النصف الأول من الثمانينات وأعلي إنتاجية حققها الفدان ١٦ طن تقريبا عام ١٩٨٥/٨٤ .

أي أن هناك زيادة مستمرة في إنتاجية الفدان من القمح ولكن إذا ماقورنت هذه الانتاجية بنظيرتها في بعض الدول المتقدمة في زراعة القمح فسرعان مانجد انها منخفضة للغاية .

جدول رقم (١ - ٢)

متوسط إنتاجية الهكتار من القمح في بعض الدول بالكيلو جرام

السنوات الدولة	١٩٧٦ - ٧٤	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
أستراليا	٣٩٦٢	٤٢٧٧	٤٥٣٠	٤٧٦٣
بلجيكا	٤٥٦٣	٥٧٧٩	٥٦٥٢	٦٢٥٠
بلغاريا	٣٤٩٠	٤٦٣٧	٣١٩٩	٣٤٦٢
تشيكوسلوفاكيا	٣٧٨٢	٤٣١٢	٤٨٩٣	٥١٣٦
الدنمارك	٥٠٢٧	٥٥٦٠	٦٤٩٠	٧٣٢٣
فرنسا	٤٠٧٨	٥٢٣٦	٥١٢٧	٦٤٥٤
ألمانيا الغربية	٤٤٤٥	٥٤٧١	٥٤٣٦	٦٢٩٠
أيرلندا	٤٣١١	٧٠١٨	٦٥٦٠	٧٢٩٨
هولندا	٥٣٩٦	٧٣٩٠	٧٠٣٧	٧٨١٥
سويسرا	٤٣٣٣	٤٩٢٤	٤٨٩٣	٦٠٣٨
بريطانيا	٤٣٨٩	٦٢٠٣	٦١٤٩	٧٥٨٣
يوغوسلافيا	٣٢١٧	٣٢٤٩	٣٤٣٤	٣٨٤٢
ألمانيا الشرقية	٣٩٤٩	٤٦٣٦	٤٧٠٨	٥٤٦٧
المكسيك	٣٦٥٨	٤٤٠٩	٤٠٣٧	٣٩١٢
مصر	٣٣٠٠	٣٥٩٩	٣٦٩١	٣٧٥٨

المصدر :-

فكما هو مبين بالجدول رقم (١ - ٢) نجد أن إنتاجية هكتار القمح بلغت عام ١٩٨٢ حوالي ٢٦ طن في مصر بينما وصلت الي ٢٢ هـ ، ٧ ، ٧٤ طن في كل من فرنسا وإيرلندا وهولندا ، وحوالي ٤ طن ، ٢٣ طن في كل من المكسيك وأستراليا .

وفي عام ١٩٨٤ وصلت الي ٢٨ طن في مصر و ٢٢ ، ٢٣ ، ٧٨ ، ٧٦ هـ طن في كل من بلجيكا ، الدنمارك ، هولندا ، بريطانيا ، وألمانيا الشرقية علي الترتيب .

وهذا يدل علي أن إنتاجية القمح في مصر تبلغ فقط حوالي ٥٠٪ من نظيرتها في الدول المتقدمة في انتاج القمح . وهذا يعني أن المجال مازال رحبا امام زيادة مضطردة في انتاجية القمح بالبلاد ، ولكن الأمر يحتاج الي التعرف علي تجارب الدول المتقدمة والعمل علي الإستفادة منها وفق معطيات الواقع الزراعي المصري من ظروف بيئية وتربة واساليب إنتاجية ومعدلات تسميد ونظم ري وحصاد ودراس .

(١٠١) الانتاج : يعتبر الانتاج محصله الرقعة المزروعة والانتاجية التي يحققها الفدان . وهي وفق معطيات الجدول رقم (١ - ١) تراوحت بين ٢٣ ، ٢٠ مليون طن عبر العشرين سنة الماضية ، حيث بلغت كمتوسط للفترات الزمنية ٦٤/٦٥ - ٦٨/٦٩ ، ٦٩/٧٠ - ٧٤/٧٥ ، ٧٥/٧٦ - ٧٩/٨٠ ، ٨٠/٨١ - ٨٤/٨٥ حوالي ١٤ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢ مليون طن علي الترتيب شاملا ذلك انتاج الاراضي الجديدة .

وإمكانية مضاعفة الانتاج واردة اذا امكن رفع الغلة المحصولية التي نظيرتها في الدول المتقدمة ، وبصفة خاصة فإن الزراعة في مصر تعتمد علي مياه النيل ، ولكن إنخفاض معدلات التسميد ورداءة اصناف القمح المزروعة وارتفاع منسوب المياه لسوء الصرف وبدائية اساليب الانتاج وعدم وجود مكننة زراعية كاملة ، عوامل تؤدي كلها الي انخفاض الانتاج .

٢٠١. إستهلاك القمح في مصر :-

يعد القمح أحد المكونات الأساسية في غذاء الإنسان بجمهورية مصر العربية وعديد من الدول الأخرى ، التي تكون ٢٥ ٪ من سكان العالم^(١)، ويمثل الاستهلاك من القمح في مصر أكثر من ثلاثة أرباع جملة المستهلك من الحبوب ، حيث يصنع منه الخبز ، الدعامة الأساسية لكل وجبة غذائية . يعتبر القمح مصدر هام للمواد الكربوهيدراتية ، كما أنه يحتوي علي نسبة لا بأس بها من البروتينات والدهون وبعض العناصر الغذائية الأخرى .

وقد ظهرت في الآونة الأخيرة خطورة الوضع الراهن بالنسبة لمحصول القمح في مصر ، حيث زاد الاعتماد علي الخارج لسد العجز بين الاحتياجات والانتاج منه ، مما أصبح يهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد ، ويرجع هذا العجز في حقيقة الأمر الي قصور الانتاج من ناحية والزيادة المطردة في الاستهلاك من ناحية أخرى .

ويمثل الاستهلاك من القمح الجانب الأكثر تعقيدا في دراسة هذه المشكلة ، حيث تتداخل العوامل المحددة له ، فضلا عن وجود بعض العوامل المسؤولة عن زيادته ، والتي يصعب تقدير حجم مساهمتها في هذه الزيادة ، هناك أيضا السياسات والإجراءات المباشرة وغير مباشرة التي تؤثر علي الاستهلاك من القمح ، كذلك فإن ترشيد الاستهلاك يواجهه العديد من الصعوبات وخاصة في المدى القصير لإرتباطه بالنواحي الاجتماعية للسكان ، كما أنه يستلزم العديد من القرارات الجريئة والحاسمة لضمان تحقيقه .

ويهدف هذا الجزء دراسة الاستهلاك من القمح ، ويستلزم ذلك التعرف علي الاتجاه العام للاستهلاك القومي والفردى ، وكذا أنماط الاستهلاك المختلفة للقمح ، ويتناول هذا الجزء تقدير لحجم الفجوة الحالية والقيمة النقدية لها ،

(١) (وزارة الزراعة) - القمح بين الدول المنتجة والمستهلكة - دراسة مقارنة -

والعوامل المسؤولة عن زيادة الاستهلاك من القمح .

هذا وقد اعتمد للتعرف علي الاتجاهات العامة للاستهلاك القومي والفردى علي المتوسطات الحسابية البسيطة وحساب معدلات النمو المركبة لفترة الدراسة ١٩٦٦ - ١٩٨٥ ، وقسمت هذه الفترة الي أربعة فترات قصيرة هي ١٩٧٠/٦٦ ، ١٩٧٥/٧١ ، ١٩٨٠/٧٦ ، ١٩٨٥/٨١ .

وجدير بالاشارة انه قد حدث العديد من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتبانية خلال هذه الفترات ، مما كان له الأكبر الاثر علي تطور الاستهلاك من القمح خلال هذه الفترات .

١٠٢٠١ تطور الإستهلاك القومي من القمح :-

تشير التقديرات الاجمالية للكميات المستهلكة سنويا من القمح خلال الفترة ١٩٨٥/٦٦ والمبينة بالجدول رقم (١ - ٤) تزايدت باستمرار وبمعدلات متباينة خلال فترات الدراسة ، حيث بلغ اجمالي الاستهلاك من القمح كمتوسط للفترة ١٩٧٠/٦٦ نحو ٣٧٨٨ ألف طن سنويا ، أرتفع خلال الفترة التالية لها الي ٤٨١٠ ألف طن ، ثم قفز الي ٦٦٣٠ ألف طن خلال الفترة ١٩٨٠/٧٦ ، أما خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ فقد بلغ متوسط الإستهلاك السنوي من القمح نحو ٨٤٢٥ ألف طن . أي أن الاستهلاك من القمح قد تضاعف خلال الفترة ١٩٨٥/٦٦ وقد ترتب علي الزيادة الكبيرة في الاستهلاك خلال فترة الدراسة تزايد واردات القمح بصورة كبيرة ، وبمعدلات تفوق تلك المتحققة في الانتاج المحلي من القمح (حيث وصلت كمية الواردات عام ١٩٨٥ حوالي ٣ أمثال ماكانت عليه في عام ١٩٦٦ ، بينما زاد الانتاج بنحو ١٣ مره فقط خلال السنتين المذكورتين) .

جدول رقم (١ - ٤)

تطور الاستهلاك القومي والفردى من القمح

خلال الفترات ٧٠/٦٦ - ٧٥/٧١ - ٨٠/٧٦ - ١٩٨٥/٨١

البيان الفترات	الاستهلاك القومي بالآلف طن			تعداد السكان بالآلف	متوسط إستهلاك الفرد كجم/سنة
	القمح	الدقيق الفاخر	الاجمالي في صورة قمح		
١٩٧٠/٦٦	٣٠٤٢	٥٣٧	٣٧٨٨	٣١٥٨٧	١١٩ر٩
١٩٧٥/٧١	٤٠٦١	٥٤٠	٤٨١٠	٣٥٣٨٤	١٣٥ر٩
١٩٨٠/٧٦	٥٣١٧	٩٣٨	٦٦٢٠	٤٠٠٠٦	١٦٥ر٥
١٩٨٥/٨١	٦١٠٨	١٦٦٨	٨٤٢٥	٤٥٩٤٩	١٨٣ر٤

المصدر :-

محسوب من جدول (١) بملحق (١).

(١) معدل استخراج الدقيق الفاخر ٧٢ % .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . الكتاب الاحصائي -

السنوي - اعداد متفرقة .

وبدراسة معدل النمو السنوي لاجمالي الكمية المستهلكة من القمح خلال الفترة ١٩٨٥/٦٦ - والذي يوضحه الجدول رقم (١ - ٥) وجد أنه بلغ نحو ٨٠ر٥ % ، إلا أن هناك تفاوت بين معدلات النمو في الاستهلاك القومي خلال فترات الدراسة المختلفة ، حيث بلغ معدل النمو السنوي خلال الفترة ٧٠/٦٦ - ١٩٧٥/٧١ نحو ٤٩ر٩ % ، بينما تزايد خلال الفترة ٧٥/٧١ - ١٩٨٠/٧٦ الي حوالي ٦٦ر٦ % ، ثم عاد الي المستوي الاول وهو ٤٩ر٩ % خلال الفترة ٨٠/٧٦ - ١٩٨٥/٨١ - وقد يرجع ارتفاع معدل النمو السنوي للاستهلاك خلال الفترة ٧٥/٧١ - ١٩٨٠/٧٦ الي سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أخذ بها في عام ١٩٧٤ وما صاحبها من تغيرات اقتصادية وإجتماعية . وبصفة عامة فإن اسباب زيادة الاستهلاك من القمح خلال فترة الدراسة متعددة ، منها الاسباب الاقتصادية والتسويقية والمالية والاجتماعية والسيكولوجية والسياسية ايضا كما سيتضح فيما بعد .

جدول رقم (١ - ٥)

معدل النمو السنوي للاستهلاك القومي والفردى
مابين
القمح والدقيق خلال الفترات ١٩٧٠/٦٦ ، ١٩٧٥/٧١ ، ١٩٨٠/٧٦ ، ١٩٨٥/٨١

البيان الفترات	الاستهلاك القومى			السكان	الاستهلاك الفردى
	القمح	الدقيق الفاخر	الاجمالى في صورة قمح		
٧٠/٦٦ - ٧٥/٧١	٥ر٩	٠ر١	٤ر٩	٢ر٣	٢ر٥
٧٥/٧١ - ٨٠/٧٦	٥ر٥	١١ر٧	٦ر٦	٢ر٥	٤
٨٠/٧٦ - ٨٥/٨١	٢ر٨	١٢ر٢	٤ر٩	٢ر٨	٢ر١
٧٠/٦٦ - ٨٥/٨١	٤ر٩	٩ر٢	٥ر٨	٢ر٥	٣ر٢

المصدر :-

محسوب من الجدول (١ - ٤) .

وبدراسة تطور الاستهلاك القومي من كل من القمح (المحلى والمستورد)
ودقيق القمح المستورد تبين ان معدلات النمو في الاستهلاك من الدقيق
المستورد تفوق كثيرا تلك المتحققة في استهلاك القمح .

فبينما زاد الاستهلاك من القمح فقط بنحو الضعف خلال فترة الدراسة،
بلغ الاستهلاك من الدقيق الفاخر خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ ، اكثر من ثلاثة
أمثال ماكان عليه خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ .

ومن الجدول رقم (١ - ٥) ايضا يتبين ان معدل النمو السنوي فى
الاستهلاك من القمح بلغ خلال الفترة ١٩٧٥/٦٦ نحو ٩ر٥٪ انخفض الي ٢ر٨٪

خلال الفترة ١٩٨٥/٧٦ ، بينما بلغ معدل النمو السنوي من الدقيق الفاخر خلال
الفترتين المذكورتين حوالي ١ر٪ ، ١٢ر٪ علي التوالي .

هذا ، بينما بلغ معدل النمو السنوي للاستهلاك من القمح خلال فترة
الدراسة ١٩٨٥/٦٦ نحو ٤٩ر٪ ، سجل معدل النمو السنوي للاستهلاك من
الدقيق الفاخر خلال نفس الفترة حوالي ٩٢ر٪ .

ويرجع ذلك في حقيقة الامر الي التوسع في المشاريع الاستثمارية
التي تعتمد في إنتاجها علي الدقيق الفاخر ، هذا فضلا عن التوسع في المخازن
الأفرنجية ومصانع الحلوي في الفترة الاخيرة والتي تستخدم ايضا هذه النوعية
من الدقيق .

وجدير بالاشارة أن الدقيق الفاخر يوجه الي المخازن الافرنجية
والشامية ومصانع المكرونة والحلوي والمستودعات كما هو موضح بالجداول
التالي :-

جدول رقم (١ - ٦)

توزيع الاستخدامات المختلفة للدقيق الفاخر

عام ١٩٨٢

التوزيع	الكمية بالآلاف طن
مخابز أفرنجية	٤٥٠
مخابز شامية	٣٠١
مستودعات	٣١٦
مصانع مكرونة	٢٤١
محلات حلوي	٤٠
مصانع تعبئة	٧
محلات سياحية	٣
اغراض اخرى	٥٣
المجموع	١٤١١

المصدر :-

وزارة لاتموين والتجارة الداخلية - سجلات غير منشورة .

من الجدول رقم (١ - ٦) يبين ان نحو ٢٢٪ فقط من اجمالي الدقيق الفاخر توجه لصناعة الخبز الافرنجي والشامي ، ونحو ٢٣٪ توجه الي الحلويات حيث ان ٢٠٪ من كمية الدقيق الفاخر الموجه للمخابز الافرنجية يوجهه لصناعة الحلوي ، كما ان هناك نحو ٢٢٪ من الدقيق الفاخر توجه الي المستودعات .

وهذا يفرض السؤال التالي : ماهي الضرورة الملحة لاستيراد الدقيق الفاخر بهذه المعدلات الكبيرة ؟ وخاصة اذا اخذ في الاعتبار الارتفاع الكبير في اسعار استيراد الدقيق الفاخر من ناحية ، وامكانية الحد من العديد من الاستخدامات الحالية للدقيق الفاخر من ناحية اخرى ، واذا كان لابد من استخدام هذه النوعية من الدقيق ، فلماذا لا يتم إنتاجها محليا ؟ سواء كان ذلك من القمح المحلي او المستورد للاستفادة من فارق الاسعار واستخدام النخالة الناتجة في إنتاج أعلاف للماشية .

وجدير بالذكر انه قد ترتب علي الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من القمح والثبات النسبي في الانتاج الانخفاض المتواصل في نسبة الاكتفاء الذاتي منه ، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٢٨٪ خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ ، انخفضت الي حوالي ٢٤٪ فقط خلال الفترة الاخيرة (١٩٨٥/٨) .

يتضح مما سبق خطورة الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من القمح ، وما يتبعها من الزيادة في الاستيراد والاعتماد علي الخارج ، والاثار السلبية لهذا الاستيراد علي ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، هذا فضلا عن الاعباء التي تتحملها ميزانية الدولة في تخصيص أكثر من نصف اعتمادات الدعم الكلي للسلع الغذائية للقمح ودقيقه . وهذا كله يؤثر في النهاية تأثيرا سيئا علي خطط التنمية .

٢٠٢٠١ تطور إستهلاك الفرد من القمح :-

تتوقف معدلات النمو في الاستهلاك القومي من القمح علي معدلات النمو السكاني والتغير في معدل نمو الاستهلاك الفردي ، والذي يتأثر بدوره بالعديد من العوامل كالدخول وتوزيعها والاسعار والاثار الاحلالية للبدائل والسياسات الاقتصادية والنمو الغذائي والفاقد اثناء مرحلة الاستهلاك .

وتشير التقديرات المبينة بالجدول رقم (١ - ٥) الي أن الزيادة السنوية المتحققة في اجمالي الاستهلاك من القمح تفوق كثيرا معدل الزيادة السنوي في السكان خلال الفترة ١٩٨٥/٦٦ ، حيث قدر معدل النمو السنوي في الاستهلاك القومي بنحو ٨.٥ % ، بينما بلغ معدل النمو السنوي للسكان خلال نفس الفترة حوالي ٢.٥ % فقط ، اما معدل النمو السنوي للاستهلاك الفردي فبلغ ٣.٢ % .

مما سبق يمكن القول ان الزيادة السكانية مسئولة عن نحو ٤٣ % فقط من الزيادة السنوية في اجمالي الاستهلاك القومي خلال فترة الدراسة ، بينما الزيادة في الاستهلاك الفردي والعوامل المؤثرة عليه مسئولة عن ٥٧ % من هذه الزيادة .

هذا ويلاحظ من الجدول السابق تباين معدلات النمو السكاني واستهلاك الفرد خلال الفترات المختلفة وبالتالي اختلاف حجم مساهمتهم في الزيادة الاجمالية للاستهلاك القومي .

فبينما ساهمت كل من الزيادة في استهلاك الفرد ومعدل النمو السكاني بنصيب متساوي تقريبا في اجمالي الزيادة في الاستهلاك القومي خلال الفترة ١٩٨٠ / ٦٦ ، ارتفع حجم مساهمة الزيادة في استهلاك الفرد عنه بالنسبة للنمو السكاني خلال الفترة ١٩٨٠/٧١ حيث ساهمت الزيادة في استهلاك الفرد بنسبة ٦١ % بينما نمو السكان ساهم بنحو ٣٩ % من الزيادة في إستهلاك القمح المتحقق خلال هذه الفترة . وعلي العكس من ذلك حدث في الفترة الاخيرة ١٩٨٥/٧٦ ، حيث ساهمت الزيادة السكانية بنحو ٥٧ % من

الزيادة المتحققة في الاستهلاك ، بينما الزيادة في استهلاك الفرد فشاركت بنحو ٤٣٪ فقط .

وتشير بيانات الجدول رقم (١ - ٤) الي الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من القمح خلال فترة الدراسة . حيث ان متوسط نصيب الفرد السنوي من القمح ودقيقه خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ بلغ نحو ١٢٠ كجم ، ارتفع الي حوالي ١٣٦ كجم خلال الفترة التالية لها ١٩٧٥/٧١ ثم واصل الارتفاع حتي وصل الي نحو ١٨٣ كجم خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ ، وتشير العديد من تصريحات المسؤولين الي انه بلغ نحو ٢٠٠ كجم أو أكثر في السنوات الاخيرة .

وجدير بالذكر ان نصيب الفرد قد حسب علي اساس اجمالي عدد السكان وهو ما يتضمن بعض التجاوزات ، حيث ان هناك العديد من العاملين بالخارج لم يقوموا باستهلاك القمح ومنتجاته داخل الوطن وكذا الاطفال الذي يتراوح عمرهم أقل من سنة ، وبالتالي فإن متوسط نصيب الفرد الحقيقي يزيد عن ١٨٣ كجم / سنه كثيرا .

وحيث ان التقديرات الرسمية تشير الي ان عدد العاملين بالخارج يتراوح بين ٢ - ٤ مليون نسمة ، فإنه يمكن القول ان متوسط عددهم يبلغ ٣ مليون نسمة . ويفرض ان عدد الاطفال الذين تبلغ اعمارهم أقل من سنة يقدر بنحو ٥١ مليون نسمة ، فإن متوسط نصيب الفرد الحقيقي في مصر من القمح ومنتجاته بقدر خلال الفترة ٨٥/٨١ بنحو ٢٠٢ كجم .

واذا ترحم هذا القدر الي عدد أرغفة فإنه يعني ان الفرد يستهلك من الدقيق ومنتجاته يوميا ما يعادل ٥ أرغفة بلدي وزن ١٣٥ جم (استخلاص ٨٢٪) او ٤ رغيف محسن وزن ١٦٠ جم او ما يعادل ٧ر٧ رغيف أفرنجي وزن ٦٩ جم (استخلاص ٧٢٪) .

ومن ذلك نستنتج حقيقتين الاولى هي الارتفاع الكبير في استهلاك الفرد في مصر من القمح ومنتجاته والثانية هي ان نصيب الفرد لا يمثل استهلاك الفرد الحقيقي وخاصة اذا أخذ في الاعتبار ارتفاع نصيب الفرد من المحاصيل البديلة للقمح كالأرز والذرة والبطاطس . وبالتالي فإن استهلاك الفرد الحقيقي يقل كثيرا عن نصيب الفرد والفرق بينهم يرجع الي الفاقد في القمح ومنتجاته .

ورغم الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من القمح خلال فترة الدراسة إلا أن معدل النمو السنوي في استهلاك الفرد قد تناقص خلال هذه الفترة وكما يتبين من الجدول (١ - ٥) فقد بلغ معدل النمو السنوي في استهلاك الفرد خلال الفترة ١٩٧٥/٦٦ نحو ٢٥٪ انخفض الي ٢٠٪ خلال الفترة التالية لها وهي ١٩٨٠/٧٦ ، ونظرا للزيادة الكبيرة في معدل النمو السنوي خلال منتصف فترة الدراسة، فقد ارتفع معدل النمو السنوي لاستهلاك الفرد الي حوالي ٣٢٪ خلال الفترة (١٩٨٥/٨١) .

هذا وتعزي الزيادة الكبيرة في معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من القمح وخاصة خلال النصف الثاني من فترة الدراسة الي سياسة الانفتاح الاقتصادي وماترتب عليها من ارتفاع دخول طبقات عديدة بالمجتمع ، وتغيير في الانماط الاستهلاكية ، هذا فضلا عن الاستمرار في سياسة دعم لقمح ، مما ادي الي اختلال في اسعار المنتجات الزراعية واستخدام القمح في اغراض غير المخصص من اجلها وزيادة الفاقد منه وستناقش هذه العوامل بالتفصيل فيما بعد .

وبدراسة تطور استهلاك الفرد من محاصيل الحبوب البديلة للقمح والتي يبينها الجدول رقم (١ - ٧) يتضح انه قد صاحب الزيادة الكبيرة في استهلاك القمح تناقص الاستهلاك الآدمي من الذره وخاصة في الريف المصري وزيادة في الاستهلاك الفردي من الارز وخاصة في الريف المصري ايضا ، وطبقا لبيانات بحوث ميزانية الاسرة بالعينة للسنوات ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ فإن استهلاك الفرد السنوي من الذره في الحضر قد انخفض من ١٧ر٧ كجم في عام ١٩٦٥/٦٤ ، الي نحو ٧ر٦ كجم في عام ١٩٧٥/٧٤ ، اما في الريف فقد انخفض نصيب الفرد من ٦٨ر٨ كجم الي ٥٦ر٦ كجم خلال السنتين المذكورتين علي التوالي ويرجع ذلك الي الاتجاه المستمر لاحتلال القمح محل الذره جزئيا وخاصة في الريف ، وقد ساعد علي ذلك سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة ، كما سيتضح فيما بعد . اما في عام ١٩٨٣ فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الذره علي مستوي الجمهورية نحو ٦٦ر٥ كجم .

جدول رقم (١ - ٧)

تطور نصيب الفرد من محاصيل الحبوب خلال السنوات
١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ ، ١٩٨٣

كجم / سنة

السلعة	الحضر		الريف (١)		الجمهورية (٢)
	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥/٧٤	١٩٦٥/٦٤	١٩٧٥/٧٤	١٩٨٣
قمح	١٦٥٨	١٨٢٢	٨٣٢	١٢١	١٨٦٤
ذره	١٧٧	٧٦	٦٨٨	٥٦٦	٦٦٥
أرز	٢١٢	٢٥	١٧٦	٢٧	٣٢٧

المصدر :-

- (١) بحث ميزانية الاسرة بالعينة للسنوات ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ .
- (٢) وزارة التموين والتجارة الداخلية .

ويشير الجدول أيضا الي ان استهلاك الفرد من القمح في الريف قد زاد بمعدلات كبيرة عنه بالنسبة للحضر ، حيث بلغت الزيادة في إستهلاك الفرد في الريف نحو ٤٥٪ في عام ١٩٧٥/٧٤ عما كانت عليه في عام ١٩٦٥/٦٤ بينما بلغت الزيادة في الحضر نحو ١٠٪ فقط وذلك خلال السنتين المذكورتين ويشير ذلك الي ان معدل الزيادة في النمو السنوي في الإستهلاك الفردي في الريف تفوق كثيرا تلك الموجودة في الحضر .

ولا يمكن ان يعزي ذلك الي الاحلال بالذره فقط حيث أن معدلات التناقص في إستهلاك الذره في الريف أقل بكثير عن معدل الزيادة في الإستهلاك من القمح وهو ماسيناقش فيما بعد .

ومما يلفت الانتباه ايضا ان نصيب الفرد من الأرز كأحد بدائل الحبوب قد زاد ايضا في الريف بمعدلات أكبر من تلك التي حدثت في الحضر خلال الفترة ١٩٦٥/٦٤ ، ١٩٧٥/٧٤ حيث زاد نصيب الفرد من الأرز في الريف بنحو ٥٣٪ في عام ١٩٧٥/٧٤ عن ماكان عليه في عام ١٩٦٥/٦٤ بينما بغت هذه الزيادة نحو ١٨٪ فقط في الحضر وذلك خلال السنتين المذكورتين .

وقد ارتفع استهلاك الفرد من الارز علي مستوي الجمهورية الي نحو ٣٢٧ كجم في عام ١٩٨٢ في حين كان ٢١٢ كجم عام ١٩٦٥/٦٤ .

ومن هذه المؤشرات نستدل علي انه لايمكن الربط بين الزيادة في استهلاك القمح والارز في الريف في نفس الوقت ذلك لان جانب اساسي من الزيادة في استهلاك القمح في الريف قد يذهب لاستهلاك غير آدمي كغذاء للدواجن والحيوانات . وهذا مايفسر الزيادة المتلازمة للبديلين في ذات الوقت ، حيث يمكن ارجاع جانب من الزيادة في استهلاك القمح الي الزيادة السكانية وجانب آخر راجعا الي التحول من استهلاك الذرة الي القمح نتيجة تغير الانماط الاستهلاكية وجانب رثيسي راجعا الي سوء الاستخدام كغذاء للدواجن والحيوانات اما الزيادة في استهلاك الارز فهي طبيعية راجعة للزيادة في السكان والدخول في الريف المصري .

(الفصل الثاني)

الفصل الثاني

٢ - حجم الفجوة القمحية وقيمتها واسبابها

١٠٢ حجم وقيمة الفجوة الحالية من القمح :-

تشير الدراسات الي ان حجم الفجوة الغذائية في مصر بلغ نحو ٧٢ مليون طن تبلغ قيمتها نحو ١٨٠٠ مليون دولار . وتساهم الفجوة القمحية بالجزء الأكبر من هذه الفجوة ويرجع ذلك في الحقيقة وكما يشير الشكل (١) الي ان معدلات نمو الاستهلاك من القمح تفوق تلك المتحققة في الانتاج خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل نمو الاستهلاك السنوي من القمح خلال الفترة ١٩٨٥/٦٦ نحو ٥٨٪ ، بينما قدر معدل نمو الانتاج خلال نفس الفترة بحوالي ٢٥٪ فقط ، وقد ترتب علي ذلك زيادة مستمرة في حجم الفجوة القمحية ، كما يتضح من الجدول التالي.

جدول رقم (٢ - ١)

الفجوة من القمح خلال الفترات ١٩٧٠/٦٦ ، ١٩٧٥/٧١ ، ١٩٨٠/٧٦ (ألف طن)

الفترة	الاستهلاك (١)	الانتاج (٢)	الفجوة
١٩٧٠/٦٦	٣٧٨٨	١٤٣٨	٢٣٥٠
١٩٧٥/٧١	٤٨١٠	١٨٦٢	٢٩٤٨
١٩٨٠/٧٦	٦٦٣٠	١٨٨١	٤٧٣٩
١٩٨٥/٨١	٨٤٢٥	١٩٨٩	٦٤٣٦

المصدر :-

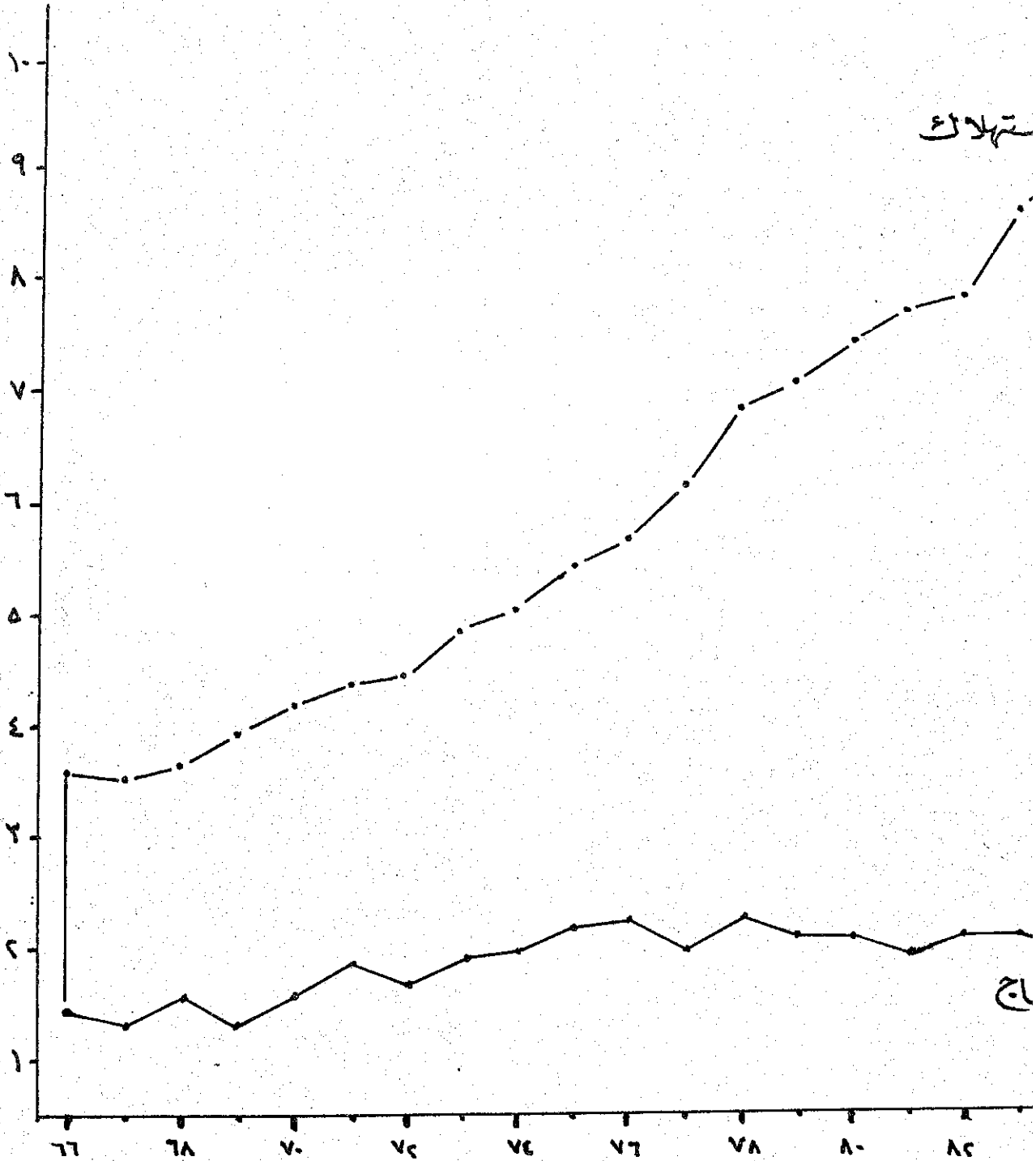
(١) حسب من الجدول (١) بملحق (١).

(٢) وزارة الزراعة - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي - نشرات انتاج واستهلاك المواد الغذائية في جمهورية مصر العربية .

من الجدول رقم (٢ - ١) يتبين ان متوسط حجم الفجوة من القمح قد زاد من ٢٣٥٠ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ الي نحو ٦٤٣٦ ألف طن خلال ١٩٨٥/٨١

تطور الإنتاج والاستهلاك من القمح خلال الفترة ٦٦ - ١٩٨٥

مليون
طن



أي بنحو ٢٧ مرة عما كان عليه خلال الفترة الاولى ويعادل متوسط حجم الفجوة في الفترة الاخيرة نحو ٣ أمثال متوسط حجم الانتاج المحلي المتحقق خلال تلك الفترة .

هذا وتعكس التطورات في اسعار استيراد القمح والدقيق خلال فترة الدراسة مقدار الخطورة المترتبة علي تزايد حجم الفجوة بالمعدلات المذكورة سابقا ، ويبين الشكل رقم (٢) تطور الارقام القياسية لاسعار استيراد القمح والدقيق .

ومن جدول (٢) بملحق (١) يتضح ان هناك زيادة مستمرة في اسعار الاستيراد وقد بلغ اعلي سعر استيراد للدقيق الفاخر نحو ٢٤١ جنيه للطن في عام ١٩٨١ بينما اعلي سعر لاستيراد القمح نحو ١٤٧ جنيه للطن في عام ١٩٨٠ .

ويأخذ اسعار عام ١٩٦٥ وهي ٣٢ جنيه للطن بالنسبة للقمح كسعر اساس يتبين ان متوسط الرقم القياسي لسعر القمح خلال الفترة ٦٦ - ١٩٧٠ بلغ نحو ٨٧٪ ، ارتفع الي ١٨٥٪ خلال الفترة التالية وهي ١٩٧٥/٧١ ثم قفز الي ٢٦٩٪ خلال الفترة ١٩٨٠/٧٦ ، بينما بلغ اعلي مستوي له وهو ٤١٤٪ خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ .

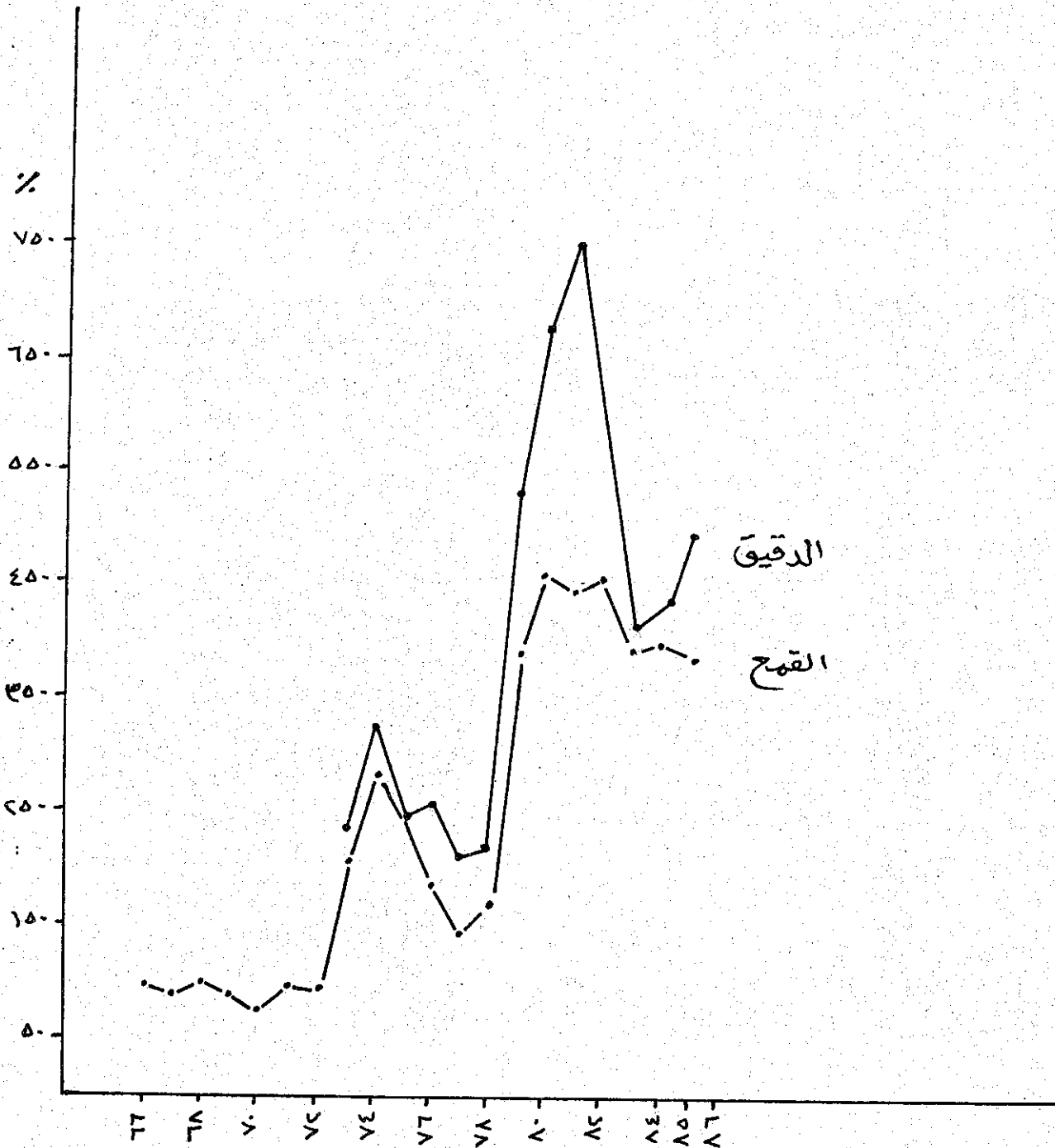
أما بالنسبة لاسعار استيراد دقيق القمح الفاخر فقد تزايدت بمعدلات أكبر منها في القمح المستورد ، فقد بلغ متوسط الرقم القياسي لاسعار استيراده خلال الفترة ١٩٧٥/٧٢ نحو ٢٧٧٪ عما كان عليه في سنة الاساس ١٩٧١ (٩٧ جنيه للطن)، بينما قدر خلال الفترة التالية لها وهي ٧٦ - ١٩٨٠ بنحو ٣٨٠٪ ثم قفز الرقم القياسي لاسعار الاستيراد الي ٥٣٤٪ خلال الفترة الاخيرة ١٩٨٥/٨١ .

وهذا يعكس خطورة الزيادة الكبيرة في استيراد الدقيق الفاخر خلال السنوات الاخيرة ، بل ويحتم ضرورة العمل علي إنتاج الدقيق الفاخر من القمح المحلي او المستورد .

ومن الطبيعي ان تنعكس هذه الزيادة في اسعار استيراد القمح ودقيقه علي قيمة الفجوة من كل منهما خلال فترة الدراسة . ويبين الجدول رقم (٢ - ٢) تطور قيمة الفجوة من كل من القمح والدقيق . ومنه يتضح أن متوسط قيمة الفجوة

شكل (٢)

الأرقام القياسية لأسعار الاستيراد للقمح والدقيق الفاخر خلال الفترة ٦٦ - ١٩٨٥



جدول رقم (٢ - ٢)

تطور متوسط قيمة الفجوة من القمح والدقيق الفاخر خلال الفترات
٦٦ - ١٩٧٠ ، ٧١ - ١٩٧٥ ، ٧٦ - ١٩٨٠ ، ٨١ - ١٩٨٥

البيان	الفجوة من القمح			الفجوة من الدقيق الفاخر			اجمالي الفجوة من القمح والدقيق في صورة قمح		
	الكمية بالآلف طن (١)	السعر جنيه للطن (٢)	القيمة بالآلف جنيه	الكمية بالآلف طن	السعر جنيه / طن	القيمة بالآلف جنيه	الكمية بالآلف طن	السعر جنيه / طن	القيمة بالآلف جنيه
١٩٧٠-٦٦	١٦٠٤	٢٨	٤٤٩١٢	٥٣٧	-	-	٢٣٥٠	-	-
١٩٧٥-٧١	٢١٩٩	٢٩	١٢٩٧٤١	٥٤٠	٦٧	٣٦١٨٠	٢٩٤٨	٦١	١٧٩٨٣٨
١٩٨٠-٧٦	٣٤٣٦	٦٨	٢٩٥٤٩٦	٩٣٨	١٢٥	١١٧٣٥٠	٤٧٣٩	٩٦٧	٤٥٨٣٦١
١٩٨٥-٨١	٤١١٩	١٢٣	٥٤٧٨٢٧	١٦٦٨	١٧٦	٢٩٣٥٦٨	٦٤٣٦	١٤٨٥	٩٥٥٧٤٦

المصدر:-

- (١) محسوبة من الجدول رقم ٢ - (١) .
- (٢) محسوبة من جدول (٢) ملحق (١) .

من القمح فقط بلغ نحو ٤٤٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ ، ارتفع الي نحو ١٢٩٧ مليون جنيه خلال الفترة التالية لها وبنسبة زيادة قدرها ١٨٩٪ ثم واصلت قيمة الفجوة الارتفاع حتي وصلت الي ٢٩٥٥ مليون جنيه خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٠ أي بنسبة زيادة قدرها ١٢٧٪ عن الفترة السابقة لها ثم قفزت الي نحو ٥٤٧٨ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ أي بنسبة زيادة قدرها ٨٥٪ عن الفترة السابقة لها .

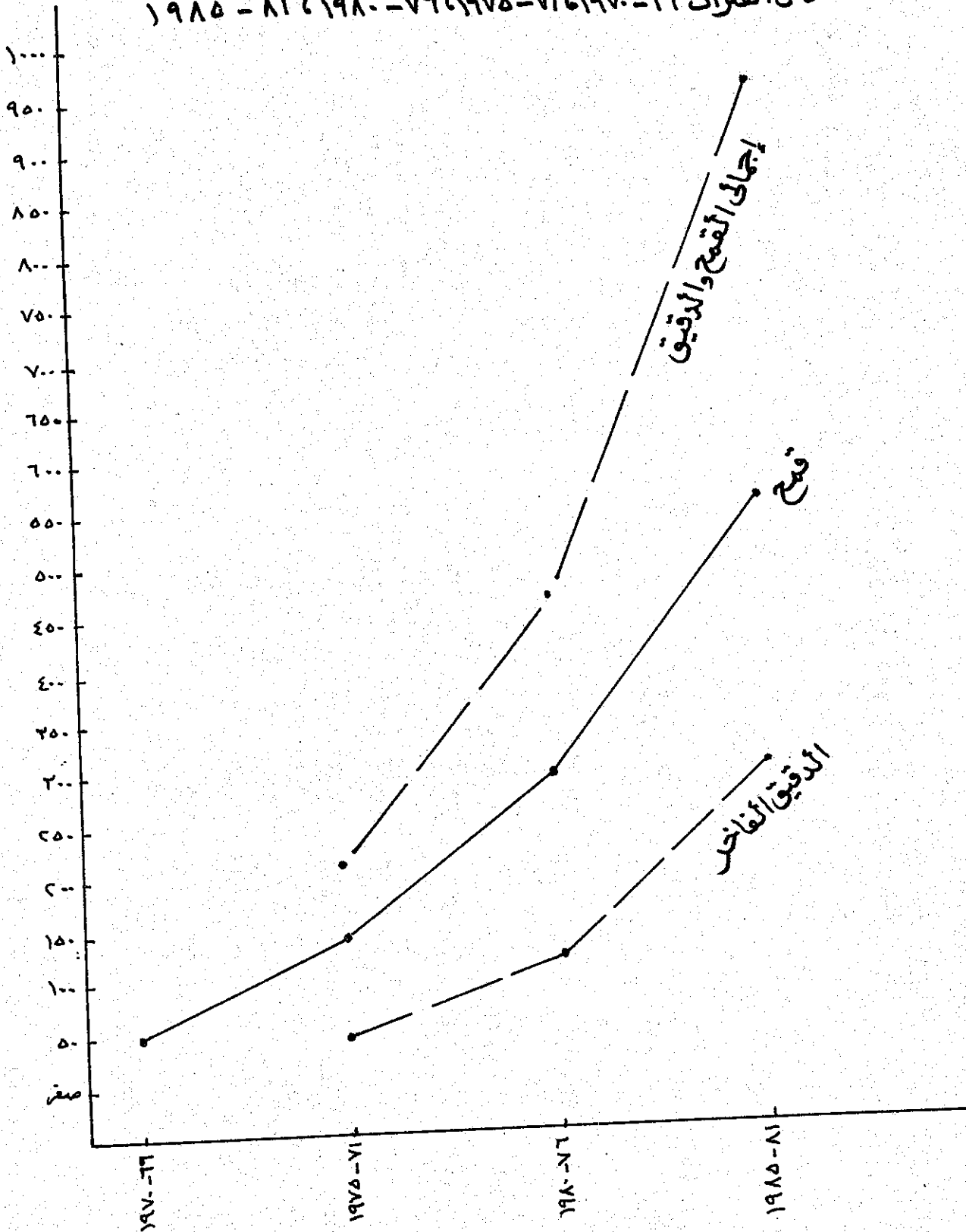
أما بالنسبة للدقيق الفاخر فقد بلغ متوسط قيمة الفجوة منه نحو ٣٦٢ ، ١١٧٣ ، ٢٩٣٦ مليون جنيه خلال الفترات ٧١ - ٧٥ ، ٧٦ - ٨٠ ، ٨١ - ١٩٨٥ وينسب زيادة قدرها ٢٢٤٪ ، ١٥٠٪ علي التوالي .

مما سبق يتضح أن نسبة الزيادة في قيمة الفجوة في الدقيق الفاخر كانت تفوق كثيرا تلك المتحققه في قيمة الفجوة من القمح خلال فترة الدراسة وكما يتضح من الشكل (٢) .

أما متوسط اجمالي قيمة الفجوة من القمح ودقيقه خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ فقد بلغ نحو ٩٥٥٧ مليون جنيه وهو يمثل أكثر من نصف قيمة الواردات من السلع الغذائية .

نستنتج مما سبق ان هناك خطورة كبيرة تتمثل في زيادة الواردات من القمح وخاصة الدقيق الفاخر من ناحية وفي ارتفاع اسعار استيراد القمح والدقيق وخاصة الاخير من ناحية اخري ، وهذا يستوجب ضرورة اتخاذ السياسات والاجراءات اللازمة للحد من ذلك .

تطور متوسط قيمة الفجوة من القمح والدقيق بالمليون جنيه
خلال الفترات ٦٦-١٩٧٠، ٧١-١٩٧٥، ٧٦-١٩٨٠، ٨١-١٩٨٥



٢٠٢ - حجم وقيمة الفجوة القمحية المتوقعة :-

إن الفجوة من أي سلعة من السلع يحكمها ، الطلب عليها من ناحية —
والمعروض محليا منها من ناحية ثانية ، والطلب هنا المقصود به الطلب
المقترن بالقدرة علي الشراء .

هذا ويتوقف الطلب علي سلعة ما علي الدخل الحقيقي للمستهلك كما يري
هذا كينز^(١) ويعتبر كينز أن الاستهلاك داله في الدخل الحقيقي يزيد بزيادة
الدخل ولكن بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل . ويرى :

- ١ - الانفاق الحقيقي داله في الدخل الحقيقي .
- ٢ - الميل الحدي للاستهلاك موجب ولكنه أقل من الواحد الصحيح .

ولكن هناك عوامل متعددة تؤثر علي الاستهلاك من سلعة وهي :-

- ١ - الخصائص الديموجرافية (عدد السكان - الفئة العمرية - الحالـة
الصحية - عدد أفراد الاسرة) .
- ٢ - الحالة التعليمية والاذواق والسكان ونمط المعيشة .
- ٣ - الدخل والوضع الحالي بصفة عامة للمستهلك .
- ٤ - الممتلكات من السلع المعمره والمخزون السلعي لدي المستهلك .
- ٥ - الاسعار النسبية للسلع الاخرى .
- ٦ - البائعين وطريقة عرضهم للسلعة وقدرتهم علي جذب المستهلك لما
يعرضون من سلع .

وعلي المستوي الجزئي Micro economic تري النظرية الاقتصادية
ان الطلب علي سلعة انما هو دالة في سعرها ، وأي انخفاض في سعر السلعة
يؤدي الي زيادة الكميات المطلوبة منها وذلك لسببين وهما :-
أ - أثر الاحلال من سلعة لآخرى نتيجة انخفاض السعر .
ب - أثر الدخل ، أي الزيادة في الدخل نتيجة انخفاض السعر .

أما علي المستوي الكلي Macro economic فتري النظرية
الاقتصادية أن الاستهلاك داله في الدخل الحقيقي وان الطلب علي السلعة
يتوقف علي المرونة الدخلية للسلعة محل الدراسة .

وفيما يخص العرض من سلعة فإنما يتوقف هو الآخر علي سعر السلعة ومرونة العرض السعرية ، بالإضافة الي عوامل اخري تؤثر علي العرض مثل ظروف الانتاج ومدي استجابته للتغير في الاسعار والموسمية في الانتاج وبصفة خاصة في المنتجات الزراعية ، وكذلك مرونة الاجهزة الانتاجية وقدرتها علي الاستجابة للطلب الجديد .

وفيما يخص الطلب علي سلعة القمح محل الدراسة ، فإن الطلب عليها يتكون من طلب للاستهلاك في صورة رغيف خبز وطلب وسيط للصناعة في صورة مكرونة وحلويات ... ألخ ، وطلب لغذاء الحيوان نظراً لانخفاض اسعاره مقارنة بالذرة والحبوب الاخرى التي تدخل في مكونات عليقة الحيوان ، وهذا الانخفاض النسبي يرجع الي الدعم الكبير من قبل الدولة لسلعة القمح . وهذا ويعتبر الطلب علي سلعة القمح طلب غير مرن شأنه في ذلك شأن السلع الزراعية بشكل عام . وبالتالي فإن مدي إستجابة المستهلكين لتغير الاسعار محدود للغاية .

هذا وسيتم تقدير الفجوة القمحية بعده طرق منها ما هو احصائي يعتمد علي تحليل الانحدار ومنها ما يعتمد علي معدلات نمو السكان ، هذه بالإضافة الي الإسترشاد بالدراسات والابحاث التي قدرت الفجوة في السنوات الماضية .

١٠٢٠٢ تقديرات سابقة للفجوة القمحية :-

نظراً لأهمية القمح ومايمثله من عبئٍ علي ميزان المدفوعات وبإعتباره سلعة غذائية إستراتيجية ولتزايد العجز من هذه السلعة ، فقد قام العديد من الباحثين بتقدير الفجوة القمحية ، ونختار دراسات ثلاثة كنماذج لتلك التقديرات ، احدها خاص بوزارة التخطيط وتقديرها للفجوة خلال سنوات الخطة الخمسية الحالية (٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ والاخري خاصة بوزارة الزراعة ووزارة التموين والثالثة خاصة بالمجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية .

- ١ - تقدير الفجوة القمحية في سنوات الخطة الخمسية (٨٢/٨١ - ١٩٨٧/٨٦ .
أعتمدت التقديرات علي اعتبار عام (١٩٨٢/٨١) سنة اساس ، وان معدل نمو الاستهلاك حوالي ٤.٢٪ ومعدل نمو الانتاج حوالي ٤٪ تقريبا وبإفتراض استمرار معدلات النمو المذكورة تم تقدير الفجوة لسنوات قادمة ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، وكانت النتائج هي المدونة بالجدول (٢ - ٣) .

جدول رقم (٢ - ٣)
تقديرات وزارة التخطيط للفجوة القمحية
(ألف طن)

السنوات	البيان	الاستهلاك	الانتاج	الفجوة	نسبة الإكتفاء الذاتي %
١٩٨٢/٨١		٧٦١٦	١٩٨٣	٥٦٣٣	٢٦.٠
١٩٨٥/٨٤		٨٥٩٤	٢٢١٧	٦٣٧٧	٢٥.٨
١٩٨٧/٨٦		٩٣١٥	٢٣٨٧	٦٩٢٨	٢٥.٦
	معدل النمو السنوي (١)	٤.٢٪	٤٪	-	-
١٩٩٠ (١)		١٠٥٣٩	٢٦٨٥	٧٨٥٤	٢٥.٥
١٩٩٥ (١)		١٢٩٤٥	٣٢٦٧	٩٦٧٨	٢٥.٢

- (١) تم حسابها بناء علي معطيات الجدول .
المصدر :-

مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها - وزارة التموين

فبراير ١٩٨٣ .

ويتضح من هذه التقديرات ان معدل نمو الاستهلاك سيكون أكبر من معدل نمو السكان الذي يتراوح بين ٢٥٪ ، ٢٨٪ سنوياً ، اي من المنتظر أن يكون للدخل أثراً موجباً علي الطلب علي سلعة القمح وهناك تحول في نمط الاستهلاك لصالح القمح بصفة عامة ، سواء طلب علي القمح من أجل رغيف الخبز أو باعتباره سلعه وسيطة .

وهذا التقدير يهدف الي استمرار درجة الاكتفاء الذاتي في نطاق ٢٥٪ تقريباً ، وفي كل الاحوال فهي نسبة منخفضة للغاية ، اذ أن الانتاج المحلي لايفي الا بحوالي ربع احتياجات السكان ، اي يمد المستهلكين لمدة ثلاثة أشهر فقط . وهذا يعني مؤشر خطر للغاية بكل المعايير .

٢ - تقدير دراسة مشكلة الغذاء في مصر للفجوة القمحية (١)

أعتمدت الدراسة في تقدير الفجوة خلال سنوات الخطة علي رفع الرقعة القمحية الي ١٥٤ مليون فدان بالاضافة الي ٥٠ ألف فدان من أراضي الاستصلاح ، وايضا الحد من معدل نمو الاستهلاك بحيث لايزيد معدل النمو السنوي عن حوالي ١٩٪ وذلك بإتخاذ السياسات والاجراءات الكفيلة بذلك بما فيها السياسة السعرية والدعم والتوزيع والحد من الفاقد التسويقي وبعض الاجراءات الفنية لتحسين الرغيف وخطط الدقيق بدقيق الذره الشامي . والسياسة التصديرية للحاصلات الزراعية وتحسين حال صوامع التخزين .

ووفق تقديرات الدراسة فإن الانتاج من القمح سينمو بمعدل ١٣٤٪ سنوياً خلال سنوات الخطة كنتيجة مباشرة لزيادة الرقعة القمحية ، وهذا المعدل لايمكن ان يستمر بأي حال . ويمكن أن يعود الي الشكل الطبيعي ٢٪ تقريباً كما بينته الدراسة ، وعليه فستكون التقديرات في السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ كما هي مبينة في الجدول رقم (٢ - ٤) .

(١) مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها - وزارة التموين -

جدول رقم (٢ - ٤)

تقديرات دراسة مشكلة الغذاء في مصر للجوة القمحية

البيان السنوات	إستهلاك	إنتاج	فجوة	نسبة الاكتفاء الذاتي %
١٩٨٢/٨١	٧٨٧٢	٢٠٤٤	٥٨٢٨	٢٦٠
١٩٨٥/٨٤	٨٢٢٢	٢٧٨٥	٥٤٣٧	٢٣٩
١٩٨٧/٨٦	٨٦٣٤	٣٤٢٢	٥٢١٢	٢٩٦
١٩٩٠ (١)	٩١٣٥	٣٦٣١	٥٥٠٤	٢٩٧
١٩٩٥ (١)	١٠٠٣٧	٤٠٠٩	٦٠٢٨	٢٩٩

(١) حسب علي أساس معدل نمو للانتاج ٢٪ سنويا ومعدل نمو للاستهلاك ١.٩٪ سنويا .
المصدر :-

مشكلة الغذاء في مصر - السياسات الخاصة بمواجهتها - وزارة التموين -
فبراير ١٩٨٣ .

ومذه التقديرات طموحه للغاية - ولكن ممكنه التحقيق فقط في ظل الفروض
القائمة عليها .

٣ - تقدير المجلس القومي للانتاج للفجوة (١)

أعتمد تقدير الدراسة للفجوة القمحية علي أساس دالة خطية وأخذ
عام ١٩٨٠/٧٩ كسنة أساس ، ووفق التقدير فإن الفجوة القمحية ستصل
الي ٦٧٦٥ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ علي اعتبار أن الاستهلاك الكلي سيصل
الي ٨٧٧٥ ألف طن والانتاج المحلي ٢٠١٠ ألف طن تقريبا .

(١) رئاسة الجمهورية . المجلس القومي للانتاج والشئون الاقتصادية - (تطور
تجارة مصر الخارجية ومستقبلها) - ١٩٨١ .

٢٠٢٠٢ تقديرات الدراسة للفجوة القمحية :-

نظرا لعدم توفر البيانات التفصيلية الخاصة بالدخل والمرونة
الدخلية وتقسيم المجتمع الي ريف وحضر والطلب الوسيط علي سلعة
القمح ، فقد تم تقدير الفجوة بعدة طرق تعتمد كل طريقة علي بعض
الفروض وهذه الطرق هي :-

أولا : الانحدار الخطي للانتاج والاستهلاك (١)

وبنيت هذه الطريقة علي الفروض الاتية :

- ١ - استمرار الاوضاع والظروف الخاصة بالإستهلاك من القمح وكذلك
الانتاج علي ماهي عليه الآن دونما تغيير .
- ٢ - اجراء التحليل علي سلسلة زمنية للإستهلاك طولها ٢٠ سنة وكذلك
الحال بالنسبة للانتاج .
- ٣ - إفتراض العلاقة الخطية بين الزمن كعامل متغير والانتاج والاستهلاك
- ٤ - حساب معاملات الانحدار وكذلك معامل الارتباط .
- ٥ - أخذ متوسط الفترة ١٩٨٥/٨١ كسنة أساس بالنسبة للانتاج وبالنسبة
للاستهلاك .

ولقد أستخدمت الدالة الخطية التي علي الصورة (٢)

$$ص = أ + ب س$$

حيث س عامل الزمن ، ص الانتاج مره والاستهلاك مره اخري ،
أ ، ب معاملات الانحدار المطلوب تقديرها ، وكانت نتائج التقدير بالنسبة
للاستهلاك

$$ر = ٠.٩٩ \quad أ = ٢٦٢٠ \quad ب = ٣١٣$$

$$ص = ٢٦٢٠ + ٣١٣ س$$

أما بالنسبة للانتاج فقد كانت معاملات الانحدار

$$ر = ٠.٧٨ \quad أ = ١٦٥٦ \quad ب = ٣٢$$

$$ص = ١٦٥٦ + ٣٢ س$$

وقم الحصول علي النتائج المدونة بالجدول

(١) أعتمد التحليل علي بيانات جدول (١) بملحق (١).

(٢)

جدول رقم (٢ - ٥)

التقدير الخطي للفجوة القمحية

البيان	إنتاج	إستهلاك	الفجوة	نسبة الاكتفاء الذاتي %	(ألف طن)
السنوات					
١٩٨٥/٨١	١٩٨٩	٨٤٢٥	٦٤٣٦	٢٤	
١٩٩٠ (١)	٢٢٥٧	١٠٤٥٤	٨١٩٧	٢١,٦	
١٩٩٥ (٢)	٢٤١٧	١٢٠٢٢	٩٦٠٥	٢٠	

- (١) الرقعة القمحية المقدرة ١٣٩٩ ألف فدان
- (٢) الرقعة القمحية المقدرة ١٤١٥ ألف فدان

المصدر :-

تقديرات الدراسة .

ومن الواضح وفق هذا التقدير ستزداد الفجوة وتقل درجة الاكتفاء الذاتي بمرور الزمن ، وذلك لأن معدلات نمو الاستهلاك أكبر من معدلات نمو الانتاج ، أي ازدياد الفجوة وإتساعها بمرور الزمن ، ولكن هذا التقدير يظل محكوماً بالفروض القائم عليها ومالها من عيوب ، وان كان طول السلسلة وموضوعية الأرقام يعطي هذا التقدير درجة طيبة من الثقة ، وخاصة أن معامل الارتباط بين الزمن والاستهلاك بلغ ٩٩٪ وهذا يرجع الي أن الزمن يشمل في طياته العوامل الاخرى التي تؤثر علي الاستهلاك ، وكذلك الحال بالنسبة للانتاج الذي بلغ معامل الارتباط فيه حوالي ٨٠٪ تقريبا - والانخفاض بين الاثنين ، يرجع الي أن الانتاج ، يتأثر بشكل كبير بالرقعة القمحية والغلة المحصولية للوحدة المنزرعة وليس لعامل الزمن بالدرجة الاولى .

ثانيا : طريقة معدلات نمو السكان .

أعتمدت هذه الطريقة علي معدلي نمو سنوي للسكان احدهما منخفض (٢,٨٪) والآخر مرتفع (٢,٨٪) . تقريبا . وهذه الطريقة قائمة علي الفروض التالية :-

- ١ - ينمو الاستهلاك بمعدل نمو السكان فقط ، أي لاتأثير للعوامل الأخرى علي الاستهلاك .
 - ٢ - ينمو الانتاج بمعدلاته الطبيعية ووفق التقدير الخطي سابق البيان .
 - ٣ - اعتبر متوسط الفترة (١٩٨٥/٨) كسنة أساس للاستهلاك والانتاج .
- وكانت النتائج عليها هي المدونة بالجدول رقم (٢ - ٦) .

جدول رقم (٢ - ٦)

تقدير الفجوة عند معدلي نمو سكاني ٢٥٪ ، ٢٨٪ سنويا
(ألف طن)

البيان السنوات	معدل نمو سكاني ٢٥٪ سنويا				معدل نمو سكاني ٢٨٪ سنويا			
	إنتاج	إستهلاك	فجوة	اللاكتفاء الذاتي %	إنتاج	إستهلاك	فجوة	اللاكتفاء الذاتي %
٨٥/٨١	١٩٨٩	٨٤٢٥	٦٤٣٦	٢٤	١٩٨٩	٨٤٢٥	٦٤٣٦	٢٤
١٩٩٠	٢٢٥٧	٩٥٣٢	٧٢٧٥	٢٣٫٧	٢٢٥٧	٩٦٧٢	٧٤١٥	٢٣٫٣
١٩٩٥	٢٤١٧	١٠٧٨٥	٨٣٦٨	٢٢٫٤	٢٤١٧	١١١٠٤	٨٦٨٧	٢١٫٨

المصدر :-

حسب بناءً علي بيانات الدراسة .

ومن هذين التقديرين يتبين أنه عند معدل نمو ٢٥٪ للإستهلاك ومعدل النمو السكاني المنخفض سترتفع الفجوة وتنخفض نسبة الاكتفاء الذاتي من ٢٤٪ كمتوسط للفترة (١٩٨٥/٨) الي حوالي ٢٢٫٤٪ تقريبا عام ١٩٩٥ ، بينما عند معدل النمو المرتفع (٢٨٪) ، ستنخفض درجة الاكتفاء الذاتي الي ٢١٫٨٪ تقريبا عام ١٩٩٥ .

ثالثا : طريقة الدالة اللوغارتمية في تقدير الاستهلاك .

(١)

تأخذ الصورة اللوغارتمية الشكل الآتي

$$ص = أ + ب لوس$$

وتعتبر هذه الدالة مناسبة لتقدير الاستهلاك ، ويتم تحويلها الي الصورة الخلفية للحصول علي متغيرات الدالة .

ولكن النتائج التي تم الحصول عليه اظهرت أن هناك تناقص للاستهلاك عبر الزمن وهو غير موضوعي ، ولعل ذلك يرجع الي اتخاذ عامل الزمن كعامل متغير والاستهلاك كعامل مستقل .

وبالتالي لم نعول علي النتائج ولم نوردها في هذه الدراسة .

٢٠٢٠٢ مقارنة بين نتائج مختلف التقديرات .

يمكن مقارنة مختلف التقديرات علي ضوء معطيات الجدول رقم (٢ - ٧) .

جدول رقم (٢ - ٧)

الفجوة المتوقعة من القمح وفق توقعات بعض التقديرات (الكمية: ألف طن)

البيان	وزارة	مشكلة الغذاء في مصر	المجلس القومي للإنتاج	الدراسة	معدل النمو المرتفع	معدل النمو المنخفض	الإنحدار الخطي
السنوات	التخطيط				٢٠٣٨٪	٢٠٢٥٪	
١٩٨٥ (فعلي)	٦٣٧٧	٥٤٣٧ (١)	٦٧٣٥	٦٩٧٦	٦٩٧٦	٦٩٧٦	٦٩٧٦
١٩٩٠	٧٨٥٤	٥٥٠٤	-	٨١٩٧	٧٢٧٥	٧٢٧٥	٨١٩٧
١٩٩٥	٩٦٧٨	٦٠٢٨	-	٩٦٠٥	٨٣٦٨	٨٣٦٨	٩٦٠٥

(١) تقديري .

المصدر :-

محسوب من الجداول السابقة بالدراسة .

- وحيث يتضح من الجدول السابق أن :-
- ١ - تقارب كبير بين تقدير وزارة التخطيط والتقدير المعتمد علي الإنحدار الخطي بالذات فيما يتعلق بعام ١٩٩٥ ، فالفرق لايتعدي ٧٣ ألف طن ، وهذا يمكن إهماله .
 - ٢ - فيما يتعلق بتقدير الفجوة عام ١٩٩٠ ، فالتقارب شديد بين تقدير الدراسة المعتمد علي معدل النمو المرتفع وكذلك التقدير الخطي ، فالفرق بين التقديرات المذكوره حوالي ٢٤٢ ألف طن زياده في تقدير الإنحدار الخطي عن تقدير الوزارة ، ٤٣٩ ألف طن زياده في تقدير الدراسة المعتمد علي معدل النمو السكاني المرتفع عن التقدير المبني علي معطيات وزارة التخطيط .
 - ٣ - هناك فروق كبيرة بين تقدير دراسة مشكلة الغذاء في مصر وتقدير الدراسة وتقدير وزارة التخطيط وذلك راجع للفروض المبنية عليها دراسة مشكلة الغذاء .
 - ٤ - البيانات الفعلية لعام ١٩٨٥ أظهرت تباين كبير بين وزارة التخطيط والدراسة وصل الي حوالي ٦٠٠ ألف طن ، والدراسة حصلت علي بيانها من وزارة التموين ، وقد يرجع الفرق الكبير علي اساس ان الرقم الوارد بالدراسة هو للعام ١٩٨٥ ، بينما الرقم الوارد بتقدير وزارة التخطيط هو للعام ١٩٨٥/٨٤ .
- وهكذا يتضح ان التقدير الخطي للفجوة يمكن الاعتداد به والاعتماد عليه نظرا لتوافقه بدرجة كبيرة مع التقديرات المعتمدة علي معطيات وزارة التخطيط .

٤٠٢٠٢ القيمة النقدية للفجوة .

تشير معطيات وزارة التموين علي ان متوسط اسعار استيراد طبن القمح بلغ ١٢٢ جنيه عام ١٩٨٥ ، وان كان قد وصل الي ١٤٥ جنيه عام ١٩٨٢ ، وأوضحت الدراسة ان هناك ميل للارتفاع في الاسعار العالمية للقمح ، ولكن بإعتماد اسعار ١٩٨٥ ، فتصل قيمة الفجوة القمحية الي حوالي ١ مليار جنيه عام ١٩٩٠ ترتفع الي ١١٧ مليا جنيه عام ١٩٩٥ .

ولكن اذا اخذنا اسعار عام ١٩٨٢ والبالغة ١٤٥ جنيه للطن فترتفع القيمة النقدية للفجوة القمحية الي حوالي ١١٩ ، ١٤ مليار جنيه في السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي .

أما في عام ١٩٨٥ فقد بلغت قيمة الفجوة النقدية للقمح حوالي ٨٥١ مليون جنيه .

واذا اخذنا في الحسبان أن الفجوة القمحية يتم استيرادها من الخارج وبسعر الصرف الرسمي للدولار ، اي ٨٢ قرش للدولار الواحد ، فإن قيمة الفجوة النقدية للقمح بالدولار تصل الي ٩٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

وحوالي ١٢ ، ١٤ مليار دولار في الاعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي بإفتراض السعر المنخفض لاستيراد القمح .

اما اذا افترضنا السعر المرتفع للاستيراد فترتفع القيمة النقدية للفجوة الي حوالي ١٤٥ ، ١٧ مليار دولار في الاعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي .

ولعل ذلك يوضح ابعاد الفجوة الحالية والمتوقعة للقمح وأثرها علي ميزان المدفوعات ، خاصة وان الموارد الاقتصادية التي كانت تشكل مصدرا للعملات الأجنبية قد تضاءلت في الفترة الأخيرة ، بعد انخفاض اسعار النفط العالمية ومايترتب عليه من انخفاض في إيرادات قناة السويس ، وكذلك الايراد من السياحة ، الأمر الذي يجعل من مواجهة الفجوة المتوقعة من القمح ضرورة اقتصادية ملحة ، هذا وقد تتضاعف المشكلة وتتعمق في حالة الارتفاعات المفاجئة التي تطرأ علي اسعار القمح العالمية ، فاذا وصل طن القمح (السعر فوب) الي ٢٠٠ دولار او اكثر ومن ثم يرتفع القيمة النقدية للفجوة القمحية الي اكثر من ١٩ مليار دولار عام ١٩٩٥ .

٣٠٢ . اسباب الفجوة القمحية : تتعدد العوامل المسببة للفجوة القمحية فمنها ما يرجع للانتاج ومنها ما يرجع للاستهلاك او الفاقد في المراحل المختلفة وكذلك ارتفاع معدلات نمو السكان وفيما يلي استعراض لاهم هذه العوامل :-

١٠٣٠٢ قصور إنتاج القمح :-

يُعتبر الانتاج دالة في الرقعة المزروعة ومتوسط انتاجية الفدان ، هذا من حيث المبدأ ، إلا ان المساحة المزروعة بدورها تتوقف علي بعض العوامل من بينها السياسة الزراعية ونظام الدورة وكذلك العائد المتوقع للوحدة المزروعة من القمح مقارنة بنظيرتها في المحاصيل الاخرى . كما ان إنتاجية الوحدة المنزعة تتوقف بدورها علي عدة عوامل ، من أهمها نظام الزراعة المتبع ونظام الري وصنف المحصول ودرجة خصوبة التربة والمخصبات المستخدمة ، اضافة للعوامل الطبيعية الاخرى .

أي أن الانتاج بصفة عامة هو دالة لكل ماسبق بيانه من عوامل ويتوقف عليها مجتمعة . ولذلك فإن اسباب قصور القمح تتمثل فيما يلي :-

١ - الرقعة القمحية : علي مدار مايقرب من عشرين سنة فإن الرقعة القمحية تراوحت بين ١١ مليون فدان ، ١٤ مليون فدان ، وفي السنتين الاخيرتين ٨٤/٨٣ ، ٨٥/٨٤ بلغت حوالي ١١٨ ، ١١٩ مليون فدان تقريبا وذلك في الاراضي القديمة ، وبإضافة الرقعة القمحية في الاراضي الحديثة فإنها لم تختلف كثيرا عن المساحات السابق بيانها ، وإن كانت قد وصلت الي ١٢٤ ، ١٢٥ مليون فدان في السنتين الاخيرتين .

ويتم عادة تحديد الرقعة المزروعة بمحصول القمح في ضوء المساحات المخصصة للرقعة المزروعة بالمحاصيل الشتوية الاخرى ونظام الدورة المتبع . أي نتاج سياسة زراعية يتم تبنيها من قبل وزارة الزراعة . والتي يتضح منها أن هناك شبه ثبات نسبي في مساحة القمح خلال العشرين سنة الماضية كما يشير الي هذا واقع البيانات الخاصة بالمساحات المزروعة بالقمح .

حيث لايمكن زراعة القمح علي حساب محاصيل اخري كالفول والعدس والحمص والذرة الشامية والذرة الرفيعة والشعير ، بل أن اي زيادة في رقعة القمح تكون علس حساب رقعة الذرة الشامية بصفة اساسية والعكس صحيح .

وعادة فإن المخطط أو واضع السياسة يضع نصب عينه مجموعة من الاعتبارات التي تخدم هدف مآحققه السياسة المتبناه والمنسجمة مع واقع الزراعة المصرية .

٢ - العائد من القمح : من العوامل الاساسية التي تجعل الزراعة يقبلون علي زراعة محصول معين ، الدخل المتوقع تحقيقه من ذلك المحصول ، بالإضافة الي بعض الاعتبارات الاخرى ، كأن يزرع محصول ما للحصول علي العلف اللازم لحيوان الحقل الذي يربيه الفلاح . فالمزارع الذي ثبت أنه رشيد إقتصاديا في مسلكه ، ويستجيب للأسعار بشكل ملحوظ فيما يخص المحاصيل التي يزرعها ، من خلال التجربة اصبح يعي أي المحاصيل يدر عليه دخلاً أكبر ويقبل علي زراعته ولايتقيد بنظام الدورة الزراعية إلا في حدود ضيقة .

ففي عام ١٩٨٢ علي سبيل المثال لا الحصر ، بلغ متوسط إنتاجية فدان القمح ٩٨٨ أردب والمحصول الثانوي ٨٧٥ حمل . وبلغ ثمن الارذب من القمح ١٢ر٢٦ جنيه وثمان الحمل من المحصول الثانوي ١٧ر٤٦ جنيه . أي دخل الفدان وصل الي ٢٧٢ر٩ جنيه ، وبلغت تكلفة الانتاج ١٨٢ر٥٣ جنيه ، اي صافي الدخل حوالي ٩٠ر٤ جنيه تقريبا .

أما صافي دخل الفدان من الذرة الشامية فقد بلغ ٨٨ر٤ جنيه والذرة رفيعة ٦٧ر٣ جنيه والبقول (١) ١٤ر٤ جنيه . والأرز ١٢ر٤٠ جنيه تقريبا .

أما الخضروات فقد بلغ صافي دخل الفدان من البصل الشتوي المنفرد ٤٨ جنيه تقريبا .

من الواضح ان دخل القمح يعتمد اساسا علي التبني الذي يرتفع ثمن الحمل منه عن ثمن أردب القمح . وغالبا مايزرع الفلاح القمح للحصول علي التبني الذي يعتبره ضروريا كغذاء للحيوان الزراعي .

(١) حسبت من بيانات وزارة الزراعة الواردة بنشرة الاقتصاد الزراعي - ١٩٨٣ .

وواضح ايضا ان صافي دخل الفدان من المحاصيل المذكورة متقارب جداً.

وهذا كله بالطبع نتاج سياسة سعرية تتبناها وزارة الزراعة في تحديد الاسعار المزرعية للمنتجات الزراعية وكذلك كلفة الانتاج ، وبالتالي صافي دخل الفدان ، فلا يوجد تمايز كبير في الدخل ومن ثم تستوي الامور لدي المزارع بأي المحاصيل يزرع حيازته .

فلو كانت الاسعار المزرعية للقمح مرتفعة نسبيا وبالتالي الدخل الصافي لفدان القمح لأسهم بفعالية في زيادة الرقعة المزروعة وبالتالي الانتاج .

٢ - إنتاجية الفدان : بتتبع إنتاجية فدان القمح نجد إنها وحتى عام ٧٢/٧١ لم تتجاوز ٨٧ أردب ولم تصل الي ١٠ أردب او اكثر حتي عام ١٩٨٢/٨١ ثم وصلت ١٠٣ أردب عام ١٩٨٤/٨٣ . أي خلال مايقرب من اثنا عشرة سنة ارتفعت الانتاجية بحوالي ١٦ أردب . وكما سبق بيانه في الاجزاء السابقة من البحث ، فإن إنتاجية القمح بالبلاد تعادل فقط ٥٠٪ تقريبا . عما هي عليه في بعض الدول المتقدمة ولا شك ان انتاجية الفدان من القمح تتوقف علي عوامل متعددة من أهمها الاصناف المزروعة ، فحتي الآن الجانب الأكبر من رقعة القمح يزرع بالاصناف البلدية ذات الإنتاجية المنخفضة ، ولكنها أصناف يقبل عليها الزراع لما لها من خصائص تنروق للفلاح والمتمثلة في دقيق القمح والاتبان ، اما الاصناف الاخرى والتي اهمها المكسيكي بنوعية سخا ٨ ، شناب والذي تحول الي سخا ٠٦١ فمازال الفلاح متحفظ في التعامل معها رغم ارتفاع إنتاجيتها حيث وصلت الي ١١٦٧ ، ١٢٠٦ أردب للنوعين عام ١٩٨٤ علي التوالي ، فهذه الاصناف تتميز بقصر الساق وبالتالي صغر كمية الاتبان الناتجة عنها ، علاوة علي ان دقيقها يميل للاسمرار نوعا ما .

ولكن الجدير بالذكر أن إنتاجية القمح المكسيكي بنوعية مازالت منخفضة وبشكل كبير اذا ما قورنت بالإنتاجية المحققة في الدول المتقدمة في زراعة القمح .

٤ - تخلف اساليب الانتاج : مازالت زراعة القمح بدائية الي حد ما ، علي الرغم من دخول الميكنة بعض العمليات الزراعية ومن اهمها الحصاد والتي

قد تؤدي الي فقد في المحصول ، علاوة علي انها لاتروق المزارع لخشونة
الاتبان الناتجة عن إستخدام الكومباين ماشين في عملية جمع المحصول
وتذريته . ولكن زراعة المحصول مازالت الألة لم تستخدم فيه .

وإذا اضفنا الي هذا أن الري عن طريق الغمر يعطي النبات كمية أكبر
من إحتياجاته المائية وهذا بدوره يؤثر علي كمية البذور في سنابل القمح ، وأيضاً
معدلات التسميد التي تصرف لزراعات القمح منخفضة ولايستطيع المزارع في ظل
أوضاعه المالية المترديه أن يشتري السماد من السوق السوداء ، كل ذلك يؤثر علي
إنتاجية القمح وبالتالي إجمالي الإنتاج .

ه - الاقتطاع من الرقعة الزراعية : يستقطع من الارض الزراعية بالـوادي
مساحات متباينة عاماً بعد آخر ، وليس هناك تقدير دقيق لتلك المساحات
وتعد من أخصب اراضي مصر وأعلاها إنتاجية . وهذا الاقتطاع يتم أمـا
للبناء بتوسيع كردون القري والمدن او بتجريف التربة ، او بنزع الملكية
للمنفعة العامة وهي غالباً إقامة منشآت جديدة .

وتقدر الاراضي الزراعية التي استقطعت كنتيجة لنقل كردون المدن والقري
بنحو ٢١٤٣ ألف فدان^(١) وذلك خلال الفترة من ١٩٥٢ حتي ١٩٨١ ، وذلك فيما عدا
محافظة القاهرة والجيزة حيث تعرضنا لاقتطاع أكبر من الرقعة المنزرعة بهما
لاغراض التوسع السكني والصناعي ، حيث اختفت منهما مناطق زراعية بأكملها
وللعجب فان الاراضي الصحراوية لاتبعد كثيراً عن تلك المواقع التي تم انشاء
المصانع والمساكن عليها .

وتقدر مساحة الاراضي الزراعية التي قامت الدولة بنزع ملكيتها للمنفعة
العامة بحوالي ١١٩٣ ألف فدان^(٢) خلال الفترة ١٩٥٢ حتي ١٩٧٨ وبمعدل نحو
هـ آلاف فدان سنوياً ، ومن ثم يمكن القول أن تلك المساحة بلغت نحو ١٧٥ ألف
فدان حتي الآن .

(١) ، (٢) الهيئة المصرية العامة للمساحة .

(٣) عقب إصدار القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ .

أما المساحات المقتطعة من الارض الزراعية بناء علي تراخيص من وزارة الزراعة فتقدر بنحو ٤٠ ألف فدان وذلك خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ حيث لم تبدأ وزارة الزراعة في حصر المساحات التي تستقطع من الرقعة الزراعية إلا اعتباراً من عام ١٩٧٤ (عقب اصدار القانون رقم ٥٩ سنة ١٩٧٣).

أما المساحات التي استقطعت من الرقعة الزراعية بالمخالفة للقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ فتقدر بنحو ٣٠ ألف فدان وذلك حتي عام ١٩٨١ ، حيث لم تبدأ وزارة الزراعة في حصر تلك المساحات إلا في عام ١٩٧٤ .

ومن الاستعراض السابق يمكن اجمالي ماتم حصره من استقطاع للـأرض الزراعية بنحو ٣٥٩ ألف فدان خلال الفترات المختلفة للحصر . وإذا أخذ بنفس المعدلات السابقة فيمكن تقدير الفقد من الارض الزراعية خلال الفترة ١٩٥٢ حتي ١٩٨٦ بنحو ٤٦٦ ألف فدان ، وبمتوسط نحو ١٤ ألف فدان سنوياً ، ويعد هذا الحد الأدنى للفقد من الارض الزراعية داخل الوادي . وهناك بعض الدراسات التي تقدر الفقد في الارض الزراعية بمقدار يتراوح بين ٧١٨ ألف فدان ، ١٠٧٧ مليون فدان خلال نفس الفترة (١) كذلك قدرت تلك المساحات المستقطعة بما يتراوح بين ٧٧٨ ألف فدان ، ١٣٧ مليون فدان (٢).

أما المساحات التي تعرضت للتجريف منذ إنشاء السد العالي وحتى عام ١٩٨٥ فتقدر بنحو ٢٨٠ ألف فدان ، أما الاراضي التي تم تحرير محاضر لها منذ عام ١٩٧٤ حتي عام ١٩٨٣ فقد بلغت ٣٨ ألف فدان فقط (٣).

(١) وزارة الزراعة بالاشتراك مع الوكالة الامريكية للتنمية - (استراتيجيات

الاسراع بالتنمية الزراعية في مصر) - يوليو ١٩٨٢ - ص ١٣ .

- تقدر وزارة التخطيط والتعاون الدولي المساحات التي تم استقطاعها من الارض

الزراعية خلال سنوات (٨٢/٨١ ، ٨٢/٨٢ ، ٨٢/٨٣) بنحو ٢٠ ألف فدان سنوياً .

(٢) (٣) محمود علي يس - (الاكتفاء الذاتي الزراعي لمصر واثره علي امنها

القومي) - اكااديمية ناصر العسكرية - دوره الثالثة عشر - ١٩٨٦/٨٥ -

ص ٢١ .

مما سبق يمكن التأكيد علي ان ما فقد من الارض الزراعية خلال الفترة ١٩٨٥/١٩٥٢ لا يقل في حده الأدنى عن ٥٠٠ ألف فدان - وهذا يقارب ما أمكن إضافته للاستزراع من الأراضي المستصلحة خلال نفس الفترة تقريبا مع أخذ اختلاف إنتاجية الأرض القديمة عن إنتاجية الأرض المستصلحة في الاعتبار . وهذا ولاشك له أكبر الأثر علي حجم الانتاج الزراعي من مختلف المحاصيل ويأتي في مقدمتها محاصيل الغذاء وخاصة الحبوب .

٢٠٣٠٢ ارتفاع معدلات الاستهلاك من القمح :-

يمكن ان يعزي ارتفاع معدلات الاستهلاك من القمح لمجموعة من العوامل من بينها :-

- ١ - ارتفاع معدلات نمو السكان : تعتبر معدلات النمو السكانية في مصر من أكبر معدلات النمو السكانية في العالم وان كانت ايضا من أكبر معدلات نمو السكان في الدول النامية والتي يبلغ متوسطها نحو ٢١٪ سنويا . هذا وتشير التقديرات الي ان متوسط معدلات نمو السكان تبلغ نحو ٢٩٪ ، ١٨٪ ، ٧٪ ، ٢٤٪ ، ٤٪ في كل من أفريقيا وأسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوربا علي التوالي ، بينما يبلغ معدل نمو السكان في مصر نحو ٢٨٪ سنويا .

وكما يتضح من الجدول رقم (١) هناك تزايد مستمر في معدلات نمو السكان في مصر خلال فترة الدراسة ، حيث بلغ معدل نمو السكان خلال الفترة ١٩٧٠ / ٦٦ نحو ٢٣٪ سنويا ، ارتفع الي نحو ٢٨٪ خلال الفترة ١٩٨٥ / ٨١ .

ويرجع تزايد معدل نمو السكان في مصر الي العديد من العوامل التي لايتسع المجال لذكرها ، منها المعتقدات الدينية ، العادات والتقاليد السائدة وخاصة في الريف المصري ، انخفاض الوعي الحضاري والثقافي لدي العديد من افراد الشعب والتقدم الصحي .

ما سبق يتضح ان الزيادة السكانية تلعب دور كبير في الزيادة في الاستهلاك من القمح وان كانت مسئولة عن نحو ٤٣٪ فقط من هذه الزيادة وهذا يعني ان الارتفاع في استهلاك الفرد والعوامل المؤثرة عليه مسئولة عن ٥٧٪ من الزيادة في استهلاك القمح .

- ٢ - زيادة حجم الواردات من القمح : تلعب زيادة الواردات من القمح دور كبير في زيادة الاستهلاك منه وتعكس بيانات الفجوة من القمح التطور الكبير في واردات القمح ودقيقه خلال فترة الدراسة وذلك لسد الفجوة الناشئة عن عجز الانتاج عن تلبية الاحتياجات منه وتشير تقديرات وزارة التموين الي ان واردات القمح بلغت نحو ٤٣ مليون طن في عام ١٩٨١ / ٨٠ وبزيادة قدرها نحو ٢ مليون طن عن ما كانت عليه في سنة ١٩٧٢ وبالنسبة لدقيق

القمح الفاخر بلغت كمية الواردات منه عام ١٩٨١/٨٠ (١) نحو ١٤ مليون طن أي ما يعادل ٤ أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٣ .

ومن ناحية أخرى فإنه طبقا لبيانات وزارة الزراعة يقدر معدل النمو الاجمالي للواردات خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ بأكثر من ٩٪ سنويا .

ورغم تباين التقديرات (١) فإن جميعها تشير الي الزيادة المستمرة من كل من الواردات والاستهلاك للقمح ودقيقه خلال فترة الدراسة .

هذا ومن الممكن القول أن الزيادة في الواردات من القمح لا تعزي فقط الي الزيادة في الطلب الاستهلاكي عليه ، ولكن هناك عوامل أخرى أدت الي زيادة الواردات منها سياسة الانفتاح الاقتصادي والسياسي التي أتبعت خلال الفترة المذكورة سابقا وما ارتبط بها من تسهيلات عديدة في الدفع والاقراض السلي من الدول الموردة للقمح .

ومن ثم يمكن القول ان زيادة الواردات وما ارتبط بها من سياسات إقتصادية أدت الي زيادة الطلب الاستهلاكي من القمح في مختلف صور إستخداماته .

(١) وجدير بالذكر أن هناك اختلافات كبيرة بين تقديرات وزارة الزراعة وتقديرات وزارة التموين وتقديرات وزارة التخطيط وذلك بالنسبة للواردات من القمح ودقيقه فبأخذ عام ١٩٨١/٨٠ كمثال نجد ان طبقا لبيانات وزارة الزراعة فإن حجم الواردات خلال هذه السنة يقدر بنحو ١٩ مليون طن ، بينما تقدر وزارة التموين تلك الواردات بنحو ٢٣ مليون طن ، وتشير تقديرات وزارة التخطيط الي انه يبلغ ٣١ مليون طن فقط . وبناء علي هذا التفاوت في تقدير الواردات فإن تقديرات الاستهلاك من القمح ودقيقه طبقا للثلاث جهات الرسمية في الدولة والمذكوره سابقا ، قد اظهرت ايضا اختلافات كبيرة بينها .

(وعلي ذلك يمكن القول انه علي الرغم من إن الواردات تعتبر متغير تابع بالنسبة للطلب علي القمح ، فإن الاخير يمكن اعتباره في نفس الوقت متغير تابع للواردات في ظل الظروف الحالية) .

٣ - عدم التخطيط السليم للاستهلاك : لاشك أن عدم تخطيط الاستهلاك يؤدي الي زيادته بمعدلات مرتفعة نظرا لعدم وجود اهداف محدده لتزايد الاستهلاك وعدم وجود سياسات واجراءات محددة للحد من الاستهلاك اذا ما ثبتت تزايديه بمعدلات تزيد عن الاهداف الوارده في الخطة الاقتصادية (!)

وجدير بالاشارة أن الخطة الخمسية الحالية ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ قد استهدفت تخطيط الاستهلاك ولكنها اقتضرت علي تحديد المعدلات المستهدفة من الاستهلاك الخاص العام ، ولم تتضمن السياسات اللازم اتباعها والاجراءات الواجب اتخاذها حتي تضمن عدم زيادة الاستهلاك بمعدلات أكبر من تلك المستهدفة ومن الملاحظ ان نمو الاستهلاك الفردي من القمح خلال السنوات الاولى من الخطة الحالية قد زاد عن تلك المعدلات المستهدفة بالخطة .

٤ - ارتفاع متوسط نصيب الفرد من القمح : يعتبر الاعتماد علي القمح كمصدر غذائي اساسي وارتفاع نصيب الفرد منه المسئول الاول عن الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من القمح وتشير التقديرات كما سبق الذكر الي ان نصيب الفرد من القمح في الفترة الاخيرة قد تعدي ٢٠٠ كجم / سنة . ويعتبر هذا الاستهلاك الفردي من أعلي المعدلات في العالم ، حيث يعادل تقريبا ثلاثة أمثال متوسط الاستهلاك العالمي للفرد من القمح والذي يقدر بنحو ٧٥ كجم / السنة .

وكما يتضح من الجدول رقم (٢ - ٨) يعادل استهلاك الفرد من القمح في الولايات المتحدة نحو ٢٨٪ من استهلاك الفرد في مصر ، بينما يعادل استهلاك الفرد من القمح في كل من المملكة المتحدة وفرنسا والمانيا الغربية نحو ٢٧٪ ، ٤٠٪ ، ٢٥٪ من استهلاك الفرد في مصر علي التوالي .

جدول رقم (٢ - ٨)

متوسط إستهلاك الفرد من القمح وبعض السلع البديلة في مصر وبعض الدول
(١) المتقدم (بالكيلو جرام)

١٩٧٧/٧٥		١٩٨٢/٨١		١٩٧٧ - ١٩٧٥			
السلعة	مصر	الولايات المتحدة	فرنسا	المملكة المتحدة	المانيا الغربية		
قمح	١٥١٢ (٢)	١٧٨٥	٤٩٢	٧٢٢	٦٥٢	٤٥٤	
ذرة	٥٤٧	٨٦٤	٧٩	٨	١٥	٣٧	
أرز	٣٥٣	٣٥٦	٣٤	٣٢	١١	٢٤	
بطاطس	١٥	١٨٤	٥٤٧	٨٦	٨٥٦	٧٩٣	

المصدر :-

- (١) المجالس القومية - المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية - تقرير مقدم من شعبة التموين والتجارة الداخلية في شأن :
- تطور أنماط الاستهلاك الغذائي في جمهورية مصر العربية والاثار الاقتصادية لتعديل الاستهلاك ١٩٨٤ .
- (٢) حسب من الملحق رقم (١) .

وجدير بالاشارة أن هذه البلدان تعتمد بصورة أكبر في غذائها على البطاطس كأحد مصادر الطاقة ، فكما يتضح من الجدول يعادل استهلاك الفرد من البطاطس في كل من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة نحو ٢ - ٥ أمثال استهلاك الفرد منها في مصر .

أما بالنسبة للأرز فقد بلغ استهلاك الفرد منه في كل من الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة والمانيا الغربية نحو ١٠٪ ، ٩٪ ، ٥٪ ، ٧٪ من استهلاك الفرد من الارز في مصر اما استهلاك الذرة بالبلاد المذكورة بالجدول فيقل كثيرا عن تلك النسب المذكورة للأرز وذلك بالمقارنة باستهلاك الفرد من الذرة في مصر .

وهذا يوضح ان نصيب الفرد في مصر من القمح مرتفع ، هذا فضلا عن انه اعلي بكثير عن الاحتياجات الغذائية الصحية من ناحية واعلي بكثير ايضا عن معدل استهلاك الفرد في الدول التي تعتمد في استهلاكها علي القمح كمصدر للطاقة كإيطاليا من ناحية اخري حيث يبلغ استهلاك الفرد بها من القمح بنحو ١٢٠ كجم / السنة، هذا وتعزي الزيادة الكبيرة في معدلات نمو الاستهلاك الفردي من القمح (المسئول الاول عن زيادة الاستهلاك القومي من القمح) الي العديد من العوامل التي يمكن إيجادها فيما يلي :-

أ - ارتفاع المستوى العام للدخل : ارتفع المستوى العام للدخل في مصر مع التوسع في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ، حيث ارتفع متوسط الدخل الفردي النقدي من حوالي ٨٤٩ جنيه في عام ١٩٧٢ الي نحو ٤٠٨٩ جنيه / السنة في عام ١٩٨١/٨٠ أي بزيادة حوالي ٣٨٢٪ في أقل من تسع سنوات ، واذا أخذ في الاعتبار الارتفاع الكبير في نفقات المعيشة فإن الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي تقدر بنحو الضعف (١).

(١) المجالس القومية المتخصصة ، مصدر سابق .

وجدير بالاشارة انه قد صاحب ارتفاع الدخل اعادة توزيعها لصالح الطبقات الفقيرة ، وكما سبق الذكر فإن ذلك يعزى الي سياسة الانفتاح الاقتصادي وما ترتب عليها من التوسع في الانشطة الاقتصادية والتي نتج عنها ارتفاع الاجور والمرتبات لمهن وطبقات معينة اغلبها من الحرفيين والعمال والمقاولين وغيرهم ، وتتسم هذه الفئات بالميل الحدي المرتفع للاستهلاك ولهذا فإنه يمكن القول أن ارتفاع الدخل وتوزيعها قد ساهموا بدور ملموس في زيادة الاستهلاك من القمح .

وتعتبر الهجرة بنوعها ايضا من العوامل التي ساعدت علي زيادة الدخل وبالتالي زيادة الاستهلاك من القمح في الفترة الاخيرة ، فالهجرة الداخلية من الريف للحضر ترتب عليها ارتفاع الاجور ، والهجرة الخارجية من مصر الي الدول العربية ساعدت ايضا علي زيادة تحويلات المصريين الي داخل البلاد وبالتالي زيادة الاستهلاك من القمح ايضا .

ب - الدعم السعري والاختلال في اسعار المنتجات الزراعية : يمثل القمح محور سياسة الدعم في مصر ، حيث يمتص الجزء الاكبر من الاعتمادات المالية المخصصة لدعم السلع الغذائية ، هذا ويعتبر استمرار التحكم في أسعار القمح ودعمه الاسباب الرئيسية المسؤولة عن زيادة الاستهلاك منه .

وتشير تقديرات دعم القمح الي زيادته بصورة خطيرة خلال الفترة الاخيرة ، حيث بلغ متوسط حجم الدعم الموجه للقمح ودقيقه خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ نحو ٢٧٦٨ مليون جنيه ، قفز الي ٨٤١٥ مليون جنيه سنويا كمتوسط الفترة ٨١/٨٠ - ٨٣ / ١٩٨٤^(١) أي انه بلغ نحو أكثر من ثلاثة امثال ما كان عليه خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ . ويمثل دعم القمح وحده اكثر من ٤٠٪ من اجمالي الدعم الموجه للسلسلة الغذائية ، وقد ترتب علي ذلك ارتفاع المتوسط السنوي لنصيب الفرد من الدعم الموجه للقمح من ٦٦ جنيه خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩ الي نحو ١٨٦ جنيه خلال الفترة ٨١/٨٠ - ١٩٨٤/٨٣ .

وكما تشير الاحصاءات فإنه نتج عن الزيادة الكبيرة في الدعم الموجه للقمح سوء استخدام القمح ودقيقه من ناحية واختلال اسعار المنتجات الزراعية من

(١) محسوب من : (فوزي حليم) د - حقيقة الدعم المباشر للسلع الغذائية وترشيده - المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين - السياسة المالية في مصر - ١٩٨٥ .

ناحية أخرى ، مما ترتب عليه تسرب جزء كبير من القمح الي الاستهلاك غير الرسمي ، حيث يذهب الي تغذية الحيوانات والدواجن . ورغم قصور البيانات الرسمية التي توضح حجم هذا الجزء من القمح ، فإن هناك بعض البحوث الميدانية التي اشارت الي ارتفاع الاستهلاك الحيواني من القمح الي حوالي ٧٥ مليون طن او معظم الانتاج المحلي في تقديرات أخرى (١)

ومن مظاهر الاختلال في اسعار السلع الغذائية بسبب دعم القمح ، ان سعر أردب القمح في عام ٨٤ بلغ نحو ١٩ جنيه بينما بلغ سعر شيكارة الرده (٥٠ كجم) نحو ١٠ جنيه وحمل التبن بلغ سعره نحو ٢٧ جنيه اما سعر أردب الذره الشامييه فبلغ حوالي (٢٤) جنيه خلال نفس العام ، وتجدر الاشارة ان هناك اتجاه لرفع سعر أردب القمح الي ٢٥ جنيه لمحصول عام ١٩٨٦ وان كان هذا غير كاف ايضا للقضاء علي هذه المشكلة .

يتضح من ذلك انه مع سياسة دعم القمح اصبحت العلاقات بين الاسعار لاتعكس الترتيب الاقتصادي الطبيعي للسلع (٢)

كذلك فإن دعم القمح أدي الي تغير في الانماط الاستهلاكية وخاصة في الريف ، حيث اتجه سكانه الي استهلاك الدقيق المدعم - كما سبق ذكره ، حيث ان سعره يقل عن تكلفة انتاجه من القمح المحلي ، كما تحول استهلاك الريف الي القمح بدلا من الذره ، هذا فضلا علي اعتماد العديد من سكان الريف علي الخبز الجاهز بدلا من تصنيعه .

ومن ناحية أخرى فإنه يمكن القول ان الفاقد من الدقيق المدعم يكون بصورة أكبر في المدينة عنه في الريف ، حيث ان الجزء الأكبر من الدعم تستفيد منه المناطق الحضرية لتركز المخازن بها وارتفاع نصيبها من الدقيق الموزع علي مستوي الجمهورية ، اما المناطق الريفية فتستفيد من الجزء الأقل من الدعم حيث يقل بها عدد المخازن بالمقارنة بالمناطق الحضرية ، ويعتمد الريفيون علي الدقيق

(١) المجالس القومية المتخصصة - مصدر سابق .

(٢) مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها - وزارة التمرين - ١٩٨٢ .

المدعم لتغطية ٥٤٪ فقط من جملة المستهلك من الدقيق وباقي احتياجاتهم تسد من الحبوب المنتجة ذاتيا وخاصة القمح والذرة^(١).

ج - زيادة الفاقد من القمح ودقيقه : تشير معظم الدراسات الي ان الاستهلاك الحالي من القمح ودقيقه لا يمثل بأي حال الاستهلاك الحقيقي منه ، وبالتالي فهناك العديد من العوامل كالفقد وتسرب الخبز والقمح وراء هذا الحجم الكبير من الاستهلاك .

ويمكن القول ان الفاقد من القمح ودقيقه يساهم في زيادة الاستهلاك من القمح عن طريقين ، الاول : يتلخص في ان الموازين الغذائية التي يحسب منها الاستهلاك من القمح تعتمد علي مؤشرات عن الفاقد التسويقي أقل من الواقع ، حيث تقدر هذه الموازين نسبة الفاقد التسويقي للقمح المنتج محليا بنحو ٤ - ٥ ٪ ونحو ٤ ٪ فاقد الواردات من القمح ، في حين أن كثير من التقديرات والدراسات الميدانية تشير الي انه أكبر من ذلك بكثير ، وبالتالي فإن تقديرات استهلاك الفرد من القمح تصبح أكبر من الواقع .

أما الطريق الثاني ، فهو الفاقد الكبير اثناء مرحلة الاستهلاك الوسيط والنهائي ويتركز الاخير في اساءة استهلاك الخبز بتزايد الفضلات منه او توجيهها لغير الاغراض المخصص من اجلها وهو الغذاء الآدمي حيث تستخدم كعلف للمواشي والدواجن بإعتباره أقل تكلفة من الاعلاف الاخرى .

وتقدر احدي الدراسات^(٢) الميدانية الفاقد من الخبز اثناء مرحلة الاستهلاك النهائي بنحو ١٣ر٢٪ والفاقد اثناء مرحلة النقل والتخزين والتصنيع بنحو ٦ر٢٥٪ وذلك بالنسبة للجزء من القمح الذي يوجه لصناعة الخبز فقط ، أي أن اجمالي

(١) جنات فاروق السالموطي . - الآثار التوزيعية لسياسة الدعم في مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٤ - المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين - السياسة المالية في مصر ٧٤ - ١٩٨٤ .

(٢) هدي محمد صالح - الفاقد من القمح اثناء مرحلة الاستهلاك - معهد التخطيط القومي - مذكرة رقم (١٤٠٨) .

الفاقد من القمح ودقيقه الموجه لصناعة الخبز يقدر بنحو ١٩٤٥٪ أي مايعادل نصف الانتاج المحلي من القمح تقريبا .

ويرجع ارتفاع نسبة الفاقد من الخبز اثناء مرحلة الاستهلاك السي انخفاض جودة رغيف الخبز في المقام الأول ، هذا فضلا عن النواحي التنظيمية الخاصة بمنافذ توزيع الخبز وكذا العادات الاستهلاكية والتقاليد المصرية .

هذا وقد ترتب علي عدم صلاحية معظم اجزاء رغيف الخبز بسبب رداءة التصنيع وبالتالي زيادة الفاقد منه الي زيادة الكمية المشتراه عن الاحتياجات الفعلية ، مما يؤدي في النهاية الي ارتفاع إستهلاك الفرد من القمح من ناحية وزيادة اعباء إعانة القمح وضياح وإستنزاف موارد الموازنة العامة للدولة من ناحية اخري .

وبالاضافة الي فاقد الخبز هناك ايضا فاقد القمح المنتج محليا الناتج عن استخدام القمح في تغذية الحيوانات بالريف المصري ، كذلك لايمكن إغفال فاقد المنتجات الاخرى للقمح كالمكرونه وغيرها .

(الفصل الثالث)

الفصل الثالث

٢ - بعض السياسات الإقتصادية المؤثرة علي إنتاج وإستهلاك القمح ودقيقه

وهناك مجموعة من السياسات الإقتصادية المؤثرة علي إنتاج وإستهلاك القمح ودقيقه في جمهورية مصر العربية ، يقف علي رأس قائمة تلك السياسات السياسة الإنتاجية التي أتبعتها وزارة الزراعة المصرية حيال هذا المحصول علي وجه الخصوص والتي هي جزء من السياسة الزراعية علي وجه العموم . وهذا وللسياسة الزراعية كغيرها من السياسات الإقتصادية جوانبها وعناصرها المختلفة التي يستهدف كل منها التأثير علي الإنتاجية والزراعي .

وحيث يمتلك القطاع الخاص في مصر حوالي ٩١٪ من إجمالي المساحات المزروعة فقد ركزت تلك السياسات علي المزارع الفرد فحددت له المساحة المزروعة من القمح بثلاث المساحة ويتوريد من أردب الي ثلاثة أردب عن كل فدان مزروع حسب نوع التربة المزروعة الي أن ألغي نظام التوريد الإجباري عام ١٩٧٦ ، ثم تأتي السياسة التسويقية في المرتبة الثانية من حيث الترتيب والتأثير علي إنتاج وإستهلاك الأقماع المزروعة محليا والمستوردة من الخارج والتي لعب فيها التسويق التعاوني دورا هاما ومؤثرا . ثم تأتي السياسة السعرية والتي لاتنفصل بشكل او بآخر عن سياسة الدعم الحكومي لهذا المحصول الهام ، نعرض فيما يلي لتلك السياسات الأربعة السابق ذكرها ومن ثم لأهم الآثار المترتبة علي تلك السياسات المختلفة من حيث الإنتاج لمحصول القمح والاستهلاك منه ومايتعرض له من مشاكل . وهناك أيضا بعض الآثار الجانبية لتلك السياسات والتي سوف نعرض لها في نهاية هذا الفصل من الدراسة .

١٠٣ السياسات الاقتصادية المؤثرة علي إنتاج وإستهلاك القمح :-

١٠١٠٣ السياسة الإنتاجية للقمح في جمهورية مصر العربية :-

لاشك أن قضية الدعم لها علاقة مباشرة بالقدرة الانتاجية للمجتمع وكذا بكفاءة ادارة تلك الموارد والأسلوب الإنتاجي المتبع من حيث درجة الميكنة والتكنولوجيا المستخدمة ، فزيادة كل من الإنتاج والانتاجية سوف يقلل من درجة إعتماـد المجتمع علي الواردات من تلك السلعة وبالتالي الدعم الموجه لها . من هنا كان الاهتمام وبشكل أساسي وعلي مستوي قومي برفع إنتاجية الاراضي الزراعية المصرية ————— المحاصيل الإستراتيجية بحيث يكون الهدف هو الحصول علي نفس الكميات المنتجة من مساحات أقل من الأراضـي المنزرعة وبشكل مستمر أو الحصول علي كميات أكبر ومتزايدة من نفس المساحة المنزرعة ولذلك حرصت الإستراتيجية العامة للزراعة والري علي إدخال أصناف جديدة ثبتت جدارتها في الدول الشبيهة في الظروف الزراعية مع دفع أجهزة البحث العلمي وحفـذها علي تطويعها للظروف المصرية وهذه وسيلة سريعة وفعالة في تحقيق الاحتياجات الغذائية . كما اتجهت السياسة الزراعية أيضا الي إتخاذ سبل أخرى مثل الاتجاه من الآن وبشكل فعال في تحديد نمط غذائي مصري أو ماسـي بالوجبة القومية والتي تهدف الي تعديل العادات الغذائية للسكان نحو إستهلاك المواد الغذائية الأكثر وفرة والأقل تكلفة والتي تعطي نفس القيمة الغذائية ، فمثلا إحلال البطاطس محل القمح في صناعة الخبز من الممكن أن يعطي وفراً هائلا في إستخدام الموارد الزراعية حيث أن قدراً ————— البطاطس يعطي أضعاف السرعات الحرارية لنفس القدر من القمح ، وذلك مع تماثل كمية المياه المستخدمة وفترة الإنتاج في كل من المحصولين فإن أي إحلال بينها بأي حدود ولو بنسبة ٢٠٪ يعني إحلال ٢٠٠ ألف فدان قمح بحوالي ٢٥ ألف فدان بطاطس يمكن أن توفر مساحة ٢٧٥ ألف فدان قمح ويمكن زراعة هذه المساحة بمحصول آخر ، كما أن تنميط الغذاء المصري والاتجاه به في مجال الإستهلاك الكبير في المجتمعات السكانية والمصانع والمدارس وغيرها سوف يؤدي الي خفض الإستهلاك علي المستوي القومي وترشيدة . كذلك خلط دقيق

الذرة بدقيق القمح سيتيح وفراً كبيراً يصل لنحو ٢٥٪ من إستهلاك القمح .

إن الاتجاه نحو التوسع في الرقعة المنزرعة بإستصلاح اراضي جديدة وإعتبارها ثروة قومية لهو المخرج الوحيد ، حيث أن توسعاً في الاراضي الزراعية يعني إضافة طاقة إنتاجية جديدة الي الثروة القومية وان حسن إستخدامها يزيد من إنتاجها كما أن وقف الزحف علي الاراضي الزراعية يجب أن يقابل بالحزم الواجب . والنظر الي التركيب المحصولي في صورة إحلال محصول محل آخر ليس كافياً لتحسين إستخدام الموارد الزراعية المصرية ، بل يجب دراسة إقتصاديات إنتاج المحاصيل وتكلفتها القومية من ناحية مدة مكثها في الارض وإستهلاكها لعنصر المياه مع إحتياجاتها من الاستيراد وقدرتها علي إشباع حاجة قومية من الغذاء وتقليل الواردات، وكذلك أسعارها العالمية ، كما أن إعادة النظر في سياسة الانتاج الحيواني لهو علي درجة كبيرة من الاهمية ، حيث أن الحيوان الزراعي المصري يستهلك حوالي ٥٠٪ من الانتاج النباتي المصري في شكل محصول البرسيم والاعلاف الخضراء الاخرى والأتبان ومخلفات المزارع النباتية في حين أنه لايساهم بأكثر من ٣٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي، وسوف يساعد دخول الميكنة الجزئية للزراعة المصرية علي الاحلال محل الحيوان مما سوف يوفر مساحات لاتقل عن مليون فدان محصولي يمكن إستغلالها في زراعة محصول القمح . ومن ذلك إنحصرت الاتجاهات المقترحة في السياسة الزراعية لانتاج محصول القمح في ثلاثة محاور رئيسية بغية الوصول الي تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لمحصول القمح ، أول تلك المحاور هو زيادة الانتاجية والاهتمام برفعها تدريجياً حتي تصل الي بعض المستويات الانتاجية العالمية التي قاربت من ٣ طن للفدان وذلك من نفس الوحدة المساحية الارضية القائمة وفي ظل دورة زراعية مناسبة ، ثاني تلك المحاور زيادة المساحة المنزرعة قمح علي حساب المساحة المنزرعة قطن علي أن يستعاض بالأقطان قصيرة التيلة الأمريكية فسي الاستهلاك المحلي والتخصص في إنتاج الأقطان طويلة التيلة للتصدير وهذا يتطلب دراسة وضع التركيب المحصولي الحالي والجديد مع ما يتطلبه ذلك من تغيير نمطي الصادرات القطنية وأسلوب إستخدامه

محليا وخفض مساحة البرسيم المستديم بنقله الي الاراضي الجديدة وإحلال القمح محله . ثالث محاور تلك السياسة زيادة القدرة الانتاجية للاراضي الجديدة المستصلحة والتي تقدر بنحو ٩١٢ ألف فدان مع العمل علي إضافة طاقات أرضية جديدة في المراحل القادمة.

لقد أرتفعت قيمة الفجوة الغذائية (١) مرات خلال عشر سنوات فقط حيث بلغت قيمة الفجوة عام ١٩٧٠ م حوالي ١٨٤ مليون دولار قفرت الي ١٩ مليار دولار في عام ١٩٨٠ أي بمعدل زيادة يبلغ نحو ٩٣٢ر٦٪ ثم إرتفعت قيمة الفجوة حتي بلغت ٢٣ مليار دولار في عام ١٩٨٢ وبمعدل زيادة يبلغ نحو ٢١٩٪ خلال سنتين فقط ومن المتوقع أن تزيد جملة إحتياجاتنا من القمح الي نحو ٥٠ مليون طن في نهاية عام ١٩٨٧ م . وبذلك يرتفع حجم الفجوة ليصل في نهاية ١٩٨٧ الي حوالي ٨٢ مليون طن وهي الفارق المتوقع من إنتاجنا من القمح (متوقع عام ١٩٨٧ م حوالي ٢٣ مليون طن) . وإحتياجاتنا الفعلية منه وبذلك تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي المتوقعة عام ١٩٨٧ نحو ٢١٩٪ .

واستهدفت السياسة الانتاجية للخطه الحالية الوصول الي حجم انتاج يقدر بنحو ٢١٧ مليون طن من القمح خلال فترة زمنية قصيرة ——— ٥ - ١٠ سنوات علي اساس متوسط انتاج يبلغ نحو ٢ر٤ طن / فدان وذلك بإفتراض ثبات المساحة المحصولية المنزرعة قمحا عند مساحة ٢٣ مليون فدان وهي المساحة المزروعة في عام ١٩٨٢ م وعلي اساس استمرار معدل إقبال الزراع علي زراعة المساحة المزروعة بالاصناف عالية الانتاج التي أوضحت انه يمكن الوصول بإنتاجية الفدان الي ٢ر٧ طن / فدان علي الأقل في ضوء زراعة الاصناف عالية الانتاجية .

والمجال لايزال رحبا في زيادة انتاجية الفدان من القمح ليصل ——— أو ليقترب من مستوي الانتاج العالمي للاقماح مع التوسع المستهدف في الاراضي الزراعية مستقبلا ، وتعديل التركيب المحصولي الحالي لصالح القمح .

(١) بيان السيد الاستاذ الدكتور/ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة
جريدة الاهرام في ٩ ديسمبر ١٩٨٥ .

٢٠١٠٢ السياسة التسويقية لمحصول القمح :-

نتيجة للزيادة الكبيرة التي حدثت في عام ١٩٤٠ م لمحصول القمح ومانتج عنه من تدهور في اسعاره وماتبع ذلك من انخفاض في المحصول في العام التالي له (١٩٤١ م ، بدأت الدولة في التدخل منذ ذلك الحين في تحديد مساحات القمح المزروعة والشعير بما لا يقل عن ٥٠٪ من الحيازة - وقد اجريت علي هذا النظام عدة تعديلات حتي بلغت تلك النسبة حوالي الثلث من الحيازة في عام ١٩٥٤ / ١٩٥٥ وأرتبط ذلك بنظام التوريد الاجباري للقمح^(١) . وظل الحال علي ما هو عليه حتي بلغت نسبة التوريد الاجباري للقمح خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥) حوالي ٢٧٦٪ وأتسمت تلك الفترة ايضا بتطبيق نظام الاسعار المحددة للتسليمات الاجبارية للقمح . وبناء علي سيطرة علي وسائل الانتاج ومستلزماته أوسع نطاق تدخل الدولة في مجال تحديد الاسعار . واستمر الحال علي ذلك حتي ألغي نظام التوريد الاجباري لمحصول القمح نهائيا اعتبارا من عام ١٩٧٦ . وكان نتيجة لتلك السياسة التسويقية السابق ذكرها أن أصبح هناك تعدد في اسعار القمح المحلي من ناحية والمستورد المدعم من ناحية اخري ولقد كان للفرق الكبير في اسعار السلع المدعمة واسعار السلع المثيلة لها والمطروحة في الاسواق المحلية اثره علي ظهور فئة مستغلة من الوسطاء تلجأ الي التحايل بما يمكنها من المتاجرة في السلع المدعمة . كما أدي تعدد الاسعار ايضا الي ان المنتجين في الريف يبيعون إنتاجهم بأسعار عالية بدلا من استخدامه في معيشتهم ويعتمدون في ذلك علي ماتوفره لهم الدولة من سلع مدعمة مثيلة وبأسعار أقل بكثير وكذلك أدي هذا الاختلال الي توجيه الاستهلاك من القمح الي انماط استهلاكية متعددة .

(١) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها علي السياسات

الزراعية - سلسلة قضايا التخطيط ولاتنمية - رقم ٢٤ .

الهامش التسويقي للقمح :-

يعتبر الفرق بين سعر المنتج وسعر المستهلك أحد المعايير الرئيسية للتعرف علي كفاءة النشاط التسويقي . ويعرف هذا الفرق بالهامش التسويقي ويشمل التكاليف التسويقية وعناصر هذه التكاليف تتضمن تكاليف عنصر العمل ، العمليات التصنيعية التي تجري علي السلعة ، تكاليف النقل والتخزين ، كذلك تختلف التكاليف المتغيرة والثابتة كالأجور والأموال والإيجار والفوائد ، ويضاف الي ذلك الربح في العمليات التسويقية^(١).

ويتوقف حجم هذه التكاليف علي المسافة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك بالإضافة الي نوعية العمليات التي تجري علي المنتجات وعمدد الوسطاء الذين يتداولون السلعة ، كذلك علي طول فترة الاحتفاظ بالسلعة من وقت الإنتاج الي وقت الاستهلاك والهدف من التعرض للهامش التسويقي هو التعرف علي مايمثله من سعر المنتج والمستهلك والعمل علي خفضه ، بما يؤدي الي حصول المنتج علي سعر مجز لإنتاجه ، وحصول المستهلك علي السلعة مستوفاة لرغباته بسعر مناسب ، كذلك حصول المؤسسات التسويقية علي أجور عادلة مقابل خدماتها .

بدراسة الجدول رقم (٢ - ١) يتضح لنا أن نسبة الهامش التسويقي لسلعة القمح بدأت منخفضة في عام ١٩٧٠ حيث قدرت بنحو ١٢٫٩٪ ثم اخذت في التزايد التدريجي حتي بلغت نحو ٤٠٫٦٪ في عام ١٩٧٩ بنسبة زيادة خلال التسع سنوات من عام ١٩٧٠ م حتي عام ١٩٧٩ تقدر بنحو ١٩١٫١٪ ولاتعتبر هذه الزيادات عالية بدرجة تشير الي الخطر اذا ما قورنت بالمجموعات السلعية الاخرى والتي تشهد خلافا في الجهاز التسويقي لها ، وبدراسة الفترة التالية لعام ١٩٧٩ نجد أن الهامش التسويقي كان متذبذبا مابين النقصان والزيادة حتي بلغ حوالي ٥٨٫٥٪ عام ١٩٨٤ أي بنسبة زيادة تبلغ حوالي ٤٤٫١٪ عنه في عام ١٩٧٩ .

(١) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم ٢٤ - مصدر سابق .

جدول رقم (٣ - ١)

تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في حضر جمهورية مصر العربية

(١٠٠ = ١٩٦٧/٦٦)

السنوات	الرقم العام	الحبوب و المشروبات	البقول	اللحوم والاسماك والبيض	الألبان و منتجاتها	الخضروات	الفواكه
١٩٨١/١٩٨٠	٢٨٨٫٩	١٥٨٫٠	٢٧٦٫٣	٤٨٣٫٦	٤٤١٫٨	٤٠٥٫٨	٤٨٤٫٥
١٩٨٢/١٩٨١	٣٢١٫٦	٢٠١٫٩	٥٠٦٫٥	٥٣٨٫٨	٥٠٦٫٦	٤٨٧٫٤	٦٣١٫٥
١٩٨٣/١٩٨٢	٣٧٠٫٥	٢٢٤٫٣	٥٦٣٫٠	٦٥٥٫٤	٦١١٫١	٦٢٦٫١	٧٤٣٫٧
١٩٨٤/١٩٨٣	٤٣٧٫٣	٢٤١٫٢	٦٥٥٫٩	٨١٨٫٧	٧٢١	٦٢٩٫٣	١٠٧٧٫٩

المصدر :-

الإهرام الإقتصادي - العدد ٨٢٢ - أكتوبر ١٩٨٤ - الموقف الإقتصادي .

وهذا يؤكد علي حسن سلامة الجهاز التسويقي العامل في هذه السلعة وهذا مع الأخذ في الاعتبار بإنخفاض الاسعار . ولابد من التنوية في هذا المجال الي أن ارتفاع التكاليف التسويقية لاتعني بالضرورة عدم كفاءة نظام التسويق ، وقد يعني الهامش التسويقي الكبير أرتفاع اسعار المستهلكين ، وإنخفاض اسعار ودخول المنتجين .

٣٠١٠٣ السياسة السعرية للقمح :-

بدراسة التطور التاريخي للسياسة السعرية للقمح ودقيقه منذ نهاية الحرب العالمية وحتى أواخر الخمسينات حيث تدخلت الدولة في تحديد أسعار المستهلك من السلع الضرورية كالخبز وبدأت الدولة تدخل كمشتري عن طريق بنك التسليف ووضع حد أدني للمساحات المزروعة قمح بما لا يقل عن ٥٠٪ من الحيازة وعدل ذلك بثلاث الحيازة عام ١٩٥٥/٥٤ وبإنتهاء الحرب بدأ ظهور مخصصات خفض نفقات المعيشة في الموازنة العامة للدولة حيث بلغت الإعتمادات المخصصة لهذا البند نحو ٢٣ مليون جنيه ، ١٦٦ مليون جنيه في عامي ١٩٤٥ م ١٩٤٨م ثم أخذ في التزايد حتي بلغ نحو ١٩ مليون جنيه عام ١٩٥١ ما يخص القمح منه ١٣ مليون جنيه ، ثم وصل الي نحو ٣٠ مليون جنيه عام ١٩٥٣/٥٢ - وتطورت تلك السياسات حتي عام ١٩٦٠/٥٩ حتي بلغت مخصصات الدعم خلال تلك السنة نحو ٩ مليون جنيه يحصل منها القمح علي ٢ مليون جنيه^(١) . ويتضح من الجزء السابق أنه لم تكن هناك سياسة سعرية بالمعني المفهوم خلال تلك الفترة ومنذ بداية الستينات وحتى منتصف السبعينات سيطرت الدولة علي مستلزمات الانتاج وبالتالي أخضعت المزارعين لنظام التسليم الاجباري وبإنشاء جهاز الاسعار عام ١٩٧١ م وحتى ألغي في عام ١٩٧٧ لم يسفر عن وضع أي سياسة سعرية ومنذ منتصف السبعينات وحتى الوقت الحاضر لم يحدث أي تغيير يذكر في السياسة السعرية سوي رفع لبعض الاسعار المحددة لحصص التوريد حتي ألغي هذا النظام كلية في عام ١٩٧٧ .

(١) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية - قضايا التخطيط والتنمية - رقم ٢٤ - معهد التخطيط القومي .

ونتيجة لاعتبارات متعددة والتي من أهمها - ارتفاع الاسعار العالمية - ارتفاع سعر الصرف وتعدده - التزايد السريع والمستمر في إعداد السكان - ومختلف العوامل الاخرى المؤثرة في الاقتصاد القومي المصري أخذت الارقام القياسية لاسعار مستهلكي الغذاء في القفزات السريعة والمتلاحقة كما يتبين من دراسة الجدول رقم (٣ - ١) .

من المنتظر أن تصل قيمة الفجوة الغذائية^(١) من القمح والدقيق عام ١٩٩٠ ١٩٩١ الي حوالي ١٢٩٤ مليون دولار اذا افترضنا ثبات متوسط استهلاك الفرد المصري من الدقيق والقمح عند معدله المرتفع وهو ١٩٧ كيلو جرام / سنوياً وبافتراض ثبات لاسعر العالمي للطن من القمح عند ١٧٠ دولار والدقيق عند ٢٢٠ دولار . ولقد استهدفت السياسة الزراعية خلال الفترة (٧٩ - ٨٣) التأكيد علي ضرورة خفض معدل الاستهلاك من القمح والدقيق ليصل متوسط استهلاك المواطن الي ١٧٠ كيلو جرام في العام الامر الذي يؤدي الي تخفيض قيمة هذه الفجوة الي ١٠٥٧ مليون دولار . كما أوصت بضرورة الغاء التعدد السعري للدقيق من خلال تسليم القمح للمطاحن وتسليم الدقيق منها بأسعار التكلفة الحقيقية . علي أن يتم ذلك بالتدريج والإقلال من نسبة الفاقد .

والاسعار وسيلة فعالة ليس فقط في توجيه الإنتاج بما يكفل الحصول علي التركيب المحصولي المطلوب بل وكذلك في التأثير علي كفاية إستخدام الموارد المتاحة بمعنى أن زيادة اسعار محصول معين تشجع علي التوسع في زراعته والعناية بخدمته للحصول علي أكبر إنتاج ممكن وبالتالي تحقيق الاهداف الانتاجية المرجوة ، وترتبط السياسة السعريه ارتباطاً وثيقاً بالدورة الزراعية وإمكان تحقيق التركيب المحصولي المطلوب وإن كل إنحراف في تحديد العلاقات السعريه المناسبة ينعكس أثراً بالتالي علي إمكان الوصول الي زراعة المساحات المطلوبة من كل محصول لتحقيق الاهداف الإنتاجية . كذلك يتضح أهمية حصول المزارع علي اسعار مجزية لحاصلاته بما يغطي تكلفة الإنتاج وتحقيق عائد مناسب . وهناك مجموعة من الاعتبارات الفنية

(١) بيان السيد الدكتور / نائب رئيس الوزراء - ووزير الزراعة - مصدر

لا بد من مراعاتها عند وضع أي سياسة سعرية لمحصول معين وهي أولاً ، ضرورة وضع سياسة سعرية متكاملة ومستقرة لمختلف المحاصيل بما يحقق التوازن فيما بينها مع ضرورة الأخذ في الاعتبار الاسعار العالمية السائدة والمتوقعة . حتي يمكن للدولة تقرير التركيب المحصولي الأمثل وضمان تنفيذه علي ضوء الدورة الزراعية المناسبة . ثانياً ، ضرورة الإعلان مسبقاً وقبل حلول موعد الزراعة بوقت كاف عن اسعار الحاصلات والتي يجب أن تحقق عائداً مجزياً للزراع . فكلما أعلنت اسعار الحاصلات للزراع في وقت مبكر وقبل موسم الزراعة بوقت كاف كلما كان لديه المزارع الفرصة الكافية لتعديل الدورة الزراعية بما يتفق واهداف التركيب المحصولي الأمثل المطلوب . ولا جدوي من اعلان السعر بعد إتمام الزراعة حيث يصعب تعديل الدورة كما وأنه كلما كانت التغيرات في الاسعار المعلنة كبيرة بقدر مناسب كلما زادت غايليتها . ثالثاً ، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن رفع الاسعار لتشجيع الزراع للتوسع في زراعة محاصيل معينة قد يكون مرغوباً فيه في الأمد القصير إلا أنه يجب أن يكون إعتدافنا أساساً علي زيادة الكفاءة الإنتاجية عن طريق رفع إنتاجية الحاصلات علي المدي الطويل .

ومن الجدير بالذكر أن بدء السير في الطريق السعري السليم يقتضي إستعادة الأسعار الحقيقية للحاصلات والمستلزمات بصورة تدريجية وعلي مراحل بحيث تصبح هذه الاسعار في النهاية مؤدية للوظائف الحقيقية للأسعار في توجيه إستخدام الموارد علي أساس مبادئ التعظيم الإقتصادي والانتفاع بمزايا التخصص والميزة النسبية وتحقيق التركيب المحصولي الأمثل والوصول إلي أقصى إنتاج ممكن .

التسعير الجبري للقمح ودقيقه :-

إن التسعير الجبري لكل من المنتج والمستهلك من القمح ودقيقه جعل المنتجين وخاصة من القطاع الخاص ينصرفوا عن إنتاج تلك السلعة أو علي الأقل لايزيدون من الكميات المعروضة منها لتواكب الطلب المتزايد عليها في الاسواق الأمر الذي أدي الي نقل مسئولية توفير مثل هذه السلع أو إستكمال حجم المطلوب منها علي عاتق الحكومة والتي لجأت بدورها الي إستيرادها من الخارج وتحمل مزيداً من التكلفة وقد أدي ذلك الي تحول هذه

السياسة من وسيلة تستهدف في الاساس تقديم العون من الدولة للشعب الي مشكلة حقيقية تتفاقم اعبائها سنة بعد أخرى فلقد أصبح الدعم الظاهر يستنفذ وحدة نحو ٢٤٪ من الموارد السيادية مما أثر ولاشك علي برامج التنمية . ولقد كان الفارق بين أسعار السلع المحددة جبريا واسعار السلع البديلة لها بالاسواق السبب في زيادة إستهلاكها بشكل غير رشيد ويوضح الجدول رقم (٢ - ٢) تطور اسعار المنتج والمستهلك للقمح خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٤) . وبإستعراض بيانات الجدول يتضح أن نسبة الزيادة في أسعار المنتج عام ١٩٧٩ عنها في عام ١٩٧٠ بلغت حوالي ٦٥٨٪ ، بينما بلغت نسبة الزيادة في عام ١٩٨٤ عنه في عام ١٩٧٩ ، حوالي ٩٤٢٪ ، أي أنه خلال أربعة عشر عاما لم تتجاوز نسبة الزيادة في اسعار المنتج عام ١٩٨٤ عنه في عام ١٩٧٠ أكثر من ١٢٢٪ وذلك علي الرغم من الطفرات المتتالية والسريعة في اسعار السلع والخدمات الأخرى . وذلك كما سوف يتضح اثناء إستعراض تطور أسعار الواردات من القمح ودقيقه خلال نفس الفترة . وأيضاً بإستعراض نسبة الزيادة في اسعار المستهلك عام ١٩٧٩ عنه في عام ١٩٧٠ نجد انها بلغت حوالي ١٠٤٪ وهي تبلغ تقريبا ضعف نسبة الزيادة في اسعار المنتج خلال نفس الفترة المدروسة . ولقد بلغت نسبة الزيادة في اسعار المستهلك في عام ١٩٨٤ عنه في عام ١٩٧٩ حوالي ١١٨٩٪ أي إنها أعلي ايضاً من نسبة الزيادة في اسعار المنتج في نفس الفترة . وفي خلال الأربعة عشر عاما من ١٩٧٠ حتي عام ١٩٨٤ بلغت نسبة الزيادة في أسعار المستهلك حوالي ٣٤٧٫٧٪ أي انها تبلغ ثلاثة أضعاف نسبة الزيادة في أسعار المنتج تقريبا . ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ضرورة دراسة تطور أسعار الواردات من القمح لإيضاح مدي العلاقة ما بين تطور أسعار الواردات وتطور اسعار كل من المنتج والمستهلك فلقد بلغ متوسط سعر الاستيراد للطن من القمح عام ١٩٧٠ حوالي ٢٤ جنيها أخذ في الزيادة تدريجيا حتي بلغ حوالي ٩٢ جنيها للطن عام ١٩٧٤ ثم أخذت في الانخفاض التدريجي حتي بلغ حوالي ٤٦ جنيها للطن عام ١٩٧٧ وعقب سنة ١٩٧٨ أخذت الزيادة شكل القفزات السريعة فقد سجل سعر الطن للوارد في القمح عام ١٩٧٩ حوالي ١٢٥ جنيها / طن أي أن نسبة الزيادة في سعر الطن الوارد من الخارج من القمح في عام ١٩٧٩ عند في عام ١٩٧٠ حوالي ٤٢٠٫٨٪ وبمقارنة هذه النسبة من الزيادة في أسعار الوارد من القمح مع أسعار المنتج والمستهلك المحلي للقمح نجد انها تنحرف كثيرا مما يلقي الضوء علي ضرورة رفع اسعار المنتج المحلي وكذلك المستهلك المحلي ليقترب من اسعار الوارد

جدول رقم (٢ - ٢)

تطور أسعار كل من المنتج والمستهلك ومتوسط أسعار الإستيراد خلال الفترة ١٩٧٠ / ١٩٨٤

السنة	سعر المنتج (١) سعر المستهلك (٢)		نسبة الهامش التسويقي %	متوسط أسعار الإستيراد بالجنيه / طن (٣)	
	مليم/كيلو	مليم/كيلو		القمح	دقيق قمح فاخر
١٩٧٠	٢٨ر٦	٤٤ر٤	١٣ر٩	٢٤	٢٣
١٩٧١	٣٥ر٤	٤٤ر٩	٢٦ر٨	٣١	٢٤
١٩٧٢	٣٥	٤٥ر٣	٢٩ر٤	٢٩	٧٨
١٩٧٣	٣٨ر١	٤٨ر٦	٢٧ر٦	٦٥	١٠٧
١٩٧٤	٤٦ر٩	٥٧	٢١ر٥	٩٢	٨١
١٩٧٥	٥١ر٤	٦٣ر٤	٢١ر٤	٧٨	٨٤
١٩٧٦	٤٧	٦٠ر١	٢٧ر٩	٦٠	٧١
١٩٧٧	٥٤ر١	٦٦ر١	٢٢ر٢	٤٦	٧٤
١٩٧٨	٦١ر٦	٧٥	٢١ر٨	٥٢	١٧٥
١٩٧٩	٦٤	٩٠	٤٠ر٦	١٢٥	٢٢٣
١٩٨٠	٨٨	١١٤ر٢	٢٩ر٨	١٤٧	٢٤١
١٩٨١	٩١ر٨	١٣٥ر٧	٤٩ر٢	١٤١	١٩٩
١٩٨٢	٨١ر٧	١٣٦ر٨	٥٤ر٢	١٤٥	١٣٦
١٩٨٣	١٠٩ر٩	١٧٤ر٨	٥٩ر١	١٢٧	١٤٣
١٩٨٤	١٢٤ر٣	١٩٧	٥٨ر٥	١٢٨	١٦٢

المصدر :-

حسبت وجمعت من :-

- (١) وزارة الزراعة - معهد بحوث الإقتصاد الزراعي - سجلات قسم الاحصاء .
- (٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - النشرة الشهرية لاسعار المستهلك - إعداد مختلفة .
- (٣) وزارة التموين والتجارة الداخلية - بيانات غير منشورة .

من نفس السلع من الخارج . وفي خلال فترة الدراسة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ نجد أن نسبة الزيادة في اسعار الاستيراد في عام ١٩٨٤ عنها في عام ١٩٧٠ تبلغ حوالي ٤٣٣٪ تقريباً .

١ / أثر سياسة الأسعار علي كل من الإنتاج والإستهلاك :-

إن النتائج السلبية بالنسبة للإنتاج الزراعي تتضح حينما يتحقق خفض الاسعار بالنسبة للمستهلكين من خلال خفض الاسعار المدفوعة للمزارعين أي أنهم يتلقون (المستهلكين) دعماً ضمناً علي حساب المنتجين وهذا النوع من أنواع الدعم لا يظهر بشكل مباشر في ميزانية الدولة ويوجد في جمهورية مصر العربية كل من الدعمين السابق ذكرهما لأشكال الدعم الضمني والمباشر ، ولقد ساعد النمو السريع في عدد السكان خلال السبعينات وزيادة دخل الفرد الي سرعة الزيادة في معدل الطلب الذي لم يستطع قطاع الغذاء المحلي مواجهته ولقد كان لهذه السياسة السعرية آثار مباشرة علي الإنتاج الزراعي حيث ثبت أن التسعير الجبري وهو أساس سياسة الدعم لايشجع منتجي السلع علي زيادة تحسين إنتاجهم من بعض السلع التي تقل التسعيرة فيها عن تكلفة الانتاج الاقتصادية ويعمد البعض الي عدم بذل الجهود المطلوبة بمستوي معقول فيقل المعروض من هذه السلعة وتزداد المشكلة حده الامر الذي يؤدي الي الاتجاه المتزايد للإستيراد لمواجهة الطلب عليها ولقد اضطرت الحكومة لمواجهة الطلب المتزايد علي بعض السلع الي التوسع في إستيرادها ، ودعم أسعار بيعها للمستهلكين ، بينما تركت نفس السلع من الإنتاج المحلي تباع بأسعار السوق والتي تتأثر بلاشك بأسعار الواردات منها ولقد شجعت هذه السياسة المنتجين المحليين علي التكاسل في جهودهم إعتياداً علي إستهلاكهم للسلع المستوردة المدعمة مما أدي الي زيادة حجم وقيمة المواد الغذائية والسلع الإستهلاكية التي نستوردها الي الحد الذي فاق كل التقديرات وفاق أيضا الزيادة السكانية وارتفاع الدخول لإتباع الدولة سياسة توفير هذه المواد بكميات مناسبة بالأسعار المدعمة فأرتفع بالتالي حجم الدعم لهذه السلع وهنا تجدر الإشارة الي ان مصر تواجه فجوة غذائية متزايدة تشكل خطورة علاوة علي إستنزاف موارد الميزانية النقدية . وتعد السياسة السعرية وسياسة الدعم أحد الاسباب المؤدية لاستمرار الفجوة :

ومن أخطر السلبيات الناتجة عن سياسة التسعير الجبري وسياسة الدعم التغيير الملموس في الأنماط الإستهلاكية نتيجة لإنخفاض الأسعار حيث زاد

الطلب في الريف علي القمح كبديل للذرة وبالتالي زاد حجم المستورد من القمح فزاد حجم العبء الذي تتحمله الموازنة العامة بل لقد أصبح المنتجون في الريف يبيعون إنتاجهم بأسعار عالية بدلاً من إستخدامه في معيشتهم كما كان الحال من قبل متعمدين في ذلك علي مايمكنهم الحصول عليه من سلـع مدعمة ومن نفس النوعية بسعر أقل ولقد وضع في الأونة الأخيرة أن هناك بعض العوامل المؤثرة في تضخم الدعم وفي مقدمتها الإرتفاع المستمر في الأسعار الإقتصادية لكافة السلع تقريباً دون زيادة في الاسعار الجبرية بنفس المعدلات نتيجة لإرتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي تظهر أثارها واضحة في موازنة ١٩٧٤ والتي بلغ فيها زيادة حجم الدعم عن العام السابق له مباشرة بحوالي ٣١١ مليون جنيه وذلك بجانب الزيادة في التكلفة الإستيرادية للسلع المدعمة التي نشأت أساساً نتيجة زيادة اسعار الصـرف للعملات الأجنبية والتي ظهرت أثارها واضحة إعتباراً من عام ١٩٧٩ الذي أخذ فيه بالسعر الموحد حيث قدرت الزيادة في حجم الدعم الظاهر في تلك السنة بحوالي ١١٠٩ مليون جنيه عنه في السنة المالية السابقة عليها .

٤٠١٠٣ سياسة الدعم :-

إن مفهوم الدعم الذي يجري تداوله حالياً يشير في حقيقة الأمر من الناحية الفنية الي بعض صور الإعانات والتيسيرات التي تمنحها الدولة من أجل تحقيق التقارب بين أسعار بعض السلع والخدمات لدوي الدخل المنخفضة . ولقد سارت الدولة شوطاً طويلاً في مسألة الدعم وبالعوامل مساعدة تفاقمت مشكلة الدعم ولقد لعب زيادة عدد السكان دوراً كبيراً في هذا المجال فقد زاد من ٢١٤ مليون نسمة عام ١٩٥٢ الي ٣٣٠٥ مليون نسمة عام ١٩٧٠ وتوالت الزيادات حتي بلغ تعداد سكان جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٣ قرابة ٤٦ مليون نسمة وصل الآن لنحو ٤٩ مليون نسمة مما أدى الي زيادة حجم الدعم . كما ساعدت الزيادة المستمرة في إستهلاك القمح الذي زاد من ١٩ مليون طن عام ١٩٥٢ الي ٨١ مليون طن عام ١٩٨٣ أي تضاعف ٤٣ مرة . كما عجل من ظهور وتفاقم المشكلة الارتفاعات المتتالية لأسعار الإستيراد وإنخفاض أسعار البيع المحلية للقمح ودقيقه . كل ذلك ساهم في توجيه الإستهلاك من القمح ودقيقه توجيهها غير رشيد .

(١)
الأنواع المختلفة للدعم :-

هناك تصنيفات وتقسيمات مختلفة للدعم نذكر منها نوعين :
النوع الأول : ينقسم فيها الدعم الي ثلاثة أنواع هي :

- (١) دعم الموازنة . ويمثل الإعتمادات المخصصة لخفض تكاليف المعيشة وهو ما يسمى بالدعم المباشر ، وما أضيف إليها مؤخراً وهو الفوائد والهدف منها تشجيع الإستثمارات في المجالات المرغوبة .
- (٢) الدعم الإقتصادي . ويمثل تكلفة الفرصة البديلة نتيجة لإستهلاك بعض السلع بأسعار منخفضة عن أسعار تصديرها - ويمثل أيضا الدعم الإقتصادي تكاليف الفرق بين أسعار الصرف لبعض سلع الواردات المحلية والأسعار المحلية لبيعها - ويمثل الدعم الاقتصادي أيضا تكلفة العمالة الزائدة (عمالة مقنعة) بالقطاع الحكومي والعام نتيجة إنتهاج سياسة التعيين بالقوي العاملة والتي تعتبرها الدولة أحد وسائل الضمان الإجتماعي للمواطنين - والإعفاءات الجمركية التي تمنحها الدولة لبعض السلع لخفض تكاليف المعيشة .

النوع الثاني : أما النوع الثاني من انواع التصنيفات الخاصة بالدعم بفرق

- بين نوعين من أنواع الدعم هما كما يلي :-
- (أ) الدعم المعلن . هذا النوع من أنواع الدعم يقرر صراحة في صورة مبالغ نقدية يتم تخصيصها في الموازنة العامة للدولة مساهمة من الدولة في خفض تكاليف معيشة الأفراد الغير قادرين علي الحصول علي بعض السلع الرئيسية وذلك أما عن طريق خفض أسعار بعض السلع مثل القمح والدقيق وبعض انواع الملابس الشعبية ، وأما كدعم لبعض مستلزمات الإنتاج سواء كان الزراعي أو الصناعي وكذا لبعض الخدمات الأخرى .

(١) د. عادل احمد حشيش - مشكلة الدعم السلعي والأمن الغذائي في مصر -
دار الجامعات المصرية .

(ب) الدعم المستتر. ويتمثل ذلك النوع من أنواع الدعم في التسعير الجبري الحكومي لبعض السلع والخدمات عند مستويات سعرية أدنى من أسعار تلك السلع والخدمات المماثلة لها في الأسواق الخارجية أو المستوردة من الخارج . وهناك أنواع أخرى للدعم المستتر مثل بعض الإعفاءات الجمركية لبعض الواردات أو بعض الأفراد أو بعض المشروعات ، وكذا بعض الفروق بين أسعار الصرف وأسعار البيع المحلية .

ولقد كان للدعم أهداف يسعى الي تحقيقها كإعادة توزيع الدخل بين الأفراد عن طريق تخفيض أسعار بعض السلع والخدمات ليستطيع المستهلكين الحصول عليها ، وكذا خلق نوع من الاستقرار السعري لبعض السلع ذات الطبيعة الخاصة مثل القمح ودقيقه وكذا تحسين المستويات المعيشية والصحية لأفراد المجتمع بحصولهم علي السلع الضرورية . نتيجة لإرتفاع حجم اعتمادات خفض تكاليف المعيشة الذي بلغ عام ١٩٤٥ مايزيد قليلا عن مليوني جنيه وأرتفع في موجة التضخم في سنة ١٩٤٨ إلي ١٦ مليون جنيه ثم هبط في عام ١٩٦١/٦٠ إلي ٩ ملايين جنيه فقط . أما الآن فيبلغ حوالي ١٠٠٠ مليون جنيه في ميزانية (١٩٨٢/٨١) مما جعل سياسة الدعم قد أصبحت معقدة بحيث يصعب تقدير حجم الدعم الحقيقي بدقة مقبولة . وحيث أن دعم القمح والدقيق يمثل نحو ٥٩٪ فقط من إجمالي الدعم المقرر لكافة السلع التموينية عام ١٩٨٠ فسوف تقتصر هذه الدراسة علي ذلك النوع من انواع الدعم الموجه لسلعتي القمح والدقيق للوقوف علي مواطن الخطر في دعم تلك السلعتين وأثر ذلك الدعم الموجه اليها علي كل من إنتاج وإستهلاك هاتين السلعتين وما سببته تلك السياسة (سياسة الدعم) من توجيه غير إقتصادي وغير رشيد لإستهلاك تلك السلعتين وفي أنماط إستهلاكية غير سليمة .

تطور قيمة الدعم المقدم للقمح ودقيقه :-

يتبين من دراسة الجدول رقم (٣ - ٣) أن الدعم لم يظهر في ميزانية الدولة إلا في أواخر فترة الستينات حيث بلغ دعم نفقات المعيشة كلية في الموازنة العامة للدولة عام ١٩٦٠ حوالي ٩ ملايين جنيه وأستمر ضئيلا في بداية السبعينات والتي بدأ ظهور دعم القمح والدقيق خلالها بشكل متواضع يقدر في

جدول رقم (٢ - ٢)

إجمالي الدعم الموجه للقمح المحلي والمستورد ودقيقه خلال الفترة (١٩٨٥/٨٤ - ١٩٧١/٧٠)

البيان السنة	قمح		دقيق		اجمالي دعم القمح المحلي والمستورد	اجمالي دعم الدقيق المحلي والمستورد	اجمالي دعم القمح والدقيق المحلي	اجمالي دعم القمح والدقيق والمستورد	اجمالي دعم القمح ودقيقه
	محلي	مستورد	محلي	مستورد					
١٩٧١/٧٠									٤٩٠٠
١٩٧٢/٧١									٢١٠٠٠
١٩٧٣/٧٢									٢٠٠٠٠
* ١٩٧٤/٧٣									٧٩٠٠٠
١٩٧٥	٦١٥٦	٢٢٥٤٠٩	١٨١٧	٢٧٤٥٨	٢٣١٥٦٥	٢٩٢٧٥	٧٩٧٣	٢٥٢٨٦٧	٢٦٠٨٤٠
١٩٧٦	٨٢٢٨	١٤٠٩٩٦	٢٦٣	٢٢١٣٠	١٤٩٢٣٤	٢٢٣٨٣	٨٤٩١	١٦٣١١٦	١٧١٦٠٧
١٩٧٧	٥٩٤٣	١١٣٦٥٣	١١	٣١٤٥٢	١١٩٥٩٩	٣١٤٦٣	٥٩٥٤	١٤٥١٠٥	١٥١٠٦٣
١٩٧٨	١٥٧٧	١٩٦٧٣٧	١٥١	٥٥٠٤٦	١٩٨٣١٤	٥٥١٩٧	١٧٣٨	٢٥١٧٨٣	٢٥٣٥١١
١٩٧٩	٦٥٦٢	٤٠٣٩٣٠	-	١٣٦٦٢١	٤١٠٤٩٢	١٣٦٦٢١	٦٥٦٢	٥٤٠٥٥١	٥٤٧١١٣
١٩٨١/٨٠	٣٧١٧	٦٦٦٣١٦	-	٢٣١١٨٠	٦٧٠٠٣٣	٢٣١١٨٠	٣٧١٧	٨٩٧٤٩٦	٩٠١٣١٣
١٩٨٢/٨١	٧٣١١	٦١٨١٦٩	-	١٨١٧٦٤	٦٢٥٣٨٠	١٨١٧٦٤	٧٣١١	٧٩٩٩٣٣	٨٥٦٥٦٠
١٩٨٣/٨٢	٧٣٦٤	٥٦٥٠٣٢	-	١٨٥٦١٦	٥٧٢٣٩٦	١٨٥٦١٦	٧٣٦٤	٧٥٠٦٤٨	٧٥٨٠١٣
١٩٨٤/٨٣	٢٠١٣	٦٤٥٨٢٠	-	٢٠٢٦٣٦	٦٤٧٨٣٣	٢٠٢٦٣٦	٢٠١٣	٨٤٨٤٥٦	٨٥٠٤٦٩
* ١٩٨٥/٨٤	٥٥١٥	٥٨٣٧٧٩	-	٢٣٧٥٦٧	٥٨٩٢٩٤	٢٣٧٥٦٧	٥٥١٥	٨٢١٣٤٦	٨٢٦٨٦١

* * عام ١٩٨٥/٨٤ سنة تقديرية .

المصدر :- جمعت وحسبت من - فوزي رزق - حقيقة الدعم المباشر للسلع الغذائية وترشيده ، المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين - ١٩٨٥ .

عام ١٩٧١/٧٠ بحوالي ٤٩ مليون جنيه ، وأستمر متواضعا خلال السنوات المالية ١٩٧٢/٧١ ، ١٩٧٢/٧٢ أي قبل بداية الحرب فلم تتعدي قيمة الدعم للقمح ودقيقه خلال هذه الموازنة أكثر من ٢٠ مليون جنيه ، وفي النصف الثاني من العام المالي ١٩٧٤/٧٣ أرتفع ارتفاعا كبيرا فقد بلغ نحو ٧٩ مليون جنيه وبدأ بعد ذلك في ظهور الإرتفاع الكبير في الأسعار العالمية والتي إثرت ولاشك علي قيمة الدعم خلال عام ١٩٧٥ حيث زادت قيمة الدعم بحوالي ٦٠٨ مليون جنيه عما كانت عليه في العام السابق ١٩٧٤/٧٣ . وأتسمت الفترة من عام ١٩٧٥ حتي نهاية عام ١٩٧٨ بتذبذب في قيمة الدعم مابين الزيادة والنقصان ولكن بمعدلات بسيطة حتي كانت القفزة الثانية والخطيرة في عام ١٩٧٩ والتي بلغت قيمة الدعم فيها ضعف قيمة الدعم تقريبا في عام ١٩٧٥ ، فقد بلغت نحو (٥٧) مليون جنيه لدعم القمح والدقيق فقط ، وبتحليل السياسات المالية في تلك الفترة أتضح إنها واكبت سياسة البدء في تطبيق السعر التشجيعي للدولار علي بعض السلع المستوردة عام ١٩٧٨ ثم عم هذا النظام علي كافة الواردات عام ١٩٧٩ فلقد كان نتيجة هذا الإجراء إرتفاع قيمة الدعم عام ١٩٧٩ بحوالي ٢٩٣ر٦ مليون جنيه عن قيمة الدعم الموجة للقمح والدقيق في الموازنة العامة للدولة في السنة السابقة لها مباشرة عام ١٩٧٨ . ولايمكن إرجاع الزيادة في قيمة الدعم عام ١٩٧٩ لسياسة سعر الصرف فقط في هذا العام ولكنه أحد الأسباب الرئيسية وذلك بالإضافة الي إرتفاع الأسعار العالمية للواردات مع إرتفاع متوسط إستهلاك الفرد من القمح والدقيق ، وأستمر تأثير الظروف السابقة علي قيمة دعم القمح والدقيق حتي عام ١٩٨١/٨٠ والتي بلغ قيمة الدعم فيها حوالي ٩٠١ر٢ مليون جنيه ، وتبع تلك السنة إستقرار نسبي تقريبي حيث تراوحت قيمة الدعم في السنوات الثلاثة ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٢/٨٢ ، ١٩٨٢/٨٣ حوالي ٨٥٠ مليون جنيه وبإستقراء متوسط نصيب الفرد من القمح ودقيقه خلال السنوات السابق عرضها نجد انه حدث زيادة كبيرة من حوالي ١٠٨ر٦ كجم/ فرد / سنة عام ١٩٦٠ الي حوالي ١٤٥ر٢ كجم / فرد / سنة عام ١٩٧٥ الي حوالي ١٧٥ر٤ كجم / فرد / سنة عام ١٩٨٠ الي حوالي ١٨٦ر٤ كجم / فرد / سنة عام ١٩٨٣ . وفي بعض الدراسات يصل هذا الرقم الي نحو ٢٠٠ كجم / فرد / سنة ويعتبر هذا الرقم من الارقام الخطيرة للغاية ويثير تساؤلاً هاما هل هذا المعدل من الإستهلاك هو إستهلاك آدمي فقط . أم انه يرجع الي إستخدامات أخرى لتلك السلعة غير الإستهلاك الآدمي ؟ يمكن القول بأن مرجع ذلك الي سوء إستهلاك القمح ومنتجاته وإرتفاع نسبة الفاقد الطبيعي في الخبز بنوعية

البلدي والأفرنجي وتسرب جزء كبير منه الي انواع أخرى من الإستهلاك الغير آدمي والذي يرجع الي مجموعة من الإختلالات السعرية للقمح ومنتجاته ، نتيجة لسياسة الدعم الحكومي للقمح ودقيقه .

أثر الدعم علي الإستخدام غير الآدمي للقمح :-

بدراسة النمط الحالي لتوزيع الكسب علي مربي المواشي نجد أن هناك حد أدني من إعداد المواشي التي يمكن التأمين عليها وبالتالي فإن صغار المربين - وهم غالبية - لايمكنهم التأمين علي مواشيهم ومن ثم عدم إمكانية حصولهم علي كسب إلا من السوق السوداء لأنه لايمكن الحصول علي الكسب إلا من خلال تلك السوق والذي كان من نتائجه إن شكاية الكسب زنة ٧٥ كجم تصل الي أكثر من ١٥ جنيه في السوق في حين نجد أن سعرها الرسمي يبلغ ٣٢٥٠ جنيه وبالتالي فإن بعض المزارعين وتجار السوق السوداء من الأفضل لهم أن يبيعوا الكسب الذي يحصلون عليه من الجمعيات الزراعية في السوق عن أن يقوموا بتربية وتحمل مخاطر المواشي . ومن المتناقضات الغريبة أن سعر شكاية الردة زنة ٥٠ كجم في السوق تتراوح ما بين ٨ - ١٠ جنيه في حين نجد أن سعر أردب القمح زنة ١٥٠ كجم يباع بحوالي ١٤ جنيه تقريبا ، فنجد أنه من الأوفر والإسهل للمزارع الحصول علي أردب قمح يقوم بجرشه وإضافة بعض المواد المألثة له وتقديمه للمواشي علي أن يقدم لهم عليقة أخرى ، كما ويقوم بعض مربي الدواجن والطيور بشكل عام بتقديم القمح حبا نظرا لرخصه عن كافة البدائل الأخرى - كما ويستخدم الخبز ويقدم في شكل عليقة لبعض أنواع الحيوانات والطيور بدلا من إستهلاكه الآدمي . ومن المعتقد أن تضخم أرقام الدعم بالإضافة الي السياسات السعرية غير السليمة في السنوات الأخيرة قد لعبت دورا خطيرا في توجيه الإستهلاك من القمح ودقيقه هذا لتوجيه غير الإقتصادي وغير الرشيد ومايسببه من تبديد لموارد المجتمع وتفاقم جوائب الخلل في الإقتصاد القومي .

أثر الدعم علي الإستخدام الآدمي غير الإقتصادي :-

لقد صدر القرار رقم ٦١٢ لسنة ١٩٨٤ الصادر من وزير التموين لتنظيم عملية إنتاج الخبز الأفرنجي الطويل مع إنتاج النواشف ويصرف صاحب المخبز

بناء علي هذا القرار حوالي ٣٠ جوال من الدقيق يكون مطالب بإنتاج (١ -)
٥

فقط نواشف ، (١٦) خبز أفرنجي - أما النظام القديم الذي كان بمقتضي
القرار الوزاري رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٢ كان يحدد إنتاج النواشف من منتصف
الليل (الساعة ١٢ مساءً) حتي الساعة الخامسة صباحاً وإبتداءً من
الساعة صباحاً حتي منتصف الليل لإنتاج الخبز - ولقد سببت تلك القرارات
العديدة والمتضاربة الي ترك الحيل الي أصحاب المخابز الذين أصبح شاغلهم
الأول حالياً هو إنتاج النواشف إما إنتاج الخبز الطويل فهم يقدمونه في صورة
غير ملائمة الي جمهور المستهلكين ، وساعد ذلك أيضاً علي إرتفاع معدلات
الفاقد في مرحلة الإستهلاك حيث قدر حجم الفاقد الإقتصادي والتصنيعي من
الخبز والقمح والدقيق علي المستوي القومي نحو ١٩٤٥ ر (١) من إجمالي كمية
الدقيق المخصصة لإنتاج الخبز ، ويعني ذلك أن هناك حوالي ٩٣٣٦ ألف طن
قمح تفقد سنوياً علي المستوي القومي بسبب الفاقد الموجه لصناعة الخبز فقط
وهو ما يعادل نصف إنتاجنا المحلي كله من القمح .

ومن المقترح في هذا المجال أن تخصص بعض المخابز لإنتاج الخبز
الأفرنجي الطويل وهي التي تحصل علي الدقيق المدعم ويخصص البعض الآخر
من المخابز لإنتاج النواشف علي أن تحصل علي حصتها من الدقيق بسعر غير
مدعم لأنها تبيع بأسعار حرة .

أما عن صناعة الخبز البلدي فهي ليست أحسن حال عن صناعة الخبز
الأفرنجي نظراً لإرتفاع نسبة الفاقد منها في مرحلة الإستهلاك النهائي نتيجة
لسوء حالة المقدم منها للمستهلك .

وبالنسبة لأصحاب مصانع المكرونة المتعددة والمنتشرة في جميع أنحاء
الجمهورية فيحصلون علي الدقيق المدعم دون مطالبتهم بإنتاج مقابل من
المكرونة فمن المعروف أن كيلو الدقيق ينتج كيلو مكرونة وبذلك نضمن

(١) د . هدي صالح . (الفاقد من القمح اثناء مرحلة الاستهلاك) - مرجع

إنتاج مقابل الدعم . وفي تقرير أولي سريع للإستدلال علي مكسب أحد مصانع
المكرونة اذا لم يقيم بصناعتها ولم يتحمل أي نوع من أنواع المصروفات ، فإنه
اذا حصل علي حصة قدرها ١٠٠ طن فقط وهي أقل بكثير مما يحصل عليه يحقق
دخلاً قدره ٦٠٠٠ جنيه نتيجة فروق الأسعار بين سعر التوريد وسعر السوق .
هذه الممارسات جميعها هي نتيجة وسبب في ذات الوقت لتضخم أرقام الدعم
في الأونة الأخيرة والتي أصبح ضروريا . العمل علي إيجاد حلول ضرورية لها .

٢٠٢. أثر السياسات الاقتصادية علي انتاج القمح ودقيقه :-

باستعراض بيانات الجدول رقم (١ - ١) يتضح أن المساحة القمحية لم تتأثر بشكل واضح حيث أُنْتُسِمَت خلال الفترة المدروسة بالثبات النسبي تقريبا فلقد تَأَرَجَحَت مابين ١٢ مليون فدان ، ١٤ مليون فدان خلال عشرون عاما تقريبا من ١٩٦٥/٦٤ الي ٨٥/٨٤ وبذلك لم تستطع أن تواكب الزيادة السريعة والمتتالية لإعداد السكان وارتفاع متوسط إستهلاك الفرد من الإقماح . أما الانتاجية فقد طرأ عليها تحسن نسبي فقد سجلت إنتاجية القمح حوالي ٢ ره أردب / فدان في عام ١٩٥٢ وأخذت في التزايد التدريجي الي ٦٩ أردب / فدان عام ١٩٦٠ ثم توالى الزيادة حتي بلغت ٧٨ أردب / فدان عام ١٩٧٠ ثم ٩٧ أردب / فدان عام ١٩٧٥ ثم شهدت ثبات نسبي خلال الاعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ولقد بلغت أقصى معدل لها عام ١٩٨٣ حيث سجلت حوالي - ١٠ أردب / فدان بمعدل زيادة يبلغ نحو ٩٤٪ من عام ١٩٥٢ مما يدل علي جدوي السياسات المتبعة خلال تلك الفترة إلا أن هذه الزيادات لاتزال متواضعة الي حد كبير أمام الطفرات العالمية التي سجلتها المعدلات العالمية . اما الانتاج الذي كان محصله طبيعية للثبات النسبي في المساحة والإرتفاع في الإنتاجية زاد بمعدل ٥٥٪ خلال عشرون عاما.

وبدراسة بيانات الجدول رقم (٢ - ٤) نجد أن نسبة الاكتفاء الذاتي قد أخذت في التناقص التدريجي خلال فترة الدراسة حيث بلغ هذا المعدل حوالي ٥٧٪ في عام ١٩٥٢ أخذت في التناقص تدريجيا حتي بلغ ٥٣٪ في عام ١٩٦٠ ثم سجل إنخفاض آخر في عام ١٩٦٥ حيث سجل ٣٧٩٪ ثم ٣٦٦ عام ١٩٧٠ وهكذا حتي سجل ٢٤٢٪ عام ١٩٨٠ ثم أرتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي حتي بلغت ٢٧٧٪ عام ١٩٨٣ . ويعزي الباحث إنخفاض معدل الإكتفاء الذاتي من القمح ودقيقه الي مجموعة من الاسباب التي تنصدها عدم كفاية السياسات الخاصة بإنتاج القمح خلال الفترة المدروسة سواء من ناحية التوسع الزراعي الأفقي والرأسي علي الوساء حيث أن الفرصة لازالت كبيرة لإمكانيات التوسع الرأسي في إنتاج الأقماح عن طريق الوصول بمعدل الإنتاجية الحالي الي الإقتراب من المعدلات العالمية - كذلك ساعد الارتفاع غير المخطط وغير الموجه في الاعداد السكانية

جدول رقم (٢ - ٤)

تطور نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح في جمهورية مصر العربية

السنة	الإنتاجية أردب	متوسط إستهلاك الفرد بالكيلو جرام / فرد / سنة	عدد السكان (بالمليون نسمة)	نسبة الاكتفاء الذاتي
١٩٥٢	٥١٨	٨٨ر٢	٢١ر٤	٥٧ر٠٤
١٩٦٠	٦٨٦	١٠٨ ر٦	٢٥ر٨	٥٢ر١٠
١٩٦٥	٧٤١	١١٤ر٢	٢٩ر٤	٢٧ر٨٨
١٩٧٠	٧٧٥	١٢٥ر٤	٢٣ر٠٥	٢٦ر٥٧
١٩٧٥	٩٧٢	١٤٥ر٢	٢٧	٢٨ر٤٤
١٩٧٦	٩٣٦	-	-	٤٠ر٠١
١٩٧٧	٩٣٧	-	-	٢٣ر٤٧
١٩٧٨	٩٣٢	-	-	٢٤ر٤٢
١٩٧٩	٨٩٠	-	-	٢٦ر١٦
١٩٨٠	٩٠	١٧٥ر٤	٤٢ر٣	٢٤ر٢١
١٩٨١	٩٢١	-	-	٢٠ر٥٦
١٩٨٢	٩٧٦	١٧٧ر٥	٤٤ر٧	٢٩ر٢٢
١٩٨٣	١٠ر٠٦	١٨٦ر٤	٤٥ر٩	٢٧ر٦٦

المصدر :-

جمعت وحسبت من بيانات الدراسة .

في تفاقم المشكلة . حيث كانت الزيادة السكانية أكثر بكثير من حجم الزيادة في الانتاج الذي كان مرجعه الزيادة في الانتاجية نتيجة إدخال بعض الأصناف عالية الانتاج . كما ساهم ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من القمح ودقيقه رغم ضآلة الإنتاج . علي تدهور نسبة الإكتفاء الذاتي .

٢٠٢ | أثر السياسات الاقتصادية علي استهلاك القمح ودقيقه :-

لقد بدأت الدولة في تطبيق سياسة الدعم لبعض السلع في نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لسياسة التسعير الجبري التي أتبعتهها الحكومات بعد اندلاع الحرب وذلك بقصد توفير السلع الضرورية للمواطنين ومحاربة السوق السوداء واستلزم ذلك تطبيق نظام البطاقة التموينية التي تضمن حصول العائلة علي الحد الأدنى من السلع الضرورية بالاسعار المحددة واستمر هذا النظام وانشأت وزارة خاصة بذلك واجهزة ومؤسسات عديدة للإشراف علي تجارة السلع التموينية وإعتبارا من عام ١٩٧٢ بدأ موضوع الدعم يثير الإهتمام واستمرت الدراسات والمناقشات والاراء حول هذا الموضوع وتلازم مع ذلك تضخم الارقام الخاصة بالدعم من سنة لآخري فقد بلغ الدعم في موازنة عام ١٩٦٠ حوالي ٩ ملايين جنيه قفرت الي حوالي ٢٠٤٠ مليون جنيه في موازنة عام ١٩٨٢/٨٢ . ولقد كان للسلع الغذائية النصيب الأكبر وكانت السلع التي تدعم هي القمح المستورد والاذرة الشامية المستوردة والفول المستورد والزيت المستورد ٠٠٠٠ الخ . ثم بدأ يستحوذ دعم القمح ودقيقه علي أكثر من ٥٩٪ من اجمالي الدعم المقرر لكافة السلع التموينية ، حيث بلغ دعم القمح ودقيقه حوالي ٦٩٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠ . ومع تزايد الإستهلاك وإرتفاع عدد السكان تزداد أرقام الدعم تضخماً . وفيما يلي محاولة لمعرفة العلاقة بين تضخم أرقام الدعم من ناحية وزيادة معدلات الإستهلاك من الناحية الأخرى . ولإبراز حقيقة التطور في ارقام الاستهلاك القمحي في جمهورية مصر العربية خلال فترة الدراسة تم حساب متوسط نصيب الفرد (جدول رقم ٣ - ٤) فقد سجل متوسط نصيب الفرد من إستهلاك القمح ودقيقه في عام ١٩٥٢ نحو ٨٨,٢ كجم للفرد / سنة . أخذ هذا المعدل في الإرتفاع التدريجي الي

حوالي ١١٤٢ كجم / فرد / سنة في عام ١٩٦٥ وهكذا بلغ حوالي ١٢٥٤ كجم / فرد / سنة في عام ١٩٧٠ ، نحو ١٤٥٢ كجم / فرد / سنة عام ١٩٧٥ أما عام ١٩٨٠ فقد بلغ متوسط نصيب الفرد حوالي ١٧٥٤ كجم / فرد / سنة وسجل هذا المتوسط حوالي ١٨٦٤ كجم / فرد / سنة في عام ١٩٨٢ وفي بعض التقديرات وصل الي نحو ٢٥٠ كجم حالياً . وتعتبر هذه الأرقام علي جانب كبير من الأهمية للتدليل علي الزيادة غير المقبولة إقتصاديا وصحيا وغير المنطقية من الناحية التحليلية ، وتؤكد علي وجود خلل مافي نمط توزيع تلك الأقماع ودقيقها ووسائل إستغلالها غير الرشيد . ومن هنا أصبح لزماً دراسة أثر تضخم الدعم الموجه لمحصول القمح ودقيقه علي الاستهلاك غير الآدمي لهذا المحصول والذي يحسب في النهاية علي أنه إستهلاك عام ومن ثم يتضاعف متوسط نصيب الفرد من القمح ودقيقه هذا من ناحية ومن ناحية الأخرى الدعم وأثره علي الإستخدام البشري غير الإقتصادي للقمح ودقيقه .

(الفصل الرابع)

الفصل الرابع

٤ - البدائل المقترحة لزيادة إنتاج القمح وترشيد الإستهلاك

١٠٤ - إمكانات زيادة إنتاج القمح :-

١٠١٠٤ - إمكانية التوسع في زراعة القمح في الأراضي الجديدة :-

يمكن تناول إمكانية التوسع في زراعة القمح في الأراضي المستصلحة في ظل عدد من الفروض والتي يمكن التعرض لبعضها في التالي :-

الفرض الأول : وفيه يسير معدل الإستصلاح كما هو مستهدف في خطط

التنمية ، وعلي أساس أن هناك إمكانية لتحقيق تلك الأهداف فيما يتعلق بالمساحات التي سيتم إستصلاحها خلال كل خطة ومن ثم إستزراعها .

ويضاف الي كل الفروض التي سيتناولها التقدير تلك المساحات التي تم إستصلاحها خلال الفترات السابقة وحتى عام ١٩٧٨ والتي تقدر بنحو ٩١٢ ألف فدان .

فبالنسبة للأراضي التي تم إستصلاحها قبل الخطة فتصل في جملتها الي نحو ٩١٢ ألف فدان - كما يتضح من جدول (٤ - ١) . موزعة علي محافظات الجمهورية . وتختلف طبيعة التربة من حيث ملائمتها لأنواع معينة من المحاصيل من منطقة لاخري كذلك تبعاً لطريقة الري . وتشير التقديرات الي أن نحو ٦٠٪ فقط من هذه المساحة قد وصلت الي الحدية الانتاجية أما باقي المساحة والتي تقارب ٤٠ ألف فدان مازالت في مراحل الإستزراع المختلفة .

ويلائم زراعة القمح من تلك الأراضي ، الأراضي الطينية والتي تبلغ جملة مساحتها نحو ٥٠ ألف فدان موزعة علي محافظات الجمهورية كما يوضح جدول (٤ - ٢) . ويفرض إتباع دورة ثنائية فإنه يمكن زراعة نصف تلك

جدول رقم (٤) - (١)

المساحات المستصلحة وموقعها حتي ١٩٨٣/٨٢

المحافظة	المساحة المستصلحة حتي ١٩٨٣/٨٢ ألف فدان	نوع التربة	المحافظة	المساحة المستصلحة حتي ١٩٨٣/٨٢ ألف فدان	نوع التربة
الاسماعيلية الشرقية	٢٠٤ر	رملية	السويس	٣ر	رملية
	١٧ر٢	طينية	الدقهلية	٨٥ر٢	طينية
	١ر٥	ملحية		١٣ر٢	ملحية
كفر الشيخ	٣٠ر٢	رملية	القليوبية	٥ر	رملية
الجيزة	١٥٠ر٥	طينية	البحيرة	١٢٧ر٢	طينية
	٢ر	طينية		١٩٧ر٨	رملية
الفيوم	٣ر٥	رملية	المنيا	٦ر٨	جيرية
	٢ر٤	رملية		٥٨ر٥	طينية
سوهاج	٧ر١	طينية	قنا	٤ر	رملية
	٥ر٧	طينية		٤٩ر٧	طينية
الوادي الجديد	٤٦ر٨	طينية	مطروح	١٣ر٢	جيرية
سيناء	٢٦ر٢	رملية		١٦ر٤	رملية

أنواع المحاصيل الملائمة :-

- * المحاصيل الملائمة للأراضي الرملية :-
سمسم - قريعات - موالح - مانجو - برسيم حجازي - النباتات الصحراوية (التين الشوكي ٠٠) - الشعير - الشوفان .
- * المحاصيل الملائمة للأراضي الطينية :-
خضروات (طماطم - خس - جزر - ٠٠) الذرة الشامية - القمح .
- * المحاصيل الملائمة للأراضي الملحية :-
دينبية - أرز - الاثل - الكازورينا - البرسيم الحجازي .

المصدر :-

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، سجلات قسم التخطيط والمتابعة -
وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للزراعة - بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٤ - ٢)

الاراضي المستصلحة الملائمة لزراعة القمح من جملة
الاراضي المستصلحة حتي ١٩٧٨

المحافظة	مساحة الاراضي الجديدة الملائمة لزراعة القمح (ألف فدان)
الشرقية	١٧ر٣
الدقهلية	٨٥ر٢
كفر الشيخ	١٥٠ر٥
البحيرة	١٣٧ر٣
الجيزة	٠ر٢
الفيوم	٧ر١
سوهاج	٥ر٧
الوادي الجديد	٤٦ر٨
جملة الاراضي الصالحة لزراعة القمح	٤٥٠ر١

المصدر :-

حسبت من جدول (٤ - ١) .

- جملة الاراضي المستصلحة حتي عام ١٩٧٨ تبلغ نحو ٩١٢ ألف فدان .

المساحة بالقمح. وتبلغ نحو ٢٢٥ ألف فدان بالقمح سنوياً .

أما بالنسبة للأراضي المصلحة في خطة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ فتبلغ المساحة المستهدف الوصول إليها في نهاية الخطة نحو ٤٣٠ ألف فدان . تمثل الأراضي القابلة لزراعة القمح منها قرابة النصف أو مايعادل ٢١٥ ألف فدان . وبفرض إتباع دورة ثنائية فيمكن ان يزرع منها سنوياً نحو ١٠٧ ألف فدان قمح .

وفي خطة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ فإن المستهدف إستصلاح نحو ٤٤٦ ألف فدان ، وعلي نفس الفروض فيمكن زراعة نحو ١٠ ألف فدان قمح سنوياً .

تأسيساً علي ذلك فإن جملة مساحة الأراضي التي يمكن أن تضاف الي المساحة القمحية وحتى نهاية الخطة الخمسية التالية (١٩٩٢/٩١) تبلغ نحو ٤٤٢ ألف فدان سنوياً . كما يتضح من جدول (٤ - ٣) ، (٤ - ٤) .

وبفرض متوسط إنتاجية للفدان نحو ١٢٠٠ كجم فمن ثم تبلغ جملة الإنتاج الإضافي نحو ٥٣١ ألف طن يمثل نحو ٢٨٤٪ من إنتاج القمح عام ١٩٨٥/٨٤ . ويمكن الوصول الي هذا الحجم الإنتاجي علي مرحلتين الأولى حتي عام ١٩٨٧ وحيث تصل مساحة القمح الي نحو ٣٣٢ ألف فدان ، والمرحلة الثانية في نهاية الخطة ١٩٩٢/٩١ ، وحيث تصل مساحة القمح الي ٤٤٢ ألف فدان سنوياً .

الفرض الثاني : ويمكن وضع فرض علي النحو التالي ، حيث أن

الإمكانات الفعلية للإستصلاح والاستزراع تقدر بنحو ٦٠ ألف فدان سنوياً ، وعلي هذا الفرض فإنه بدءاً من عام ١٩٨٨/١٩٨٧ حتي عام ١٩٩٠/٨٩ يمكن زراعة ١٨٠ ألف فدان وحتى عام ١٩٩٥ تضاف ٣٠٠ ألف فدان اخري وحتى عام ٢٠٠٠ تضاف ٣٠٠ ألف فدان ثالثة .

واعتماداً علي الفرض السابق بأن ٥٠٪ من تلك المساحة تصلح لزراعة القمح والباقي لنوعيات اخري من المحاصيل ، فتكون المساحة الممكنة

جدول رقم (٤ - ٢)

المساحات المستهدف استصلاحها في خطة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

المنطقة	المساحة (ألف فدان)
سيناء وشرق القناة	٤٧
شرق الدلتا	٧٨
وسط الدلتا	٨
غرب الدلتا	١٤٥
مصر الوسطي	٢٨
مصر العليا	٧٥
الوادي الجديد	٤٠
إمتداد ترعة النصر ومناطق متفرقة بالوجه القبلي	٢٥
الإجمالي	٤٤٦

المصدر :-

مقترح خطة الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية -

١٩٨٦

جدول رقم (٤ - ٤)

الاراضي الممكن إدخالها في زراعة القمح سنويا من
الاراضي المستصلحة حتي ١٩٩٢/٩١

المساحة (ألف فدان)	البيان
٢٢٥	اراضي مستصلحة حتي ١٩٧٨
	اراضي مستصلحة في خطة ٨٣/٨٢
١٠٧	١٩٨٧/٨٦
	اراضي مستهدف استصلاحها في
١١٠	خطة ٨٨/٨٧ ، ١٩٩٢/٩١ .
٤٤٢	الجملة

المصدر :-

حسبت من جدول (٤ - ١) .

جدول رقم (٤ - ٥)

الأراضي الممكن إدخالها في زراعة القمح في ظل الفرض الثاني وإنتاجها من القمح ح

الفترة	المستصلحة (ألف فدان)	حجم الانتاج من القمح (ألف طن)
متاح من الاراضي المستصلحة حتي عام ١٩٧٨ .	٢٢٥	٢٧٠
اراضي إستصلاح من خطة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .	١٠٧	١٢٨٤
اراضي مستصلحة خلال الفترة ١٩٩٠/٨٧ .	٤٥	٥٤٠
اراضي مستصلحة خلال الفترة ١٩٩٥/٩٠ .	٧٥	٩٠
اراضي مستصلحة خلال الفترة ٢٠٠٠/٩٥ .	٧٥	٩٠
جملة الاراضي المستصلحة والقابلة لزراعة القمح .	٥٢٧	٦٣٢٤

المصدر :-

حسبت من الدراسة .

* بفرض إنتاجية الفدان ١٢٠٠ كجم .

جدول رقم (٤ - ٦)

الاراضي القابلة للإستصلاح حتي عام ٢٠٠٠

المنطقة	المساحة بالفدان	نوع التربة
شرق الدلتا ، ومنطقة سيناء	١٥٤٨٥٠٠	طينية ملحية ، طينية رملية ، رملية جيرية .
منطقة وسط الدلتا	١٦٨٠٠٠	طينية رملية ، طينية ملحية رملية .
منطقة غرب الدلتا	٣٧٥٠٠٠	طينية رملية ، رملية وطينية ملحية .
منطقة مصر الوسطي	١١٩٧٠٠	رملية ، رملية حصوية ، طينية ، طينية رملية .
منطقة مصر العليا	١٥٨٥٠٠	رملية ، رملية حصوية .
الصحراء الغربية	٤٤٨٠٠٠	نوعيات مختلفة .
جملة الاراضي القابلة للاستصلاح	٢٨١٧٧٠٠	_____

المصدر :-

المجالس القومية المتخصصة - (التوسع الزراعي الأفقي في مصر حتي
عام ٢٠٠٠) - ١٩٨٠ .

زراعة القمح فيها نحو ٣٩٠ ألف فدان ، وبفرض إتباع دورة ثنائية تكون المساحة الممكن زراعتها قمح ١٩٥ ألف فدان من تلك المساحات .

ومن ثم في عام ١٩٩٠ يمكن زراعة ٤٥ ألف فدان قمح تزود في عام ١٩٩٥ الي نحو ١٢٠ ألف فدان ثم الي ١٩٥ ألف فدان عام ٢٠٠٠ .

ذلك بالاضافة الي مساحة ٢٢٥ ألف فدان وهي من الأراضي المستصلحة حتي عام ١٩٧٨ ، كذلك مساحة ١٠٧ ألف فدان وهي مايمكن زراعتها قمح من الاراضي المستصلحة خلاا خطة ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ . وبذلك تصبح جملة الاراضي الممكن زراعتها قمح حتي عام ٢٠٠٠ نحو ٥٢٧ ألف فدان ، كما يتضح من جدول (٤ - ٥) .

وبفرض نفس متوسط الانتاجية المستخدم وهو ١٢٠٠ كجم فإن حجم الانتاج المتوقع تحقيقه بناء علي هذا الفرض يقدر بنحو ٢٩٨٤ ألف طن في نهاية الخطة الخمسية الحالية (١٩٨٧/٨٦) ، يصل الي نحو ٤٥٢٤ ألف طن عام ١٩٩٠ ، والي نحو ٥٤٢٤ ألف طن عام ١٩٩٥ ونحو ٦٣٢٤ ألف طن عام ٢٠٠٠ .

ونسبة ماتمثله احجام الانتاج السالفة من حجم إنتاج القمح في مصر عام ١٩٨٥ تبلغ نحو ٢١٢٨٪ ، ٢٤١٦٪ ، ٢٨٩٧٪ ، ٣٣٧٨٪ لكل من السنوات السابقة علي الترتيب .

الفرض الثالث : وقد يكون هذا الفرض أكثر الفروض تفاؤلاً ، حيث

يقوم علي ان هناك امكانية ومقدرة لاستصلاح نحو ٢ مليون فدان حتي عام ٢٠٠٠^(١) ، توزيعها علي النحو الموضح في جدول (٤ - ٦) .

(١) المجالس القومي المتخصصة - (التوسع الزراعي الأفقي في مصر حتي عام ٢٠٠٠) - سلسلة تصدر عن المجالس القومية المتخصصة - ١٩٨٠ - ص ٧٢ .

جدول رقم (٤ - ٧)

نوعية التربة في اراضي التوسع الأفقي

نوع التربة	المساحة بالفدان
اراضي طينية ملحية	٥٥٩٥٠٠
اراضي طينية خفيفة وطينية رملية	٨٢٦٠٠٠
اراضي رملية جيرية ورملية طميية ورملية	١٤٣٢٢٠٠

المصدر:-

المجالس القومية المتخصصة - المرجع السابق -

وبفرض أن هناك إمكانية لاستصلاح نحو ٢٥ مليون فدان كما هو مقدر في الدراسات حتي عام ٢٠٠٠ . ومن تلك الاراضي يصلح لزراعة القمح النوعية الاولى ، والثانية في جدول (٤ - ٧) والتي تبلغ مساحتها ١٣٨٥ مليون فدان . وبفرض زراعة القمح في دورة ثنائية في تلك المساحات ومن ثم تبلغ المساحة المزروعة قمح سنوياً نحو ٦٩٢ ألف فدان ، وإذا زرع القمح في دورة ثلاثية فتبلغ المساحة السنوية نحو ٤٦ ألف فدان . وبفرض نفس متوسط إنتاجية فدان القمح المستخدم في الدراسة وهو ١٢٠٠ كجم للإراضي المستصلحة ، فمن ثم يكون جملة الانتاج المتحقق ٨٣ ألف طن عند إتباع الدورة الثنائية ، ونحو ٥٥٣٢ ألف طن عند إتباع الدورة الثلاثية . وهذا الانتاج يمثل نحو ٤٤٪ ، ٢٩٪ من جملة انتاج عام ١٩٨٥ علي التوالي . وبالطبع يضاف الي ذلك المساحات السابق إستصلاحها حتي قبل بداية خطة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، ويصلح لزراعة القمح منها سنوياً ٢٢٥ ألف فدان كما سبق الإشارة .

وخلاصة القول ، فإنه في ظل أفضل الفروض وفي ضوء الواقع مع دفع عمليات الإستصلاح والاستزراع وتحقيق المستهدف منها ، فإن المساحات الممكن إدخالها في زراعة القمح سنوياً من جملة الاراضي المستصلحة قديمها وجديدها حتي نهاية الخطة القادمة (١٩٩٢/٩١) لن تتخطي ٤٥٠ ألف فدان سنوياً . ويعد ذلك إنجازاً مقبولاً ، وفي ظل متوسطات الإنتاجية المتحققة حالياً في كل من مصر الوسطي والعليا والوجه البحري وإنتاجية الاراضي المستصلحة فمن المتوقع أن تكون إنتاجية الفدان ١٢٠٠ كجم من الاصناف المزروعة حالياً .

هذا مع ترك الباب مفتوحاً أما قفزات في إستصلاح الاراضي أو إدخال سلالات من القمح ذات إنتاجية أعلي .

٢٠١٠٤ إمكانية إحلال الاقطان قصيرة التيلة مبكره النضج وفيرة المحصول

محل الاقطان المصرية طويل وسط وقصير التيلة :-

تؤكد العديد من الدراسات ان هناك إمكانية كبيرة لزيادة انتاج القطن اللازم للمنسوجات الشعبية ، مع الحفاظ علي كميات القطن طويل التيلة اللازم للتصدير وفي ذات الوقت توفير قدر ليس بالقليل من مساحات القطن السنوية تزرع بمحاصيل اخري ، وفي نفس الوقت إتاحة الفرصه لزراعة محصول شتوي قبل القطن عدا البرسيم التحريش ، وذلك يتحقق بزراعة الاصناف الامريكية من الاقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج وفيرة المحصول (محل الاصناف المزروعة حاليا من الاقطان الطويلة الوسط ومتوسط التيلة^(١)).

إن إدخال الأقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج وفيرة المحصول في الزراعة المصرية لتحل محل جانباً من الأقطان المصرية ، ستؤدي ولاشك الي إحداث تغييرات في التركيب المحصولي ، سواء من حيث المساحات المزروعة بأصناف الاقطان المختلفة او بالنسبة لباقي المحاصيل المتنافسة علي المساحة الارضية .

ورغم التفوق الكبير لتلك الاقطان علي الاصناف المصرية إلا أن ذلك لايعني إمكانية التوسع في زراعتها علي نطاق كبير دفعة واحدة أو في فترة زمنية قصيرة . ولذلك فإن الدراسة المشار إليها تفترض إمكانية التوسع في زراعة تلك الاقطان في مناطق محدده خلال فترات زمنية متتالية .

(١)،(٢) راجع - معهد التخطيط القومي - (الابعاد الاقتصادية والفنية لإمكانات وجدوي ومتطلبات زراعة الاقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج مرتفعة الانتاجية) - يوليو ١٩٨١ ص ٢٢ .

وتشير الاحصاءات الي الاتجاه التنازلي لمساحة القطن منذ عام ١٩٦٥ حتي الآن . فبينما كانت المساحة القطنية نحو ١٩ مليون فدان عام ١٩٦٥ وصلت لنحو ١٩١٩ مليون فدان عام ١٩٧٩ ثم الي نحو ٩٨٠ مليون فدان عام ١٩٨٤ . كما يتضح من جدول (٤ - ٨) .

ومن حيث اصناف القطن المزروعة عام ١٩٦٩ فقد بلغت المساحة المزروعة نحو ٤٠.٦٪ ، ٢١٪ ، ٢٨.٤٪ من كل الاقطان طويلة التيلة ، طويل وسط ، ومتوسطة التيلة علي الترتيب ، وفي عام ١٩٧٩ بلغت المساحة المزروعة بكل من الاصناف الثلاثة نحو ٣٦.٤٪ ، ٥٩٪ ، ٤.٦٪ لكل صنف علي الترتيب . وفي عام ١٩٨٤ وصلت نسبة المساحة المزروعة بكل صنف نحو ٢٩.٠٪ ، ٧٠.٩٪ ، ٠.٠٠٠٪ علي الترتيب ، كما يتضح من جدول (٤ - ١٧) .

وتتجه مساحة الاقطان متوسطة التيلة وطويلة التيلة الي التناقص المستمر عاماً بعد آخر هذا بينما زادت مساحة الاقطان طويل وسط التيلة . وقد نقص إنتاج الاصناف متوسطة التيلة التي تستخدم في صناعة الغزل والنسيج المحلية . كما تتركز صادرات القطن في الاقطان طويلة التيلة يليها الاقطان الطويلة الوسط ونسبة نحو ٦٥٪ ، ٣٥٪ من جملة صادرات القطن لكل صنف علي الترتيب .

والظاهرة التي تستحق التسجيل هو تناقص إجمالي الانتاج من القطن ، وتناقص الصادرات من القطن ، وزيادة الإستهلاك المحلي منه ، وزيادة الفائض عام بعد آخر . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن غالبية الفائض هي من الاقطان طويلة التيلة ، وطويل وسط التيلة كما يتضح من جدول (٤ - ٩) .

حيث بلغ الانتاج نحو ١٠.٢ ، ٩.٧ ، ٩.٢ مليون قنطار شعر في سنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٣/٨٢ علي الترتيب . وبلغت كمية الصادرات نحو ٧.٥ ، ٢.٩ ، ٢.٤ مليون قنطار شعر لنفس السنوات ، في حين بلغ الفائض من الاقطان نحو ٣٣٠ ألف قنطار ، ١.٥٨ مليون قنطار ، ٩٢٠ ألف قنطار قطن شعر لنفس السنوات السابقة علي الترتيب . وبالتالي فإن الصناعة المصرية أكثر إستخداما وإحتياجاً للاقطان متوسطة التيلة وقصيرة التيلة والتي تستورد منها في بعض السنوات .

جدول رقم (٤ - ٨)

المساحة بالفدان

الانتاج قنطار زهر

الانتاجية قنطار زهر

المساحة والانتاجية وإنتاج القطن المصري للفترة

١٩٨٤/٧٩

البيان	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المتوسط
الوجه البحري							
المساحة	٨٢٦٥٦٦	٨٧٨٦١٩	٨٤١٢٢٠	٧٥٠٦٨٨	٧١٨٢٠١	٧٠٤١٥٠	٧٨٦٥٧١
الانتاجية	٧ر٣	٧ر٥	٧ر٤	٧ر٥	٧ر١	٧ر٥٥	٧ر٣٨
الانتاج	٥٩٩٥٣١٤	٦٦١٠٩٦٥	٦٣٢٦٨٢٠	٥٦٥٨٤٩٣	٥٠٦٠٤٥٥	٥٣٦٧٤١٥	٥٨٠٣٢٤٤
مصر الوسطي							
المساحة	٢٢٢٠٨٣	٢٢٣٠٥٥٥	١٩٩٢٢٢	١٨٢٣٠٩	١٥٢٩٧٣	١٥٩٠٦٨	١٨٩٧٨٥
الانتاجية	٥ر٤	٥ر٧	٥ر٩	٥ر٨	٥ر٦	٤ر٧	٥ر٥
الانتاج	١١٩٥٦٤٥	١٣٦٥٧٦٩	١١٧٩٧٩٤	١٠٦٤٢٩٧	٨٥٦٧٠٧	٧٥١١١٧	١٠٥٢٢٢٢
مصر العليا							
المساحة	١٤٦٨٨٠	١٤٢٨٥٢	١٣٧٩٧٨	١٣٢٨٤٤	١٢٧١٠٣	١٢٠٣٤٢	١٣٤٦٦٧
الانتاجية	٦ر٧	٧ر٥	٧ر٣	٧ر٣	٦ر٩	٥ر٣	٦ر٨
الانتاج	٩٨٦٤٩١	١٠٦٤٦٤١	١٠١١٤١٠	٩٦٥٧٥٣	٨٧٠٣٦٥	٦٤٠٨٨٨	٩٢٣٢٥٨

المصدر :-

وزارة الزراعة - نشرة الإقتصاد الزراعي . سنوات مختلفة .

جدول رقم (٤ - ٩)

الانتاج والصادرات والاستهلاك والفائض من القطن الشعير

(قنطار شعر ٥٠ كجم)

السنوات	١٩٧٠	١٩٧٩	١٩٨٢/١٩٨٣
الانتاج	١٠٢ مليون قنطار	٩٧	٩٢ مليون قنطار
الصادرات	٥٧	٢٩	٣٣٩
الاستهلاك	٤٠٣	٥١	٤٨٩
الفائض	٣٣٠ ألف قنطار	١٥٨	٩٢٠ ألف قنطار تعادل ٧٦٨٥٨٨ قنطار زهر

المصدر :-

- وزارة الزراعة - نشرة الإقتصاد الزراعي .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - نشرة القطن الشهرية - يوليو ١٩٨٤ .

- ويمكن القول بأن أهم الإعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند تغيير التركيب المحصولي وتحديد مساحة القطن هي :-
- تحديد الكمية الممكن تصديرها من الاقطان طويلة التيلة ، والاحتياجات المحلية منها وأنسب المناطق لإنتاجها .
 - تحديد الكمية الممكن تصديرها من الاقطان طويلة وسط التيلة والاحتياجات المحلية منها وأنسب مناطق إنتاجها .
 - تحديد إحتياجات الصناعة المحلية من الاقطان قصيرة التيلة ، وإستيراد وإستنباط الاصناف عالية الانتاج منها لزراعتها لسد إحتياجات الصناعة المحلية من مساحات أقل من مساحات الاقطان طويلة الوسط ومتوسطة التيلة .

ومن ثم فإن الدراسة تفترض التوسع في زراعة الاقطان قصيرة التيلة في ظل بعض البدائل الاساسية وهي :-

- ١ - البديل الأول : زراعة الأقطان قصيرة التيلة في منطقة مصر العليا والتي تقدر مساحة القطن بها نحو ١٢٠ ألف فدان عام ١٩٨٤ . وبالتالي تحرير منطقة مصر الوسطي من زراعة القطن (والتي تبلغ مساحة القطن بها نحو ١٦٠ ألف فدان عام ١٩٨٤ أيضاً) .
- ٢ - البديل الثاني : تحرير منطقة مصر الوسطي ومصر العليا من زراعة القطن (وذلك بتوفير مساحة ٢٨٠ ألف فدان - في عام ١٩٨٤) وزراعة الاقطان قصيرة التيلة في الاراضي الجديدة خارج الوادي .
- ٣ - البديل الثالث : تقليص مساحة القطن بالوجه البحري . بما يغطي حاجة الصادرات والاستهلاك المحلي من الاقطان طويلة التيلة أو بما يؤدي الي التخلص من الفائض السنوي من الاقطان طويلة وطويل وسط التيلة . والتي تبلغ نحو ٦٠٠ ألف فدان وبالتالي تحرير باقي المساحة من زراعة القطن (والتي تبلغ نحو ١٠٠ ألف فدان) .

البديل الأول :-

وفي هذا البديل تفترض الدراسة زراعة منطقة مصر العليا بالاقطان قصيرة التيلة وفيرة المحصول مبكرة النضج . وتبلغ المساحة المزروعة قطناً في تلك المنطقة نحو ١٢٠ ألف فدان عام ١٩٨٤ - يبلغ إنتاجها نحو ٦٤١ ألف قنطار بمتوسط إنتاجية نحو ٣ ره قنطار للفدان .

أما المساحة المزروعة في مصر الوسطي فتبلغ نحو ١٥٩ ألف فدان في نفس السنة - بلغ إنتاجها نحو ٧٥١ ألف قنطار في نفس السنة ، بمتوسط إنتاجية ٤٧ قنطار للفدان .

فإذا حلت الاقطان قصيرة التيلة في منطقة مصر العليا وفي نفس المساحة المزروعة عام ١٩٨٤ - وبمتوسط إنتاجية يبلغ ١٠ قنطار للفدان لأصبح إجمالي الإنتاج ١٢ مليون قنطار .

ويؤدي ذلك الي نتائج أساسية وهي :-

أولاً : تحرير مساحة ١٥٩ ألف فدان في منطقة مصر الوسطي من زراعة القطن وزراعتها بالحاصلات الأخرى وفي مقدمتها القمح .

ثانياً : نظراً لإمكانية زراعة الاقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج في مواعيد متأخرة نسبياً بالمقارنة بغيرها من الاقطان المصرية ، فإن ذلك يسمح بزراعة هذه الاقطان بعد أي من الحاصلات الشتوية المنزرعة بخلاف البرسيم التحريش ، وهو مايعنسي إمكانية التوسع في زراعة المحاصيل الشتوية في نفس المساحة الأرضية التي ستزرع بالأقطان قصيرة التيلة ، وذلك مع تعويض النقص في الإنتاج من البرسيم التحريش بزراعة جانب من تلك المساحة بالبرسيم المستديم الذي يحقق عدداً أكبر من الحشات .

ثالثاً : إن توفير مساحة القطن في مصر الوسطي والتي تبلغ نحو ١٥٩ ألف فدان لن يؤدي الي خفض إنتاج القطن - ولكن بزراعة الأقطان قصيرة التيلة تم المحافظة علي مستوي الإنتاج ، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الفائض السنوي من القطن كان يتراوح بين ٣ ، ١٦ مليون قنطار شعر - وقد بلغ هذا

جدول رقم (٤) - (١٠)

المساحة والإنتاجية وإنتاج القطن عام ١٩٨٤ (قطن زهر)
المساحة ألف فدان
الإنتاج ألف قنطار

المنطقة	مساحة القطن	إنتاجية الفدان	جملة الإنتاج
الوجه البحري	٧٠٤	٧٥ قنطار	٥٢٦٤
مصر الوسطي	١٥٩	٤٧ قنطار	٧٥١
مصر العليا	١٢٠	٥٣	٦٤١
جملة إنتاج القطن	—	—	٦٦٥٦

المصدر :-

وزارة الزراعة - معهد بحوث الاقتصاد الزراعي .

جدول رقم (٤) - (١١)

مقترح زراعة الاقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج
وفيرة المحصول
المساحة ألف فدان
الانتاج ألف قنطار

المنطقة	نوع القطن	المساحة	إنتاجية الفدان	جملة الإنتاج
الوجه البحري	الاقطان المصرية	٧٠٤	٧٥	٥٢٦٤
مصر الوسطي	يلغي القطن	—	—	—
مصر العليا	قصير التيلة	١٢٠	١٠	١٢٠٠
جملة إنتاج القطن	مبكر النضج	—	—	٦٤٦٤

المصدر :-

وزارة الزراعة - معهد بحوث الإقتصاد الزراعي .

- تقديرات الدراسة .

الفائض نحو ٩٢٠ ألف قنطار شعر في موسم ١٩٨٣/٨٢ ، وهو ما يعادل نحو ٧٦٩ ألف قنطار زهر في ذات الموسم .

البديل الثاني :-

وفي هذا البديل فإن الدراسة تقترح زراعة الاقطان قصيرة التيلة وفيرة المحصول خارج الوادي في الاراضي الجديدة - وبذلك يتم تحرير المساحات المزروعة قطن في كل من مصر الوسطي ومصر العليا والبالغة نحو ٢٨٠ ألف فدان . يضاف الي ذلك حماية الاصناف طويلة التيلة المزروعة داخل الوادي من عوامل الخلط .

ويمكن القول بتوافر المساحات اللازمة لزراعة هذه الاقطان في الاراضي الجديدة كمناطق التحرير ، والنوبارية ، والمزرعة الآلية والملاك ، فضلاً عن وجود الكثير من المساحات الاخرى بالاراضي الجديدة والمجاورة لهذه المناطق أو ما يوجد منها في مصر العليا ومصر الوسطي .

واذا كان جملة إنتاج القطن في كل من مصر الوسطي ومصر العليا يبلغ نحو ٣٩٢ مليون قنطار عام ١٩٨٤ ، فلتحقيق نفس الحجم من الانتاج وبمتوسط إنتاجية للأصناف قصيرة التيلة في الاراضي الجديدة يبلغ نحو ٨ قنطار للفدان ومن ثم يلزم زراعة رقعة أرضية تبلغ نحو ١٧٤ ألف فدان من الاراضي الجديدة خارج الوادي . ومن الملاحظ خفض متوسط إنتاجية الفدان في هذه الاراضي الي ٨ قنطار للأصناف قصيرة التيلة عنها في البديل السابق والتي قدرت إنتاجيتها منه بنحو ١٠ قنطار / فدان ، ذلك لإعتبار إن هذه الاراضي جديدة ومن ثم فإن مستوي إنتاجيتها أقل من الاراضي القديمة داخل الوادي كما يتضح من جدول (٤ - ١٢) .

البديل الثالث :-

وهو تقليص مساحة القطن في الوجه البحري بما يعادل الفائض من القطن سنوياً ، هذا بالإضافة الي الغاء زراعة القطن في كل من مصر الوسطي ومصر العليا - والتعويض عن ذلك بزراعة الأصناف قصيرة التيلة في الاراضي الجديدة ، خارج الوادي .

جدول رقم (٤ - ١٢)

البدائل المقترحة لإدخال الأقطان قصيرة التيلة
المساحة ألف فدان
الإنتاج ألف قنطار

البدائل	المنطقة	مساحة القطن داخل الوادي	المساحة المقترحة للقطن قصير التيلة	الوفر في مساحة القطن	إنتاج القطن
البديل الاول	الوجه البحري	٧٠٤	—	—	٥٢٦٤
	مصر الوسطى	—	—	١٦٠	—
	مصر العليا	—	١٢٠	—	١٢٠٠
	خارج الوادي	—	—	—	—
البديل الثاني	الوجه البحري	٧٠٤	—	—	٥٢٦٤
	مصر الوسطى	—	—	١٦٤	—
	مصر العليا	—	—	١٢٠	—
	خارج الوادي	—	١٧٤	—	١٣٩٢
البديل الثالث	الوجه البحري	٦٠٠	—	١٠٤	٤٥٠٠
	مصر الوسطى	—	—	١٦٠	—
	مصر العليا	—	—	١٢٠	—
	خارج الوادي	—	١٧٥	—	١٤٠٠

المصدر :-

تقديرات الدراسة .

فإذا كان الفائض يعادل نحو ٧٧٠ ألف قنطار في موسم ١٩٨٢/٨٢ - وبمتوسط إنتاجية ٧٥ قنطار للفدان - يتأتى ذلك من مساحة نحو ١٠٣ ألف فدان - وهي المساحة التي يمكن تقليصها (إنقاصها) من مساحة القطن فسي الوجه البحري - وبذا يقتصر في الوجه البحري علي زراعة نحو ٦٠٠ ألف فدان وبذا تبلغ إجمالي المساحة المحررة من زراعة القطن نحو ٣٨٠ ألف فدان ، منها ١٠٠ ألف فدان في الوجه البحري ، ١٦٠ ألف فدان في مصر الوسطي ، نحو ١٢٠ ألف فدان في مصر العليا .

ويستعاض عن تلك المساحات بزراعة نحو ١٧٥ ألف فدان قطن من الأراضي الجديدة خارج الوادي .

وعند ذلك تثبت مساحة الأقطان طويلة التيلة ، وطويل وسط التيلة عند مساحة نحو ٦٠٠ ألف فدان داخل الوادي ويقابلها مساحة ١٧٥ ألف فدان علي الأقل من الأقطان قصيرة التيلة وفيرة المحصول خارج الوادي ويمكن التوسع في زراعة تلك الأصناف خارج الوادي كلما كان هناك حاجة لذلك كما يتضح من جدول (٤ - ١٣) .

وبالنسبة لإمكانات التوسع في زراعة هذه الأقطان في الاراضي الجديدة فيمكن القول بتوافر المساحات التي يمكن التوسع فيها حتي عام ٢٠٠٠ - كما سبق الإشارة - في مناطق التحرير والنوبارية ، والمزرعة الآلية والملاك - بالإضافة الي المساحات المستصلحة والممكن إستصلاحها في مناطق مصر العليا ومصر الوسطي .

الفترة الزمنية اللازمة لإدخال الأقطان قصيرة التيلة :-

إن إدخال أصناف القطن قصير التيلة في الزراعة المصرية دفعة واحدة يعد غير منطقي ولكن يتطلب ذلك عدد من السنوات ذلك لتجنب عدد من الآثار التي قد تتعلق بالإنتاج أو بعوامل الخلط أو بإمكانية توفير البذور أو تعديل الدورة الزراعية بصفة أساسية .

ففي العام الأول يمكن إدخال الأقطان قصيرة التيلة في كل المساحة القطنية بمصر العليا والتي وتقدر بنحو ١٢٠ ألف فدان - مع زراعة مساحة

الوجه البحري (٧٠٤ ألف فدان) بالأقطان المصرية طويل وطويل وسطح
التيلة - وزراعة ٥٠ ألف فدان من الأراضي الجديدة خارج الوادي بالأقطان
قصيرة التيلة .

وفي العام الثاني ، زراعة الوجه البحري (٧٠٤ ألف فدان) بالأقطان
المصرية ، وزراعة الاقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج في مساحة ٥٠ ألف
فدان في منطقة مصر العليا و ١٠٠ ألف فدان بالأراضي الجديدة خارج
الوادي .

وفي العام الثالث ، تزرع مساحة الوجه البحري (٧٠٤ ألف فدان)
بالأقطان المصرية - وتلغي زراعة القطن من منطقة مصر العليا - وتزرع مساحة
١٥٠ ألف فدان بالاراضي الجديدة خارج الوادي بالأقطان قصيرة التيلة
مبكرة النضج .

وفي العام الرابع ، تخفض مساحة القطن في منطقة الوجه البحري الي
مساحة ٦٠٠ ألف فدان تزرع بالأقطان المصرية طويل وطويل وسط التيلة ،
وتزرع مساحة تتراوح بين ١٧٥ - ٢٠٠ ألف فدان من الاراضي الجديدة
خارج الوادي بالأقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج .

وتلك المساحات وماثقله من إنتاج تفي بإحتياجات التصدير
والإستهلاك المحلي وتقلل من الفائض المخزون من سنة لأخرى مع الأخذ
في الإعتبار إمكانية التوسع في زراعة الأقطان عند زيادة الطلب عليها في
الاراضي الجديدة . كما يتضح من جدول (٤ - ١٣) .

الآثار المتوقعة والمترتبة علي إدخال الأقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج :-

أ - توزيع الوفرة في المساحات علي الحاصلات المختلفة :-

تتميز الأقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج بقصر فترة مكوثها
في الارض وإمكانية زراعتها في مواعيد متأخرة نسبيا عن الاقطان
المصرية ، وهذا يعني إمكانية زراعة هذه الاصناف قصيرة التيلة بعد
أي من الحاصلات الشتوية المنزرعة بخلاف البرسيم التحريش . ومن

جدول رقم (٤ - ١٣)
الفترة الزمنية اللازمة لإدخال الأقطان قصيرة التيلة

السنوات	مساحة القطن قصير التيلة	مساحة القطن المصري	المساحة ألف فدان الوفر في مساحة القطن
العام الأول	وجه بحري مصر الوسطي مصر العليا خارج الوادي	٧٠٤ — — —	— — ١٢٠ ٥٠
العام الثاني	وجه بحري مصر الوسطي مصر العليا خارج الوادي	٧٠٤ — — —	— — ١٢٠ ٧٠
العام الثالث	وجه بحري مصر الوسطي مصر العليا خارج الوادي	٧٠٤ — — —	— — ١٢٠ ١٢٠
العام الرابع	وجه بحري مصر الوسطي مصر العليا خارج الوادي	٦٠٠ — — —	— — ١٠٤ ١٢٠

المصدر :-

تقديرات الدراسة .

ثم فإن هناك إمكانية لزراعة المحاصيل الشتوية في نفس مساحة الأقطان قصيرة التيلة مع تعويض النقص في البرسيم التحريش بزيادة مساحة البرسيم المستديم الذي يحقق عدد أكبر من الحشات .

ونظراً للمستهدف من تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية فإنه الدراسة تفترض توزيع الوفر في المساحة المنزرعة بالأقطان المصرية ، والزيادة في المساحة المحصولية الشتوية - المترتبة علي قصر فترة مكث القطن قصير التيلة في الارض الزراعية - توزيع تلك المساحات علي المحاصيل الزراعية الإستراتيجية دون غيرها كالقمح والفلول والعدس والذرة الشامية . ذلك ليس فقط لتوفير النقد الأجنبي المنفق في الاستيراد ولكن بصفة اساسية تأمين إحتياجات السكان ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي حتي لاتقع البلاد فريسة لأي صورة من صورة الضغط والتحكم .

وهناك أكثر من بديل لتوزيع الوفر في المساحة المترتب علي إدخال القطن قصير التيلة . فقد يتم توزيع الوفر في المساحات بطريقة تقليدية وذلك تبعاً لنسب تمثيل كل منها في التركيب المحصولي خلال الخمس سنوات الاخيرة - مع إستقطاع مساحة منها لزراعتها بالبرسيم المستديم ^(١) كما يتضح من جدول (٤ - ١٤) .

التركيب المحصولي للوفر في المساحات المترتب علي إدخال القطن قصير

التيلة :-

العام الأول :-

- مصر العليا ، قبل القطن قصير التيلة ١٢٠ ألف فدان .
٦٠ ألف فدان برسيم مستديم
٦٠ ألف فدان عدس

(١) معهد التخطيط القومي - (الابعاد الاقتصادية والفنية لإمكانيات وجدوي ومتطلبات زراعة الاقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج مرتفعة الإنتاجية في مصر) - يوليو ١٩٨١ - ص ١٢٧ .

- مصر الوسطي ، الغاء زراعة القطن من ١٦٠ ألف فدان
- | | |
|------|--------------------------|
| شتوي | ١٠٠ ألف فدان قمح |
| | ٦٠ ألف فدان برسيم مستديم |
| صيفي | ٦٠ ألف فدان فول صويا |
| | ١٠٠ ألف فدان ذرة |

العام الثاني :-

- مصر العليا ٥٠ ألف فدان قبل القطن برسيم مستديم
- | | |
|------|----------------------|
| شتوي | ١٠ر٠٠٠ برسيم مستديم |
| | ٦٠ر٠٠٠ فدان قمح |
| صيفي | ٢٠ر٠٠٠ فدان فول صويا |
| | ٣٠ر٠٠٠ فدان ذرة |
| | ٢٠ر٠٠٠ فدان سمسم |
- مصر الوسطي ، ٦٠ ألف فدان برسيم مستديم
- | | |
|------|--------------------------|
| شتوي | ١٠٠ر٠٠٠ فدان قمح |
| | ٨٠ر٠٠٠ ذرة |
| صيفي | ٦٠ر٠٠٠ فول صويا |
| | ٢٠ر٠٠٠ محاصيل صيفية أخرى |

العام الثالث :-

- مصر العليا ٦٠ ألف فدان برسيم مستديم
- | | |
|------|-----------------|
| شتوي | ٦٠ ألف فدان قمح |
| | ٤٠ر٠٠٠ فول صويا |
| صيفي | ٦٠ر٠٠٠ ذرة |
| | ٢٠ر٠٠٠ سمسم |
- مصر الوسطي ٦٠ر٠٠٠ فدان برسيم مستديم
- | | |
|------|--------------------------|
| شتوي | ١٠ر٠٠٠ فدان قمح |
| | ٨٠ر٠٠٠ ذرة |
| صيفي | ٦٠ر٠٠٠ فول صويا |
| | ٢٠ر٠٠٠ محاصيل صيفية أخرى |

العام الرابع وما بعده :-

[شتوي]	مصر العليا ٦٠ر٠٠٠ برسيم مستديم	-
	٤٠ر٠٠٠ قمح + ٢٠ ألف عدس	
[صيفي]	٤٠ر٠٠٠ فول صويا	
	٤٠ر٠٠٠ ذرة	
	٤٠ر٠٠٠ سمسم	
[شتوي]	مصر الوسطي ٦٠ر٠٠٠ برسيم مستديم	-
	١٠٠ر٠٠٠ قمح	
[صيفي]	٨٠ر٠٠٠ ذرة	
	٦٠ر٠٠٠ فول صويا	
	٢٠ر٠٠٠ سمسم ومحاصيل	
	صيفية اخري	

- الوجه البحري (١٠٤ ألف)

[شتوي]	٢٤ر٠٠٠ برسيم مستديم	
	٨٠ر٠٠٠ قمح	
[صيفي]	٨٠ر٠٠٠ أرز	
	٢٤ر٠٠٠ ذرة	

والبديل الثاني وهو توزيع الوفير في المساحة بين الحاصلات الزراعية الإستراتيجية كالقمح والفول والعدس والسمسم والأرز والذرة الشامية وبالمطبع البرسيم المستديم ، وهذا أقرب لمنطق وهدف الدراسة وهو تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من القمح وكذا السلع الغذائية الأخرى ، علي أن يراعي ملائمة الموارد الزراعية لهذا التوزيع .

وللاخذ بهذا البديل - فترى الدراسة أي عملية الإدخال الكامل للاقطان قصيرة التيلة تتم خلال أربع سنوات حتي يمكن أن تتوفر كافة المتطلبات المادية والفنية والزراعية .

ففي العام الأول يتم زراعة ٦٠ ألف فدان برسيم مستديم ، ٦٠ ألف فدان عدس قبل القطن قصير التيلة المزروع في مساحة ١٢٠ ألف فدان بمصر العليا .

يضاف الي ذلك المساحة التي ستعفي من زراعة القطن في مصرالوسطى (١٦٠ ألف فدان) حيث توزع بين الحاصلات فيزرع منها نحو ٦٠ ألف فدان

برسيم مستديم ، ١٠٠ ألف فدان قمح ، ٦٠ ألف فدان فول صويا ، ١٠٠ ألف فدان ذرة شامية وذلك خلال الموسمين الشتوي والصيفي . كما يتضح من جدول (٤ - ١٤) .

وفي العام الثاني توزع المساحات خلال الموسمين الشتوي والصيفي وفي كل من مصر العليا ومصر الوسطي لتشتمل علي ١١٠ ، ١٦٠ ، ٨٠ ، ١١٠ ، ٤٠ ألف فدان تزرع لكل من البرسيم المستديم ، القمح ، فول الصويا ، ذرة شامية ، سمسم علي الترتيب .

وفي العام الثالث توزع المساحات خلال الموسمين وفي كل من مصر العليا ومصر الوسطي لتشتمل علي ١٢٠ ، ١٦٠ ، ١٠٠ ، ١٢٠ ، ٤٠ ألف فدان لكل من البرسيم المستديم ، القمح ، فول الصويا ، ذرة شامية ، والسمسم علي الترتيب .

وفي العام الرابع وما يليه توزع المساحات خلال الموسمين وفي كل من مصر العليا ومصر الوسطي والوجه البحري لتشتمل علي ١٢٤ ، ٢٠ ، ٢٢٠ ، ١٠٠ ، ١٤٤ ، ٨٠ ، ٨٠ ألف فدان بكل من محاصيل البرسيم المستديم ، العدس ، القمح ، فول الصويا ، الذرة الشامية ، السمسم ، الأرز علي الترتيب - وذلك كما يتضح من جدول (٤ - ١٤) .

ومما سبق يتضح أن إدخال القطن قصير التيلة مبكر النضج وفي محصول سيؤدي بلا شك الي تحقيق وفر في مساحات القطن بالإضافة الي إتاحة فترة زمنية كافية لزراعة محصول شتوي قبل القطن قصير التيلة ، ويترتب علي ذلك زيادة المساحة من المحاصيل الإستراتيجية وفي مقدمتها الحبوب - القمح ، الذرة ، الأرز ، يليها فول الصويا ، السمسم ، العدس .

وقد يري البعض ان هذه النتائج زائدة في التفاؤل ، ولكن يمكن التأكيد انه في ظل توفير إمكانيات مادية وفنية وتنظيم زراعي كفء يمكن بلا شك تحقيق تلك النتائج دون مبالغة .

جدول رقم (٤ - ١٤)

الزيادة في مساحات المحاصيل المختلفة بعد إدخال القطن

قصير التيلة

المساحة ألف فدان							
برسيم مستديم	عدس	قمح	فول صويا	ذرة شامي	سمسم	أرز	
	٦٠						العام الأول
٦٠			٦٠	١٠٠			مصر العليا
٦٠		١٠٠					مصر الوسطي
							العام الثاني
٥٠		٦٠	٢٠	٣٠	٢٠		مصر العليا
٦٠		١٠٠	٦٠	٨٠	٢٠		مصر الوسطي
							العام الثالث
٦٠		٦٠	٤٠	٦٠	٢٠		مصر العليا
٦٠		١٠٠	٦٠	٨٠	٢٠		مصر الوسطي
							العام الرابع
٦٠	٢٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠		مصر العليا
٦٠		١٠٠	٦٠	٨٠	٢٠		مصر الوسطي
٢٤		٨٠		٢٤		٨٠	الوجه البحري

المصدر :-

تقديرات الدراسة .

جدول رقم (٤ - ١٥)

الإنتاج المتوقع من الوفير في مساحات القطن خلال الفترة
المقترحة لإدخال القطن قصير النيلة

المساحة ألف فدان

السنة	عدس ألف أردب	قمح ألف طن	فول صويا ألف طن	ذرة شامية ألف أردب	سمسم ألف أردب	أرز ألف طن
عام الأول لمساحة لإنتاج	٦٠ ١٧٣٤	١٠٠ ١٤٤	٦٠ ٥٨٨	١٠٠ ١٢٨٩	— —	— —
عام الثاني مساحة إنتاج	— —	١٦٠ ٢١٩	٨٠ ٧٨٦	١١٠ ١٤٤٨	٤٠ ١٥١	— —
عام الثالث مساحة إنتاج	— —	١٦٠ ٢١٩	١٠٠ ٩٨	١٤٠ ١٨٦٥	٤٠ ١٥١	— —
عام الرابع ابعد مساحة إنتاج	٢٠ ٥٨	٢٢٠ ٣١٥	١٠٠ ٩٨	١٤٤ ١٩١٠	٦٠ ٣١٦	٨٠ ١٩٠

صدر :-

تقديرات الدراسة .

جدول رقم (٤) - (١٦)
تطور إنتاجية أهم الحاصلات الزراعيّة

السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	متوسط السنوات
ول							
الأردب (ب)	٢٠٢٩	٢٠١٧	٢٠٤١	٢٠١٩	٢٠٥٠	٢٠٩٠	٢٠٤١
سطي	٥٢٠	٥٠٩	٥٢٧	٤٢٢	٤١٥	٤٠٩	٤٦٩
ليا	٢٥٥	٢٦٥	٢٦٥	٢٩٥	٢٩٩	٢٥٩	٢٨٩
الجمهورية	٢٥٦	٢٦٨	٢٦٩	٢٩٧	٣٠٦	٢٦٩	—
جم)							
ري	١٢٨٤	١٤١٦	١٤٨٦	١٥٧٢	١٦١٧	١٦١٤	١٥١٥
سطي	١٢٩٠	١٣٦٦	١٣٨٤	١٤٥٦	١٤٩١	١٥٦٤	١٤٤٣
ليا	١١٨٦	١٢١٥	١١٥٠	١٢٤٨	١٢٩٠	١٣٥٩	١٢٤٠
الجمهورية	١٢٣٥	١٣٥٤	١٣٨٤	١٤٦٨	١٥١٢	١٥٤٠	
يا (طن)							
ري	١٠٢١	١٠٣٩	١٠٣٧	١٠٢٨	١٠٢٢	١٠٢٧	١٠٢١
سطي	٠٩٧	٠٩٦	١٠٢	١٠٦	٠٩١	٠٩٧	٠٩٨
ليا	٠٨١	٠٨٨	١٠٤	٠٩٦	١٠٣	١٠٢	٠٩٩
الجمهورية	١٠٦	١٠٢	١٠٩	١٠٥	١٠٠	١٠٥	
امي (بالأردب)							
ري	١٢٣٥	—	١٣٥٠	١٣٥٠	١٣٩٢	١٤٥١	١٣٤٦
وسطي	١١١١	١٣٥٣	١٢٦٢	١٢٧٣	١٣٢٥	١٤٠٩	١٢٨٩
ليا	١١٧٦	١٣٤٠	١٣٨٣	١٣٥٠	١٥٩٠	١٤٩٧	١٢٨٩
الجمهورية	١٢٠٠	١٣١٧	١٣٣١	١٣٣٤	١٣٩٨	١٤٤٦	
بقي (طن)							
ري	٢٠٤٢	٢٠٤٦	٢٠٣٤	٢٠٣٨	٢٠٤٢	٢٠٢٧	٢٠٣٨
وسطي	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠١٨	٢٠٢٢	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٤
ليا	—	—	—	—	—	—	—
الجمهورية	٢٠٤٢	٢٠٤٦	٢٠٣٤	٢٠٣٨	٢٠٤١	٢٠٢٧	
(أردب)							
عري	٢٥٨	٢٠٢٩	٢٠٦	٢٠١٧	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠٢٢
لوسطي	٤١٨	٤٢٠	٤٦٥	٤٤٧	٤٢٣	٢٩٦	٤٢٠
ليا	٢٦٧	٢٢٥	٢٢٢	٢٠٤	٢٠٤٩	٢٢٦	٢٢٥
الجمهورية	٢٨٤	٢٠٤٢	٢٠٤٢	٢٠٦٣	٢٠٦٥	٢٠٤٦	

جدول رقم (٤ - ١٧)

تطور المساحة المنزرعة بأصناف القطن في الفترة (١٩٨٥ - ٧٩)

(بالفدان)

الصفحة	السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	* ١٩٨٥
طويل التيلة								
$\frac{2}{8}$ بوصة	٤٣٦٥٦٨	٣٧٧٩٦٥	٣٩١٤٦٦	٣٦٩٣٤٨	٣٨٨٣٩٦	٣٨٥٧١٢	٣٥٣٠٨٠	
طويل وسط								
$\frac{1}{4}$ بوصة	٧٠٥٠٤٤	٧٩٣٩٦٤	٨٨٦٩٤٤	٧٩٦٥٨٢	٧٠٩٧٠٦	٦٩٧٦٧٠	٨٢٨٦٦٤	
متوسط التيلة								
$\frac{1}{8}$ بوصة	٥٣٩١٧	٧٣٥٩٧	١٠	١١	١٧٥	١٧٨	٣٦٥	
اجمالي الجمهورية	١١٩٥٥٣٩	١٣٤٤٥٣٦	١١٧٨٤٣٠	١٠٦٥٨٤١	٩٩٨٣٧٧	٩٨٣٥٦٠	١٠٨١٠٠٩	

المصدر :-

وزارة الزراعة - معهد بحوث الإقتصاد الزراعي - يناير ١٩٨٦.

* تقدير أولي.

ب - الإنتاج من الحاصلات المختلفة المترتب علي الوفرة في مساحات

القطن :-

ممم

في ظل متوسطات الإنتاجية للحاصلات خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٧٩ وهي تلك التي ستزرع في المساحات التي تتاح بإدخال الأقطان قصيرة التيلة ومن ثم تقليص مساحات الأقطان بصفة عامة ، وتلك المتوسطات تتضح في جدول (٤ - ١٥) . وقد تم حساب الإنتاج المتوقع الحصول عليه خلال السنوات الأربع والتي سيتدرج إحلال تلك الحاصلات محل القطن خلالها .

وهي الموضحة في جدول (٤ - ١٦) . ففي العام الاول سيتحقق إنتاج اضافي من كل من العدس والقمح والذرة الشامية يقدر بنحو ١٧٣ ألف أردب ، ١٤٤ ألف طن ، ١٢٨٩ ألف أردب ونحو ٥٩ ألف طن فول صويا . وتلك الكميات تمثل نحو ٢٦٦٪ ، ٨٪ ، ٥٪ ، ٤١٪ علي الترتيب من إنتاج تلك المحاصيل عام ١٩٨٤ .

وفي العام التالي يبلغ الإنتاج الاضافي نحو ٢١٩ ألف طن ، ١٤٤٨ ألف أردب من القمح والذرة الشامية والسمسم ونحو ٧٨٦ ألف طن من فول الصويا تمثل نحو ١٢٪ ، ٥٥٪ ، ١٦٨٪ ، ٥٥٪ من إنتاج تلك المحاصيل عام ١٩٨٤ علي الترتيب .

وفي العام الثالث يبلغ الإنتاج الاضافي نحو ٢١٩ ألف طن ، ١٨٦٥ ألف أردب لكل من القمح والذرة الشامية والسمسم ونحو ٩٨ ألف طن من فول الصويا وهو ما يمثل نحو ١٢٪ ، ٧٪ ، ١٦٨٪ ، ٦٩٪ ، من إنتاج تلك المحاصيل عام ١٩٨٤ علي الترتيب .

وفي العام الرابع ومابعده يصل الإنتاج الاضافي لنحو ٥٨ ألف أردب ، ٣١٥ ألف طن ، ١٩١٠ ألف أردب لكل من العدس والقمح والذرة الشامية والسمسم ونحو ٩٨ ، ١٩٠ ألف طن من فول الصويا والارز تمثل تلك الكميات نحو ٨٩٪ ، ١٧٪ ، ٧٪ ، ٢١٦٪ ، ٦٩٪ ، ٨٪ من إنتاج تلك المحاصيل عام ١٩٨٤ علي الترتيب .

جدول رقم (٤ - ١٨)
- ملخص البدائل المقترحة لمساحات وإنتاج القمح -

البيان	البدائل في حالة ادخال الاقطان قصيرة التيلسة			الأراضي المستصلحة							مقترح وزارة الزراعة		في حالة تعميم الاضاف مرتفعة الانتاجية في نفس المساحة المزروعة عام ١٩٨٥
	البدل	البدل	البدل	في نهاية	حتى نهاية	حتى عام	حتى عام	حتى عام	حتى عام	حتى عام	اكثف الفروض	اكثف الفروض	
	الاول	الثاني	الثالث	خطه /٨٦ /١٩٨٧	خطه /٩١ /١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٩٩٢	٢٠٠٠	(١)
مساحة القمح ألف فدان	١٠٠	١٢٠	٢٢٠	٢٢٢	٤٤٢	٢٧٧	٤٥٢	٥٢٧	٨١٧	٤٥٠	١٥٠٠	١٢٥٤	
الانتاج ألف أردب	٩٦٢	١١٢٨	٢١٠٠	٢٦٥٦	٢٥٤٠	٢٠١٦	٢٦١٦	٢٤١٦	٦٥٢٦	٢٦٠٠	١٥٤٣٠	١٧٠٠٠	
الانتاج بفرض متوسط انتاجية (أردب للفدان)	١٤٠٠	١٦٨٠	٢٠٨٠	٢٦٤٨	٦١٨٨	٥٢٧٨	٦٢٢٨	٧٢٧٨	١١٤٢٨	٦٢٠٠	٢١٠٠٠	-	

المصدر :-

حسبت من بيانات الدراسة -

- (١) بفرض متوسط الانتاجية السائد في كل اقليم ، وفي الأراضي القديمة فقط - كما يتضح من جدول رقم (٤ - ٢٦) .
بالطبع يضاف الي اي من البدائل العشر السابقة .

السياسة الزراعية عام ١٩٨٥ في الأراضي القديمة تبلغ نحو ١١٨٥٩٢٢ فدان . والانتاج نحو ١٢٤٨٢٦٠٠ أردب . والمساحة المزروعة في الأراضي الجديدة تبلغ نحو ٦٠ ألف فدان تقريبا انتاجها نحو ٤٠٠ ألف أردب سنويا . وهذا الانتاج

وتلك الزيادة في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية المترتبة على إدخال القطن قصير التيلة مبكر النضج وصولاً إلى العام الرابع وما بعده تمثل نحو ١٨٪ ، ٢٤٪ ، ٢٤٪ ، ٦٥٪ ، ٦٣٪ ، ١٤٪ من الكميات المستهلكة عام ١٩٨٥/٨٤ لكل من القمح ، العدس ، الذرة الشامية ، فول الصويا الارز علي الترتيب .

- ومن الجدول رقم (٤ - ١٨) يتضح أن :-
المساحة الممكن إضافتها إلى مساحة القمح في حالة إدخال الأقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج تتراوح بين ١٠٠ ألف فدان ، ٢٢٠ ألف فدان .
- المساحة الممكن زراعتها قمح من الاراضي المستصلحة تبلغ نحو ٣٣٢ ألف فدان حتي نهاية خطة ١٩٨٧/٨٦ .
- ومن الممكن أن تصل مساحة القمح في الاراضي المستصلحة حتي نهاية خطة ١٩٩٢/٩١ إلى نحو ٤٥٠ ألف فدان وهذا أكثر الفروض واقعية .
- وهناك فرض أكثر تفاؤلاً يقدر مساحة القمح في الاراضي الجديدة حتي عام ٢٠٠٠ بنحو ٨١٧ ألف فدان .
- يهدف مقترح وزارة الزراعة للتركيب المحصولي في خطة ٨٦ - ١٩٩٢/٩١ الوصول بمساحة القمح إلى نحو ١٥ مليون فدان في كل من الاراضي القديمة والجديدة .
- بفرض تعميم زراعة الاصناف مرتفعة الانتاجية والأكثر ملائمة لكل إقليم - كما هو موضح بجدول (٤ - ٢٦) فإنه يتحقق زيادة في الإنتاج من نفس المساحة المزروعة عام ١٩٨٥ في الاراضي القديمة يبلغ ٢٦٪ عن إنتاج عام ١٩٨٥ .

٢٠١٠٤ التركيب المحصولي وإمكانية زيادة مساحة القمح :-

وفي هذا المجال محاولة للتعرف علي الإمكانيات المترتبة علي إعادة تصميم التركيب المحصولي في زيادة رقعة القمح ومن ثم إنتاجه علي المستوي القومي .

الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والفنية التي تحكم التركيب المحصولي (١)

- التركيب المحصولي يعبر عن هيكل المساحات المنزوعة بالمحاصيل المختلفة علي مدار السنة الزراعية . وقد حدثت تغييرات عديدة فـي التركيب المحصولي علي مدار الربع قرن الماضي حيث تراجعت مساحات بعض المحاصيل وتزايدت أخرى وهكذا ، ويرجع ذلك الي التغييرات التي حدثت في القطاع الزراعي وأهمها مايلي :-
- الأثار المباشرة للسد العالي من حيث توفير قدر إضافي من مياه الري أدت الي زيادة المساحة المنزوعة بالأرز من ١٧ر٠٠٠ هـ فدان عام ١٩٥٢ الي نحو ٩٨٤ر٠٠٠ فدان في موسم ١٩٨٥/٨٤ .
 - الزيادة السكانية التي تمثلت في الزحف العمراني علي الاراضي الزراعية وتجريفها مما سبب تناقصا كبيرا في المساحات الارضية وخاصة الاراضي القديمة داخل الوادي .
 - التوسع الأفقي في الاراضي الصحراوية والذي تطلب إدخال محاصيل جديدة تتفق مع طبيعة التربة والمياه في تلك المناطق .
 - توجهات السياسات الزراعية في الماضي من حيث توجيه الانتاج للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي أو الانتاج للتصدير .

ويصفة عامة يخضع هيكل التركيب المحصولي للتدخل الحكومي ومنذ زمن بعيد وخاصة بالنسبة للمحاصيل الرئيسية كالقطن والأرز وقصب السكر ، كما

(١) معهد التخطيط القومي - (سياسات وإمكانيات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية) - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢٧ - نوفمبر ١٩٨٥ - ص ٢٥

يتحكم في التركيب المحصولي تداخلات عدة كمحاصيل الاستهلاك الذاتي ومحاصيل التصدير ومحاصيل العلف والمحاصيل النقدية وأنعكس ذلك على التناقضات بين وجهة نظر الدولة ووجهة نظر المزارع بالنسبة للميزة النسبية للمحاصيل .

ويمكن حصر أهم الإعتبارات التي تحكم التركيب المحصولي فيما يلي :-
١ - الإعتبارات الإقتصادية والإجتماعية :-

هناك مجموعة من الإعتبارات الإقتصادية التي تفرض زراعة محاصيل معينة في مناطق معينة بما يحدد هيكل التركيب المحصولي في تلك المناطق ، ومن أهم تلك الإعتبارات مايلي :-

- إعتبارات الميزة النسبية لبعض السلع سواء فيما يتعلق بالانتاج او التصدير تفرض زراعة مجموعة من الحاصلات في نوعيات معينة من الاراضي وفي مناطق معينة بهدف الإستفادة من نوعية التربة والمناخ لزيادة الإنتاجية او الوضع الجغرافي بالنسبة للتصدير .

- إنخفاض عرض قوة العمل الزراعي ، وإرتفاع اجورها مما أدي الي الاقلاع عن زراعة المحاصيل كثيفة الايدي العاملة والتحول الي المحاصيل الأقل إحتياجاً للعمالة الزراعية ، هذا بالإضافة الي أن درجة مهارة العمالة الزراعية تؤثر علي النمط المحصولي .
- تتدخل الدولة في تحديد مساحة بعض المحاصيل حتي يمكن توفير إحتياجات الصناعة المحلية من المواد الخام الزراعية ، وايضا حتي لاتتغني مساحة المحاصيل النقدية علي باقي المحاصيل الغذائية كما في القطن وقصب السكر .

- كما تتدخل الدولة لضمان توفير حد أدني من الإحتياجات الغذائية بتحديد مساحة بعض المحاصيل الغذائية كالقمح .

٢ - الإعتبارات السياسية :-

إن إعتداد الدولة في غذائها علي الواردات يمثل خطورة متناهية ، ذلك لما يعترى السوق العالمية والدول المصدرة للغذاء من تغيرات قد تمتد لتؤثر وتتحكم في الدول المستوردة للغذاء ، ولذلك تصدق مقولة من يملك غذائه يملك حريته ، ولقد تحولت مصر في الأونة

الآخيرة إلى دولة مستوردة للجزء الأعظم من غذائها وخاصة القمح والدقيق التي تمثل الواردات منه نحو ٧٥٪ من إجمالي الإستهلاك وذلك يمثل خطورة سياسية واقتصادية ومن ثم فقد تعطي الدولة أولوية لتحقيق الأمن الغذائي لما يرتبط به من أوضاع سياسية واجتماعية على الأولويات الاقتصادية للإنتاج وبالتالي قد تفرض نمط محصولي لا يتمتع بميزة نسبية على نمط آخر وذلك نظراً لإعتبارات سياسية .

٣ - الإعتبارات الفنية :-

تتمثل الإعتبارات الفنية التي تتحكم في التركيب المحصولي في نوعية التربة ومدي توفر المياه ، وظروف المناخ الذي يتمثل في العروات الثلاث (صيفي - نيلي - شتوي) .

فتحدد نوعية التربة نوع المحصول الذي يمكن زراعته من حيث كون التربة طينية ثقيلة أو طينية خفيفة أو رملية أو غير ذلك . كما أن كمية الإيراد المائي الواصلة إلى أسوان تؤثر على القرار الخاص بتحديد المساحات المزروعة بمختلف الحاصلات وخاصة ذات الإحتياجات المائية المرتفعة كالأرز .

وتؤثر ظروف المناخ سواء في أقاليم الدولة أو في العروات الثلاث على التوزيع الأقليمي للمحاصيل والتوزيع الموسمي لها .

كما ان احتياجات الحيوان من العلف الأخضر وخاصة البرسيم المستديم تؤثر إلى حد بعيد على التركيب المحصولي ومن ثم تؤثر على باقي مكونات النمط المحصولي وخاصة القمح .

ويؤثر الاستهلاك العائلي للحاصلات الزراعية والمرتبط بالتفتت الحيواني على نمط التركيب المحصولي حيث تتجه شريحة كبيرة من صغار الزراع إلى زراعة محاصيل الاكتفاء الذاتي مخالفة بذلك التركيب المحصولي المحدد من قبل الدولة .

وبصفة عامة يمكن تلخيص العوامل المتحكمة في التركيب المحصولي

في الآتي :-

- ١ - نوعية التربة والمناخ وكمية مياه الري المتاحة .
- ٢ - التدخل الحكومي في فرض وحظر نوعيات معينة من المحاصيل .
- ٣ - مدي الحاجة للبرسيم المستديم .
- ٤ - محاصيل الإستهلاك الذاتي .
- ٥ - المحاصيل مرتفعة العائد كالخضر والفاكهة .

التركيب المحصولي لموسم ١٩٨٥/٨٤ :-

بدراسة التركيب المحصولي لموسم ١٩٨٥/٨٤ - وحتى يمكن مقارنته بالمقترح - يلاحظ ان مساحتي الذرة الشامية والذرة الرفيعة تأتي في مقدمة المحاصيل المزروعة حيث يبلغان نحو ٢٣٤ مليون فدان تمثل نحو ٢١٪ من اجمالي المساحة المحصولية البالغة نحو ١١٠٦ مليون فدان . يليهما مباشرة مساحة البرسيم المستديم والتي تبلغ نحو ١٩٧ مليون فدان تمثل نحو ١٧٪ من المساحة المحصولية . ثم مساحات القمح فالقطن فالأرز ويبلغ كل منها ١٧ر١ ، ١٩٨٤ر٠ ، ١٩٨٤ر٠ مليون فدان . لكل علي الترتيب وتمثل تلك المساحات مانسبته ١٠ر٦ ٪ ، ٨ر٩ ٪ ، ٨ر٩ ٪ من المساحة المحصولية علي الترتيب . ذلك كما يتضح من جدول (٤ - ١٩) .

وبصفة عامة تبلغ مساحة محاصيل الحبوب - القمح والشعير والأرز والذرة بنوعيهما - نحو ٤٦ مليون فدان تمثل نحو ٤١ر٨ ٪ من جملة المساحة المحصولية في نفس الموسم .

مقترح وزارة الزراعة للتركيب المحصولي لخطة ١٩٨٨ / ٨٧ - ١٩٩٢ / ٩١ :-

ويتضمن هذا المقترح بدائل ثلاث للتركيب المحصولي ، ومن أوضح مكوناته هو المفاضلة بين القمح والبرسيم المستديم .

ففي البديل الأول يقترح خفض مساحة البرسيم المستديم لتصل لنحو ١٣٤٠ ألف فدان تمثل نحو ١٢ر٠٧ ٪ من جملة المساحة المحصولية ، وتعادل نحو ٧٦ ٪ من مساحة البرسيم المستديم في عام ١٩٨٥ والبالغة نحو ١٩٧٢ ألف فدان .

جدول رقم (٤ - ١٩)

التركيب المحصولي لموسم ١٩٨٥/٨٤ (المساحة ألف فدان)

المساحة	المحصول	المساحة	المحصول
٢٧	محاصيل اخري (سمار ،	١١٧٨	القمح
	لي ، لوف ، ٠٠)	١٢٦	الشعير
٣٢١	طماطم	١٩٧٥	الذرة الشامي
١٤٨	بطاطس	٣٦٥	الذرة الرفيعة
١٢٤	بطيخ	٩٨٤	الأرز
٤٤٤	خضر اخري	٢٧١	فول
٤٣٤	فاكهة	١٨	عدس
٤٣	نباتات طبية وعطرية	١٠	ثرمس
١٨	محاصيل اخري	١٩	حمص
		٣٢	حلبة
١١٠٦٥	اجمالي المساحة المحصولية	٣٦	فول أخضر
		٩٨٤	قطن
		٣٢	كتان
		٩	تيل
		٢٤	فول سوداني
		٢٦	سمسم
		١٤	عباد شمس
		١٢٥	فول صوبا
		٢٤٩	قصب سكر
		٣٥	بنجر سكر
		١٩	بصل شتوي
		١١	بصل صيفي
		١	حبة سوداء
		١٩٧٢	برسيم مستديم
		٨٣٥	برسيم تحريش
		١٠	برسيم حجازي
		١٤٦	محاصيل علف أخري

المصدر :-

المحصول	البديل الأول	البديل الثاني	البديل الثالث
البرسيم المستديم	١٣٤٠	١٥٩٠	١٨٦٣
القمح	١٤٠٠	١٢٠٠	١١٨٦
الشعير	١٢٥	١٢٥	١٢٥
الفول البلدي	٢٥٠	٢٥٠	٢٨٥
العدس	٤٠	١٠٠	٢٠
الحلبة	٢٢	٢٢	٢٢
الحمص	٢٠	٢٠	١٩
الترمس	١٦	١٦	١٦
الكتان	٤٠	٤٠	٢٩
البصل الشتوي	٤٥	٢٠	٢٢
حبة سوداء	٢	٢	٢
الثوم	٢٠	٢٠	٨
البطاطس			
الطماطم	٢٥٠	٢٤١	٢٢٢
الخضروات الاخرى			
محاصيل اخرى	٥١	١٥	١٣
بنجر السكر	٤٥	٤٥	٤٣
نباتات طبية وعطرية	٤٧	٤٧	٤٧
علف شتوي	٢	٥	—
جملة الشتوي	٢٩٢٧	٢٩٨٩	٤٠٥٠
القطن	١١٢٠	١١٢٠	٩٨٤
القصب	٢٤٥	٢٥٠	٢٤٩
الحدائق	٥٠٠	٤٥٠	٤٣٤
برسيم حجازي	—	—	١١
اجمالي الممرات	١٨٦٥	١٨٢٠	١٦٧٨
الذرة الشامي الصيفي	١٦٠٠	١٥٢٥	١٤٤٩
الذرة الرفيعة الصيفي	٢٥٠	٢٥٠	٢٥١

تابع جدول رقم (٤ - ٢٠)

المحصول	البديل الاول	البديل الثاني	البديل الثالث
الأرز الصيفي	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٨٣
الفول السوداني	٣٠	٣٥	٢٤
السهم	٣٥	٣٠	٢٦
فول الصويا	١٤٠	١٤٠	١٢٥
البصل الصيفي	١٤	٢٠	١٠
البطاطس الصيفي			
الطماطم الصيفي	٤٠٣	٤٦٣	٤٨٠
الخضروات الصيفي			
الاخري			
اصناف اخري وعلف	١٤٩	١٤٥	١٥٠
عباد الشمس	—	١٤	١٤
اجمالي الصيفي	٣٧٢١	٣٧٣٢	٣٦١٢
الذرة الشامي النيل	٥٣٠	٥٠٠	٥٢٦
الذرة الرفيعة النيل	٢٠	٢٠	١٤
الارز النيل	٢	٢	١
البصل النيل	١٠	١٠	٢٥٦
الخضر النيل	١٦٠	١٩٥	١٠
اصناف نيلي اخري	—	—	—
اجمالي النيل	٧٢٢	٧٢٧	٨٠٧
البرسيم التحريشي	٨٤٨	٩٣٠	٩١٨
المساحة المحصولية	١١٠٩٣	١١١٨٨	١١٠٦٥

المصدر :-

وزارة الزراعة - مقترح خطة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١ .

وفي ذات البديل يقترح أن تصل مساحة القمح الي نحو ١٤٠٠ ألف فدان وهي تمثل نحو ١٢.٦٢٪ من جملة المساحة المحصولية ، وتعادل نحو ١١٨.٨٠٪ من مساحة القمح في عام ١٩٨٥ والبالغة نحو ١١٧٨ ألف فدان .

وبفرض متوسط إنتاجية ١٥٠٠ كجم للفدان - وهو المتوسط السائد حالياً - ومن ثم يصل حجم الانتاج الي نحو ٢١٠٠ ألف طن - وهذا يمثل نحو ١٠.٨٪ من إنتاج عام ١٩٨٥ البالغ نحو ١٩٣٥ ألف طن ويمثل نحو ٢٣.٧٪ من إجمالي إستهلاك القمح عام ١٩٨٥ والبالغ نحو ٨٩١٠ ألف طن .

والبديل الثاني والثالث وفيهما تقارب مساحة القمح المساحة المزروعة في عام ١٩٨٥ والبالغة نحو ١.١ مليون فدان ، حيث تمثل مساحة القمح في البديل الثاني نحو ١.٢ مليون والثالث نحو ١.١٨ مليون فدان . والمستفيد الأول من هذا الوفرة في مساحة القمح هو البرسيم المستديم . حيث تنكمش مساحته في البديل الأول الي نحو ١.٣٤ مليون فدان ، بينما تصل الي نحو ١.٨٦ ، ١.٨٩ مليون فدان في كل من البديلين الثاني والثالث ومسبق يتضح من جدول رقم (٤ - ٢٠) .

وبصفة عامة يلاحظ علي بدائل التركيب المحصولي لوزارة الزراعة لخطه

١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ مايلى :-

- ١ - التناقص الكبير في مساحات البرسيم المستديم في كل من البديلين الأول والثاني دون بديل من الاعلاف الخضراء لتحل محل البرسيم في تغذية حيوانات المزارع مما سيؤدي لمشاكل عدة منها مخالفة الزراع للتركيب المحصولي المقترح وزراعة البرسيم المستديم ، وأما نقص الانتاج الحيواني وزيادة اسعاره بالتالي عما هي عليه .
- ٢ - تزايد مساحات المعمرات - والخضر والفاكهة وكان من المفترض أن تتناقص مساحاتها في الاراضي القديمة وأن يكون التوسع في زراعتها في الاراضي المستصلحة لتحل محلها محاصيل الحبوب .
- ٣ - لاتغيير يذكر في مساحة الأرز رغم تزايد الطلب عاما بعد آخر وتآكل الصادرات منه ، مما يتطلب زيادة مساحات الأرز لمواجهة زيادة الطلب وزيادة الصادرات .
- ٤ - التناقص الكبير في مساحات العدس في البديل الأول والثالث هذا

مع العلم بأن هناك نقص في المتاح من العدس كما انه يعد من السلع الضرورية لفئات معينة من الشعب يجب العمل علي توفيره حتي تقلل الواردات منه .

٥ - هناك تناقص كبير في مساحات الثوم في البديل الثالث وسيؤدي ذلك الي نقص كبير في الانتاج سوف يؤثر علي السوق المحلي وعلى صادرات الثوم .

٦ - تثبتت وعدم زيادة مساحات النباتات الطبية والعطرية في كل البدائل هذا مع العلم بأن المستقبل التصديري سيكون لتلك النوعيات ومن ثم يلزم التوسع في زراعتها وخاصة في الاراضي الجديدة .

٧ - كذلك يلاحظ أن أي من البدائل الثلاث يبقي علي نفس المساحة المحصولية كما كانت في موسم ١٩٨٥/٨٤ ، وهذا يعني أنه لم يحدث أي زيادة في التكثيف المحصولي وهو هدف طالما أكدت عليه وزارة الزراعة ولم تحقق فيه أي تقدم ، حيث تبلغ المساحة المحصولية في كل من البدائل الثلاث نحو ١١٠٩٣ ، ١١١٨٨ ، ١١٠٦٥ ألف فدان في كل علي الترتيب بينما بلغت المساحة المحصولية نحو ١١٠٦٥ ألف فدان في موسم ١٩٨٥/٨٤ .

مقترح وزارة الزراعة للتركيب المحصولي للاراضي الجديدة في خطة ٨٨/٨٧ -

١٩٩٢/٩١ :-

تبلغ جملة المساحة الارضية للاراضي الجديدة نحو ٦٠٠ ألف فدان ، وقد وضعت وزارة الزراعة مقترح تركيب محصولي للخطة القادمة بأبسط ما يوصف به أنه تقليدي لم يراعي أي جوانب إقتصادية أو فنية .

فبالنسبة للجوانب الفنية التي كان يجب أن تؤخذ في الإعتبار نوعية التربة حيث تعد تلك الاراضي أكثر ملائمة وأعلي إنتاجية بالنسبة للمحاصيل غير الحقلية كالمحاصيل الزيتية ، والنباتات الطبية والعطرية ، والخضروات والفاكهة ومحاصيل الأعلاف غير التقليدية . ولكن الواضح أن نمط التركيب المحصولي داخل الوادي في الاراضي القديمة قد نقل تماما الي تلك الاراضي الجديدة .

وبالنسبة للجوانب الإقتصادية فإن طبيعة تلك المناطق سواء من ناحية الموقع أو قلة الأيدي العاملة تتطلب إتباع أساليب زراعية غير تقليدية وتلك الأساليب بطبيعتها لا تتبع في المحاصيل الحقلية ولكن في محاصيل ذات عائد إقتصادي مرتفع كالنباتات الطبية والعطرية والخضر والفاكهة ليغطي عائدها تكلفة استخدام أساليب إنتاجية متطورة .

وهنا لا نريد ان نكرر ماسبق الاشارة اليه بأن تغير التركيب المحصولي - خاصة في الاراضي الجديدة - اصبح شرطاً اساسياً لرفع درجة الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية - وذلك بإعادة تصميم تركيب محصولي جديد وليس بنقل التركيب المحصولي المتبع داخل الوادي بكل نقائصه الاقتصادية والفنية لتطبيقه في الاراضي الجديدة خارج الوادي دون مراعاة للعوامل السالفة ولطبيعة تلك الاراضي .

وبالنسبة للمحاصيل المقترح زراعتها في الخطة القادمة فيأتي في مقدمتها محاصيل الحبوب - قمح ، شعير ، ذرة ، أرز - وتبلغ مساحتها نحو ٦٥ ألف فدان ، يليها محاصيل الاعلاف - البرسيم بأنواعه والاعلاف الأخرى وتبلغ مساحتها نحو ٢٩٥ ألف فدان ، ثم محاصيل الخضر وتبلغ مساحتها نحو ١٤٥ ألف فدان ، ثم مجموعة الفاكهة وتبلغ ٩٠ ألف فدان . ومن عجب أن المساحة المقترح زراعتها بالنباتات الطبية والعطرية تبلغ نحو ٥ آلاف فدان كما يتضح من جدول (٤) - (٢) .

لذا فقد يكون من الأجدي بالنسبة للاراضي الجديدة تحقيق مايلي

قدر الإمكان :-

١ - اعطاء أولوية أولى للنباتات الطبية والعطرية نظراً لملائمة التربة لتلك المحاصيل وزيادة الطلب التصديري عليها ومن ثم إرتفاع عائدها .

٢ - اعطاء أولوية تالية لمحاصيل الخضر والفاكهة ، وهي التي يستهدف تقليص مساحتها داخل الوادي ليحل محلها محاصيل حبوب وفي مقدمتها القمح . وتلك النوعية من المحاصيل يزداد عليها الطلب سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير .

٣ - يلي ذلك محاصيل الاعلاف ، حيث يستهدف تقليص مساحة البرسيم المستديم في الاراضي القديمة ليحل القمح محله ، وفي هذه الحالة

جدول رقم (٤) - (٢١)
مقترح وزارة الزراعة للتركيب المحصولي للأراضي
الجديدة (ألف فدان)

المساحة	المحصول	المساحة	المحصول
٩٠	فاكهة	١٠٠	قمح
٥	نباتات طبية وعطرية	٥٠	شعير
		١٠٠	ذرة شامي
	اجمالي المساحة	١٠٠	ذرة رفيعة
١٣١٠	المحصولية	١١٥	أرز
		١٥	فول
		٤٠	عدس
		٥	ترمس
		٥	حلبة
		٥	كتان
		٤٠	فول سوداني
		٢٠	سمسم
		٥	كتان بذرة
		١٠	عباد شمس
		٥	فول صوبيا
		٢٠	قصب سكر
		٤٥	بنجر سكر
		٥٠	خضر شتوي
		٧٥	خضر صيفي
		١٠	خضر نيلي
		٥	فول اخضر
		٥	بصل
		٢١٥	برسيم مستديم
		٨٥	برسيم تحريش
		٢٥	برسيم حجازي
		٧٠	اعلاف اخري

المصدر :-

وزارة الزراعة - مقترح الخطة القادمة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١

جدول رقم (٤ - ٢٢)
مساحة المحاصيل الرئيسية في بدائل التركيب المحصولي المقترحة من
وزارة الزراعة خلال خطة ١٩٨٧/٨٨-١٩٩٢/٩١ وكذلك للأراضي الجديدة
(ألف فدان)

المحصول	البديل الاول	البديل الثاني	البديل الثالث	الاراضي الجديدة
قمح	١٤٠٠	١٢٠٠	١١٨٦	١٠٠
شعير	١٢٥	١٢٥	١٢٥	٥٠
ذرة شامية صيفي	١٦٠٠	١٥٣٥	١٤٤٩	١٠٠
ذرة شامية نيلي	٥٣٠	٥٠٠	٥٣٦	—
ذرة رفيعة صيفي	٣٥٠	٣٥٠	٣٥١	١٠٠
ذرة رفيعة نيلي	٢٠	٢٠	١٤	—
الارز	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٨٣	١١٥
برسيم مستديم	١٣٤٠	١٥٩٠	١٨٦٣	٢١٥
خضر	٥٨٧	٥٨٥	٧٥٦	١٤٥
فاكهة	٥٠٠	٤٥٠	٤٣٤	٩٠
البقول	٤٥٩	٥١٩	٣٧٢	٦٥
المحاصيل الاخرى	٣١٨٢	٣٣١٤	٣٠٠٦	٣٣٠
اجمالي المساحة المحصولية	١١٠٩٣	١١١٨٨	١١٠٦٥	١٣١٠

المصدر :-

حسبت من بيانات الدراسة . جدولي (٤ - ٢٠) ، (٤ - ٢١) .

لابد من توفير بدائل من الاعلاف الخضراء والتي تناسب نوعيات تلك الاراضي ، وسيكون لذلك أثر بالغ علي الثروة الحيوانية ومن ثم علي مدي توفر منتجاتها .

٤ - تعطي الاولوية الرابعة للمحاصيل الزيتية - سمسم ، فول سوداني ، عباد شمس ، فول صويا - وذلك نظراً لأهميتها الغذائية والصناعية والتصديرية .

٥ - مايتبقى بعد ذلك من الضروري زراعته بمحصول القمح وكل زيادة عن ال ١٠٠ ألف فدان المقترحة في الخطة هو بالطبع مستهدف لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من هذا المحصول .

وبالنسبة للخطة القادمة يمكن إقتراح مايلي :-

في غياب إستراتيجية معينة واهداف محددة يفترض أن يبني علي أساسها التركيب المحصولي المقترح ليتواءم مع هذه الإستراتيجية ويحقق تلك الاهداف - في غياب ذلك - فإننا نفترض أن التركيب المحصولي المقترح يهدف الي :-

- زيادة درجة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية والغذائية منها بوجه خاص بما يحقق الأمن الغذائي .
- زيادة الصادرات الزراعية سواء من المحاصيل التقليدية ، أو غير التقليدية والمستقبل لتلك المحاصيل في الاسواق العالمية .
- توفير إحتياجات قطاع الصناعة .

وبناءً علي ذلك فيفترض التالي بالنسبة للتركيب المحصولي للخطة القادمة :-

- تفضيل البديل الأول حيث يحقق الاهداف السالفة من حيث زيادة مساحة القمح الي ١٤٠٠ مليون فدان ، كذلك زيادة مساحة الذرة والأرز عن باقي البدائل .

ولكن يجب اجراء التعديلات علي هذا التركيب مع إدخال الاراضي الجديدة ، في الاعتبار ، وهذه التعديلات هي :-

- ١ - زيادة مساحة الخضر والفاكهة في الاراضي الجديدة وتقليصها في الاراضي القديمة وبمقدار نحو ٢٥٠ - ٣٠٠ ألف فدان علي أن توزع

- ٢ - تلك المساحة علي محاصيل الثوم والأرز والقمح والبقول والعدس .
العمل قدر المستطاع للتخلص من محاصيل الذرة بنوعيتها والأرز وقصب
السكر (٢٠٠ ، ١١٥ ، ١٢٠ ألف فدان لكل علي الترتيب) من
الأراضي الجديدة - ويحل محلها محاصيل الخضر والفاكهة والأعلاف
وينجر السكر والبقول والقمح أن أمكن .

٤٠١٠٤ الريادة المتوقعة في إنتاج القمح المترتبة علي تعميم الأصناف مرتفعة

الإنتاجية في كل إقليم :-

بالنظر الي متوسط إنتاجية الفدان من القمح عام ١٩٨٥ ، يتضح أن أعلى إنتاجية قد تحققت في محافظات الجيزة ، الغربية ، الدقهلية المنوفية ، فبني سويف وذلك بمتوسط قدره نحو ١٣٠٤ ، ١١٧٧ ، ١١٧٤ ، ١١٧٤ ، ١١٧٤ ، ١١٦٦ أردب للفدان في كل علي الترتيب .

بينما أدني إنتاجية تحققت في محافظات سوهاج ، قنا ، أسوان ، والاسكندرية بمتوسط قدره نحو ٩٤٦ ، ٨٠٥ ، ٦٦٣ ، ٦١٠ أردب للفدان في كل علي الترتيب .

وتقع باقي محافظات الجمهورية في المدي مابين ١٠ - ١١ أردب للفدان . ونفس هذا الترتيب حدث ايضا في عام ١٩٨٤ ، كما يتضح من جدول (٣) بملحق (١) .

وتبلغ جملة مساحات القمح في المحافظات ذات الانتاجية المتدنية وهي محافظات الاسكندرية ، واسوان ، وقنا ، وسوهاج نحو ٢١٢٨٦٦ فداناً ، يمكن إعادة النظر في زراعتها بالقمح او إعادة النظر في أصناف القمح المزروعة بها .

وبالنسبة لأصناف القمح المزروعة عام ١٩٨٥ فتتضمن في ثمانية اصناف هي جيزة (١٥٥) ، جيزة(١٥٦) ، جيزة(١٥٧) ، سخا (٨) ، سخا (٦١) ، سخا (٦٩) ، بلدي ، أستورك ، بالإضافة الي مساحات ضئيلة للغاية من اصناف اخري . وذلك كما يتضح من جدول (٤ - ٢٣) .

وحيث بلغت اجمالي مساحة القمح عام ١٩٨٥ نحو ١١٨٦ ألف فدان ومن ثم يمثل الصنف جيزة(١٥٥) نحو ٤٢٤٪ من جملة تلك المساحة يليه الصنف جيزة(١٥٧) حيث يمثل نحو ٢٦٥٪ ، فالصنف سخا(٦٩) ويمثل نحو ١٥٧٪ . ومن ذلك نجد أن الاصناف الثلاث السابقة تمثل نحو ٨٥٥٪ من جملة

المساحة المزروعة بأصناف القمح المختلفة . يلي ذلك اصناف سخا (٨) ، جيزه (١٥٦) ، سخا (٦١) ، بلدي ، استورك ، والاصناف الاخرى ، حيث يمثل كل منها نحو ٥٦٪ ، ٤٤٪ ، ٣٥٪ ، ٢٥٪ ، ١١٪ ، ٧٪ لكل علي الترتيب . كما يتضح من جدول (٤) بملحق (٢) .

وبالنسبة لإنتاجية الفدان من الاصناف المزروعة ، ففي صنف جيزه (١٥٥) والذي يشغل نحو ٤٣٪ من مساحة القمح فتتحقق أعلى إنتاجية للفدان منه في محافظات الجيزة ، والدقهلية ، والغربية حيث تبلغ نحو ١١١٦ ، ١١٠٦ ، ١٠٨٥ أردب للفدان علي الترتيب ، وتنخفض إنتاجيته في مصر العليا لتصل الي نحو ٨ أردب فأقل للفدان . وبالنسبة للصنف جيزه (١٥٦) فتمثل المساحة المزروعة منه نحو ٤٤٪ من جملة مساحة القمح ويزرع في مصر الوسطي والعليا وتتراوح إنتاجية الفدان بين ٨٩ ، ٩٩ أردب للفدان .

والصنف جيزه (١٥٧) تبلغ المساحة المزروعة منه نحو ٢٦٪ من جملة مساحة القمح ، وتحقق أعلى إنتاجية للفدان في محافظة الغربية حيث بلغت ١٢٤٤ أردب للفدان يلي ذلك كل من المنوفية والجيزة وبني سويف بمتوسط إنتاجية نحو ١٢٣٧ ، ١٢٣٧ ، ١١٩٨ أردب للفدان لكل بالترتيب وأدنى إنتاجية تحققت في السويس - ٨١ أردب للفدان - ولا يزرع في مصر العليا سوى في اسيوط وبمتوسط إنتاجية نحو ٩٣ أردب للفدان .

وبالنسبة للصنف سخا (٦٩) فيزرع منه مساحة تبلغ نحو ١٥٪ من اجمالي مساحة القمح عام ١٩٨٥ . وتحققت أعلى إنتاجية منه في محافظة الجيزة بمتوسط نحو ١٤١٧ أردب للفدان ، يلي ذلك محافظات الغربية ، سوهاج ، فالبحيرة وبمتوسط إنتاجية نحو ١٣٩٧ ، ١٣٣٧ ، ١٢٧١ أردب للفدان لكل علي الترتيب .

يلي ذلك الصنف سخا (٨) والذي يشغل نحو ٥٩٪ من جملة مساحة القمح عام ١٩٨٥ . وهو لا يزرع في مصر العليا ، وقد تحققت أعلى إنتاجية منه في محافظات الدقهلية ، كفر الشيخ ، فالبحيرة وذلك بمتوسط إنتاجية يبلغ نحو ١٣٢٢ ، ١٢٥ ، ١١٧٧ أردب للفدان في كل علي الترتيب . فيما تحققت أدنى إنتاجية في محافظة الاسكندرية بمتوسط نحو ٩٢ أردب للفدان .

والصنف سخا (٦١) والذي يزرع في الوجه البحري فقط بمساحه تمثل نحو ٢٥٪ من جملة مساحة القمح وتحققت أعلي إنتاجية له في محافظات الغربية ، فالدهلية وبمتوسط نحو ١٣٤٤ ، ١٣٧٥ أردب للفدان .

يلي ذلك الأصناف ذات المساحات الضئيلة وهي البلدي ، استورك والأصناف الاخرى والتي تشغل مساحات تمثل نحو ٣٥٪ ، ١١٪ ، ٧٪ من جملة مساحة القمح عام ١٩٨٥ . هذا وتجدر الإشارة أن الصنف استورك قد حقق إنتاجية مرتفعة في محافظات سوهاج وأسيوط بلغت نحو ١٤٤٠ ، ١٣ أردب للفدان في كل علي الترتيب وذلك كما يتضح من جدول (٤ - ٢٣) .

خلاصة القول أن هناك أصناف تعطي إنتاجية مرتفعة في بعض المحافظات عن محافظات أخرى وعن أخرى مرزوعة في تلك المحافظات . فلو أمكن الاستفادة بتلك الميزه النسبيه وهي توزيع الأصناف علي المناطق الأعلى الإنتاجية لأدي ذلك الي زيادة الانتاج بنحو ١٨٪ عن مامو عليه عام ١٩٨٥ . فبينما بلغ إجمالي إنتاج القمح عام ١٩٨٥ نحو ١٢٤٨ مليون أردب فإنه بالتوزيع الجديد للأصناف علي المناطق فإنه الانتاج يصل لنحو ١٤٦٨ مليون أردب . كما يتضح من جدول (٤ - ٢٤) .

إما اذا عمت أعلي الأصناف إنتاجية وهي صنفى سخا (٦٩) ، والصنف ستورك وبمتوسط إنتاجية يزيد عن ١٤ أردب للفدان ، ومن ثم يصل إنتاج المساحة المزروعة عام ١٩٨٥ الي نحو ١٦٦٠ مليون أردب تمثل نحو ١٢٣٪ من إنتاج عام ١٩٨٥ . أي انه يمكن زيادة إنتاج القمح بنحو ٢٣٪ بتعميم الأصناف مرتفعة الإنتاجية المزروعة حاليا .

وهناك ملاحظة أخرى جديرة بالأعتبار وهي أن إنتاج محافظتي قنا وأسوان من القمح متدني ومن ثم يمكن اعفاء هاتين المحافظتين من زراعة القمح وإحلال محاصيل أخرى أكثر مناسبة محل القمح وتبلغ تلك المساحة نحو ٩٤٣ ألف فدان يمكن زراعتها بمحاصيل الأعلاف أو الزيوت أو غير ذلك .

جدول رقم (٤ - ٢٢)

المساحة المزروعة بأصناف القمح عام ١٩٨٥

صنف طاقة	جيزه (١٥٥)	جيزه (١٥٦)	جيزه (١٥٧)	سحا (٨)	سحا (٦١)	سحا (٦٩)	بلدي أستورك	أصناف أخري
ري	٢٢٢٥٠٢	-	١٩٢٩٣٢	٦١٨٠٠	٤١٩٥٦	٦٦٥٩٤	١٤٦٥	٣٠٠
علي	٤٤٦	٤٩٣٨٣	٨٩٦٠٠	٨٧٤١	-	٥٢٤٣٤	٩٧٤	-
با الي	١٩٢٠٣٩	٢٤٠٧	٣١٦٦٥	-	-	٦٧٠٨٨	١٧٢٦	٥٤١
هورية	٥١٤٩٨٧	٥١٧٩٠	٣١٤١٩٧	٧٠٥٤١	٤١٩٥٦	١٨٦١١٦	٤١٦٥	٨٤١
ن حالي	٤٣٤٢	٤٣٦	٢٦٤٩	٣٥٩٥	٣٥٣	١٥٦٩	٣٥	٠٠٧

مصدر :-

حسب من جدول (٤ - ٢٤).

جدول رقم (٤ - ٢٤)

مقترح بأنسب الاصناف للزراعة بمختلف المحافظات وإنتاجها

المحافظة	الصنف	متوسط إنتاجية الفدان	مساحة القمح عام ١٩٨٥ بالفدان	الانتاج بالمعدلات المقترحة أردب
الاسكندرية	جيزه (١٥٧)	٨٩٦	٢٢٤٤	٢٩٠٦٦
البحيرة	سحا (٦٩)	١٢٧١	١٢٠٠٣٧	١٥٢٥٦٧٠
الغربية	سحا (٦٩)	١٢٩٧	٨٢٣٧٠	١١٥٠٧٠٩
كفر الشيخ	سحا (٨)	١٢٥٠	٨٧٩٤٦	١٠٩٩٣٢٥
الدقهلية	سحا (٨)	١٣٢٠	١٤٧٣٦٤	١٩٤٥٢٠٥
دمياط	سحا (٨)	١٠٨٦	٩٦٦٠	١٠٤٩٠٧
الشرقية	سحا (٦١)	١٢٣٣	١٤٢٠٠٤	١٧٥٠٩٠٩
الاسماعيلية	سحا (٦١)	١١٠١	٦٧٤٩	٧٤٣٠٦
السويس	جيزه (١٥٧)	٨١٠	٨٥٦	٦٩٢٣
المنوفية	جيزه (١٥٧)	١٢٣٧	٦٤٦٣٤	٧٩٩٣٩٩
القليوبية	جيزه (١٥٧)	١١٣٧	٢٢٤١٤	٢٥٤٨٤٧
القاهرة	جيزه (١٥٥)	١٠٤٦	٢٤٥	٢٥٦٣
الجيزة	سحا (٦٩)	١٤١٧	٨٩٦٩	١٢٧٠٩١
بني سويف	سحا (٦٩)	١٢١٠	٥٠٥٦٠	٦١١٧٧٦
الفيوم	سحا (٨)	١١١٠	٥٤٧٧٣	٦٠٧٩٨٠
المنيا	سحا (٦٩)	١١٩٦	٨٧٢٧٦	١٠٤٣٨٢١
أسيوط	أستورك	١٣٠	٨٧١٧٤	١١٢٣٢٦٢
سوهاج	أستورك	١٤٤٠	١١٥٣١٩	١٦٦٠٥٩٣
قنا	جيزه (١٥٥)	٨٠٥	٨٣٥٥٨	٦٧٢٦٤٢
أسوان	بلدي	٧٠٢	١٠٧٤٥	٧٥٤٢٩
الاجمالي	—	—	١١٨٥٩٢٣	١٤٦٧٦٤٢٣

المصدر :-

حسب من جداول (٤ - ٢٣) ، جدول (٢) بملحق (١) ، جدول (٣)
بملحق (١) .

٢٠٤ ترشيد الاستهلاك من القمح :-

كما تعتبر زيادة الانتاج اهم القضايا التي يجب التركيز عليها
لحل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد القومي ، فإن ترشيـد
الاستهلاك لا يقل اهمية عن ضرورة زيادة الانتاج وخاصة خلال المرحلة
الحالية . وذلك لانه في ضوء القيود التي تحد من زيادة الانتاج
(أفقيا او رأسيا) يما يغطي متطلبات التنمية ، نجد أن ضبط
وتوجيه الاستهلاك يمثل المدخل الضروري والمنطقي لمعالجة مشكلات
التنمية في مصر .

وبعضد ضرورة ترشيد الاستهلاك من القمح الزيادة الكبيرة والغير
منطقية في الاستهلاك القومي منه والتي تفوق كثيرا تلك المتحققة فـي
السكان ، كما يتبين من الفصل الاول ، وهو مايعزي في الحقيقة الي العديد
من العوامل الغير طبيعية والغير اقتصادية ايضا التي فرضتها السياسة
السعرية وسياسة الدعم للسلع التموينية بصفة عامة والقمح بصفة خاصة .

وحيث ان الاوضاع الاقتصادية الراهنة تحتم ضرورة ترشيـد
الاستهلاك من القمح فإن ذلك يستلزم التعرف علي العوامل والاسباب التي
ساعدت علي تحقيق الزيادة الكبيرة في استهلاكه وهو ماتم استعراضه في
الفصل الاول من الدراسة - وذلك تمهيدا للتعرف علي اهم الطرق والوسائل
اللازم إتباعها لترشيد الاستهلاك منه وهو ما سيتناوله هذا الجزء بالاضافة
الي اهم سياسات والاجراءات الواجب إتخاذها في هذا المجال ، كما
يتضمن محاولة لتقدير عائد هذه الطرق علي الاقتصاد القومي .

وقبل التطرق لوسائل ترشيد الاستهلاك من القمح ، نود الاشارة
الي المقصود بهذا الترشيـد فيمكن تعريف ترشيد الاستهلاك من القمح علي
انه مجموعة من السياسات والاجراءات التي يهدف تطبيقها او اتباعها
الي السيطرة علي الاتجاهات الاستهلاكية للقمح ، وذلك عن طريق عدة
وسائل نلخص أهمها فيما يلي :-

- ١ - إعادة النظر في نظام تسعير القمح ودعمه .
- ٢ - إدخال الاساليب التكنولوجية الحديثة لإحلال البدائل محل القمح
في إنتاج الخبز .

- ٣ - خفض الفاقد من القمح والخبز .
- ٤ - تخفيض استهلاك الفرد من القمح .
- ٥ - تعديل الانماط الاستهلاكية الحالية .

ورغم تعدد اساليب ترشيد الاستهلاك من القمح والتي يحتاج بعضها الي علاج قصير الأجل والاخري لاتظهر أثارها إلا علي المدى البعيد ، فإن نجاح هذه الاساليب في ترشيد وتوجيه الاستهلاك يتوقف علي جديّة الجهات المسؤولة في إتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك ، والتصميم علي تحقيق اهدافها في أسرع وقت والالتزام في متابعتها هذا من ناحية ، ومن ناحية اخري يعتمد ايضا نجاح اساليب ترشيد الاستهلاك علي الوعي الاستهلاكي للمستهلك الفرد ، ومدي تفهمه لخطورة الاسراف في الاستهلاك من القمح علي كل من الحكومة والفرد معاً وإيمانه بضرورة الترشيد .

وجدير بالذكر أن نجاح هذه الاساليب يعتمد علي توافر البيانات السليمة والدقيقة عن انماط الاستهلاك المختلفة من القمح ، حتي يمكن التعرف علي حقيقة استهلاك القمح في مصر ، لتعارض الارقام المعلنة عن الاستهلاك من جانب الجهات الرسمية بالدولة .

وفيما يلي عرض لاهم وسائل ترشيد الاستهلاك من القمح :-
١٠٢٠٤ إعادة النظر في نظام تسعير القمح ودعمه :-

ليس هناك شك في ان السياسة السعرية الحالية للقمح وسياسة الدعم اسهمتا بدور كبير في ارتفاع معدلات الاستهلاك من القمح ، ولايمكن التعرف علي تأثير احدي السياستين علي ارتفاع معدلات الاستهلاك بمعزل عن الاخري ، حيث أن خفض الدعم يتوقف في المقام الاول علي زيادة الانتاج والاخير يتأثر بشكل كبير بالسياسة السعرية للقمح وبعبارة اخري يمكن القول ان السياسة السعرية للقمح ساعدت علي انخفاض الانتاج منه وبالتالي زيادة الاستيراد وارتفاع قيمة الدعم الموجه للقمح والذي ساعد بدوره علي زيادة الاستهلاك والفاقد منه . فالسياسة السعرية تعمل علي دعم الفلاح الاجنبي بإستيراد انتاجه من القمح بالسعر العالمي بينما سعر توريد القمح من المزارع المصري

للحكومة يقل كثيراً عن الاسعار العالمية . فمتوسط السعر المزرعي لطن القمح بلغ خلال الفترة ١٩٨٤/٨٠ نحو ١٠٠ جنيه ، بينما متوسط سعر استيراد طن القمح بلغ خلال نفس الفترة نحو ١٣٨ جنيه . وبإضافة نحو ١٠٪ من هذا السعر كرسوم جمركية وفوائد تمويل ومصاريف توزيع وغيرها فإن تكاليف استيراد طن القمح خلال الفترة المذكورة بلغ نحو ١٥٢ جنيه .

أي ان السعر المزرعي للقمح يعادل نحو ٦٦٪ من تكاليف استيراد طن القمح خلال الفترة ١٩٨٤/٨٠ .

وقد تداركت الجهات المسئولة هذا الاختلال بعض الشيء خلال عام ١٩٨٥ ، حيث ارتفع سعر توريد القمح الي نحو ١٦٧ جنيه للطن ، بينما بلغ سعر استيراد طن القمح خلال نفس العام نحو ١٨٥ دولار . ورغم ذلك فإن السعر المزرعي مازال لا يحقق ربح مجزي للمزارع وخاصة ان القدان من المحصولين الشتويين البديلين للقمح وهما الفول والبرسيم يحققان دخلاً يفوق كثيراً الدخل المحقق من فدان القمح وممن الطبيعي ألا تشجع هذه السياسة المزارع علي التوسع والاهتمام بزراعة القمح وقد صاحب ذلك ايضاً استخدام القمح المحلي كبديل للاعلاف في الريف المصري مع التوسع في مزارع الدواجن وارتفاع اسعار الذرة الشامية والرفيعة عن الاسعار المزرعية للقمح .

هذا وقد ترتب علي زيادة الاستيراد من القمح وارتفاع اسعار الاستيراد تضخم المبالغ النقدية التي توجه لدعم اسعار القمح والتي ترتب عليها حدوث إختلالات سعرية للمحاصيل الزراعية ومنتجاتها ، وساعدت هذه المتغيرات بدورها سواء بطريق مباشر او غير مباشر علي زيادة الفاقد من القمح وتغيير الانماط الاستهلاكية ، حيث اصبح الريف المصري يعتمد أساساً في غذائه علي القمح بدلا من الذرة الشامية والرفيعة .

ولذلك فإنه لترشيد الاستهلاك من القمح لابد من معالجة السياسة السعرية للقمح والدقيق وكذلك سياسة الدعم معالجة موضوعية في إطار

- السياسة السعرية للمحاصيل ومنتجاتها من ناحية وللمحاصيل الزراعية البديلة من ناحية أخرى ، علي أن تهدف هذه المعالجة الي مايلي :-
- رفع سعر توريد القمح لتشجيع المزارع علي زراعته وزيادة إنتاجيته مما يؤدي الي تقليل الاستيراد من الخارج وعدم اساءة استخدام القمح .
- القضاء علي الاختلالات السعرية ، لتصحيح الاسعار بما يعكس القيمة الحقيقية والاهمية الاقتصادية للمحاصيل المختلفة وهذا يؤدي الي الاستخدام الامثل للموارد الانتاجية ، فضلا عن تجنب الاستخدام الغير إقتصادي للقمح ومنتجاته .
- ترشيد الدعم الموجه الي القمح ودقيقه والخبز ، وذلك بإعادة النظر في الاسعار المحددة لكل من الدقيق الفاخر والبلدي ورغيف الخبز ، ومراعاة الاسعار النسبية بينهم ، كذلك لابد من توحيد اسعار الدقيق الفاخر للاغراض المختلفة للقضاء علي الإنحرافات والتلاعب الناتج من تعدد الاسعار للسلعة الواحدة ، حيث ان اسعار الدقيق الفاخر تتراوح بين ٧٦ ، ٢٥ قرشاً للكيلو جرام وفي هذا المجال قد يكون من الاجدي رفع الدعم كلية عن القمح والدقيق المطروح في السوق وكذلك المسلم لمخابز القطاع الخاص ، وقصر الدعم علي القمح والدقيق المسلم لمخابز القطاع العام فقط .
- مع التوسع في تلك المخابز ومنافذ التوزيع الخاصة بها ومن ثم التزامها بسعر مدعم للخبز ، وترك باقي الاسعار للسوق . هذا سيؤدي لاشك الي خفض لا يستهان به في قيمة دعم القمح والدقيق وفي نفس الوقت تحسين في نوعية الرغيف وتوفره وانخفاض الفاقد من القمح والدقيق والخبز . هذا ولاسيما ان سعر رغيف الخبز البلدي وصل الي عشرة قروش وهو غير متوفر ويتهاافت المستهلكين في الحصول عليه . فهل هناك تصميم علي خلق سوق سوداء للخبز ايضاً ؟ ومما لاشك فيه انه عند الاخذ بهذه المقترحات ستخفض المبالغ التي توجه الي دعم القمح ودقيقه والخبز كثيراً عن المستوي الحالي . حيث ان ارتفاع سعر كيلو الدقيق قرش واحد فقط يعني توفير مبلغ ٧٠ مليون جنيه للدولة من دعم القمح سنوياً .

(١) فوزي حليم (دكتور) . (حقيقة الدعم المباشر للسلع الغذائية وترشيده) المؤتمر العلمي السنوي العاشر للاقتصاديين - السياسة المالية في مصر ٧٤ - ١٩٨٤ .

٢٠٢٠٤ إدخال الاساليب التكنولوجية الحديثة لإحلال بدائل القمح في

الخبز :-

نظرا لاتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك من القمح ، والارتفاع المستمر في الاسعار من ناحية وصعوبة تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح لمحدودية التوسع في الانتاج منه بما يتماشى مع الاحتياجات المتزايدة من ناحية اخري فقد قامت وزارة التموين بالتعاون مع وزارة الزراعة بإجراء العديد من التجارب التي تستهدف خلط دقيق القمح ببعض البدائل الاخرى والتي اهمها الذرة الشامية .

وقد أوضحت التجارب إمكانية انتاج رغيف خبز بلسيدي بمواصفات جيدة بخلط دقيق القمح بدقيق البطاطا او دقيق الذرة او دقيق الشعير . فقد أمكن انتاج رغيف خبز بدرجة قبول مرتفعة بإضافة دقيق البطاطا الي دقيق القمح بنسبة ١٥ جزء من دقيق البطاطا الي ١٠٠ جزء من دقيق القمح (بعد معاملة دقيق البطاطا بثاني أكسيد الكبريت ، مع أو بدون حامض الاسكوربيك^(١)) كذلك امكن انتاج خبز بلدي بجوده عالية ومواصفات طبيعية من حيث اللون والطعم والشكل وذلك بإضافة دقيق الذرة الي دقيق القمح بنسبة لاتتعدى ٤٠٪^(٢) وإضافة دقيق الشعير بنسبة لاتزيد عن ١٥٪ من كمية دقيق القمح^(٣) . وهناك ايضا بعض المحاولات الفردية التي نجحت في انتاج خبز بمواصفات جيدة من خليط دقيق القمح ودقيق البطاطس معاً .

(١) M.G.E. Hamed, F.Y. Refai, M.F. Hussein, and S.K. el Samahy, Effect of adding sweet potato flour to wheat flour on physical dough properties and back-ing-American Association of cereal chemists- 1973.

(٢) A.H. Shehata and A.H. Khorshid "The role of Maize in alleviating the bread problem in Egypt" First Egyptian conference on bread res. 1982, Cairo.

(٣) جريدة الاهرام - من اجل رغيف عيش مصري مائة في المائة - ٢٧/٣/١٩٨٦

وجدير بالذكر ان اضافة مثل هذه البدائل الي دقيق القمح سيساعد علي تقليل الاعتماد علي الخارج في استيراد القمح وتوفير ملايين الجنيهات من قيمة الاستيراد ودعم القمح .

والجدول رقم (٤ - ٢٥) يبين حجم الوفر المادي للدولة الذي يمكن تحقيقه بإضافة هذه البدائل بنسب ١٠٪ ، ١٥٪ ، ٢٠٪ ، ٢٥٪ من كمية دقيق القمح المستخدم في صناعة الخبز .

وقد بنيت تقديرات حجم الوفر في ظل اعتبارين ، الاول هو : متوسط الاستهلاك الحالي وهو ٨٤٢٥ ألف طن كمتوسط للفترة (١٩٨٥/٨١ اما الاعتبار الثاني فهو الاستهلاك المتوقع خلال عام ١٩٩٠ وهو (١٠٧١) ألف طن في قدر هذا الحجم علي اساس ثبات معدل نمو الاستهلاك من القمح خلال الخمس سنوات القادمة (١٩٩٠/٨٦) عند المستوي السائد له خلال العشر سنوات السابقة (١٩٨٥/٧٦) وهو (٤٩٩٪) .

وحيث ان نسبة الدقيق الموجه لصناعة الخبز البلدي من اجمالي المستهلك من دقيق القمح قدرت بنحو ٤٤٪ خلال عام ١٩٨١^(١) وبفرض ثبات هذه النسبة ، فإن متوسط حجم الدقيق الموجه لصناعة الخبز البلدي خلال الفترة (١٩٨٥/٨١) يبلغ نحو ٣٧٠٧ ألف فطن ، بينما من المتوقع أن يصل هذا الحجم الي ٤٧١٣ ألف طن خلال عام ١٩٩٠ .

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - مجموعة البيانات والتحليلات الاساسية المتعلقة بمشكلة دعم القمح ودقيقه من اجل اتخاذ قرار ١٩٨٢٠ .

جدول رقم (٤ - ٢٥)

الوفر الإقتصادي المتوقع من إحلال البدائل محل القمح في صناعة الخبز البلدي

١٩٩٠			(١٩٨١ - ١٩٨٥)			نسبة الاحلال %
نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح %	الوفر في قيمة واردات القمح مليون جنيه	الوفر في جملة الاستهلاك من القمح %	نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح %	الوفر في قيمة واردات* القمح مليون جنيه	الوفر في جملة الاستهلاك من القمح (ألف طن)	
٢٠.٥	٦٢.٧	٤٧.٣	٢٤.٧	٤٩.٣	٣٧.٠٧	١٠
٢١	٩٤	٧٠.٧	٢٥.٣	٤٧	٥٥٦.١	١٥
٢١.٥	١٢٥.٤	٩٤.٢٦	٢٥.٩	٩٨.٨	٧٤١.٤	٢٠
٢٢	١٥٦.٧	١١٧.٨٣	٢٦.٥	١٢٣.٣	٩٢٦.٨	٢٥

المصدر:-

بيانات الدراسة .

* حسب علي اساس متوسط اسعار استيراد القمح خلال الفترة (١٩٨٥/٨١).

من الجدول السابق رقم (٤ - ٢٥) يتبين ان خلط دقيق القمح بنسبة ١٠٪ فقط من دقيق بديل آخر تعني توفير نحو ٣٧١ ألف طن من القمح عند المستوي الحالي من الاستهلاك ، أما عند المستوي المتوقع من الاستهلاك خلال عام ١٩٩٠ فتعني اضافة ١٠٪ توفير نحو ٤٧١٣ ألف طن قمح ، ويقدر قيمة الوفر من كمية الواردات (بحسب علي اساس متوسط اسعار استيراد الطن خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ وهو ١٢٣ جنيه) بنحو ٤٩ ، ٦٢ مليون جنيه عند المستوي الحالي والمتوقع من الاستهلاك علي الترتيب .

ومن ناحية اخري تعني إضافة ٢٥٪ من الدقيق البديل الي دقيق القمح توفير نحو ٩٢٧ ألف طن عند مستوي الاستهلاك الحالي يقدر الوفر في قيمة واردات هذه الكمية حوالي ١٢٣ مليون جنيه أما عند مستوي الاستهلاك المتوقع خلال عام ١٩٩٠ فتعني هذه النسبة من الاضافة توفير نحو ١١٧٨ ألف طن قمح ، يقدر الوفر في قيمة واردات هذه الكمية حوالي ١٥٧ مليون جنيه .

ونظرا لانخفاض كمية الاضافات من البدائل المذكورة بالنسبة لجملة الاستهلاك القومي من القمح ، فإن الزيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح لم يتعدى ٢٪ عند المستوي الاعلي من الاحلال وهو ٢٥٪ وذلك بالمقارنة بالمستوي الادني وهو ١٠٪ .

مما سبق يتضح ان إحلال دقيق القمح بدقيق آخر بديل له يعني توفير ملايين الجنيهات سنويا لميزانية الدولة .

وهنا يفرض السؤال التالي نفسه : هل تتوفر كميات الدقيق البديل اللازم للاحلال ؟ وماهي تكلفة إستخراج نوعيات الدقيق البديل؟ وماهي إقتصاديات اضافة هذه البدائل ؟ .

من الملاحظ ان معظم التجارب والمحاولات التي تمت بخصوص دراسة بدائل دقيق القمح قد تناولت الجوانب التكنولوجية فقط ، ولم توضح النواحي الاقتصادية لاضافة هذه البدائل والتي لاتقل اهمية عن الجانب التكنولوجي . ولهذا نستعرض فيما يلي محاولة بسيطة للتعرف

علي إقتصاديات إضافة البدائل المختلفة لدقيق القمح وذلك بفرض أن تكلفة استخراج نوعيات الدقيق البديلة متساوية لعدم توافر بيانات عنها حتي الآن :-

أ - إضافة دقيق الشعير

تمثل نسبة استخلاص الدقيق من الشعير نحو ٥٠٪ علي الأكثر وحيث ان متوسط انتاجية فدان الشعير تبلغ نحو ٩٤٤ أردب وذلك خلال عام ١٩٨٢، فإن ذلك يعني إمكانية الحصول علي ٦ طن دقيق فقط من فدان الشعير ، أي مايقرب من نصف الكمية الممكن الحصول عليها من فدان القمح ، في حين أن كليهما يمكث في الارض مدة ٥ - ٦ أشهر وتتقارب إنتاجيتهم وكذلك الاسعار المزرعية لكل منهما . وبالتالي فإنه يمكن القول أن زراعة الشعير بدلاً من القمح (في حالة وجود منافسة علي المساحة بينهما) بهدف إضافة دقيقه الي دقيق القمح كبديل له لايعتبر إقتصاديا في ظل ظروف الانتاج الحالية .

ب - إضافة دقيق البطاطس

تبلغ إنتاجية فدان البطاطس بفرض زراعته مرتين علي أكثر تقدير (زراعة صيفي واخري نيلي) نحو ١٥ طن وحيث ان نسبة الاستخلاص لدقيق البطاطس تبلغ حوالي ٢٠٪ فإن ذلك يعني إمكانية الحصول من فدان البطاطس علي حوالي ٣ طن دقيق ، وهو مايعادل انتاج ٢٧ فدان قمح ، وتوفر هذه الكمية استيراد ٢٧ طن قمح ، تقدر قيمتها علي اساس متوسط اسعار غير ١٩٨٤/٨١ وهو ١٣٥ جنيها للطن حوالي ٥٠٠ جنيه ورغم ذلك فإن زراعة البطاطس بهدف استغلال دقيقها كبديل لدقيق القمح يعتبر غير اقتصادي ايضا (حتي لو أخذ في الاعتبار المنتجات الثانوية لإستخراج الدقيق من البطاطس) .

حيث أنه بفرض تصدير نصف انتاج فدان البطاطس فقط فإنه يمكن توفير مايعادل ١٤٢٥ جنيها مصري من العملات الصعبة علي اساس متوسط اسعار الفترة ١٩٨٤/٨١ وهو ١٩٠ جنيها للطن، أي أن تصدير نصف انتاج فدان البطاطس يوفر حوالي ثلاثة أمثال ما يتم توفيره من استيراد القمح . هذا فضلا عن ان تكاليف

إستخلاص دقيق البطاطس قد يحتاج الي عمليات صناعية وتكنولوجية معقدة وبالتالي تكاليف كبيرة بالمقارنة بإستخلاص دقيق القمح.

ومن هنا يمكن القول ان تصدير البطاطس يعتبر إقتصاديا أكثر من استخدامه كبديل لاستيراد القمح.

ج - إضافة دقيق البطاطا

اما البطاطا فرغم ان انتاجية الفدان منها اعلي قليلا منه بالنسبة للبطاطس حيث يبلغ حوالي ٩٦.٩ طن ، فالمساحة المزروعة منها قليلة جدا ولا تتعدي ٩ آلاف فدان اي ان حجم مساهمتها في تقليل العجز من القمح سيكون ضئيلا ، إلا اذا امكن التوسع في زراعتها في الاراضي الزراعية الجديدة والمستصلحة وبالتالي فإن إقتصاديات إستخدام دقيقها كبديل لدقيق القمح ستتوقف علي تكاليف إستخلاص الدقيق منها.

د - إضافة دقيق الذرة

يمثل استخدام دقيق الذرة البديل الأكثر قبولا رغم ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الذرة بلغت نحو ٧٦٪ في عام ١٩٨٢/٨١ ، ووصلت كمية الواردات منها خلال عام ١٩٨٥/٨٤ حوالي ١٧٤٩ ألف طن ، قدرت قيمة الدعم الموجه خلال هذا العام للذرة بنحو ٢٩٢ مليون جنيه ، هذا فضلا عن ان سعر استيراد الذرة خلال الفترة الاخيرة قد تعدي قليلا سعر استيراد القمح ، كما أن دعم الطن من الذرة المستوردة يزيد عن دعم طن القمح المستورد، حيث بلغ دعم طن الذرة عام ١٩٨٥/٨٤ نحو ١٥٢ جنيه بينما قدر دعم طن القمح لنفس العام نحو ١٢٤ جنيهها ورغم ذلك فالمستقبل يبشر بالخير بالنسبة لمحصول الذرة ، حيث ان المجال مفتوح امام التوسع في إنتاجيتها وعلي عكس محصول القمح ، فقد أشارت العديد من التجارب الي إمكانية مضاعفة الانتاجية الحالية لمحصول الذرة بإستخدام الاساليب الحديثة في الزراعة واستنباط اصناف جديدة مثل جيزة (٢) وبيونير التي وصلت إنتاجيتهم الي ٣٠ أردب للفدان .

وبفرض ثبات انتاجية فدان الذرة عند المستوي الحالي وهو ١٢٢٨ أردب وحيث ان نسبة استخلاص دقيق الذرة تبلغ ٦٥ % ، فإن ذلك يعني ان فدان الذرة الشامي (في حالة زراعته صيفا فقط) يعطي حوالي ١٢١٢ طن دقيق وهي تقارب انتاجية الفدان من القمح ، هذا فضلا عن ان النواتج الثانوية لاستخلاص دقيق الذرة من فدان ذرة تتلخص فيما يلي :

٣٩٥ كجم زيت ذرة خام ، ٤٠٧ كجم مكونات علف (بروتوفيد) بالاضافة الي حوالي ١٠٤ كجم جلوتين (بروتين ذرة) الذي يضاف الي الاعلاف المركزة ايضا وبأخذ اسعار الجملة لعام ١٩٨٥ لهذه النواع ، فإن قيمة هذه النواتج تقدر بحوالي ١١٩٩ ، ٤٨٨ ، ٢٢٢٢ جنيه علي التوالي .

في حين ان نواتج تصنيع القمح الناتج من الفدان الواحد لاتتعدى ٢٥ - ٣٠ كجم رده (ناعم وخشنه) وبفرض ان متوسط اسعارها هو ٩ قروش فإن قيمتها تبلغ ٢٧٠ قرش ، هذا فضلا عن نحو ١ - ٢ كجم سميد لاتتعدى قيمتهما ١١٠ قرش .

ومن ذلك يتبين انه حتي عند مستوي الانتاجية الحالي للذرة فإن اضافة دقيقها الي دقيق القمح كبديل له يعتبر إقتصاديا .

اما اذا فرض زيادة انتاجية فدان الذرة الي نحو ٢٠ أردب علي الاقل فإن ذلك يعني توفير ما قدره ١٨٢ طن دقيق من الفدان وهو ما يعادل زيادة قدرها ٦١ % عن انتاجية الدقيق من فدان القمح . وتبلغ كمية النواتج الثانوية حوالي ٦٤ كجم زيت ذرة خام و ٦٦٤ كجم مكونات علف وحوالي ١٦٨ كجم جلوتين .

وفي ضوء ما سبق يمكن القول انه بفرض تساوي اسعار استيراد كل من الذرة والقمح يعتبر استيراد الذرة بدلا من استيراد القمح علي ان توجه الاولوي للاخلال محل دقيق القمح إقتصاديا ايضا .

نستنتج من ذلك ان توفير دقيق الذرة كبديل لدقيق القمح يمكن ان يتم من خلال ثلاثة طرق (او بدائل) الطريقة الاولوي زراعة مساحات

جديدة من الذرة في حالة ثبات متوسط الانتاجية عند المستوي الحالي والثانية زراعة اصناف ذات انتاجية مرتفعة في المساحة الحالية من الذرة اما الطريقة الثالثة فهي استيراد الذرة من الخارج خصيصا لهذا الغرض .

وفيما يلي نستعرض الاحتياجات من المساحة المراد زراعتها أو المراد زيادة إنتاجيتها في ظل البديلين الاول والثاني وعقد مستوي الاحلال ١٠٪ ، ٢٥٪ دقيق ذرة والتي يوضحها الجدول (٤ - ٢٦) .

ومن الجدول يتبين انه بفرض ثبات إنتاجية فدان الذرة عند المستوي الحالي وهو ١٢ر٣ أردب فإن اضافة دقيق الذرة بنسبة ١٠٪

يستلزم اضافة ٢٠١ ألف فدان اما اضافته بنسبة ٢٥٪ فيستلزم استزراع نحو ٥٠٢ ألف فدان وذلك عند مستوي الاستهلاك الحالي وهو ٨ر٤ مليون طن ، اما عند مستوي الاستهلاك المتوقع عام ١٩٩٠ وهو ١٠ر٧ مليون طن فإن اضافة دقيق الذرة بنسبة ١٠٪ تستلزم اضافة مساحة تقدر بنحو ٢٥٥ ألف فدان اما اضافته بنسبة ٢٥٪ فيحتاج نحو ٦٣٩ ألف فدان وهو مايصعب تحقيقه في ظل محددات التركيب المحصولي الحالية .

ولذلك فإن زيادة الانتاجية بزراعة الاصناف المستنبطة بالاراضي القديمة يمثل البديل الاكثر واقعية لتوفير كمية دقيق الذرة اللازمة للاحلال .

ومن الجدول يتبين ايضا انه يمكن عند مستوي احلال ١٠٪ توفير الكمية اللازمة برفع انتاجية نحو ٣٢١ ألف فدان الي ٢ أردب / فدان تمثل نحو ٢٢٪ من المساحة الحالية ورفع انتاجية نحو ١٤٠ ألف فدان الي ٣٠ أردب / فدان تمثل نحو ١٠٪ فقط من المساحة الحالية ، اما عند مستوي احلال ٢٥٪ فيستلزم رفع انتاجية نحو ٨٠٢ ألف فدان الي ٢٠ أردب للفدان تمثل ٥٥٪ من المساحة الحالية او انتاجية ٣٤٩ ألف فدان فقط الي ٣٠ أردب للفدان تمثل نحو ٢٤٪ من المساحة الحالية .

اما عند مستوي الاستهلاك المتوقع فإن احلال ١٠٪ من دقيق الذرة يستلزم رفع انتاجية نحو ٤٠٨ ألف فدان الي ٢٠ أردب للفدان

جدول رقم (٤ - ٢٦)

مساحة الدرة اللازمة لتوفير كمية دقيق تكفي للاحلال بنسب ١٠٪ ، ٢٥٪ من دقيق

بالآلف فدان		القمح		عند مستوى الاستهلاك الحالي		عند مستوى الاستهلاك المتوقع في عام ١٩٩٠		نسبة الاحلال %
زيادة انتاجية الاراضي القديمة		الكمية المقابلة بالآلف طن	الكمية المقابلة بالآلف طن	زيادة الانتاجية بالاراضي القديمة		اضافة اراضي جديدة		
٢٠ أردب	٢٠ أردب			٢٠ أردب	٢٠ أردب	١٢ر٣ أردب	١٢ر٣ أردب	
١٧٧ر٥	٤٠٨	٢٥٥	٤٧١ر٣	١٣٩ر٦	٣٢١	٢٠١	٣٧٠ر٧	١٠
٤٤٣ر٨	١٠٢١	٦٣٩	١١٧٨ر٣	٣٤٩	٨٠٢	٥٠٢	٩٢٦ر٨	٢٥

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

تمثل نحو ٢٨٪ من المساحة او نحو ١٧٨ ألف فدان الي ٣٠ أردب للفدان
تمثل نحو ١٢٪ فقط من المساحة المزروعة حاليا . اما عند مستوي احلال
٢٥٪ فإن توفير الكمية اللازمة يستلزم رفع انتاجية نحو ١٠٢١ ألف فدان
الي ٢٠ أردب / للفدان وتمثل هذه المساحة نحو ٧٠٪ من المساحة الحالية
او رفع انتاجية نحو ٤٤٤ ألف فدان الي ٣٠ أردب / للفدان تمثل نحو
٣١٪ فقط من المساحة المنزرعة .

من العرض السابق يتبين ان توفير الكميات اللازمة من الذرة
للاحلال محل القمح بنسبة ٢٥٪ يمكن تحقيقه اذا ارتفعت انتاجية ٣٠٪
فقط من المساحة الحالية الي ٣٠ أردب للفدان وهو أمر ليس من الصعب
تحقيقه .

وجدير بالاشارة ان هذه الزيادة في انتاج الذرة لن تساهم فقط
في توفير الدقيق اللازم لتدعيم دقيق القمح فقط ، ولكن يتبع ذلك زيادة
ايضا في العلف الحيواني الناتج من هذه الكمية ، هذا فضلا عن الزيادة
في انتاج زيت الذرة ، حيث انه عند استخلاص دقيق الذرة ينزع
الجنين الذي يصنع منه الزيت ، حيث اثبتت التجارب نجاح
انتاج رغيف الخبز بمواصفات جيدة من دقيق الذرة منزوع الجنين
وخاصة عند مستويات الاحلال المرتفعة^(١) .

ومن ذلك تبين اهمية التوسع في زراعة الذرة حيث انه محصول
ثلاثي الغرض ، يستخدم في تغذية الانسان وكمعلف للحيوان وفي الصناعة
لانتاج النشا والجلوكوز وزيت الذرة .

A.M. Khorshid, F. El Talawy, A.A. El Farra, "Studies (١)
on Maize flour utilization in Balady Bread Making",
First Egyptian conference on bread res., 1982, Cairo.

٢٠٢٠٤ خفض الفاقد من القمح والخبز :-

تمثل هذه الوسيلة اهم وافضل وارخص السبل الواجب اتباعها لتخفيض استهلاك الفرد من حيث تشير جميع الدراسات وكما سبق الذكر الي ارتفاع نسبة الفاقد من القمح ودقيقه ، سواء كان هذا الفاقد مقصود نتيجة استخدام القمح والخبز لغذاء الحيوان ، استخدام القمح والدقيق في غير ماخصص او كان الفاقد غير مقصود وهو الناتج عن سوء جوده رغيف الخبز ، او الفاقد في مختلف المراحل من الانتاج الي الاستهلاك .

وقد تراوحت تقديرات الفاقد من نصف حجم الانتاج المحلي من القمح^(١) الي معظم الانتاج المحلي منه^(٢).

ويمكن القول ان الفاقد المقصود يرجع في المقام الاول الي سياسة الدعم وماتلاها من الاختلالات السعرية ، أما الفاقد الغير مقصود فيرجع الي سوء صناعة رغيف الخبز وانخفاض سعره اما باقي انواع الفاقد فترجع الي سوء اساليب التخزين ووسائل النقل ومعدات التعبئة وغيرها .

ومما لاشك فيه ان الفاقد من القمح يمثل عبث كبيراً علي ميزانية الدولة وبالتالي فإن تقليل الفاقد يعني زيادة المعروض من القمح وبالتالي تقليل الاستيراد منه وتوفير جزءا كبيرا من العملة الصعبة التي توجه للاستيراد ، هذا فضلا عن الوفرة في المبالغ الموجهة الي دعم القمح فقد بلغ دعم طن القمح المستورد نحو ١٤٠ جنيه في عام ١٩٨١/٨٠ ودعم الدقيق المستورد بلغ ١٧٧ جنيه للطن اما القمح المحلي فبلغ دعم الطن منه نحو ٤٧ جنيه لنفس العام^(٣).

(١) هدي صالح . مصدر سابق .

(٢) المجالس القومية المتخصصة - مصدر سابق .

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - مصدر سابق .

ومن ذلك يتضح ضرورة تقليل الفاقد من القمح . وقبل التعرض لاساليب تقليل هذا الفاقد ، نود ايضاح عائد تقليل الفاقد علي ميزانية الدولة .

تشير بيانات الدراسة الميدانية^(١) عن فاقد الخبز ان الفاقد من إستهلاك الخبز يقدر بنحو ١٣.٢٪ من الدقيق الموجه لصناعة الخبز فقط . اما فاقد النقل والتخزين والمخابز لهذا الجزء من الدقيق فيوصل طبقاً لأقل التقديرات الي نحو ٦.٢٥٪ ، أي أن اجمالي الفاقد المقدر بالدراسة يبلغ نحو ١٩.٤٥٪ ، يمثل نحو ٩٣٤ ألف طن قمح وقدرت قيمة تلك الكمية بأسعار ٨١/٨٠ بنحو ١٩٢.٦ مليون جنيه .

وبفرض علي اقل التقديرات ان هذا الفاقد يمثل الفاقد من اجمالي الدقيق المستهلك ، اي علي فرض عدم وجود فاقد في باقي كمية الدقيق الذي يوجه الي المستودعات وصناعة المكرونات والحلوي ، فيمكن التعرف علي حجم العائد الاقتصادي من تقليل هذا الفاقد (الأقل من الواقع) بنسب مختلفة .

والجدول (٢٧٤) يبين تأثير تقليل الفاقد المقدر بنسبة تتراوح من ١ - ٥٠٪ علي تحقيق وفري استهلاك القمح وفي قيمة الواردات منه وايضا قيمة الوفر المتحقق في المساحة وقيمة الدعم واستهلاك الفرد منه .

من الجدول يتبين ان عند خفض الفاقد بنسبة ١٪ فقط سيتحقق وفر قدره ١٠.٣ ألف طن قمح ويعني ذلك توفير نحو ١.٤ مليون جنيه من قيمة الواردات وتوفير مايعادل مساحة قدرها ٦٩٩ ألف فدان . اما اذا انخفض الفاقد بنسبة ٥٠٪ فإن ذلك يحقق وفراً قدره ٥١٦ ألف طن قمح ، بما يعني توفير ٦٨.٧ مليون جنيه من قيمة الواردات ويعادل هذا الفاقد مساحة قدرها ٣٤٥ ألف فدان . ويعني ذلك ايضاً تحقيق وفر في قيمة الدعم الموجه للقمح المستورد مقداره ٦٨ مليون جنيه هذا ويتراوح الوفر في استهلاك الفرد من ٢ ر كجم / السنة الي نحو ١٠.٢ كجم في السنة اذا انخفض الفاقد بنسبة ١٪ ، ٥٠٪ علي التوالي .

(١) د . هدي محمد صالح . المصدر السابق .

(٢) المقصود بالخفض هو من كمية الفاقد .

جدول رقم (٤ - ٢٧)

الوفر الاقتصادي المتحقق من خفض فاقد القمح بنسب من

١ - ٥٠ % (١)

نسبة خفض الفاقد %	الوفر في جملة استهلاك القمح / ألف طن	الوفر في قيمة الواردات مليون جنيه	الوفر في المساحة ألف فدان	الوفر في قيمة دعم سعر (٢) القمح مليون جنيه	الوفر في استهلاك الفرد / كجم / سنة
١	١٠٣	١٠٤	٦٩	١٤	٢
١٠	١٠٣٢	١٣٧	٦٨٨	١٣٦	٢
٢٠	٢٠٦٥	٢٧٥	١٣٧٨	٢٧٣	٤١
٣٠	٣٠٩٧	٤١٢	٢٦٦	٤٠٩	٦١
٤٠	٤١٢٩	٥٤٩	٢٧٥٤	٥٤٥	٨١
٥٠	٥١٦٢	٦٨٧	٣٤٤٦	٦٨١	١٠٢

- (١) حسب الوتر علس اساس متوسط الاستهلاك الحالي للفترة (١٩٨٥/٨١) وعلي اساس ان نسبة الدقيق الموجه لصناعة الخبز بأنواعه المختلفة يقدر بحوالي ٦٢٪ وان الفاقد تقدر نسبته بنحو ١٩٤٥٪ .
- (٢) حسب علي اساس متوسط دعم طن القمح المستورد خلال عامي ١٩٨١/٨٠ وهو ١٤٠ ، ١٢٤ جنيها علي التوالي .

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

- ومن ذلك يتبين اهمية تقليل الفاقد من القمح ودقيقه والخبز
- وفيما يلي عرض لاهم وسائل تقليل هذا الفاقد :-
- ضرورة معالجة سياسة تسعير القمح برفع السعر المزرعي مما يحقق للمزارع عائداً مجزياً من زراعته ، وترشيد الدعم الموجه للقمح مما يقضي علي الاختلالات السعرية - كما سبق الذكر - والاستخدام غير الرشيد للقمح ومنتجاته .
- ضرورة توفير الاعلاف المركزة حرصاً علي توجيه القمح والدقيق والخبز لاجراض الاستهلاك الآدمي .
- العمل علي تحديث عمليات استقبال وتخزين وتعبئة ونقل القمح والدقيق ابتداءً من وصول القمح او الدقيق الي الميناء او ابتداءً من حصاد القمح المحلي حتي يصل الدقيق الي المعجن مـاراً بالمراحل التسويقية المختلفة .
- أما فيما يختص برغيف الخبز الذي يمثل اهم العوامل المسئولة عن زيادة الفاقد ، فهناك العديد من الطرق التي من شأنها تقليل الفاقد منه نلخصها فيما يلي :-
- ضرورة الاهتمام بجودة رغيف الخبز وتصنيعه واعطاء الوقت الكافي لتأثير الخميرة عليه .
- تعدد نوعيات الخبز ووجود اصناف محسنة وغير مدعمة بجانب الرغيف المدعم لتقليل حجم المبالغ الموجهة لدعم رغيف الخبز وتحسينه . وسوف تجد هذه النوعية الغير مدعمة والمحسنة الاقبال من نسبة كبيرة من المستهلكين بدليل إقبالهم علي الخبز الطباقى سعر خمسة وعشرة قروش .
- الاهتمام بمواصفات الدقيق والاقماح المستوردة .
- رفع الكفاءة التسويقية للخبز .
- الغاء سياسة تعويض اصحاب المخازن عن ارتفاع التكلفة بخفض سعر الدقيق لتجنب بيع العديد من اصحاب المخازن لخصص الدقيق المقررة لهم في السوق السوداء دون تصنيعها ، علي أن تحدد أنسب الطرق الأخرى لتعويضهم عن فروق التكلفة .
- توفير العمالة الفنية الماهرة مع التوسع التدريجي في ميكنة صناعة الخبز .
- حل مشاكل المخازن وتحسين الاوضاع المالية لاصحابها وتشديد

الرقابة التموينية علي المخازن لتحسين جوده الرغيف ..
- نشر الوعي الاستهلاكي عن طريق وسائل الاعلام المختلفة بتوجيه
المواطنين الي ضرورة ترشيد الاستهلاك وتعديل الانماط
الاستهلاكية والابتعاد عن العادات السيئة بالنسبة لاستهلاك
الخبز ، كذلك يجب مصارحة المواطنين بحجم المشكلة
الاستهلاكية من القمح والبدايل المطروحة للحد منها .

٤٠٢٠٤ تعديل الانماط الاستهلاكية الحالية :-

ان مشكلة الاسراف هي مشكلة اقتصادية اما مشكلة تعديل
السلوك الاستهلاكي فهي مشكلة اجتماعية في المقام الاول حيث
ان الطريق السليم نحو تغيير الانماط الاستهلاكية للمستهلك
يتطلب بالضرورة عمل العديد من الدراسات الخاصة بمجموع
القيم والمتعقدات الاجتماعية التي تؤثر بشكل واضح علي سلوك
المستهلك^(١).

يمثل تعديل الانماط الاستهلاكية احد وسائل ترشيد الاستهلاك
طويلة الاجل ، حيث انها تستغرق وقت طويل حتي تظهر آثارها بصورة
ملموسة . ويستلزم ذلك في البداية البحث العميق في تفسير السلوك
الاستهلاكي للأفراد والعوامل المحددة له وذلك من اجل تطوير هذا
السلوك بما يخدم كل من المصلحة القومية والشخصية .

ولترشيد الاستهلاك من القمح يجب توجيه الانماط الاستهلاكية
نحو انواع اخري بديله من الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية واهمها
البطاطس والذره لتحل محل القمح والخبز .

(١) حنفي محمود سليمان (دكتور) - (البيئة الاجتماعية والانماط
الاستهلاكية في مجال ترشيد الاستهلاك) - ندوة ترشيد الاستهلاك -
المجلس الاعلي للثقافة - ١٩٨١ .

- ولتحقيق ذلك لابد من اقتناع الفرد بأهمية تناول الاحتياجات الغذائية الملائمة والابتعاد عن الاسراف في التغذية والتخلص من العادات الغذائية الغير سليمة . ويرتكز تحقيق ذلك في المقام الاول علي الجهود الاعلامية ودورها الايجابي في توعية المستهلك وتوجيهه الي تغيير الاتجاهات الاستهلاكية السلبية ودعم الاتجاهات الايجابية نحو ترشيد الاستهلاك وتعديل الانماط الاستهلاكية وذلك بإعداد برامج توعية تقوم بها عناصر متخصصة في ذلك المجال ، وذلك يتطلب تحديداً مائلي :-
- أ - إتاحة البدائل المقترحة في مختلف الاوقات - وبكميات تتلائم وحاجة المستهلك .
- ب - برامج توعية وتعريف بالبدائل ومواصفاتها - علي نمط اساليب الاعلان المتخصصة .
- ج - لابد أن يكون هناك دور للمدارس والمعاهد والمؤسسات الحكومية وغيرها في نشر الوعي والتعريف بتلك النوعيات .

٥٠٢٠٤ / خفض إستهلاك الفرد من القمح :-

يساهم تخفيض استهلاك الفرد في ترشيد الاستهلاك القومي من القمح وجدير بالذكر ان طرق ترشيد الاستهلاك السابق الاشارة اليها تهدف في النهاية الي تخفيض استهلاك الفرد من القمح .

ولكن الي اي حد يمكن تخفيض استهلاك الفرد ؟ وماهي الطرق اللازم اتباعها لتحقيق ذلك ؟ وهل يعني تقليل جزء من استهلاك الفرد ضرورة احلاله بديل آخر ؟ أم ان الامر يستلزم تخفيض استهلاك الفرد الحالي بدون تعويض .

تشير العديد من الدراسات الي انه طبقا للاصول الغذائية يجب ألا تزيد احتياجات الفرد من القمح عن ١٥٠ كجم / سنة وإذا ترجم هذا

* المصدر : وزارة التزوين والتجارة الداخلية - (مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها) - ١٩٨٣ .

الرقم علي صورة ارغفة خبز فإن ذلك يعني ان الفرد المستهلك سيستهلك ٢ر٧ رغيف خبز بلدي وزن ١٢٥ جم (إستخلاص ٨٢٪) او ٢ر١ رغيف محسن وزن ١٦٠ جم (استخلاص ٨٢٪) او يعني استهلاك الفرد لنحو ٧ره رغيف افرنجي وزن ٦٩ جم (استخلاص ٧٢٪) او ٢ر٨ رغيف افرنجي وزن ١٤٠ جم (استخلاص ٧٢٪) .

وطبيعي ان الفرد يستهلك خليط من هذه الانواع من الخبز واذا اخذ في الاعتبار استهلاك الفرد المرتفع من الانواع الاخرى من النشويات كالارز والذره والبطاطس فإن هذا القدر من القمح يعتبر كافيا .

وهذا يعني ان نصيب الفرد الحالي من القمح وهو ١٨٣ر٢ كجم (بفرض انه يمثل استهلاك الفرد) يزيد كثيرا عن الاحتياجات الغذائية .

وبالتالي فإن تخفيض استهلاك الفرد من ١٨٣ر٢ كجم الي ١٥٠ كجم / سنه تعني توفير نحو ٣٣ر٤ كجم من استهلاك الفرد ، وهذا يمثل وفر قدره ١٥٣٤ ألف طن من جملة الاستهلاك من القمح وهو ما يعادل نحو ٧٧٪ من جملة الانتاج المحلي ، وتقدر قيمة الواردات التي مسن الممكن ان توفرها هذه الكمية حوالي ٢٠٤ مليون جنيه ، كما ان ذلك يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٢٤٪ الي نحو ٢٩٪ .

اما طرق تخفيض استهلاك الفرد الي هذا المستوي فهي نفس الطرق المذكورة سابقا وهي تعديل الانماط الاستهلاكية والعمل علي تقليل الفاقد وترشيد سياسة الدعم والقضاء علي الاختلالات السعرية هذا فضلا عن توعية وارشاد الفرد والتي يمكن لاجهزة الاعلام ان تقوم بدور كبير فيها .

(الفصل الخامس)

٥ - بدائل مقترحة لتحقيق درجات مختلفة من الاكتفاء الذاتي

١٠٥ تقدير الزيادة المطلوبة في الرقعة القمحية الحالية لتحقيق درجات مختلفة من الاكتفاء الذاتي :-

يهدف هذا الجزء من الدراسة الي بيان حجم المشكلة القمحية ومدى صعوبة تحقيق اكتفاء ذاتي كامل والمساحة اللازمة لرفع درجة الاكتفاء الذاتي الحالية من حوالي ٢٤٪ الي درجات اعلي تمثل حداً أدني يمثل الانخفاض عنه حداً خطراً ، فالانتاج الحالي لايفي بإحتياجات السكان الا لمدة ثلاثة أشهر فقط ، وبالتالي فالزيادة في الانتاج الحالي للوفاء بإحتياجات السكان لمدة خمسة أو ستة أشهر هو هدف مطلوب ومرغوب فيه .

ونناقش هذه النقطة البحثية من زاوية ، ماهي الزيادة المطلوبة في الرقعة القمحية الحالية لتحقيق نسب مختلفة من الاكتفاء الذاتي بإفتراض بقاء الاوضاع الحالية علي ماهي عليه ؟ وكذلك الحال بالنسبة للانتاجية الفدانية من القمح والتي من المفترض ان تنمو فقط نموها الطبيعي ، وبعض الافتراضات الخاصة بالتركيب المحصولي وتعديله .

ولقد تم التحليل علي اساس تحديد الرقعة القمحية المطلوب زيادتها عن الرقعة القمحية الحالية اذا كان المطلوب تحقيق اكتفاء كامل مره ، وتحقيق درجة اكتفاء ذاتي بنسبة ٧٥٪ مره ثانية ، وتحقيق درجة إكتفاء ذاتي ٥٠٪ مره ثالثة وتحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٤٠٪ مره رابعة ، وهذا كله علي أساس توقعات الاستهلاك والانتاج لعامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ والذي يتضمن أن تعمل القوي الحاكمة للاستهلاك والانتاج دونما تدخلات خارجية ، وفي ظل ذلك فإن الرقعة المتوقع زراعتها بالقمح ستصل الي ١٣٩٩ ألف فدان عام ١٩٩٠ و ١٤١٥ ألف فدان عام ١٩٩٥ ، وهي مساحات تم تحقيقها بالفعل في السنوات ٦٧/٦٨ ، ٧١/٧٠ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٥

١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ٨١/٨٠ (١).

كما أن الانتاجية الفدانية من القمح أستخدمت علي اساس ١٥ طن للفدان حتي عام ١٩٩٠ ثم ترتفع الي ١٧ طن / فدان عام ١٩٩٥ علي اساس معدل نمو تحقق خلال فترة الدراسة وأفترض استمراره وهو ١٧٪ سنوياً .

١٠١٠٥ تحقيق درجة اكتفاء ذاتي كامل :-

ان تحقيق اكتفاء كامل من القمح أمراً شبه مستحيل وليس من العلميـه التحدث عنه في ظل الاوضاع الراهنة ، ذلك أن تحقيق ذلك ووفقاً لحجم الاستهلاك الفعلي كمتوسط للفترة (٨١/١٩٨٥ ، يلزم زيادة الانتاج بحوالي ٦٤ مليون طن ، الأمر الذي يتطلب زيادة الرقعة القمحية عن الرقعة القمحية الحالية بحوالي ٢ مليون فدان أي أكثر من ثلثي الرقعة الزراعية وحتى بإفترض ان انتاجية فدان القمح ١٧٧ طن / فدان فيحتاج الأمر الي ٣٦ مليون فدان تزرع بالقمح بالاضافة الي ما يزرع حالياً وهو حوالي ١٣٥١ ألف فدان تقريباً . أما في السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ فإن الامر يحتاج الي رقعة قمحية . إضافية اكبر كما هو مبين في الجدول رقم (٥ - ١) ، حيث يحتاج الامر في عام ١٩٩٠ الي زيادة الانتاج بحوالي ٨١٩٧ ألف طن عن الانتاج المتوقع وهذا يحتاج الي زيادة الرقعة القمحية بحوالي ٥٥ مليون فدان اذا كانت الانتاجية ١٥ طن للفدان و ٦٤ مليون فدان اذا كانت الانتاجية ١٧٧ طن للفدان وذلك علاوة علي الرقعة القمحية المقدرة والبالغة ١٣٩٩ ألف فدان وتزداد المشكلة حده عام ١٩٩٥ حيث يرتفع حجم الزيادة في الانتاج عن المتوقع الي ٩٦٠٥ ألف طن والذي يستوجب

(١) جدول رقم (١ - ١) بالفصل الأول من البحث .

جدول رقم (٥ - ١)

الرقعة المطلوب زراعتها بالقمح بالاضافة الي رقعة القمح الحالية لتحقيق
إكتفاء ذاتي كامل

(المساحة: ألف فدان)

البيان	حجم الاستهلاك	حجم الانتاج	الزيادة المطلوبة في الانتاج عن الانتاج المتوقع (ألف طن)	الرقعة القمحية المطلوبة زيادتها عن الرقعة القمحية الحالية	
				إذا كانت الانتاجية ٧٧ طن/فدان	إذا كانت الانتاجية ٥١ طن/فدان
(١) ٨٥/٨١	٨٤٣٥	١٩٨٩	٦٤٣٦	٢٦٣٦	٤٢٩١
(٢) ١٩٩٠	١٠٤٥٤	٣٣٥٧	٨١٩٧	٤٦٣١	٥٤٦٥
(٢) ١٩٩٥	١٢٠٢٢	٢٤١٧	٩٦٠٥	٥٤٢٦	٦٤٠٣

(٢) مقدر

(١) فعلي

المصدر :-

حسب بناءً علي معطيات البيانات الواردة بالدراسة .

تحقيقه زيادة الرقعة القمحية عن الرقعة القمحية الحالية بحوالي ٦٤ مليون فدان اذا كانت الانتاجية ٥١٠ طن للفدان ، ٤٠٠ مليون فدان اذا كانت الانتاجية ٧٧٠ طن للفدان .

وكافة المساحات المطلوب زيادتها لا يمكن بأي حال من الاحوال تحقيقها لا في الوقت الراهن ولا في المستقبل البعيد او القريب وذلك مع استمرار العوامل الحاكمة للاستهلاك والانتاج علي ماهي عليه دونما تغيير .

٢٠١٠ تحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٧٥ ٪ :-

ان تحقيق هذه الدرجة العالية من الاكتفاء الذاتي والتي تعتمد علي اساس ان يفي الانتاج المحلي بثلاثة ارباع احتياجات السكان تحتاج الي زيادة كبيرة في الانتاج والتي بدورها تتطلب زيادة كبيرة في الرقعة القمحية . وكما تشير بيانات الجدول رقم (٥ - ٢) فإنه كمتوسط للفترة ١٩٨٥/٨١ لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٧٥ ٪ يلزم زيادة الانتاج من ١٩٨٩ ألف طن الي ٦٣١٩ ألف طن اي حجم الزيادة حوالي ٤٣٣٠ ألف طن ولتحقيق ذلك يلزم زيادة الرقعة القمحية الحالية - ١٣٥١ ألف فدان بإضافة نحو ٢٨٨٦ فدان اذا كانت الانتاجية ٥١٠ طن / فدان أو ٢٤٤٦ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ٧٧٠ طن / فدان ، أي مايعادل حوالي ٥٠ ٪ من الرقعة الزراعية والبالغة نحو ٥٠٠ مليون فدان . ويزداد حجم الانتاج المطلوب إضافته وكذلك الرقعة القمحية في السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، حيث يزداد حجم الاستهلاك وبالتالي حجم الفجوة القمحية ، فالزيادة في الانتاج المطلوبة عام ١٩٩٠ ، تصل الي حوالي ٦٤٠ مليون طن تحتاج الي رقعة قمحية إضافية عن الرقعة القمحية المتوقعة (١٣٩٩ فدان) تبلغ ٢٧٢٢ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ٥١٠ طن / فدان أو ٣٢٨٤ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ٧٧٠ طن / فدان . وفي عام ١٩٩٥ يصل حجم الانتاج المطلوب تحقيقه عن الانتاج المتوقع حوالي ٦٥٩٩ ألف طن وهذا الانتاج يحتاج الي زراعة ٤٤٠٠ ألف فدان إضافية بالقمح اذا كانت الانتاجية ٥١٠ طن / فدان أو حوالي ٣٧٢٨ ألف فدان

جدول رقم (٥ - ٢)

الرقعة المطلوب زراعتها بالقمح بالإضافة الي رقعة القمح الحالية

لتحقيق درجة إكتفاء ذاتي ٧٥٪
(المساحة: ألف فدان)

البيان	حجم الاستهلاك	حجم الانتاج	الزيادة المطلوبة في الانتاج عن الانتاج المتوقع	الرقعة القمحية المطلوب زيادتها عن الرقعة القمحية الحالية	إذا كانت الانتاجية ١٧٧ طن / فدان	إذا كانت الانتاجية ٥١ طن / فدان
السنوات	(ألف طن)	(ألف طن)	(ألف طن)			
(١) ١٩٨٥/٨١	٨٤٣٥	١٩٨٩	٤٣٣٠		٢٤٤٦	٢٨٨٦
(١) ١٩٩٠	١٠٤٥٤	٢٢٥٧	٥٥٨٠		٢٢٨٤	٢٧٢٢
(٢) ١٩٩٥	١٢٠٢٢	٢٤١٧	٦٥٩٩		٢٧٢٨	٤٤٠٠

(٢) متوقع

(١) فعلي

المصدر:-

حسب من بيانات الدراسة

إذا كانت الانتاجية ١٧٧ طن / فدان .

إن هذه المساحات لا يمكن توفيرها لأنها تعني انه في عام ١٩٩٠ سيزرع بالقمح حوالي ٤٦٨٣ ألف فدان إذا كانت الانتاجية ١٧٧ طن/ فدان وفي عام ١٩٩٥ سيزرع بالقمح حوالي ٥١٤٣ ألف فدان . وهذا مالا يمكن تحقيقه بأي حال من الاحوال ، مع مراعاة أننا استخدمنا انتاجية مرتفعة نسبيا وهي ١٧٧ طن للفدان أي حوالي ١١ر٨ أردب للفدان والمتوسط الحالي لا يتجاوز ١٠ أردب للفدان تقريبا .

٢٠١٥ تحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٥٠٪ :-

يلزم لتحقيق هذه الدرجة من الاكتفاء الذاتي لمتوسط الفترة (١٩٨٥/٨١ - وهي بيانات فعلية - ان يزيد الانتاج من ١٩٨٩ ألف طن الي ٢١١٢ ألف طن أي بزيادة قدرها ٢٢٢٣ ألف طن تقريبا ، وهذه الزيادة يلزم لتحقيقها زيادة الرقعة القمحية من ١٣٥١ ألف فدان الي ٢٨٣٣ ألف فدان إذا كانت الانتاجية ١٧٧ طن / فدان وحوالي ٢٦٠٧ ألف فدان إذا كانت الانتاجية ١٧٧ طن / فدان أي ان حجم الرقعة القمحية يصل الي حوالي نصف الرقعة الزراعية أو ٢٣٧٪ من جملة الرقعة المحصولية والبالغة ١١ مليون فدان تقريبا . أما في السنوات المتوقعة ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ حيث يرتفع حجم الاستهلاك وبالتالي يزداد حجم الفجوة القمحية ، فإنه لتحقيق نسبة اكتفاء ذاتي من القمح قدرها ٥٠٪ ، يستلزم في عام ١٩٩٠ أن يصل حجم الانتاج الي ٥٢٢٧ ألف طن أي بزيادة قدرها ٢٩٧٠ ألف طن عما هو متوقع له كما هو موضح في الجدول رقم (٥ - ٣) . وهذه الزيادة في الانتاج تستوجب لتحقيقها زيادة رقعة القمح المتوقعة من ١٣٩٩ ألف فدان الي ٢٢٧٩ ألف فدان إذا كانت الانتاجية ١٧٧ طن / فدان أي بزيادة قدرها ١٩٨٠ ألف فدان ، وتصل الزيادة المطلوبة عن المتوقعة الي ١٦٧٨ ألف فدان إذا كانت الانتاجية ١٧٧ طن / فدان لتصل جملة الرقعة القمحية الي ٣٠٧٧ ألف فدان أي حوالي ٣٠٪ من اجمالي الرقعة المحصولية والبالغة ١١ مليون فدان تقريبا . وفي عام ١٩٩٥ يصل حجم الانتاج الذي يحقق درجة الاكتفاء الذاتي

جدول رقم (٥ - ٣)

الرقعة المطلوب زراعتها بالقمح بالإضافة الي الرقعة القمحية الحالية

لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٥٠٪

البيان	حجم الاستهلاك	حجم الانتاج	الزيادة المطلوبة في الانتاج عن الانتاج المتوقع (ألف طن)	الرقعة القمحية المطلوبة زيادتها عن الرقعة القمحية الحالية (ألف فدان)	
				إذا كانت الانتاجية	إذا كانت الانتاجية
السنوات	(ألف طن)	(ألف طن)	(ألف طن)	١٥١ طن/فدان	١٧٧ طن/فدان
(١) ١٩٨٥/٨١	٨٤٣٥	١٩٨٩	٢٢٢٣	١٤٨٢	١٢٥٦
(٢) ١٩٩٠	١٠٤٥٤	٢٢٥٧	٢٩٧٠	١٩٨٠	١٦٧٨
(٢) ١٩٩٠	١٢٠٢٢	٢٤١٧	٢٥٩٤	٢٢٩٦	٢٠٣٠

(٢) تقديري .

(١) فعلي

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

المشار اليها سابقا الي (٦٠١) ألف طن ومن المتوقع ان يصل الانتاج في هذه السنة الي ٢٤١٧ ألف طن ، أي أن الزيادة المطلوبة في الانتاج تبلغ حوالي ٣٥٩٤ ألف طن ولتحقيق هذه الزيادة يستلزم الامر زيادة الرقعة القمحية من ١٤١٥ ألف فدان كما هو متوقع الي (٢٨١) ألف فدان أي بزيادة قدرها ٢٣٩٦ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ٥١ طن / فدان ، اما اذا كانت الانتاجية ٧٧ طن/ فدان فإن الزيادة في رقعة القمح المطلوبة عن المتوقعة تصل الي ٢٠٣٠ ألف فدان ليصل اجمالي رقعة القمح المطلوب زراعتها الي حوالي ٣٤٤٥ ألف فدان بما يعادل حوالي ٢١٣٪ من جملة الرقعة المحصولية والبالغة ١١ مليون فدان تقريبا .

ان زراعة القمح علي هذه الرقعة الكبيرة من الاراضي الزراعية في ظل الاوضاع الحالية قد يكون من الصعب تحقيقه الا اذا حدث توسع كبير في زراعة القمح علي حساب بعض المحاصيل الاخرى والتي تزرع في نفس موسم زراعته ، أو زراعته في الاراضي حديثة الاستصلاح او بعض المناطق التي تعتمد علي مياه الامطار ، ولكن هذه الاراضي تكوّن الانتاجية فيها منخفضة للغاية .

٤٠١٠٥ تحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٤٠٪ :-

تعتبر هذه الدرجة من الاكتفاء الذاتي واجبه التحقيق ومن الواجب العمل علي تحقيقها بمختلف الوسائل الممكنة لانها من المفروض ان تشكل الحد الادني لدرجة الاكتفاء الذاتي لانها تفي باحتياجات السكان بحوالي خمسة أشهر إلا بعض ايام تقريبا .

وان تحقيق ذلك يستلزم وكما هو مبين في الجدول رقم (٥ - ٤) ، وكم توسط للفترة (١٩٨٥/٨١) ، ان يزيد الانتاج عن المحقق بحوالي (١٣٨) ألف طن وهذه الزيادة في الانتاج تستلزم ان تزيد الرقعة القمحية عن الرقعة القمحية الحالية بحوالي ٩٢١ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ٥١ طن / فدان ، ٧٨٠ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ٧٧ طن/ فدان وهذه الزيادات قد يكون في الامكان تحقيقها ولكنها لاتفي بالاغراض المطلوبة في الاعوام المقبلة وبصفة خاصة ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ .

جدول رقم (٥ - ٤)

الرقعة المطلوب زراعتها بالقمح بالاضافة الي الرقعة القمحية الحالية
لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٤٠٪

البيان	حجم الاستهلاك	حجم الانتاج	الزيادة المطلوبة في الانتاج عن الانتاج المتوقع (ألف طن)	الرقعة القمحية المطلوب زيادتها عن الرقعة القمحية الحالية (ألف فدان)	
				إذا كانت الانتاجية	إذا كانت الانتاجية
السنوات	(ألف طن)	(ألف طن)	(ألف طن)	١٥٧٧ طن/فدان	١٥٧٧ طن/فدان
(١) ١٩٨٥/٨١	٨٤٣٥	١٩٨٩	١٣٨١	٩٣١	٧٨٠
(٢) ١٩٩٠	١٠٤٥٤	٢٢٥٧	١٩٢٥	١٢٨٣	١٠٨٦
(٢) ١٩٩٥	١٢٠٢٢	٢٤١٧	٢٣٩٢	١٥٩٤	١٣٥١

(٢) متوقع (تقديري)

(١) فعلي

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

أما في الاعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، فإن الزيادة في الانتاج المطلوب تحقيقها عن الانتاج المتوقع لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٤٠٪ تصل الي حوالي ١٩٢٥ ، ٢٣٩٢ ألف طن علي التوالي .

إن تحقيق ١٩٢٥ ألف طن زيادة في الانتاج عام ١٩٩٠ يتطلب رقعة قمحية اضافية قدرها ١٢٨٣ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ١٠٨٦ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ١٢٧٧ طن / فدان ، أي تبلغ رقعة القمح الاجمالية في هذا العام ٢٦٨٢ ألف فدان ، اذا كانت الانتاجية ١٠٨٦ طن وحوالي ٢٤٨٥ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ١٢٧٧ طن/فدان . والرقعة القمحية المطلوبة بأفتراض معدل الانتاجية المرتفع تعادل حوالي ٢٢٣٣٪ من إجمالي الرقعة المحصولية . أما في عام ١٩٩٥ فإن الرقعة القمحية يجب أن تصل الي ٢٧٦٦ ألف فدان علي اساس الانتاجية ١٢٧٧ طن للفدان ، أي بزيادة قدرها ١٣٥١ ألف فدان عما هو متوقع له ، وهذا يعني ان إجمالي رقعة القمح تمثل حوالي ٢٥١٪ من جملة الرقعة المحصولية .

إن تحقيق هذه النسبة من الاكتفاء الذاتي تحتاج الي مضاعفة الرقعة الحالية للقمح تقريبا ، وقد لا يكون هناك امكانية لمضاعفة رقعة القمح في ظل السياسة الزراعية الحالية والتركيب المحصولي الحالي في غضون العشر سنوات القادمة .

هذا وجدير بالملاحظة انه من خلال العرض السابق يتضح أن تحقيق نسب مختلفة من الاكتفاء الذاتي في القمح تتراوح بين ٤٠٪ - ١٠٠٪ في العشر سنوات القادمة عن طريق التوسع في رقعة القمح أمر بالغ الصعوبة والتعقيد وبصفة خاصة في ظل الاوضاع الراهنة وكافة القيود المفروضة علي قطاع الزراعة بصفة عامة ومحدودية الحركة داخله .

من هنا فإنه يستلزم البحث عن وسائل اخري كفيلة بتحقيق نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي ، أي يجب التحرك علي محاور الاستهلاك والفاقد وإعادة النظر في سياسات الدعم ومحاولة خلق بدائل للقمح أو خلط دقيق القمح بدقيق الذرة الشامية ، وذلك لتقليل المستهلك من

القمح ، وفي نفس الوقت التحرك علي محاور التوسع الافقي في زراعة
القمح وزيادة الغلة المحصولية .

٢٠٥ درجة الاكتفاء الذاتي الممكن تحقيقها بإستخدام بعض البدائل

وبعض السياسات :-

أمام طبيعة المشكلة القمحية واهمية وضع حلول موضوعية لها
نظراً لتدهور مساهمة الانتاج المحلي من القمح في سد إحتياجات
السكان ، فقد بينت الدراسة ان درجة الاكتفاء الذاتي تقل عن
٢٥٪ كمتوسط للفترة ١٩٨٥/٨١ ، ومن المتوقع ان تنخفض السي
حوالي ٢١٦٪ عام ١٩٩٠ اذا استمرت الاوضاع القائمة علي ماهي
عليه .

من هنا فإن الدراسة اجتهدت في معالجة المشكلة القمحية من
مختلف جوانبها من أجل تضيق الفجوة القمحية الي حدود مقبولة . فحاولت
الدراسة إعادة النظر في متوسط إستهلاك الفرد السنوي من القمح الذي
يرتفع بشكل كبير مع ان الاحتياجات الاساسية أقل بكثير ، كذلك
فإن الذرة الشامية يمكن ان تخلط بنسب مختلفة مع دقيق القمح لصناعة
رغيف خبز مناسب ، ايضاً فإن الفاقد في الاستهلاك ، من الضروري
العمل بكافة الوسائل علي تقليله ، كذلك من الضروري إعادة النظر في
التركيب المحصولي الحالي لصالح زراعة مساحات إضافية بالقمح .

هذه المعالجة الشمولية والموضوعية بلا شك سترفع درجة الاكتفاء
الذاتي وستخفف من حدة أزمة القمح وآثارها السلبية من الناحيتين
الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن الي أي مدي ؟ هذا ما ستحاول الدراسة
الاجابة عليه في النقاط التالية :-

١٠٢٠٥ إحلل الذرة الشامية محل نسبة من القمح في صنع رغيف الخبز

البلدي :-

دلت الدراسات علي انه بالامكان صناعة رغيف خبز مناسب بخلط دقيق الذرة مع دقيق القمح ، وعلي الرغم من أن الذرة الشامية ليست لدينا فائض في إنتاجها ، إلا أن احتمالات تحقيق فائض ممكنه امام امكانية مضاعفة الانتاج من نفس الرقعة المزروعة ، حيث ارتفاع الغلة القدانية .

ولقد تم العمل علي اساس فروض اربعة وحساب الوفرة في القمح في كل فرض وأثر ذلك علي الاستهلاك الاجمالي من القمح ، وهذه الفروض هي :-

- ١ - صنع رغيف خبز مكون من ١٠٪ دقيق ذره ، ٩٠٪ دقيق قمح .
- ٢ - صنع رغيف خبز مكون من ١٥٪ دقيق ذره ، ٨٥٪ دقيق قمح .
- ٣ - صنع رغيف خبز مكون من ٢٠٪ دقيق ذره ، ٨٠٪ دقيق قمح .
- ٤ - صنع رغيف خبز مكون من ٢٥٪ دقيق ذره ، ٧٥٪ دقيق قمح .

هذا وجدير بالذكر ان الذره الشامية تدخل فقط في صناعة رغيف الخبز البلدي لذلك فإن التحليل يقوم علي اساس تقدير الوفرة في استهلاك القمح من ٤٤٪ من جملة استهلاك القمح والتي تمثل القمح الذي يصنع منه رغيف الخبز البلدي .

وكما هو مبين في الجدول رقم (٥ - ٥) فإن إدخال الذره بنسبة ١٠٪ محل القمح في صناعة الخبز البلدي يؤدي ذلك الي خفض استهلاك القمح المتوقع عام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ بحوالي ٤٦٠ ، ٥٢٩ ألف طن عل التوالي وتزيد هذه الكميات كلما زادت نسبة مساهمة الذرة في صناعة رغيف الخبز البلدي ، فإذا بلغت اقصي معدل وهي ٢٥٪ ، فإن الاستهلاك المتوقع للقمح ينخفض بحوالي ١١٥٠ ، ١٢٢٣ ألف طن في الاعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي ، فإذا ما علمنا ان جملة الاستهلاك المتوقع من القمح في العامين المذكورين هو ١٠٤٥٤ ، ١٢٠٢٢ ألف طن ، فإن الوصول الي رغيف خبز مكون من ٧٥٪ قمح ، ٢٥٪ ذره سينخفض استهلاك القمح

جدول رقم (٥ - ٥)

الخفض الممكن تحقيقه في استهلاك القمح بصناعة رغيف خبز
بلدي بتولييفه من الذرة والقمح بنسب مختلفة

(ألف طن)

السنوات		متوسط ١٩٨٥ / ٨١		١٩٩٠		١٩٩٥	
المستهلك كخبز بلدي		الخفض الممكن تحقيقه		المستهلك كخبز بلدي		المستهلك كخبز بلدي	
البيان		الخفض الممكن تحقيقه		الخفض الممكن تحقيقه		الخفض الممكن تحقيقه	
١ - توليفه رغيف خبز ١٠٪ ذره ٩٠٪ قمح		٣٧١		٤٦٠٠		٥٢٩	
٢ - توليفه رغيف خبز ١٥٪ ذره ٨٥٪ قمح		٥٥٦		٤٦٠٠		٧٩٣	
٣ - توليفه رغيف خبز ٢٠٪ ذره ٨٠٪ قمح		٧٤١		٤٦٠٠		١٠٥٩	
٤ - توليفه رغيف خبز ٢٥٪ ذره ٧٥٪ قمح		٩٢٧		٤٦٠٠		١٢٢٣	

(١) حسب المستهلك كخبز بلدي علي اساس ٤٤٪ من جملة استهلاك القمح

المصدر:-

حسب من بيانات الدراسة .

المتوقع بحوالي ١١٪ عام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، كما أن ذلك سيرفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة من القمح من ٢١٫٦٪ ، ٢٠٪ الي ٢٤٫٣٪ ، ٢٢٫٦٪ في السنتين ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي .

٢٠٢٥ تقليل الفاقد من القمح الموجه لصناعة رغيف الخبز:-

تشير الدراسات الي ان ٦٣٪ من جملة استهلاك القمح توجه الي صناعة رغيف الخبز بصفة عامة سواء كان خبز بلدي او انواع اخري ، كما اشارت الدراسات ايضا الي ان الفاقد في صناعة رغيف الخبز يصل الي حوالي ٤٥ ر ١٩٪ تقريبا مقدرة علي اساس ١٣٫٢٪ منها يمثل فاقد في رغيف الخبز لاسباب مختلفة منها ماهو متعلق برداءة نوعية الرغيف نفسه او سوء سلوك المستهلك ، ٦٫٢٥٪ منها يمثل فاقد في مراحل النقل والتخزين وفي المخازن .

واقترحت الدراسة إتخاذ الاجراءات الكفيلة بتقليل أو خفض

نسبة الفاقد بنسب متفاوتة وهي

- ١ - خفض الفاقد بنسبة ٢٠٪ من جملة الفاقد .
- ٢ - خفض الفاقد بنسبة ٣٠٪ من جملة الفاقد .
- ٣ - خفض الفاقد بنسبة ٤٠٪ من جملة الفاقد .
- ٤ - خفض الفاقد بنسبة ٥٠٪ من جملة الفاقد .

وهذه الافتراضات ممكنه التحقيق ، وكل ماتحتاجه تحسين صناعة رغيف الخبز وزيادة التوعية بترشيد الاستهلاك وان رمي الخبز فسي القمامة يخالف العقائد الدينية ويحرمه الله ، كذلك وضع ضوابط علي توصيل استهلاك الخبز من استهلاك اداامي الي استهلاك حيواني وتجريم من يقوم بهذه العملية ، ايضا تحسين اوضاع المخازن ووضع شروط مناسبة للقطاع الخاص يجب ان تتوفر في اي مخبز مع ضرورة وجود اماكن للتخزين تكون جيدة التهوية وبعيدة عن الرطوبة وكذلك وضع الدقيق في عبوات غير قابلة للتمزق بسهولة .

واذا امكن تحقيق ذلك فإن هذا سيؤدي الي توفير في الاستهلاك أو خفض في الاستهلاك المتوقع من القمح بكميات تختلف حسب الخفض

الممكن تحقيقه في الفاقد والتي يوضحها الجدول رقم (٥ - ٦).

وتشير بيانات الجدول الي ان الخفض المتوقع للاستهلاك من القمح اذا ماتم خفض الفاقد في صناعة رغيف الخبز ، سيتراوح بين ٢٥٦ ، ٦٤٠ ألف طن عام ١٩٩٠ ، ٢٩٥ ، ٧٣٧ ألف طن عام ١٩٩٥ ، وذلك بأخذ أقل نسبة خفض واعلي نسبة خفض ممكن تحقيقها .

وتحقيق ذلك يعني ان ينخفض الاستهلاك المتوقع من القمح بالكميات المبينة ليصل الي ٩٨١٤ ألف طن عام ١٩٩٠ بدلاً من ١٠٤٥٤ ألف طن كما هو مقدر له ، ويسنخفض الاستهلاك من ١٢٠٢٢ ألف طن الي ١١٢٨٥ ألف طن عام ١٩٩٥ أي بنسبة ٦٪ تقريباً . وسيرفع ذلك درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة من ٢١٦٪ عام ١٩٩٠ الي ٢٢٪ تقريباً وفي عام ١٩٩٥ من ٢٠٪ الي ٢١٥٪ تقريباً .

هذا واذا ما أمكن التغلب علي الفاقد كله ، فإن ذلك يعني مضاعفة الخفض في الاستهلاك وبالتالي رفع درجة الاكتفاء الذاتي والحد من تراكم مشكلة القمح ومضاعفاتها في البلاد ، وهذا الاجراء هو في متناول اليد ولا يحتاج الي مجهودات غير عادية أو مشروعات تحتاج الي استثمارات كبيرة .

٢٠٢٠٥ الاحتياجات الاساسية للفرد والخفض الممكن تحقيقه في الاستهلاك

من القمح :-

هذا الفرض علي درجة كبيرة من الاهمية ، فمن غير المنطقي ان يصل مستوي استهلاك الفرد الي المستويات المقدرة حالياً وهي تتراوح بين ١٨٠ ، ٢٠٠ ، ٢٢٠ كجم سنوياً ، مع الزيادة المستمرة في استهلاك الفرد من باقي البدائل ، وهذا يعني ان هذا الحجم من الاستهلاك مبالغاً فيه يذهب لاستهلاك غير غذائي ، ومن ثم فإن الوصول باستهلاك الفرد الي معدل احتياجاته الاساسية والتي تقدر بحوالي ١٥٠ كجم في السنة ، فسوف يؤدي الي خفض الاستهلاك المتوقع بكميات كبيرة ، حيث أن متوسط استهلاك الفرد الفعلي كمتوسط للفترة ١٩٨٥/٨١ بلغ حوالي ١٨٣٤ كجم

جدور رقم (٥ - ٦)

الخفض المتوقع في إستهلاك القمح نتيجة لخفض الفاقد
في صناعة رغيف الخبز بنسب مختلفة (١)

السنوات		متوسط	البيان
١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥/٨١	
٢٩٥	٢٥٦	٢٠٦	١ - الخفض المتوقع في استهلاك القمح عند خفض الفاقد بنسبة ٢٠٪
٤٤٢	٣٨٤	٣١٠	٢ - الخفض المتوقع في استهلاك القمح عند خفض الفاقد بنسبة ٣٠٪
٥٨٩	٥١٢	٤١٣	٣ - الخفض المتوقع في استهلاك القمح عند خفض الفاقد بنسبة ٤٠٪
٧٣٧	٦٤٠	٥١٦	٤ - الخفض المتوقع في استهلاك القمح عند خفض الفاقد بنسبة ٥٠٪

(١) الخفض المقدّر في الاستهلاك علي اساس :

- أ - يمثل استهلاك الخبز بمختلف انواعه ٦٣٪ من جملة استهلاك القمح .
ب - يمثل الفاقد في صناعة الخبز ١٩٤٥٪ من جملة القمح المستهلك كخبز .

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

في السنة ، أي أن هناك انخفاض في الاستهلاك الفردي سيصل الي ٢٢ر٤ كجم تقريبا في السنة ، عندما يتحقق لنا الوصول الي احتياجات الفرد الاساسية من استهلاك القمح .

وللوصول الي هذا المعدل من الاستهلاك الذي يناظر مثيلة في الدول الأكثر تقدما ، فإن الامر يقتضي ليس فقط البحث عن أوجه استهلاك القمح والاسراف في الاستهلاك وتوجيه جزء من القمح في صورة حبوب او خبز الي استهلاك غير آدمي فحسب ، بل ايضا اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتغلب علي ذلك ، هذه الاجراءات التي تحتاج الي استخدام بعض الوسائل التي تمكن من تحقيق هذا الفرض وفي مقدمتها التوعية الشاملة وتجريم استخدام القمح في علف الحيوان وحث وعاظ المساجد لتوجيه الجمهور من حيث ضرورة الاستهلاك في الحدود المعقولة او المقبولة وعدم التفریط في النعم ، وكلنا يعلم حديث الرسول عليه الصلاه والسلام ، ماملاً آدمي وعاءً شراً من بطنه ، فإن كان لامحال فاعلا مثلثاً لطعامه وثلاثاً لشرابه وثلاثاً لنفثه . كذلك التوعية الصحيحة للجمهور والاسراف في استهلاك الخبز وماينجم عن ذلك من زيادة في الوزن ، وهنا يبرز دور المرشدات الاجتماعيات اللاتي يمكن ان يؤثرن في سلوك المرأة في الريف علي وجه الخصوص .

واذا امكن تحقيق ذلك فإنه بالامكان خفض الاستهلاك المتوقع من استهلاك القمح في الاعوام القادمة بحوالي ٢٢٢٣ ألف طن عام ١٩٩٠ ، وحوالي ٢٧٠٩ ألف طن عام ١٩٩٥ كما هو مبين في الجدول رقم (٥ - ٧) .

ويتبين من الجدول رقم (٥ - ٧) أن حجم الانخفاض في الاستهلاك عام ١٩٩٠ يمثل حوالي ٢١ر٣٪ من حجم الاستهلاك المتوقع علي اساس استمرار الاوضاع الحالية علي ماهي عليه ، وايضا يمثل حجم الخفض في الاستهلاك عام ١٩٩٥ حوالي ٢٢ر٥٪ من حجم الاستهلاك المقدّر بحوالي ١٢٠٢٢ ألف طن لنفس السنة . كما ان حجم الاستهلاك المتوقع انخفاضه يمكن ان يرفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة من ٢١ر٦٪ ، ٢٠٪ في عام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي الي ٢٧ر٤٪ ، ٢٦ر٠٪ في السنتين المذكورتين علي التوالي .

جدول رقم (٥ - ٧)

الاستهلاك المتوقع في القمح عند معدل الاحتياجات

الاساسية للفرد (١٥٠ كجم في السنة)

البيان السنوات	عدد السكان المتوقع بالألف (١) نسمة	الاستهلاك المتوقع بالألف طن	الاستهلاك المتوقع حسب الاحتياجات الاساسية (٢) بالألف طن	الخفض المتوقع في الاستهلاك بالألف طن
١٩٩٠	٥٤٨٧٦,٧	١٠٤٥٤	٨٢٣١	٢٢٢٣
١٩٩٥	٦٢٠٨٧,٩	١٢٠٢٢	٩٣١٣	٢٧٠٩

- (١) تم تقدير السكان علي اساس معدل نمو سنوي قدره ٢,٥٪ تقريبا .
- (٢) تم تقدير الاستهلاك علي اساس ١٥٠ كجم في السنة للفرد .

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

ولعل هذا يوضح للقارئ ان مشكلة القمح رغم ضخامتها الا انه بالإمكان السيطرة عليها ، كما توضح النتائج التي توصلنا اليها .

٤٠٢٠٥ زيادة رقعة القمح تحت ظل فروض مختلفة :-

- وهذه الزيادة المفترضة في رقعة القمح مبينة علي أسس علمية وموضوعية وممكنة التحقيق ، سواء ماكان منها يتعلق بإعادة النظر في التركيب المحصولي الحالي أو زراعة جانب رئيسي من اراضي الاستصلاح أو ماسيتم استصلاحه واستزراع بالقمح أو ما تستهدف زراعته وزارة الزراعة بالقمح في سنوات الخطة الخمسية التالية . أو مايتعلق بتعميم زراعة اصناف القمح وفيرة الانتاج وإحلالها محل الاصناف ذات الانتاجية المنخفضة . وهذه الفروض هي :-
- ١ - إدخال زراعة الاقطان قصيرة التيلة في البلاد بعد نجاح تجربة زراعتها وتوفير حوالي ٢٢٠ ألف فدان كانت تزرع بالقطن وزراعتها بالقمح .
 - ٢ - من المتوقع ان يتم استصلاح واستزراع حوالي ٤٥٠ ألف فدان خلال الخطة الخمسية القادمة ، يتم زراعة الجانب الاكبر منها بالقمح بالإضافة الي التوسع في زراعة القمح في الاراضي التي تم استصلاحها واستزراعها ، علي ان تبلغ جملة رقعة القمح في اراضي الاستصلاح حوالي ٤٥٠ ألف فدان تقريبا .
 - ٣ - زراعة القمح في رقعة تقدر بحوالي ١٥٠٠ فدان وفق مقترح وزارة الزراعة خلال الخطة الخمسية القادمة أي زيادة رقعة القمح عما هو متوقع لها بحوالي ١٠٠ ألف فدان عن عام ١٩٩٠ ، ٨٥ ألف فدان عما هو متوقع عام ١٩٩٥ .
 - ٤ - تعميم زراعة الاصناف وفيرة الانتاج علي رقعة تقدر بحوالي ١٣٠٠ ألف فدان تقريبا وهي الرقعة التي تم زراعتها في السنوات القليلة الماضية .

إن هذه المقترحات ستؤدي الي زيادة مناسبة في الانتاج تسهم في رفع درجة الاكتفاء الذاتي من القمح وتقلل من الاعتماد علي الخارج في سد إحتياجات السكان من هذه السلعة الإستراتيجية .

وبإستعراض بيانات الجدول رقم (٥ - ٨) فإنه :-

١ - حسب الفرض الأول وهو زراعة القمح علي رقعة تقدر بحوالي ٢٢٠ ألف فدان إضافية ، فإن الانتاج المتوقع عام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ سيرتفع بمقدار ٢٧٤ ألف طن تقريبا بإفتراض ان انتاجية الفدان من القمح حوالي ١٧ طن سنويا ، وهذه الزيادة تمثل ١٦٦٪ من الانتاج المتوقع عام ١٩٩٠ ، ١٥٠٪ من الانتاج المتوقع عام ١٩٩٥ حيث الانتاج المتوقع في السنتين المذكورتين هو ٢٢٥٧ ، ٢٤١٧ ألف طن علي التوالي وبالترتيب .

٢ - حسب الفرض الثاني والذي بمقتضاه بحلول عام ١٩٩٠ يتم زراعة القمح علي رقعة تقدر بحوالي ٤٥٠ ألف فدان من الاراضي المستصلحة والمستزرعة والاراضي التي سيتم استصلاحها واستزراعها خلال السنوات الخطة القادمة ، فإن الانتاج المتوقع يقدر بحوالي ٤٤٠ ألف طن علي اساس انتاجية قدرها ١٢ طن للفدان . وهذه الزيادة تمثل ٢٢٩٪ ، ٢٢٣٪ من جملة الانتاج المتوقع عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي ، كما ان هذه الزيادة سترفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة من ٢١٦ ، ٢٠٪ في السنتين السابقتين الي ٢٦٨٪ ، ٢٤٦٪ علي التوالي أي مايمثل ربع إحتياجات البلاد . وذلك كله وفق بيانات الجدول رقم (٥ - ٩) .

٣ - حسب الفرض الثالث والذي بمقتضاه يتم زراعة القمح علي حوالي ١٥٠٠ فدان كما تقضي خطة وزارة الزراعة وعلي ان تكون إنتاجية الفدان حوالي ١٧ طن عام ١٩٩٠ ترتفع الي ١٨ طن عام ١٩٩٥ ، وهذا يعني ان يصل الانتاج عام ١٩٩٠ حوالي ٢٥٥٠ ألف طن بزيادة قدرها ٢٩٣ ألف طن عما هو متوقع ، ويصل في عام ١٩٩٥ الي حوالي ٢٧٠٠ ألف طن بزيادة قدرها حوالي ٢٨٣ ألف طن عما هو متوقع لنفس السنه .

وتدل معطيات الجدول رقم (٥ - ١٠) علي ان تحقيق مخطط وزارة الزراعة يمكن ان يرفع درجة الاكتفاء الذاتي من ٢١٦٪ ، ٢٠٪ عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ الي ٢٤٦٪ ، ٢٢٣٪ في السنتين المذكورتين علي

جدول رقم (٥ - ٨)

الانتاج المتوقع من القمح بإدخال الاقطبان

قصيرة التيلة وزراعة القمح علي ٢٢٠ ألف فدان

البيان السنوات	المساحة (ألف فدان)	الانتاجية (كجم/ فدان)	الانتاج (ألف طن)
١٩٩٠	٢٢٠	١٧٠٠	٣٧٤
١٩٩٥	٢٢٠	١٧٠٠	٣٧٤

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

جدول رقم (٥ - ٩)

الانتاج المتوقع من القمح من زراعته في الاراضي

المستصلحة والمتوقع استصلاحها في الخطة الخمسية ٨٧/٨٦ -
١٩٩٢/٩١

البيان السنوات	المساحة (ألف فدان)	الانتاجية (كجم/ فدان)	الانتاج (ألف طن)
١٩٩٠	٤٥٠	١٢٠٠	٥٤٠
١٩٩٥	٤٥٠	١٢٠٠	٥٤٠

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

جدول رقم (٥ - ١٠)
إنتاج القمح المتوقع اذا تم زراعته في ١٥٠٠ ألف فدان حسب

مخطط وزارة الزراعة

البيان السنوات	المساحة (ألف فدان)	الانتاجية (كجم/فدان)	الانتاج (ألف طن)
١٩٩٠	١٥٠٠	١٧٠٠	٢٥٥٠
١٩٩٥	١٥٠٠	١٨٠٠	٢٧٠٠

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

جدول رقم (٥ - ١١)
الزيادة المتوقعة في انتاج القمح نتيجة إدخال الاصناف
وفيرة الغلة في الزراعة

البيان السنوات	المساحة (ألف طن)	الانتاجية (كجم/فدان)	الانتاج (ألف طن)	الزيادة في الانتاج عما هو متوقع (ألف طن)
١٩٩٠	١٣٠٠	٢٠٠٠	٢٦٠٠	٢٤٣
١٩٩٥	١٣٠٠	٢٥٠٠	٣٢٥٠	٨٣٣

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

الترتيب ، أي ان الزيادة طفيفة ولكنها موضوعية وضرورية في ظل
الاضاع الراهنة .

٤ - حسب الفرض الرابع الذي يقضي بتعميم الاصناف الجديدة ذات
الانتاجية المرتفعة فمن المتوقع ان يصل الانتاج الي ٢٦٠ ألف طن عام
١٩٩٠ وحوالي ٣٢٥٠ ألف طن عام ١٩٩٥ أي بزيادة قدرها ٢٤٣ ،
٨٣٣ ألف طن في النسبتين السابقتين علي التوالي وذلك وفوق
بيانات الجدول التالي رقم (٥ - ١١) .

هذا وسترفع درجة الاكتفاء الذاتي في هذه الحالة من ٢١٦٪ ،
٢٠٪ عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ الي ٢٤٩٪ ، ٢٧٠٪ في السنتين المذكورتين
علي التوالي وتحقيق هذا الفرض ليس بعيد المنال ولا يحتاج الي استثمارا
كبيرة ، ذلك ان الوصول الي هذا المعدل من الانتاج يحتاج الي زراعة
الاصناف وفيه الغلة واستخدام معدلات مناسبة من التسميد وكميات من
مناسبة من مياه الري وخماية علي المحصول من الآفات وحصد القمح في
مواعيد الحصاد باستخدام الآلات وكذلك الحال بالنسبة لعملية
التذرية .

٥٠٢٠٥ الزيادة المتوقعة في الانتاج حسب المقترح الرابع بأكمله . يمكن

ان يتم زراعة ٢٢٠ ألف فدان اضافية بالقمح بإدخال الاقطان
قصيرة التيلة وكذلك زراعة ٥٠ فدان من اراضي الاستصلاح
وابضا إدخال الاصناف وفيرة الانتاج ، كل ذلك في آن واحد
أو أن يتم زراعة ١٥ مليون فدان بالقمح حسب مخطط وزارة
الزراعة وكذلك ال ٢٢٠ ألف فدان بإدخال القطن قصيرة التيلة ،
واذا تم ذلك فمن المتوقع ان تحدث زيادة في الانتاج يوضحها
الجدول رقم (٥ - ١٢) .

يتضح من الجدول رقم (٥ - ١٢) ، انه عام ١٩٩٠ اذا تم تحقيق
زراعة القمح علي رقعة ٢٢٠ ألف فدان بإدخال الاقطان قصيرة التيلة
وعلي ٥٠ ألف فدان من اراضي الاستصلاح وإدخال الاصناف عالية
الانتاج في ١٣٠٠ ألف فدان تزرع بالقمح ، فإن اجمالي الانتاج يصل

جدول رقم (٥ - ١٢)
الانتاج المتوقع من القمح عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ حسب بعض الفروض التي
تقترحها الدراسة

١٩٩٥		١٩٩٠		البيان
الانتاج (ألف طن)	المساحة (ألف فدان)	الانتاج (ألف طن)	المساحة (ألف فدان)	
٤١٦٤	١٩٧٠	٣٥١٤	١٩٧٠	أولاً : إجمالي الانتاج
٣٧٤	٢٢٠	٣٧٤	٢٢٠	أ - زراعة القمح في ٢٢٠ ألف فدان بإدخال الاقطان قصيرة التيلة
٥٤٠	٤٥٠	٥٤٠	٤٥٠	ب - زراعة ٤٥٠ ألف فدان بالقمح من اراضي الاستصلاح .
٣٢٥٠	١٣٠٠	٢٦٠٠	١٣٠٠	ج - إدخال الاصناف وفيرة الانتاج في رقعة ١٣٠٠ ألف فدان
٣٠٧٤	١٧٢٠	٢٩٢٤	١٧٢٠	ثانياً : إجمالي الانتاج
٢٧٠٠	١٥٠٠	٢٥٥٠	١٥٠٠	أ - زراعة القمح في ٥١ مليون فدان حسب مخطط وزارة الزراعة .
٣٧٤	٢٢٠	٣٧٤	٢٢٠	ب - زراعة القمح في ٢٢٠ ألف فدان بإدخال الاقطان قصيرة التيلة .

المصدر:-
حسب من بيانات الدراسة .

الي ٢٥١٤ ألف طن أي بزيادة قدرها ١٢٥٧ ألف طن عما هو متوقع له (٢٢٥٧ ألف طن) ، وتحقيق هذا الهدف يرفع درجة الاكتفاء الذاتي من ٢١٦٪ تقريبا الي ٢٣٦٪ تقريبا .

أما اذا تم تنفيذ مخطط وزارة الزراعة بزراعة ١٥ مليون فدان بالقمح واضيف الي ذلك ٢٢٠ فدان بإدخال الاقطان قصيرة التيلة فيصل الانتاج المتوقع الي ٢٩٢٤ ألف طن بزيادة عما قدرته الدراسة بحوالي ٦٦٧ ألف طن مما يرفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة الي ٢٨٪ تقريبا .

وفي عام ١٩٩٥ من المتوقع حسب ما هو وارد في أولاً بالجدول رقم (٥ - ١٢) سيصل الانتاج الي ٤١٦٤ ألف طن بزيادة قدرها ١٧٤٧ ألف طن عما هو مقدر له (٢٤١٧ ألف طن) ، مما يرفع درجة الاكتفاء الذاتي في هذه الحالة من ٢٠٪ كما هو مقدر الي ٢٤٦٪ تقريبا .

أما اذا تحقق ما هو وارد تحت بند ثانياً في الجدول السابق نفسه ، فسيصل الانتاج الي ٣٠٧٤ ألف طن بزيادة قدرها ٦٥٧ ألف طن مما يرفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة الي ٢٥٦٪ تقريبا .

من العرض السابق يتضح انه يلزم علي الاقل زراعة ١٧٢٠ ألف فدان بالقمح لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي تصل الي ٢٨٪ عام ١٩٩٠ وتصل الي ٢٥٦٪ عام ١٩٩٥ ويلزم لوصول درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة الي ٢٣٦٪ عام ١٩٩٠ ان يتم زراعة ١٩٧٠ ألف فدان بالقمح وفي عام ١٩٩٥ لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٢٤٦٪ ، أن يتم زراعة ١٩٧٠ ألف فدان بالقمح ايضاً .

هذا ويمكن تحقيق أي من الفرضين دونما احداث خلل في هيكل التركيب المحصولي لان الزيادة في الرقعة القمحية ليس علي حساب محاصيل اخري ، حيث ال ٢٢٠ ألف فدان هي وفر في رقعة القطن نتيجة لإدخال الاصناف قصيرة التيلة وهي ذات إنتاجية مرتفعة ، كذلك ال ٤٥٠ ألف فدان هي من اراضي الاستصلاح ، ولكن الذي يلزم

بالتأكيد هو تبني سياسة زراعية تسمح بهذا .

٣٠٥ الحدود الدنيا والحدود القصوي لدرجة الاكتفاء الذاتي من القمح

الممكن تحقيقها في ضوء المقترحات السابقة :-

سبق وان أوضحنا المحاور التي يمكن السير عليها من أجل التغلب علي مشكلة القمح والعمل علي زيادة الانتاج من ناحية وخفض الاستهلاك وترشيده من ناحية ثانية ، وفي ظل ما سبق فإننا نحاول بيان الحد الادني لدرجة الاكتفاء الذاتي التي يمكن تحقيقها وكذلك الحد الاقصي لدرجة الاكتفاء الذاتي الممكن تحقيقها ، وسنعرض الي هذا في ثلاثة بدائل وهي :-

البديل الأول :- الحد الادني لدرجة الاكتفاء الذاتي الممكن تحقيقها . يقوم هذا علي الفروض الآتية :-

- ١ - خفض الاستهلاك المتوقع بحوالي ٤٦٠ ألف طن لخلط الذرة مع القمح بنسبة ١٠٪ ذره ، ٩٠٪ قمح لصنع رغيف الخبز البلدي عام ١٩٩٠ يرتفع الي ٥٢٩ ألف طن عام ١٩٩٥ .
- ٢ - خفض الاستهلاك المتوقع بحوالي ٢٥٦ ألف طن عام ١٩٩٠ يرتفع الي ١٩٥ ألف طن عام ١٩٩٥ نتيجة لخفض الفاقد من القمح في صناعة رغيف الخبز ومراحل النقل والتخزين والمخابز وذلك بنسبة ٢٠٪ من جملة الفاقد .
- ٣ - خفض الاستهلاك بحوالي ٢٢٢٣ ألف طن عام ١٩٩٠ يرتفع الي ٢٧٠٩ ألف طن عام ١٩٩٥ نتيجة لخفض معدل استهلاك الفرد السنوي من ١٨٣ر٤ كجم في السنة الي ١٥٠ كجم في السنة (مبدأ الإحتياجات الاساسية) .
- ٤ - زيادة الانتاج بحوالي ٦٦٧ ، ٦٥٧ ألف طن في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي نتيجة لإدخال الاقطان قصيرة التيلة وزراعة مساحة اضافية بالقمح قدرها ٢٢٠ ألف فدان وزراعة ١٥٠٠ ألف فدان بالقمح وفق مخطط وزارة الزراعة . أي يصل حجم الانتاج الي ٢٩٢٤ ، ٣٠٧٤ ألف طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي . وتكون نتيجة تحقيق البديل الاول وفق

ماهو مبين في الجدول رقم (٥ - ١٣) هو ارتفاع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة عام ١٩٩٠ من ٢١٦ر٦٪ تقريبا الي ٢٨٩ر٩٪ تقريبا كما ينخفض الاستهلاك في هذه السنة نفسه الي ٧٥١٥ ألف طن أي يقل بحوالي ٢٩٣٩ ألف طن عما هو مقدر له اذا استمرت الاوضاع الراهنة علي ما هي عليه ، كذلك فإن حجم الفجوة ينخفض من ٨١٩٧ ألف طن الي (٥٩١) ألف طن ، وهذا يوضح حجم الوفرة في العملات الصعبة الذي يمكن تحقيقه لان الفجوة القمحية يتم إستيرداها من الخارج ، وسيكون لهذا آثار إيجابية علي ميزان المدفوعات وباقي أنشطة الاقتصاد القومي .

أما في عام ١٩٩٥ فسترتفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة من ٢٠٪ تقريبا الي ٣٦ر٢٪ تقريبا مع انخفاض في حجم الاستهلاك يقدر بحوالي ٢٥٢٣ ألف طن كما تنخفض الفجوة المتوقعة من ٩٦٠٥ ألف طن الي ٤١٥٥ ألف طن أي بحوالي ٤١٩٠ ألف طن تقريبا ، والآثار الايجابية لذلك غنية عن البيان .

البديل الثاني :- الحد الاقصى لدرجة الاكتفاء الذاتي الممكن تحقيقها ويقوم هذا البديل علي الفروض التالية :

١ - خفض اجمالي الاستهلاك المتوقع بحوالي ١١٥٠ ، ١٣٢٣ ألف طن في السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي نتيجة لصنع رغيف خبز بلدي مكون من الدره والقمح بنسبة ٢٥٪ ذرة شاميه و ٧٥٪ قمح .

٢ - خفض اجمالي الاستهلاك المتوقع بحوالي ٦٤٠ ، ٧٣٧ ألف طن في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي وذلك بتقليص الفاقد في صناعة رغيف الخبز بمختلف أنواعه بنسبة ٥٠٪ من اجمالي الفاقد في صناعة الخبز سواء في مرحلة الاستهلاك أو النقل أو التخزين أو في المخازن .

٣ - تحقيق خفض في اجمالي الاستهلاك المتوقع قدره ٢٧٠٩،٢٢٢٣ ألف طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي وذلك بخفض استهلاك الفرد السنوي من ١٨٣ر٤ كجم في السنة الي ١٥٠ كجم في السنة (مبدأ الاحتياجات الاساسية) .

جدول رقم (٥ - ١٣)

درجة الاكتفاء الذاتي الممكن تحقيقها حسب فروض البديل الأول

(ألف طن)

البيان السنوات	المتوقع حسب الازمات دونما تغيير				المتوقع حسب مقترحات البديل الاول			
	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	درجة الاكتفاء الذاتي %	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	درجة الاكتفاء الذاتي %
١٩٩٠	٢٢٥٧	١٠٤٥٤	٨١٩٧	٢١,٦	٢٩٢٤	٧٥١٥	٤٥٩١	٣٨,٩
١٩٩٥	٢٤١٧	١٢٠٢٢	٩٦٠٥	٢٠,٠	٣٠٧٤	٨٤٨٩	٥٤١٥	٣٦,٢

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

٤ - زيادة الانتاج عما هو متوقع له بحوالي ١٢٥٧ ، ١٧٤٧ ألف طن وذلك بزيادة رقعة القمح بحوالي ٢٢٠ ألف فدان بإدخال الاقطان قصيرة التيلة ، ٥٠ فدان من الاراضي المستصلحة والتي سيتم إستصلاحها واستزراعها وإدخال الاصناف وفيرة الانتاج في الرقعة الحالية للقمح والمقدرة بحوالي ١٣٠٠ ألف فدان ، وسيصل اجمالي الانتاج الي ٣٥١٤ ، ٤١٦٤ ألف طن في السنتين المذكورتين سابقا وعلي الترتيب .

إن تحقيق هذا البديل يعني كما هو وارد في الجدول رقم (٥ هـ) انه في عام ١٩٩٠ سينخفض الاستهلاك المتوقع بحوالي ٤٠١٣ ألف طن ويزيد الانتاج بحوالي ١٢٥٧ ألف طن مما يخفض الفجوة من ٨١٩٧ ألف طن الي ٢٩٢٧ ألف طن أي بحوالي ٥٢٧٠ ألف طن ، الأمر الذي يرفع درجة الاكتفاء الذاتي من ٢١٦٪ كما هو مقدر الي حوالي ٥٤٦٪ تقريبا وهي درجة اكتفاء ذاتي مناسبة للغاية .

أما في عام ١٩٩٥ ، فسينخفض اجمالي الاستهلاك المتوقع بحوالي ٤٧٦٩ ألف طن وسيزيد الانتاج بحوالي ١٧٤٧ ألف طن ، مما يخفض الفجوة من ٩٦٠٥ ألف طن الي ٣٠٨٩ ألف طن أي بحوالي ٦٥١٦ ألف طن ، الأمر الذي يرفع درجة الاكتفاء الذاتي من ٢٠٪ الي ٥٧٤٪ تقريبا .

إن تحقيق ذلك يعني تقليل الاعتماد علي الخارج في سد الاحتياجات المحلية من القمح بشكل ملحوظ ، بل ويجعل مشكلة القمح مسيطر عليها ولا تستمر في استنزافها لموارد الدولة من العملات الصعبة ، وفي التعرض للازمات اذا اندلعت الحروب .

البديل الثالث :- يقوم هذا البديل علي الفروض التالية :-

- ١ - خفض متوسط استهلاك الفرد السنوي للاعوام المقبلة من ١٨٢٤ كجم الي ١٧٠ كجم أي بمعدل ١٣٤ كجم وهو خفض مقبول ويمكن التحقيق ، وفي هذه الحالة يصل اجمالي الاستهلاك المتوقع الي ٩٣٢٩ ، ١٠٥٥٥ ألف طن في السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي .

جدول رقم (٥ - ١٤)

درجة الاكتفاء الذاتي التي يمكن تحقيقها حسب فروض البديل الثاني

(ألف طن)

البيان	المتوقع حسب الاوضاع الراهنة دونما تغيير			المتوقع حسب مقترحات البديل الثاني			
	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة	درجة الاكتفاء الذاتي %	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة
السنوات							درجة الاكتفاء الذاتي %
١٩٩٠	٢٢٥٧	١٠٤٥٤	٨١٩٧	٢١,٦	٣٥١٤	٦٤٤١	٣٩٣٧
١٩٩٥	٢٤١٧	١٢٠٢٢	٩٦٠٥	٢٠,٠	٤١٦٤	٧٢٥٣	٣٠٨٩

المصدر:-

حسب من بيانات الدراسة .

- ٢ - تقليل الفاقد في صناعة الخبز بمختلف أنواعه بحوالي ٥٠٪ من اجمالي الفاقد والذي تصل نسبته الي ١٩٤٥٪ من اجمالي الاستهلاك ، حيث من المتوقع ان يصل حجم الفاقد في صناعة الخبز الي ١١٤٣ ، ١٢٩٣ ألف طن في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي وعلي اساس اجمالي الاستهلاك المقدر علي اساس ١٧٠ كجم للفرد في السنة . وبالتالي تقليل الفاقد بنسبة ٥٠٪ تقريبا يخفض الاستهلاك بحوالي ٥٧١ ، ٦٤٧ ألف طن في السنتين السابقتين علي التوالي .
- ٣ - يتم زراعة القمح في رقعة إضافية تقدر بحوالي ٢٢٠ ألف فدان بإدخال الاقطان قصيرة التيلة في الزراعة المصرية ، ويتم تعميم الاصناف وفيرة الانتاج التي تعطي إنتاجية قدرها ٢٠ طن للفدان .
- ٤ - خفض الاستهلاك الاجمالي المتوقع بحوالي ١٠٢٦ ، ١١٦١ ألف طن بإدخال الذره الشاميه في صنع رغيف الخبز البلدي والذي يمثل إستهلاكه ٤٦٤٤ ألف طن من اجمالي استهلاك القمح في البلاد حيث ٤٤٪ من استهلاك القمح يذهب لصنع رغيف الخبز البلدي حسب هذا علي الماس ان يصنع رغيف الخبز البلدي علي اساس ٢٥٪ ذرة ، ٧٥٪ قمح .

ووفق هذا البديل فإن اجمالي الاستهلاك المتوقع عام ١٩٩٠، ١٩٩٥ سيصل الي ٩٢٢٩ ألف طن ، ١٠٥٥٥ ألف طن علي التوالي وهذا نتيجة لخفض معدل استهلاك الفرد الي ١٧٠ كجم في السنة بدلاً من ١٨٣٫٤ كجم في السنة كما هو الحال الآن ، ويؤدي إدخال الذره في صناعة رغيف الخبز البلدي وتقليل الفاقد بنسبة ٥٠٪ من اجمالي الفاقد ، سيؤدي ذلك الي خفض اجمالي الاستهلاك المتوقع في العامين المذكورين الي ٧٧٣٢ ، ٨٧٤٧٢ ألف طن علي التوالي وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (٥ - ١٥) .

ومن المتوقع ايضا ان يصل حجم الانتاج من القمح الي ٢٩٧٤ ألف طن عام ١٩٩٠ يرتفع الي ٣٦٢٤ ألف طن عام ١٩٩٥ كنتيجة موضوعية لزيادة الرقعة القمحية من جهة ورفع إنتاجية الفدان من جهة ثانية ،

جدول رقم (٥ - ١٥)

درجة الاكتفاء الذاتي المتوقع تحقيقها في القمح وفق

فروض البديل الثالث

البيان	السنوات	
	١٩٩٠	١٩٩٥
أولاً: الاستهلاك المتوقع	٧٧٣٢	٨٧٤٧
١ - علي اساس ١٧٠ كجم للفرد في السنة .	٩٣٢٩	١٠٥٥٥
٢ - خفض الاستهلاك بخلط الذره بالقمح ٢٥ % ، ٧٥ % قمح .	١٠٢٦	١١٦١
٣ - خفض الاستهلاك بتقليل الفاقد بنسبة ٥٠ %	٥٧١	٦٤٧
ثانيا : الانتاج المتوقع	٢٩٧٤	٣٦٢٤
١ - بزرعة ٢٢٠ ألف فدان من رقعة القطن بزرعة الاصناف قصيرة التيلة .	(١)	(١)
٢ - تعميم الاصناف وفيرة الانتاج في رقعة قمحية قدرها ١٢ مليون فدان .	(٢)	(٢)
ثالثا : حجم الفجوة المتوقعة	٤٧٥٨	٥١٢٣
رابعا : درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة (%)	٣٨٥	٤١٤

(١) علي اساس انتاجية فدانية قدرها ١٧ طن / فدان .

(٢) علي اساس انتاجية فدانية قدرها ٢٠ طن / فدان .

(٣) علي اساس انتاجية فدانية قدرها ٢٥ طن / فدان .

المصدر :-

حسب من بيانات الدراسة .

وسيؤدي هذا الانتاج الي ان يصل حجم الفجوة القمحية الي ٤٧٥٨ ، ٥١٢٣ ألف طن في السنتين المذكورتين سابقا وعلي التوالي ، وهذا بدوره سيجعل درجة الاكتفاء الذاتي المتوقع تحقيقها تصل الي ٣٨٥٪ ، ٤١٤٪ في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي وهي درجات من الاكتفاء الذاتي مناسبة ، حيث درجة الاكتفاء الذاتي الحالية هي حوالي ٢٤٪ كما ان حجم الفجوة المتوقع إذا استمرت الاوضاع الحالية علي ما هي عليه ، هو حوالي ٨١٩٧ ، ٩٦٠٥ ألف طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي .

ويعتبر هذا البديل علي درجة كبيرة من الموضوعية ، حيث أن الفروض التي بني عليها هي فروض علمية وعملية وممكنة التطبيق ، فإستهلاك الفرد يجب الا يجاوز ١٧٠ كجم في السنة ، كذلك فإن الذره تدخل في صنع الخبز بشكل مباشر في الريف المصري وبالتالي لا توجد مشاكل في صنع رغيف خبز بلدي ٢٥٪ منه ذرة و ٧٥٪ قمح ، كما أن توفير الذره اسهل من توفير القمح ، والآفاق رحبه امام مضاعفة الانتاج الحالي من الذرة الشامية ، كذلك فإن خفض الفاقد في صناعة رغيف الخبز بمختلف أنواعه بحوالي ٥٠٪ من جملة الفاقد ايضا ممكن التحقيق خلال العشر سنوات القادمة ، هذا كما ان زيادة الانتاج عن طريق التوسع الافقي والتوسع الرأسى معاً امرأ ممكن التحقيق حيث اجمالي رقعة القمح وفق هذا البديل يصل الي حوالي ١٥٢٠ ألف فدان في عام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ حين مقترح وزارة الزراعة هو ١٥٠٠ ألف فدان خلال الخطة الخمسية القادمة ٨٦/٨٧ - ٩١/٩٢ ، كما ان رفع الانتاجية الفدانبة لتصل الي حوالي ٢ طن عام ١٩٩٠ ، وحوالي ٢.٥ طن عام ١٩٩٥ بإدخال اصناف القمح وفيرة الانتاج في الزراعة وتحسين اساليب الزراعة ذاتها هي امور ممكنة التحقيق ، خاصة وان بعض الدول المتقدمة تصل فيها إنتاجية القمح ضعف مثيلتها في البلاد كما أوضحنا ذلك في الفصل الاول من الدراسة .

وبهذا المقترح يكون قد أمكن تحقيق درجة مناسبة من الاكتفاء الذاتي في ظل الامكانيات المتاحة - اما اذا كان المطلوب تحقيق درجة اكتفاء ذاتي أعلي فإن البديل الثاني الذي اقترحتة الدراسة يعني بهذا الغرض .

ملخص وتوصيات

تناول الفصل الاول تطور انتاج واستهلاك القمح في مصر خلال الفترة ١٩٦٥/٦٤ - ١٩٨٥/٨٤ ، واتضح من الدراسة ان رقعة القمح تراوحت بين ١٢ - ٣ ملايين فدان عبر العشرين سنة الماضية ٦٤/٦٥ - ٨٤/٨٥ واكبر رقعة زرعت قمحا عام ١٩٨١/٨٠ وبلغت ٤ ملايين فدان . ويدل هذا الثبات النسبي للرقعة القمحية علي اهمية القمح كمحصول اساسي من جهة ولنظام الدورة الزراعية المتبعة بالبلاد من جهة ثانية .

هذا وقد شهد العامين الاخيرين انخفاض ملحوظ في رقعة القمح بلغ ١٧٦ ، ١٦٨ ألف فدان عن متوسط الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ .

ولقد بلغت الاهمية النسبية لرقعة القمح حوالي ١١٢٪ من جملة الرقعة المحصولية عام ١٩٨٣ والبالغة ١١٥ مليون فدان ، في حين بلغت الاهمية النسبية لرقعة البرسيم ٢٦١٪ من جملة الرقعة المحصولية في نفس السنة ، أي أن الرقعة القمحية أقل من ٥٠٪ من رقعة البرسيم .

أما الانتاجية الفدانبة للقمح فهي منخفضة بمقارنتها بنظيرتها في الدول المتقدمة وعلي الرغم من التطور الذي طرأ عليها عبر فترة الدراسة ، حيث ارتفعت من حوالي ١ طن للفدان في الستينات الي ٥ طن .

هذا ولقد بلغت انتاجية هكتار القمح حوالي ٧٣ ، ٧٨ ، ٧٦ طن عام ١٩٨٤ في كل من ايرلندا ، هولندا وبريطانيا أما في مصر فبلغت ٢٧ طن للهكتار أي أقل من ٥٠٪ مما هي عليه في الاقطار المذكورة ، وهذا يعني ان المجال رحبا اما زيادة موضوعية في انتاجية القمح بالبلاد تصل الي ضعف ما هي عليه اذا تم استخدام السلالات عالية الانتاج ومخصبات مناسبة وطرق زراعة ملائمة .

وكمحصلة موضوعية للرقعة القمحية وانتاجية الفدان من القمح ، فإن اجمالي انتاج القمح بالبلاد تراوح بين ١٣ ، ٢٠ مليون طن عبر السنوات

العشرين الماضية ٦٤/٦٥ - ٨٤/١٩٨٥ ، ولقد حدث تطور واضح في الانتاج حيث ارتفع من ١٤ر مليون طن في النصف الثاني من الستينات الي ٨٨ر مليون طن في النصف الاول من السبعينات ثم ٢ مليون طن في النصف الاول من الثمانينات ، هذا الانتاج يشمل انتاج الاراضي الجديدة والقديمة ولعل هذه الكمية المنتجة محليا من القمح تدل بوضوح علي عدم قدرتها علي مواجهة الاحتياجات المتنامية للسكان من القمح سواء في صورة رغيف خبز او الاستخدامات الاخرى لدقيق القمح.

بخصوص تطور الاستهلاك من القمح فقد تبين من الدراسة ان هناك تزايد مستمر في كميات القمح المستهلكة سنويا ، حيث ارتفع متوسط الاستهلاك القومي من القمح من ٢٧٨٨ ألف طن خلال الفترة ٦٦/١٩٧٠ الي نحو ٨٤٢٥ ألف طن خلال الفترة ٨١/١٩٨٥ ، أي ان الاستهلاك القومي من القمح قد تضاعف تقريبا خلال فترة الدراسة .

وبدراسة معدل النمو السنوي لاجمالي الكمية المستهلكة من القمح ودقيقه خلال الفترة ٦٦/١٩٨٥ تبين انه بلغ نحو ٥٨٪ ، وقد اوضحت الدراسة ان هناك تفاوت كبير في معدلات النمو في الاستهلاك القومي خلال فترات الدراسة المختلفة ، حيث بلغ معدل النمو السنوي نحو ٤٩٪ خلال الفترة ٦٦/٧٠ - ٧١/١٩٨٥ ثم تزايد الي حوالي ٦٦٪ خلال الفترة ٧١/٧٥ - ٧٦/١٩٨٠ ثم عاد الي المستوي الاول وهو ٤٩٪ خلال الفترة ٧٦/٨٠ - ٨٠/١٩٨٥ وقد يرجع ارتفاع معدل النمو السنوي خلال الفترة ٧١/٧٥ - ٧٦/١٩٨٠ الي سياسة الانفتاح الاقتصادي واصحابها من متغيرات اقتصادية واجتماعية .

وبدراسة تطور الاستهلاك القومي من كل من القمح (المحلي والمستورد) ودقيق القمح المستورد تبين ان معدلات النمو في الاستهلاك من الدقيق المستورد تفوق كثيراً تلك المحققة في استهلاك القمح ، حيث بلغ معدل النمو السنوي من القمح خلال الفترة ٦٦/١٩٨٥ نحو ٤٩٪ بينما بلغ معدل النمو السنوي من الدقيق الفاخر خلال الفترة المذكورة حوالي ٩٢٪ . ويرجع ذلك في حقيقة الامر الي التوسع في المشاريع الاستثمارية التي تعتمد في إنتاجها علي الدقيق الفاخر ، هذا فضلا عن التوسع في

المخابز الافرنجية ومصانع الحلوي والتي تعتمد اساسا علي الدقيق الفاخر .

وبدراسة الاستخدامات المختلفة للدقيق الفاخر عام ١٩٨٢ تبين أن نحو ٢٢٪ فقط من اجمالي الدقيق الفاخر توجه لصناعة الخبز الافرنجي والشامي ونحو ٢٣٪ توجه الي صناعة الحلويات ، كما أن هناك نحو ٢٢٪ من الدقيق الفاخر توجه الي المستودعات والباقي لصناعة المكرونة والاعراض الاخرى . وهذا يدعو للتساؤل عن ضرورة استيراد الدقيق الفاخر بهذه المعدلات الكبيرة ، وخاصة اذا أخذ في الاعتبار الارتفاع الكبير في اسعار استيراد الدقيق الفاخر من ناحية وامكانية الحد من العديد من الاستخدامات الحالية للدقيق الفاخر من ناحية اخرى ، لذا توصي الدراسة بالتوقف عن استيراد الدقيق الفاخر - أو قصره علي القطاع الخاص .

وجدير بالذكر أنه قد ترتب علي الزيادة الكبيرة في الاستهلاك من القمح والثبات النسبي في الانتاج منه الي الانخفاض المتواصل في نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح حيث بلغت هذه النسبة نحو ٣٨٪ خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ ، انخفضت الي حوالي ٢٤٪ فقط خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ .

وتناول هذا الفصل أيضا دراسة تطور استهلاك الفرد من القمح ، وتبين من خلاله ان الزيادة السنوية المتحققة في اجمالي الاستهلاك من القمح خلال فترة الدراسة تفوق كثيرا الزيادة السنوية في السكان ، حيث اتضح ان الزيادة السكانية مسئولة عن نحو ٤٣٪ فقط من الزيادة السنوية في اجمالي الاستهلاك القومي من القمح ، بينما تعد الزيادة في الاستهلاك الفردي والعوامل المؤثرة عليه مسئولة عن ٥٧٪ من هذه الزيادة .

تبين أيضا من الدراسة الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد السنوي من القمح ودقيقه ، حيث ارتفع من ١٢٠ كجم خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ الي حوالي ١٨٣ كجم خلال الفترة ١٩٨٥/٨١ - وهناك تقديرات تفوق ذلك وتصل الي نحو ٢٠٠ كجم للفرد - وجدير بالذكر انه اذا أخذ في الاعتبار اعداد العاملين بالخارج واعداد الاطفال الرضع فإن نصيب الفرد الحقيقي في مصر من القمح سيرتفع الي نحو ٢٠٣ كجم سنويا . واذا ترجم هذا القدر الي عدد أرغفة فإن ذلك يعني ان الفرد في مصر يستهلك من الدقيق ومنتجاته ما يعادل ٥ أرغفة بلدي وزن ١٢٥ جـم

(إستخلاص ٨٢٪) أو ٤ رغيف محسن وزن ١٦٠ جم أو مايعادل ٧٧ رغيف
افرنجي وزن ٦٩ جم (إستخلاص ٧٢٪) .

ورغم الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من القمح خلال فترة الدراسة
فقد تبين ان معدل النمو السنوي لنصيب الفرد قد انخفض من ٢٥٪ خلال
الفترة ١٩٧٥/٦٦ الي حوالي ٢١٪ خلال الفترة ١٩٨٥/٧٦، بينما بلغ أعلي
معدل نمو لنصيب الفرد وهو ٤٪ خلال الفترة ١٩٨٠/٧١ حيث أخذ بسياسة
الانفتاح الاقتصادي والتي ترتب عليها ارتفاع في دخول طبقات عديدة
بالمجتمع وتغيير في الانماط الاستهلاكية ، هذا فضلاً عن الاستمرار في
سياسة دعم القمح والتي يعزي اليها جانب كبير من الزيادة في استهلاك
الفرد من القمح خلال فترة الدراسة .

وبدراسة تطور إستهلاك الفرد من محاصيل الحبوب البديلة للقمح
تبين انه قد صاحب الزيادة الكبيرة في إستهلاك الفرد من القمح تناقص
في الاستهلاك الفردي من الذره وخاصة في الريف المصري وزيادة في
الاستهلاك الفردي من الارز وخاصة في الريف المصري ايضاً . وهو ما يستدل
منه علي عدم امكانية الربط بين الزيادة في استهلاك القمح والارز في الريف
في نفس الوقت ، حيث ان جانب اساسي من الزيادة في استهلاك القمح
في الريف قد تعزي الي الاستهلاك غير الآدمي ، حيث تستخدم كعلف
للدواجن والحيوانات .

ولذا فإن الدراسة تري ان معدلات استهلاك الفرد من القمح بوضعها
الحالي غير منطقية ولا يمكن ان يعزي هذا الحجم من الاستهلاك الي
الاستهلاك الغذائي فقط ، لذا فمن الضرورة إتباع السياسات التي تؤدي
بأن يستخدم القمح في الاغراض المخصص لها وهي الغذاء الآدمي والحد
من الاستخدامات غير الآدمية - كأعلاف للماشية والدواجن - كذلك
والحد من الفاقد ، ومن تلك السياسات هي السياسة السعرية وسياسة الدعم
الذي يتطلب الامر ضرورة إعادة النظر في كليهما وبأسرع مايمكن .

والفصل الثاني تناول بالدراسة والتحليل حجم الفجوة الحالية من القمح وقيمتها واسبابها ، فبدراسة تطور حجم الفجوة القمحية تبين وجود زيادة مستمرة في حجم الفجوة ، حيث ارتفعت من ٢٣٥٠ ألف طن خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ الي نحو ٦٤٣٦ ألف طن خلال الفترة (١٩٨٥/٨١) ، أي أن حجم الفجوة القمحية قد تضاعف بنحو ٢٧ مرة خلال فترة الدراسة . ويمثل متوسط حجم الفجوة نحو ثلاثة أمثال متوسط حجم الانتاج المحلي السنوي من القمح والمحقق خلال الخمس سنوات الاخيرة .

وترجع خطورة الزيادة المتواصلة في حجم الفجوة الي الارتفاع الكبير في اسعار استيراد القمح ودقيقه ، فقد تبين من الدراسة ان الرقم القياسي لاسعار استيراد القمح قد بلغ نحو ٤١٤٪ خلال الفترة (١٩٨٥/٨١) وذلك بالمقارنة بأسعار عام ١٩٦٥ كسنة اساس ، أما الرقم القياسي لاسعار استيراد الدقيق الفاخر فقد بلغ خلال نفس الفترة نحو ٥٣٤٪ عما كانت عليه الاسعار في عام ١٩٧١ .

هذا وقد ترتب علي ذلك زيادة كبيرة في قيمة الفجوة السنوية للقمح ودقيقه ، حيث قفزت قيمة الفجوة من القمح فقط من نحو ٥٠ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ الي نحو ٥٤٨ مليون جنيه خلال الفترة (١٩٨٥/٨١) .

أما بالنسبة للدقيق الفاخر فقد بلغ متوسط قيمة الفجوة منه خلال الفترة (١٩٧٥/٧١) نحو ٢٦ مليون جنيه ، ارتفع الي نحو ٢٩٤ مليون جنيه خلال الفترة (١٩٨٥/٨١) ، أي أن الزيادة في قيمة الفجوة من الدقيق الفاخر تفوق كثيراً تلك المتحققه في قيمة الفجوة من القمح خلال فترة الدراسة .

هذا وقد بلغ متوسط اجمالي قيمة الفجوة من القمح ودقيقه خلال الفترة (١٩٨٥/٨١) نحو ٩٥٦ مليون جنيه وهو مايمثل اكثر من نصف قيمة الواردات من السلع الغذائية .

وهذا يوضح مدي الخطورة المتمثلة في زيادة حجم الواردات من القمح ودقيقه وخاصة الاخير من ناحية والارتفاع في اسعار استيراد القمح ودقيقه وخاصة الدقيق من ناحية اخري ، لذا تؤكد الدراسة علي ضرورة

الحد من استيراد الدقيق او وقف استيراده بصورة كاملة ، أو قصر استيراده علي القطاع الخاص .

ويتوقف الطلب من سلعة علي الدخل الحقيقي للمستهلكين ، حيث يعتبر الاستهلاك دالة في الدخل فيزيد الاستهلاك بزيادة الدخل ولكن بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل . كما أن المرونة الدخلية لأي سلعة من السلع تلعب دوراً في تجديد الطلب علي سلعة ما ، والقمح هو من السلع الاستهلاكية التي يلعب الدخل دوراً أساسياً في تحديد الطلب عليها في الدول النامية علي وجه الخصوص ، فزيادة الدخل يعني تحول في استهلاك بعض السلع مثل الذرة الي استهلاك القمح . كما ان الطلب علي القمح ليس فقط في صورة رغيف خبز بل ايضاً هناك طلب وسيط للصناعة في صورة مكرنة وحلويات ، بل ايضاً يطلب كعلف لغذاء الحيوان .

ولقد اعتمدت الدراسة في تقدير الفجوة القمحية المتوقعة علي تحليل الانحدار الخطي ومعدلات نمو السكان مع الاسترشاد ببعض الدراسات التي قامت بتقدير الفجوة القمحية .

وحيث قامت وزارة التخطيط بتقدير الفجوة القمحية عبر الخطـة الخمسية الحالية ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ علي اعتبار عام ٨٢/٨١ سنه اساس ومعدل نمو الاستهلاك حوالي ٤٢٪ وينمو الانتاج بمعدل ٤٪ تقريباً حيث يصل العجز في نهاية الخطـة الي ٦.٩ مليون طن وتصل نسبة الاكتفاء الذاتي الي ٢٥٦٪ تقريباً ، وبافتراض استمرار هذه المعدلات علي ما هي عليه فمن المنتظر ان يصل العجز عام ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ الي حوالي ٧.٨ ، ٩.٧ مليون طن علي التوالي ودرجة الإكتفاء الذاتي ٢٥٢٪ تقريباً وهذا التقدير متفـاءل فيما يخص معدل نمو الانتاج .

وعلي صعيد آخر قدرت دراسة مشكلة الغذاء في مصر والسياسات الخاصة بمواجهتها والتي اعدتها وزارة التـموين بالاشتراك مع وزارة الزراعة ، الفجوة القمحية عبر الخطـة الخمسية الحالية علي اساس أن الانتاج سينمو بمعدل ١٣.٤٪ سنوياً تقريباً خلال سنوات الخطـة ، أما الاستهلاك فسينمو بمعدل ١٩٪ سنوياً فقط ، وتم التقدير علي اساس

زراعة ١٥٤ مليون فدان بالقمح في الاراضي القديمة وحوالي ٥٠ ألف فدان في الاراضي الحديثة ، لذا فنتوقع الدراسة ان تصل الفجوة القمحية السي ٢ره مليون طن عام ١٩٨٧/٨٦ وأن تصل درجة الاكتفاء الذاتي السي ٣٩٦٪ تقريبا .

ولكن هذا التقدير غاية في التفاؤل ولا يمكن ان يستمر معدل نمو الانتاج علي ماهو عليه ، بل من الطبيعي ان يعود الي معدل نمو إنتاج القمح الذي ساد خلال الفترة الزمنية الماضية وهو حوالي ٢٪ تقريبا ، واذا افترض استمرار معدل نمو الاستهلاك بمعدل ١٩٪ سنويا وهذا بدوره منخفض للغاية ، فإن الفجوة من القمح عام ١٩٩٠ متوقع ان تصل السي ٥ره مليون طن ودرجة الاكتفاء الذاتي ٣٩٧٪ تقريبا . وفي عام ١٩٩٥ تصل الفجوة الي ٦ مليون طن ودرجة الاكتفاء الذاتي حوالي ٣٩٩٪ تقريبا . ولكن هذا التقدير يفترض ان الانتاج من القمح سيصل الي ٣٦ ، ٤ مليون طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي وهو انتاج في ظل الظروف الحالية ليس من السهل تحقيقه .

ولقد قامت الدراسة بتقدير حجم الفجوة القمحية المتوقعة باستخدام التحليل الإحصائي (الانحدار الخطي) باستخدام سلسلة زمنية للاستهلاك طولها ٢٠ سنة وكذلك الحال بالنسبة للانتاج وإفترض العلاقة الخطية بين الانتاج وعامل الزمن وبين الاستهلاك ايضا وعامل الزمن ، مع أخذ متوسط الفترة ١٩٨٥/٨١ كسنة اساس بالنسبة لكل من الانتاج والاستهلاك . ووفق هذا الاسلوب من التقدير والذي يفترض بقاء العوامل الحاكمة للاستهلاك والانتاج علي ماهي عليه ، فإن الفجوة سترتفع من ٦٤ مليون طن في سنة الاساس الي ٨٢ ، ٩٦ مليون طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي لتتخفض درجة الاكتفاء الذاتي من ٢٤٪ في سنة الاساس الي ٢١٦٪ ، ٢٠٪ عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ وذلك لان الاستهلاك ينمو بمعدل يفوق معدل نمو الانتاج . وهذا التقدير يتوقع ان تصل رقعة القمح الي حوالي ١٤ مليون فدان عام ١٩٩٥ وهذه الرقعة تم الوصول اليها في سنوات سابقة .

ويتمشي هذا التقدير مع الواقع والظروف المحيطة بالانتاج والاستهلاك والتي ليس في المستقبل القريب وجود توجه حقيقي وفعال

لمحاصرة الاستهلاك وزيادة انتاج القمح ، لذا فإن هذا التقدير في ظل الظروف القائمة يعتبر موضوعي للغاية حيث يتقارب مع التقدير المبني علي تقدير وزارة التخطيط من حيث الاستهلاك والفجوة ولكن الفرق فقط في حجم الانتاج حيث يزيد حجم الانتاج المتوقع في تقدير وزارة التخطيط عن حجم الانتاج المتوقع في تقدير الدراسة .

والتقدير الآخر الذي اعتمدت عليه الدراسة هو أن ينمو الاستهلاك بمعدل نمو السكان والأخير أفترض أن ينمو بمعدلين احدهما منخفض (٢٥ سنوياً) والآخر مرتفع (٢٨ سنوياً) . علي أن ينمو الانتاج خطياً وفق تحليل سلسلة الانتاج عبر العشرين سنة الماضية ، وكانت النتائج في حالة معدل النمو السكاني المرتفع ان تصل الفجوة الي ٧٤ ، ٨٦ مليون طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي وتصل درجة الاكتفاء الذاتي الي ٢٣.٣٪ ، ٢١.٨٪ في السنتين المذكورتين علي الترتيب .

اما بمعدل النمو السكاني المنخفض فمن المتوقع ان تصل الفجوة القمحية الي ٧٢ ، ٨٤ مليون طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي وتبلغ درجة الاكتفاء الذاتي حوالي ٢٣.٧٪ ، ٢٢.٤٪ في السنتين المذكورتين علي التوالي .

بمقارنة كافة التقديرات وفق الفروض المبينة عليها ، فقد تبنت الدراسة التقدير الخطي لاعتباره اكثر موضوعية وملائمة للاوضاع القائمة ولتقاربة مع التقدير المبني علي تقديرات وزارة التخطيط ، ولكونه أكثر تعبيراً عن المشكلة القمحية .

أما فيما يتعلق بقيمة الفجوة القمحية فقد اعتمدت علي أخذ اسعار استيراد القمح عام ١٩٨٥ وهي حوالي ١٢٢ جنيه للطن ، فستصل قيمة الفجوة الي ١ مليار جنيه عام ١٩٩٠ ترتفع الي ١.١٧ مليار جنيه عام ١٩٩٥ . اما اذا استخدمنا اسعار عام ١٩٨٢ وهي ١٤٥ جنيه للطن فمن المتوقع أن تصل قيمة الفجوة الي ١.١٩ مليا جنيه عام ١٩٩٠ ترتفع الي ١.٤ مليار جنيه عام ١٩٩٥ ، هذا مع العلم بأن قيمة الفجوة القمحية بلغت ٨٥١ مليون جنيه عام ١٩٨٥ .

وتجدر الإشارة الي ان هذه الاسعار والتي اخذت من وزارة التموين غالبا ماتقدم علي اساس سعر الصرف الرسمي للدولار (٨٢ قرش للدولار) وبالتالي فإن قيمة الفجوة القمحية وصلت الي ٩٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، وحوالي ١٢ ، ١٤ مليار دولار عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ باستخدام الاسعار الاستيرادية المنخفضة وحوالي ١٤ ، ١٧ مليار دولار في السنتين المذكورتين اذا استخدمنا الاسعار المرتفعة .

هذا وقد ترتفع الاسعار العالمية للقمح عما هو مقدر وسيظل عام ١٩٧٤ والارتفاعات الكبيرة في اسعار القمح العالمية ، في الاذهان ، الامر الذي قد ينذر بارتفاع قيمة الفجوة القمحية عما هو مقدر بشكل كبير وبالتالي تتضاعف حده المشكلة وإنعكاساتها علي الميزان التجاري وميزان المدفوعات وموازنة النقد الاجنبي في البلاد ، مما يتحتم معه ضرورة العمل الجاد علي مواجهة هذه المشكلة مواجهة حاسمة خلال السنوات القادمة . ولذا وفي ضوء هذه العوامل والمخاطر المترتبة عليها فإن الدراسة توصي بالعمل

في عدة مجالات ، زيادة انتاج القمح ، ترشيد الاستهلاك ، خفض الدعم الموجه للقمح والدقيق ، إيقاف استيراد الدقيق . ومايتعلق بالانتاج والاستهلاك والدعم يرتبط بصورة مباشرة بالسياسة السعرية لتلك السلعة .

وتعدد العوامل المسببه للفجوة القمحية ، فمنها مايرجع للانتاج ومنها مايرجع للاستهلاك والفاقد في المراحل التسويقية ، ولهذا استعرضت الدراسة اسباب كل من قصور انتاج القمح وزيادة الاستهلاك والفاقد منه وتتلخص العوامل التي إدت الي قصور الانتاج من القمح فيما يلي :-
- الرقعة القمحية :- أوضحت الدراسة ان هناك شبه ثبات نسبي في مساحة القمح خلال العشرين سنه الماضية ، حيث تراوحت الرقعة القمحية علي مدار مايقرب من عشرين سنه بين (١١ مليون فدان ، ١٤ مليون فدان) .

- العائد من القمح :- يعتبر الدخل المتوقع تحقيقه من محصول معين احد العوامل الاساسية التي تجعل الزراع يقبلون علي زراعة ذلك المحصول . وأوضحت الدراسة انه في عام ١٩٨٢ بلغ صافي الدخل من فدان القمح نحو ٩٠٤ جنيها ومن فدان الفول البلدي نحو ١١٢٢ جنيها ومن العدس (١٠١ جنيها ، أي ان هناك تفاوت كبير

في صافي الدخل من المحاصيل الشتوية حيث يحقق الفول والعدس صافي دخل اكبر من القمح وهذا الامر يؤثر علي المساحة المزروعة قمحاً كل عام .

- إنتاجية الفدان :- بتتبع انتاجية فدان القمح وجد انها وحتى عام ١٩٧٢/٧١ لم تتجاوز ٨٧ أردب ولم تصل الي ١٠ أردب أو أكثر حتي عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم وصلت ١٠٣ أردب عام ١٩٨٤/٨٣ . وكما تبين من الدراسة فإن إنتاجية القمح في مصر تعادل فقط ٥٠٪ تقريباً مما هي عليه في بعض الدول المتقدمة ، ولاشك ان انتاجية الفدان من القمح تتوقف علي عوامل متعددة من اهمها الاصناف المزروعة ، وحتى الآن الجانب الاكبر من رقعة القمح يزرع بأصناف ذات انتاجية منخفضة ، اما الاصناف الاخرى ذات الانتاجية المرتفعة فمازال الفلاح متحفظ في التعامل معها رغم ارتفاع انتاجيتها نظراً لما تقتصف به هذه الاصناف من صفات غير معلومة تماماً للزراع .

- تخلف اساليب الانتاج :- فمازالت زراعة القمح في مصر بدائية الي حد ما علي الرغم من دخول الميكنة ببعض العمليات الزراعية ، هذا فضلا عن استخدام اسلوب الري عن طريق الغمر والذي يؤثر علي كمية البذور في سنبال القمح وكذلك انخفاض معدلات التسميد التي تصرف لزراعات القمح .

- الاقتطاع من الرقعة الزراعية :- اوضحت الدراسة ان ما فقد من الارض الزراعية خلال الفترة ١٩٥٢ / ١٩٨٥ لا يقل في حده الأدنى عن ٥٠٠ ألف فدان ، وهذا يقرب ما أمكن إضافته للاستزراع من الاراضي المستصلحة خلال نفس الفترة تقريباً ، مع أخذ اختلاف انتاجية الارض القديمة عن انتاجية الارض المستصلحة في الاعتبار . وهذا ولاشك له اكبر الاثر علي حجم الانتاج الزراعي من مختلف المحاصيل ويأتي في مقدمتها محاصيل الغذاء وخاصة الحبوب .

لذا فإن الدراسة في هذا الصدد توصي بضرورة زيادة مساحة القمح ضمن التركيب المحصولي في الاراضي القديمة كذلك التوسع في زراعته في الاراضي المستصلحة كلما كان ذلك ممكناً .

ايضا ضرورة وضع سياسة سعرية تحقق العائد العادل والمجزي لمنتجي القمح . كما ان تعميم الاصناف ذات الانتاجية المرتفعة اصبح

عامل حيوي في زيادة انتاجية محصول القمح مما يتطلب العمل على
توفير البذور المحسنة وتوزيعها على الزراع وتعميق دور الارشاد
الزراعي فيما يتعلق بالتعريف بتلك الاصناف واساليب الزراعة

الحديثة لها . وتناول هذا الفصل ايضا عرضا لاهم اسباب ارتفاع
معدلات الاستهلاك من القمح ودقيقه يمكن تلخيصها فيما يلي :-

١ - ارتفاع معدلات نمو السكان : اوضحت الدراسة ارتفاع معدل
النمو السكاني من ٢٣٪ خلال الفترة ١٩٧٠/٦٦ الي نحو ٢٨٪ خلال
الفترة ١٩٨٥/٨١ ، وكما تبين من الدراسة فإن الزيادة السكانية
تلعب دوراً كبيراً في الزيادة في الاستهلاك القومي من القمح، حيث
تساهم بنحو ٤٣٪ من الزيادة المتحققة في الاستهلاك بينما يساهم
الارتفاع في استهلاك الفرد والعوامل المؤثرة عليه بنحو ٥٧٪ من
تلك الزيادة .

٢ - زيادة حجم الواردات من القمح : تبين من الدراسة ايضا التزايد
المستمر في الواردات من القمح ودقيقه خلال فترة الدراسة ، حيث
بلغ متوسط كمية الواردات من القمح خلال عام ١٩٨١/٨٠ نحو ٤٣ مليون
طن بزيادة ٢ مليون طن عن ما كان عليه خلال عام ١٩٧٢ ، وبالنسبة
للدقيق الفاخر بلغت كمية الواردات نحو ١٤ مليون طن عام ٨١/٨٠
تمثل اربعة اضعاف ما كانت عليه عام ١٩٧٢ . هذا وقد اوضحت
الدراسة ان الزيادة في الواردات من القمح والدقيق قد لاتعزي
فقط الي الزيادة في الطلب الاستهلاكي عليهم ولكن هناك عوامل اخري
أدت الي زيادة الواردات ، منها سياسة الانفتاح الاقتصادي وما ارتبط
بها من تسهيلات عديدة في الدفع والاقراض من الدول الموردة للقمح
ما ترتب عليه ايضا زيادة الاستهلاك من القمح .

٣ - عدم التخطيط السليم للاستهلاك : اوضحت الدراسة ان عدم التخطيط
السليم للاستهلاك فضلاً عن عدم وجود سياسات واجراءات محدده
للحد من الاستهلاك يمكن إعتبارهم احد الاسباب التي ساعدت على
زيادة الاستهلاك من القمح والدقيق .

٤ - ارتفاع متوسط نصيب الفرد من القمح : تبين من الدراسة ان نصيب
الفرد من القمح في مصر من أعلى المعدلات في العالم ، حيث يعادل
ثلاثة أمثال متوسط الاستهلاك العالمي للفرد من القمح ، هذا فضلاً
عن انه أعلى بكثير من الاحتياجات الغذائية الصحية .

وقد أوجزت الدراسة أسباب ارتفاع نصيب الفرد من القمح الذي مايلي :-

أ - ارتفاع المستوى العام للدخل : يعتبر ارتفاع المستوى العام للدخل وإعادة توزيعها لصالح طبقات معينة تميزت بإرتفاع الميل الحدي للاستهلاك من العوامل التي ساعدت علي زيادة الاستهلاك من القمح والدقيق .

ب - الدعم السعري والاختلال في اسعار المنتجات الزراعية : تبين من الدراسة ان حجم الدعم الموجه للقمح ودقيقه قد قفز من ٢٥٩ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٧٧/٧٥ الي نحو ٨٢٩ مليون جنيه خلال الفترة ٨١/٨٠ - ١٩٨٤/٨٢ . وقد ساعدت هذه الزيادة الكبيرة في الدعم علي سوء استخدام القمح ومنتجاته من ناحية وإختلال في اسعار المنتجات الزراعية من ناحية اخري ، مما ترتب عليه تسرب جزء كبير من القمح الي الاستهلاك غير الآدمي ، كما أدت سياسة الدعم الي تغير الانماط الاستهلاكية وخاصة في الريف ، حيث اتجه سكانه الي استهلاك الدقيق المدعم .

ج - زيادة الفاقد من القمح ودقيقه : تبين من الدراسة ان من اهم اسباب زيادة الاستهلاك من القمح ومنتجاته هو الفاقد الكبير الذي يتحقق أثناء مرحلة التسويق والتصنيع والاستهلاك النهائي ، حيث يقدر الفاقد التسويقي بنحو ٤ - ٥ ٪ من حجم الانتاج ، اما فاقد مرحلة الاستهلاك النهائي والوسيط فتقدره احدي الدراسات بنحو ١٩ ٪ من اجمالي كمية الدقيق الموجه لصناعة الخبز فقط ، هذا بالاضافة الي فاقد القمح المنتج محليا الناتج من استخدام القمح في تغذية الحيوانات بالريف المصري ، كذلك لا يمكن إغفال فاقد المنتجات الاخرى للقمح كالمكرونه وغيرها وهذا الفاقد يمثل ضياع وإستنزاف لموارد الموازنة العامة للدولة .

وفي مجال استهلاك القمح ومنتجاته فإن الدراسة توصي بضرورة وضع

سياسة سعريه للمستهلك تؤدي الي الحد من الاستهلاك غير الرشيد لتلك

السلعه ، وتقلل من الدعم . هذا مع الاخذ في الاعتبار ان هناك اساليب

عديدة يمكن إتباعها للحد من الفاقد الذي يتراوح بين ١٠ - ٢٠ ٪ من

القمح والدقيق المنتج محليا والمستورد .

وبستعرض الفصل الثالث من الدراسة بعض السياسات الاقتصادية المؤثرة علي انتاج واستهلاك القمح ودقيقه ، حيث تنحصر هذه السياسات فيما يلي :-

أولاً . ، السياسة الانتاجية التي أتبعتها وزارة الزراعة حيال هذا المحصول والتي هي جزء من السياسة الزراعية ، هذا وللسياسة الزراعية كغيرها من السياسات الاقتصادية جوانبها وعناصرها المختلفة التي يستهدف كل منها التأثير علي الانتاجية والانتاج الزراعي والتي تأتي في مقدمتها التركيب المحصولي ، ثم تأتي السياسة التسويقية في المرتبة الثانية من حيث الترتيب والتأثير علي انتاج والاستهلاك من الاقماع المزروعة محليا والمستوردة من الخارج والتي لعب فيها التسويق التعاوني دورا هاما ومؤثرا . ثم تأتي السياسة السعرية والتي لاتنفصل بشكل او بآخر عن سياسة الدعم الحكومي لبعض السلع .

وباستعراض العناصر المختلفة المكونة لتلك السياسات السابق الاشارة اليها ، وبتحليل للسياسة الانتاجية التي أتبعت مع محصول القمح اتضح ان هناك امكانية للمحصول علي انتاجية اعلي للفدان تصل الي حوالي ٢٧ طن / فدان وذلك عن طريق التوسع في زراعة الاقماع عالية الجودة ، والاستفادة من نتائج التجارب البحثية وذلك ضمن التوسع المستهدف في الاراضي الزراعية المزمع إستصلاحها مستقبلاً في اطار الخطة القومية . وكذا تعديل التركيب المحصولي الحالي ولصالح محصول القمح محل بعض محاصيل الاعلاف الخضراء (البرسيم) وحيث يمكن التوسع في زراعة محاصيل الاعلاف الخضراء في الاراضي الجديدة ، ومن ثم يتطلب الامر إعادة النظر في التركيب المحصولي الحالي ولصالح المحاصيل الغذائية الاستراتيجية وفي مقدمتها القمح .

وباستعراض السياسة التسويقية ومأدت اليه من تعدد في اسعار القمح المحلي من ناحية والمستورد المدعم من ناحية اخري أوضحت الدراسة ان الفرق الكبير في اسعار السلع المدعمة واسعار السلع المثيلة لها والمطروحة بالاسواق المحلية له أثره الواضح علي ظهور فئة من الوسطاء مستفيدة تلجأ الي التحايل والمتاجرة في تلك السلع المدعمة والتي تتحمل فيها الدولة مبالغ طائلة . كما أدي ايضا التعدد السعري الي ان كثير

من المنتجين في الريف يبيعون إنتاجهم المحلي من القمح بأسعار عالية
بالأسواق بدلاً من استخدامه في حياتهم ومعيشتهم اليومية معتمدين في ذلك
علي ما توفره الدولة لهم من خبز ودقيق مدعم وبأسعار أقل بكثير من
منتجات أقل جودة كاللبن مثلاً والردة ، كما أدى أيضاً هذا التدهور
والخلل في الأسعار لتلك السلعة الي توجيه جزء كبير من الاستهلاك
القمحي الي انماط استهلاكية غير آدمية مثل الاعلاف لبعض الحيوانات وفي
بعض مزارع الدواجن مما فاقم من حدة المشكلة . وكذا كان لسياسة
توزيع الدقيق علي بعض منتجي المكرونة وسائل للتهرب من الانتاج نظراً
لارتفاع اسعار بيع الدقيق خام عند مصنع وتحمل تكاليف الصناعة . مما
أوجب معه ضرورة إعادة النظر في تلك السياسات السابق الاشارة اليها
سواء الحصص المقدمة الي المخازن او الي المصانع والتي يساء استخدامها
بشكل او بأخر وعدم حصول المستهلك الفرد علي ماخصصته له الدولة . كما
قدردت الدراسة الهامش التسويقي لمحصول القمح ووضحت ان ارتفاع
التكاليف التسويقية لاتعني بالضرورة عدم كفاءة نظام التسويق المتبع بل
قد يعني ارتفاع نسبة هذا الهامش الكبير ارتفاع اسعار المستهلكين
وانخفاض اسعار ودخول المنتجين وهذا هو الحادث فعلا مع محصول القمح .

وبتحليل السياسة السعرية التي اتبعت مع محصول القمح ولتلك
الآثار الناجمة عن اتباعها حيث انه وبالتعاون مع اعتبارات اخري
اهمها - ارتفاع الاسعار العالمية - ارتفاع سعر الصرف وتعددة - التزايد
السريع غير الموجه في اعداد السكان - ومختلف العوامل المؤثرة في
الاقتصاد القومي المصري - أخذت الارقام القياسية لاسعار مستهلكي الغذاء
في القفزات السريعة والمتلاحقة . ولقد بينت الدراسة انه من اهم
السلبيات الناتجة عن سياسة التسعير الجبري لمحصول القمح التغير الملموس
في الانماط الاستهلاكية غير المخططة والواضحة من خلال استعراض بيانات
التطور الزمني لمتوسط استهلاك الفرد من القمح ودقيقه ويرجع ذلك اساساً
لانخفاض الاسعار وارتفاع الاسعار للسلع المثيلة غير المدعمة حيث زاد
الطلب في الريف علي القمح كبديل للذرة وللتبن وللردة وبالتالي زاد
عبء الاستيراد علي كاهل الدولة . ومن هنا كان لابد من توجيه النظر

لتعديل السياسة السعرية والاتجاه نحو التحريك الدوري والمستمر لاسعار

المنتجين تحفيذاً لهم علي زيادة الانتاج وتحسين جودة المحصول وسرعة

توريده دون ما ضغوط من قبل الدولة علي ان يتناسب ذلك السعر مع اسعار
السلع الثقيلة والبديلة واعادة النظر في نظم التوريد بما يتناسب والحرية
الاقتصادية .

وفيما يتعلق بسياسة الدعم الحكومي عرضت الدراسة لبعض المفاهيم النظرية والتصنيفات المختلفة لمفهوم الدعم بشكل عام ثم اتجهت الي تقدير حجم الدعم الموجهة لمحصول القمح من خلال سلسلة زمنية لارقاع الدعم، حيث اتضح من الدراسة ان ارقام الدعم لم تظهر في ميزانية الدولة إلا في اواخر فترة الستينات واستمر الرقم متواضعا حتي بداية السبعينات والتي بدأ ظهور دعم القمح والدقيق خلالها بشكل واضح ثم استمر متواضعا خلال السنوات المالية ١٩٧٢/٧١ - ١٩٧٢/٧٢ ، وفي النصف الثاني من العام المالي ١٩٧٤/٧٣ ارتفع ارتفاعاً كبيراً و فجائياً نتيجة ارتفاع اسعار البترول في تلك السنة ثم تلي ذلك الارتفاع الكبير في الاسعار العالمية بشكل عام والتي أثرت ولاشك علي قيمة الدعم الحكومي خلال عام ١٩٧٥ - ولقد أتسمت الفترة من عام ١٩٧٥ - حتي نهاية عام ١٩٧٨ بتذبذب في قيمة الدعم مابين الزيادة والنقصان ولكن بمعدلات بسيطة حتي جاءت القفزة الثانية والخطيرة في عام ١٩٧٩ والتي بلغت فيها قيمة الدعم ضعف قيمته تقريبا في عام ١٩٧٥ . وبتحليل السياسات المالية المتبعة في خلال تلك الفترة اتضح انها واكبت سياسة البدء في تطبيق السعر التشجيعي للدولار علي بعض السلع المستوردة عام ١٩٧٨ ثم عمم هذا النظام علي كافة الواردات عام ١٩٧٩ . ولا يمكن ارجاع الزيادة في قيمة الدعم خلال تلك السنة لسياسة سعر الصرف بمفردها ولكنها احد الاسباب الرئيسية بالاضافة الي ارتفاع الاسعار العالمية للواردات مع ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من القمح ودقيقه واستمر تأثير تلك الظروف السابقة علي قيمة دعم القمح والدقيق حتي عام ١٩٨١/٨٠ ثم تبع تلك السنة استقرار نسبي تقريبا حيث تراوحت قيمة الدعم في السنوات الثلاث ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٢/٨٢ ، ٨٣/٨٢ ١٩٨٤ قرابة ٨٥٠ مليون جنيه ، ولكل ما سبق كان هناك أشار واضحة علي نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ودقيقه حيث انخفض هذا المعدل إنخفاضاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة ، كما وضع ايضا ارتفاع معدل استهلاك الفرد من القمح ودقيقه خلال الفترة المدروسة مما ساهم في تدهور

نسبة الاكتفاء الذاتي ، كما اظهرت الدراسة نمو انماط استهلاكية غير تقليدية وغير آدمية لهذا المحصول وعدوف كثير من المزارعين عن انتاج وتحسين محصول القمح وذلك نتيجة لاتباع السياسة السعريـة السابقـة الاشارة اليها . ومن ثم توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة انتاجية وانتاج المحصول عن طريق التوسع الرأسي والافقي ، مع ضرورة اعادة النظر في نظم توزيع الحصص علي المخازن والمصانع ومستودعات الدقيق المنتشرة في جميع ريف وحضر مصر نظراً لسوء استغلال تلك الحصص وعدم وصولها الي مستحقيها فعلاً . كما انه لابد من التحريك السعري التدريجي والمتابع لاسعار المنتجين من القمح حتي يمكن لهم ان يحسنوا ويزيدوا من انتاجهم علي ان يراعي في هذا الشعر مدي ملائمتـه لاسعار السلع المثيلة والبديلة وذلك في اطار سياسة سعريـة شاملة لكافة السلع والمحاصيل المختلفة وذلك لتلافي حدوث التأثيرات السعريـة المتبادلة . ومما لاشك فيه ان القنوات والمسالك التسويقية الحالية ساعدت ولاشك علي ظهور فئة الوسطاء مما أوجب ضرورة التخلص من الشكل الحالي اتباع سياسة تسويقية تحد من استفادة قطاع الوسطاء وقطاع الصناعات الغذائية من دعم القمح ودقيقه بصورة رئيسية . كما وتوصي الدراسة بأنه لابد من اعادة النظر في الشكل الراهن لتقديم الدعم للمستهلكين حيث قد ثبت انه حقيقة لا يصل الي مستحقيه - ذلك اذا كان هناك حقاً مستحقين لدعم القمح - وبشكل يضمن سلامة الوصول ويحد من الاستخدامات غير الاقتصادية له والهدف الموجه من اجله ويمكننا القول انه باستخدام اساليب واجراءات سليمة لهذه السلعة يمكننا ان نخفض من قيمة الدعم الموجه لهذا المحصول والحد منه ومن زيادته .

ولذا فتقترح الدراسة ترك أسعار القمح والدقيق للسوق الحر وقصر الدعم علي مخازن القطاع العام فقط . ونظرة واقعية الي سوق الخبز الآن تؤكد هذا المقترح وتوضح ان المستفيدين من دعم القمح والدقيق هو قطاع الوسطاء والمخازن الخاصة .

ويتناول الفصل الرابع البدائل المقترحة لزيادة انتاج القمح ، وترشيد الاستهلاك ، ومن بدائل زيادة الانتاج تناول الفصل بالدراسة والتحليل اربعة بدائل مقترحة لزيادة انتاج القمح . فيقوم المقترح الاول علي التوسع في زراعة القمح في الاراضي المستصلحة ، ويفترض هذا المقترح انه بالامكان زراعة ٤٢ ألف فدان بالقمح سنوياً حتي نهاية الخطة الخمسية القادمة ١٩٩٢/٩١ لتعطي جملة انتاج ٥٢١ ألف طن تمثل ٢٨٤٪ من انتاج القمح بالبلاد عام ٨٥/٨٤ ، هذا علي ان يتم الوصول لهذا الحجم من الانتاج علي مرحلتين الاولى ٢٣٢ ألف فدان حتي عام ١٩٨٧ والمرحلة الثانية في نهاية الخطة ٩٢/٩١ حيث تكتمل مساحة القمح الي ٤٢ ألف فدان سنوياً .

وينص المقترح الثاني علي انه بالامكان زراعة القمح في ٥٢٧ ألف فدان من الاراضي المستصلحة حتي عام ٢٠٠٠ منها ٤٧٧ ألف فدان حتي عام ١٩٩٠ . وتحقيق هذا المقترح يؤدي الي انتاج اضافي في القمح يصل الي ٦٣٢٤ ألف طن في نهاية هذا القرن وحوالي ٢٩٨ ألف طن في نهاية الخطة الخمسية الحالية ١٩٨٧/٨٦ وحوالي ٥٢ ألف طن عام ١٩٩٠ و ٥٤٢ ألف طن عام ١٩٩٥ . والاحجام السابقة من الانتاج تمثل ٢٣٨٪ ، ٢١٣٪ ، ٢٤٣٪ ، ٢٨٩٪ من انتاج البلاد من القمح عام ١٩٨٥ علي التوالي وبالترتيب .

أما المقترح الثالث وهو اكثر الفروض تفاؤلاً يقضي بزراعة القمح في حوالي ٦٩٢ ألف فدان من الاراضي المستصلحة حديثاً تعطي انتاج قدرة ٨٣٠ ألف طن تمثل ٤٤٤٪ من جملة انتاج القمح عام ١٩٨٥ .

والمقترح الثاني لزيادة انتاج القمح فيقوم علي مدي إمكانية احوال الاقطان قصيرة التيلة مبكرة النضج وفيرة المحصول محل الاقطان المصرية طويلة وسط وقصيرة التيلة .

بعد ان أثبتت الدراسات انه بالامكان ادخال الاقطان قصيرة التيلة محل الاقطان طويلة وسط وقصيرة التيلة وانتاج كميات كبيرة من القطن تفي لاحتياجات السوق المحلية وفي نفس الوقت تستمر زراعة الاقطان طويلة التيلة التي يتم تصديرها ، فإنه بالامكان إدخال تعديلات علي التركيب المحصولي الحالي بأخذ هذه الحقيقة العلمية في الحسبان .

وهناك ثلاثة بدائل مقترحة للاستفادة من إدخال الاقطان قصيرة

الثيلة هما :-

١ - زراعة الاقطان قصيرة الثيلة في مصر العليا علي مساحة ١٢٠ ألف فدان وبالتالي تحرير ١٦٠ ألف فدان في مصر الوسطي من زراعة القطن . وهذا البديل يؤدي الي زراعة ال ١٦٠ ألف فدان بمحاصيل اخري غير القطن مع امكانية زراعة المحاصيل الشتوية في الاراضي التي ستزرع بالاقطان قصيرة الثيلة نظراً لنضج الاقطان المبكر . وهذا لن يؤدي الي انخفاض في حجم الانتاج الاجمالي من القطن نظراً لارتفاع الغلة المحصولية للاقطان قصيرة الثيلة وبالتالي تعويض النقص في الرقعة المزروعة .

٢ - تحرير منطقة مصر الوسطي ومصر العليا من زراعة القطن وتوفير ٢٨٠ ألف فدان كانت تزرع قطناً كما هو الحال عام ١٩٨٤ وزراعة الاقطان قصيرة الثيلة خارج الوادي مثل التحرير والنوباريــــــــــــة والمزرعة الآلية والملاك . ولإعطاء نفس الحجم من الانتاج يلزم زراعة ١٧٤ ألف فدان بالقطن قصير الثيلة حيث تعطى ٨ أردب للفدان .

٣ - تقليص مساحة القطن في الوجه البحري بما يغطي حاجة الصادرات والاستهلاك المحلي وبما يؤدي الي التخلص من فائض الانتاج الذي لايمكن تصديره وهذا يلزمه مساحة ٦٠٠ ألف فدان تزرع بالقطن ويحرر الباقي وقدره ١٠٠ ألف فدان .

وهكذا تبلغ الرقعة المحرره من زراعة القطن حوالي ٢٨٠ ألف فدان

في البدائل الثلاثة السابقة .

ولإتمام هذه العملية يلزم عدة سنوات بحيث يتم في العام الأول احلال الاقطان قصيرة الثيلة في مساحة ١٢٠ ألف فدان بمصر العليا وزراعة القطن المحلي في ٧٠٤ ألف فدان بالوجه البحري وزراعة ١٥٠ ألف فدان خارج الوادي بالاقطان قصيرة الثيلة . وفي العام الثاني تستمر زراعة ٧٠٤ ألف فدان بالاقطان المصرية في الوجه البحري وتــــــــــــزرع ٥٠ ألف فدان بالاقطان قصيرة الثيلة في مصر العليا و ١٠٠ ألف فدان في الاراضي الجديدة خارج الوادي . وفي العام الثالث تزرع ايضاً

٧٠٤ ألف فدان بالاقطان المصرية وتلغي زراعة القطن بمصر العليا وتزرع ١٥٠ ألف فدان خارج الوادي بالاقطان قصيرة التيلة . وفي العام الرابع تخفض رقعة الاقطان المصرية في وجه بحري الي ٦٠٠ ألف فدان بحيث تزرع بالاقطان طويلة التيلة وطويل وسط التيلة وتزرع ١٧٥ - ٢٠٠ ألف فدان بالاقطان قصيرة التيلة خارج الوادي .

واذا تم إنجاز هذا المقترح فإنه يتوقع ان يترتب عليه ان يتم في العام الاول زراعة ٦٠ ألف فدان برسيم مستديم و ٦٠ ألف فدان عدس بمصر العليا وتزرع ٦٠ ألف فدان برسيم مستديم و ١٠٠ ألف فدان قمح ، ١٠٠ ألف فدان ذره شامية خلال الموسمين الشتوي والصيفي .

وفي العام التالي تزرع ١١٠ ، ١٦٠ ، ١١٠ ، ٤٠ ألف فدان بالبرسيم المستديم ، القمح ، فول الصويا ، ذرة شامية وسمسم علي الترتيب وذلك في مصر الوسطي ومصر العليا .

وفي العام الثالث تزرع ١٢٠ ، ١٦٠ ، ١٠٠ ، ١٢٠ ، ٤٠ ألف فدان بالبرسيم المستديم ، القمح ، فول الصويا ، ذرة شامية وسمسم علي الترتيب في مصر العليا ومصر الوسطي .

وفي العام الرابع تزرع ١٢٤ ، ٢٠ ، ٢٢٠ ، ١٠٠ ، ١٤٤ ، ٨٠ ، ٨٠ ألف فدان بالبرسيم المستديم ، العدس ، القمح ، فول الصويا ، الذره الشامية ، السمسم والارز علي الترتيب .

وسيترتب علي ذلك زيادة في انتاج المحاصيل سالفة الذكر بشكل كبير ففي العام الاول يزيـد انتاج القمح بحوالي ١٤٤ ألف طن والذرة الشامية ١٢٨٩ ألف أردب والعدس ١٧٣ ألف أردب . وفي العام التالي يزيـد انتاج القمح بحوالي ٢١٩ ألف طن والذره الشامية والسمسم بحوالي ١٤٤٨ ، ١٥١ ألف أردب علي التوالي .

وفي العام الثالث يزيـد الانتاج بحوالي ٢١٩ ألف طن بالنسبة للقمح وحوالي ١٨٦٥ ، ١٥١ ألف أردب لكل من الذرة الشامية والسمسم . وفي

العام الرابع يزيد انتاج القمح بحوالي ٣١٥ ألف طن والعدس والذرة الشامية والسمسم بحوالي ٥٨ ، ١٩١٠ ، ٢١٦ ألف أردب وفول الصويا والارز ٩٨ ، ١٩٠ ألف طن علي التوالي وهذه الكميات تمثل ٨٩٪ ، ١٧٪ ، ٧٪ ، ٢١٦٪ ، ٦٩٪ ، ٨٪ من انتاج هذه المحاصيل عام ١٩٨٤ علي الترتيب . وهذه الكميات ايضا تمثل ٥٢٪ ، ٢٤٤٪ ، ٦٥٪ ، ٦٣٨٪ ، ١٤٦٪ من الكميات المستهلكة من المحاصيل المذكورة عام ١٩٨٥/٨٤ علي الترتيب ايضا .

وفي المقترح الثالث لزيادة انتاج القمح قامت الدراسة بإعادة تعميم التركيب المحصولي من اجل زيادة الرقعة القمحية ، ووضحت الدراسة انه حدث تغير في هيكل التركيب المحصولي عبر ربع القرن الماضي حيث تراجعت مساحة محاصيل وزادت مساحة محاصيل اخري . وهناك ععدة إعتبارات تحكم التركيب المحصولي منها ماهو اقتصادي واجتماعي وآخر سياسي يستهدف التقليل من حجم الواردات والوفاء بإحتياجات السكان من بعض السلع الغذائية الاستراتيجية ، ومنها ماهو فني يتعلق بنوع التربة ومدى وفره المياه وظروف المناخ.

وفي عام ١٩٨٥/٨٤ كانت رقعة الذرة الشامية والذرة الرفيعة تمثل ٢١٪ من جملة المساحة المحصولية البالغة ١١٠٦ مليون فدان ، ومثلت مساحة المحاصيل ١٧٨٪ من جملة الرقعة المحصولية والقمح ١٠٦٪ والقطن ٨٩٪ والارز ٨٩٪ تقريبا . وبصفة عام فإن محاصيل الحبوب تمثل مساحتها ٤١٨٪ من جملة المساحة المحصولية .

وقد يكون من المفيد في مقترح قادم للتركيب المحصولي ان نميز بين الاراضي الجديدة والاراضي القديمة .

فبالنسبة للاراضي الجديدة نري ضرورة إعطاء الاولوية للنباتات الطبية والعطرية لكونها حاصلات تصديرية ثم محاصيل الخضر والفاكهة لتقليل مساحتها في الاراضي القديمة وزراعتها بالقمح ، ثم محاصيل الاعلاف فالمحاصيل الزيتية ، والباقي يمكن زراعته بالقمح وهو حوالسي

١٠٠ ألف فدان .

أما الأراضي القديمة ، فيجب ان يكون هدف التركيب المحصولي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية وزيادة الصادرات من المحاصيل التقليدية وغير التقليدية وايضا توفير إحتياجات الصناعة .

لذا فإن المقترح هو ان يزرع القمح في ١٤ مليون فدان وزيادة رقعة الذرة والارز . واذا اخذنا الأراضي الجديدة في الحسبان ، ففي هذه الحالة يمكن زيادة رقعة الخضر والفاكهة في الأراضي الجديدة وتقليصها في الأراضي القديمة بحوالي ٢٥٠ - ٣٠٠ ألف فدان علي ان توزع هذه المساحات علي محاصيل الثوم والارز والقمح والفول والعدس . كذلك العمل قدر المستطاع لخفض مساحات الذرة بنوعيتها والارز والقمح (٢٠٠ ، ١١٥) ٢٠ ألف فدان لكل منها من الأراضي الجديدة) ويحل محلها محاصيل الخضر والفاكهة والاعلاف وينجر السكر والبقول والقمح إن أمكن .

وفي هذا الصدد يمكن القول بصفة عام ان تغيير التركيب المحصولي اصبح شرط لازم ، ان لم يكن في التركيب المحصولي فبالنوع فبالنوع المحصولي ان لم يكن بإعادة تصميم تركيب محصولي جديد داخل الوادي ، فإعادة التوزيع المحصولي في الأراضي المستصلحة خارج الوادي .

ومن ثم فإن التغيير السابق اصبح شرطاً لمواجهة الاوضاع الغذائية المتدنية ، وليس التغيير الرتيب الجزئي ، ولكن التغيير الجذري التفري . ولا يغيب عن البال مايتطلبه ذلك التغيير من قياده لديها شجاعة وقدرة اتخاذ القرار ومسلحة بالعلم والخبره الفنيه والاخلاص .

ويأتي المقترح الرابع وهو المتعلق بتعميم الاصناف مرتفعة الانتاجية في كل اقليم ، وحيث يزرع بالبلاد ثمانية اصناف من القمح جيزه (١٥٥) ، جيزه (١٥٦) ، جيزه (١٥٧) ، سخا (٨) ، سخا (٦١) ، سخا (٦٩) ، بلدي

واستورك . وفي عام ١٩٨٥ ، مثلت مساحة الصنف جيزه (١٥٥) حوالي ٤٢٪ من جملة مساحة القمح ، تلاه جيزه (١٥٧) ٢٦٪ ثم سخا (٦٩) ١٥٪ والأصناف الثلاثة السابقة تمثل ٨٥٪ من جملة مساحة القمح .

وتحققت اعلي انتاجية لصنف جيزه (١٥٥) في كل من الجيزه الدقهلية والغربية ١١٠٦ ، ١١٠٦ ، ١٠٨٥ أردب للفدان وتقل عن ٨ أردب في مصر العليا ، اما الصنف (١٥٧) فقد بلغت اقصى انتاجية له في محافظة الغربية (١٢٤) أردب للفدان تلاها المنوفية والجيزه ١٢٣٧ ، ١٢٣٧ أردب للفدان تقريبا .

أما الصنف سخا (٦٩) فحقق اعلي انتاجية للفدان في الجيزه (١٤١٧) أردب) تلاها الغربية ، سوهاج ، البحيرة ١٣٩٧ ، ١٣٣٧ ، ١٢٧١ ، أردب للفدان .

واذا ما أمكن الاستفادة من الميزة النسبية لانتاج القمح في مختلف المحافظات بحيث يمكن تعميم الأصناف ذات الانتاجية المرتفعة فسي المحافظات ذات الميزة النسبية ، لأمكن زيادة انتاج القمح من الرقعة القمحية الحالية ، حيث يمكن زيادة الانتاج بنسبة ١٨٪ مما هو عليه عام ١٩٨٥ عن طريق تعميم الأصناف عالية الانتاج . اما لو تم تعميم صنفى سخا (٦٩) وستورك وهما بمتوسط انتاجية ١٤ أردب للفدان (٢ طن للفدان) لأمكن زيادة الانتاج بحوالي ٢٣٪ مما هو عليه عام ١٩٨٥ .

لذا توصي الدراسة بضرورة توزيع الاصناف الاعلي انتاجية فسي مناطق الانتاج التي تعطي فيها تلك الانتاجية المرتفعة - وتوفير البذور
بالقدر اللازم لتلك المساحات وعدم التهاون في مخالفة زراعتها . هذا
بالاضافة الي ضرورة الحفاظ علي حد ادني من الحيازه يزرع بالقمح
سنوياً .

تناول هذا الفصل ايضا تعريف مفهوم ترشيد الاستهلاك من القمح وعرض لاهم وسائل ترشيد الاستهلاك من القمح والتي يمكن إيجادها فيما

يلي :-

أ - إعادة النظر في نظام تسعير القمح ودعمه : حيث اوضحت الدراسة ان متوسط السعر المزرعي لطن القمح بلغ خلال الفترة ١٩٨٤/٨٠ نحو ١٠٠ جنيه ، بينما بلغ متوسط سعر استيراد طن القمح خلال نفس الفترة حوالي ١٢٨ جنيه ، في حين قدر متوسط تكاليف استيراد طن القمح بحوالي ١٥٢ جنيه خلال الفترة المذكورة . أي ان السعر المزرعي للقمح يعادل نحو ٦٦٪ من تكاليف استيراد طن القمح خلال الفترة ١٩٨٤/٨٠ هذا فضلاً عن ان السعر المزرعي للقمح منازال لايحقق ربح مجزي للمزارع وخاصة ان الغدان من المحصولين الشتويين الرئيسين البديلين للقمح وهما الفول والبرسيم يحققان دخلاً يفوق كثيراً الدخل المحقق من فدان القمح، ومن الطبيعي الا تشجع هذه السياسة المزارع علي التوسع والاهتمام بزراعة القمح .

ومن ناحية اخري ترتب علي سياسة الدعم حدوث اختلالات سعرية للمحاصيل الزراعية ومنتجاتها ، مما ساعد سواء بطريق مباشر او غير مباشر علي زيادة الفاقد من القمح وتغيير الانماط الاستهلاكية .

وفي هذا المجال اقترحت الدراسة ضرورة معالجة السياسة السعرية

للمحاصيل والدقيق وكذلك سياسة الدعم معالجة موضوعية في اطار السياسة

السعرية للمحاصيل ومنتجاتها من ناحية وللمحاصيل الزراعية البديلة من

ناحية اخري ، علي ان تهدف هذه المعالجة الي رفع سعر توريد القمح

والقضاء علي الاختلالات السعرية وترشيد الدعم الموجه الي القمح والدقيق

والخبز .

ب - إدخال الاساليب التكنولوجية الحديثة لاحتلال بدائل القمح في الخبز : تناولت الدراسة عرض لاهم البدائل المختلفة الممكن إضافتها السي دقيق القمح لانتاج خبز بمواصفات مقبولة ، كما استعرضت الدراسة

بالتحليل اقتصاديات اضافة كل بديل من البدائل المختلفة ومبدي الوفرة الممكن تحقيقه نتيجة لاضافة هذه البدائل ، سواء كان هذا الوفرة في الكميات المستوردة من القمح او في حجم المبالغ الموجهة الي دعم القمح ويمكن تلخيص اهم النتائج فيما يلي :-
يعتبر اضافة كل من دقيق الشعير والبطاطس الي دقيق القمح بغرض

انتاج الخبز غير إقتصاديا في ظل ظروف الانتاج والاسعار الحالية ،

بينما يعتبر اضافة دقيق الذرة الي دقيق القمح اقتصاديا تحت ظروف

الانتاج الحالية والمتوقعة .

- ان خلط دقيق القمح بنسبة ١٠٪ فقط من دقيق بديل آخر تعني توفير نحو ٢٧١ ألف طن من القمح عند المستوي الحالي من الاستهلاك ، أما عند المستوي المتوقع من الاستهلاك خلال عام ١٩٩٠ فتعني اضافة ١٠٪ توفير نحو ٤٧١ ألف طن قمح ، وتقدر قيمة الوفرة في كمية الواردات بنحو ٤٩ ، ٦٢ مليون جنيه عند المستوي الحالي والمتوقع من الاستهلاك علي الترتيب . كما تعني اضافة ٢٥٪ من الدقيق البديل الي دقيق القمح توفير نحو ٩٢٧ ألف طن عند مستوي الاستهلاك الحالي ويقدر الوفرة في قيمة واردات هذه الكمية حوالي ١٢٢ مليون جنيه ، اما عند مستوي الاستهلاك المتوقع خلال عام ١٩٩٠ فتعني هذه النسبة من الاضافة توفير نحو ١١٧٨ ألف طن قمح ، يقدر الوفرة في قيمة واردات هذه الكمية حوالي ١٥٧ مليون جنيه .

وهذا يعني ان احلال دقيق القمح بدقيق آخر بديل له يعني توفير

ملايين الجنيهات سنويا لميزانية الدولة .

- استعرضت الدراسة ايضا الاحتياجات من مساحة الذرة المراد زراعتها او المراد زيادة انتاجيتها عند مستوي احلال ١٠٪ ، ٢٥٪ دقيق ذرة الي دقيق القمح ، حيث اتضح بفرض ثبات إنتاجية فدان الذرة عند المستوي الحالي وهو ١٢ر٣ أردب فإن اضافة دقيق الذرة بنسبة ١٠٪ عند مستوي الاستهلاك المتوقع عام ١٩٩٠ تستلزم

اضافة تقدر بنحو ٢٥٥ ألف فدان ، اما اضافته بنسبة ٢٥٪ فيحتاج الامر زيادة المساحة المزروعة بنحو ٦٢٩ ألف فدان وهو مايصعب تحقيقه في ظل محددات التركيب المحصولي الحاليه . ولذلك فإن زراعة الاصناف المستنبطة بالاراضي القديمة يمثل البديل الأكثر واقعية لتوفير كمية دقيق الذره اللازمة للاحلال ، حيث اوضحت الدراسة انه عند مستوي الاستهلاك المتوقع واحلال دقيق الذره بنسبة ١٠٪ فقط يستلزم رفع انتاجية نحو ٤٠٨ ألف فدان تمثل نحو ٢٨٪ من المساحة المنزوعة حاليا الي ٢٠ أردب للفدان او نحو ١٧٨ ألف فدان تمثل نحو ١٢٪ من المساحة المزروعة حاليا الي ٣٠ أردب للفدان . اما توفير كميات الذره اللازمة للاحلال محل القمح بنسبة ٢٥٪ فيمكن تحقيقه اذا ارتفعت انتاجية ٣٠٪ فقط من المساحة الحالية الي ٣٠ أردب للفدان وهو أمر ليس من الصعب تحقيقه .

ج - خفض الفاقد من القمح والخبز : استعرضت الدراسة اهم اسباب زيادة الفاقد من القمح والخبز وخطورة ذلك الفاقد علي ميزانية الدولة ، كما اوضحت الدراسة تأثير تقليل الفاقد المقدر بنسب تتراوح من ١ - ٥٠٪ من كمية الفاقد علي تحقيق وفر في استهلاك الفرد من القمح وفي قيمة الواردات وقيمة الدعم وكذا الوفر في المساحة ويمكن تلخيص اهم النتائج فيما يلي :-

عند خفض الفاقد بنسبة ١٪ فقط سيتحقق وفر قدره ١٠٣٢ ألف طن قمح ويعني ذلك توفير نحو ١٤ مليون جنيه من قيمة البواردات وتوفير مايعادل مساحة قدرها ٦٩٩ ألف فدان . اما اذا انخفض الفاقد بنسبة ٥٠٪ فإن ذلك يحقق وفرأ قدره ٥١٦ ألف طن ، بما يعني توفير نحو ٦٩ مليون جنيه من قيمة الواردات ، ويعادل هذا الفاقد مساحة قدرها ٢٤٥ ألف فدان ويعني ذلك ايضا تحقيق وفر في قيمة الدعم الموجه للقمح المستورد مقداره ٦٨ مليون جنيه .

كما تناولت الدراسة ايضا اهم الوسائل الواجب إتباعها لتقليل الفاقد من القمح ودقيقه والخبز والتي يمكن ايجازها فيما يلي :-

ضرورة معالجة سياسة تسعير القمح ، توفير الاعلاف المركزة ،

تحديث عمليات استقبال وتخزين وتعبئة ونقل القمح والدقيق ،

ضرورة الاهتمام بجودة رغيف الخبز وتعدد نوعياته ، الاهتمام

بمواصفات الدقيق والاقماح المستوردة ونشر الوعي الاستهلاكي .

د - تعديل الانماط الاستهلاكية الحالية : يمثل تعديل الانماط الاستهلاكية احد وسائل ترشيد الاستهلاك طويلة الاجل وترشيد الاستهلاك من القمح يجب توجيه الانماط الاستهلاكية نحو انواع اخري بديلة من الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية والتي اهمها البطاطس والذرة لتحل محل القمح والخبز ولتحقيق ذلك لابد من إقتناع الفرد بأهمية تناول الاحتياجات الغذائية الملائمة والابتعاد عن الاسراف فسي التغذية والتخلص من العادات الغذائية الغير سليمة ويرتكز تحقيق ذلك في المقام الاول علي الجهود الاعلامية ودورها الايجابي في توعية المستهلك وتوجيهه .

هـ - خفض استهلاك الفرد من القمح : اوضحت الدراسة ان نصيب الفرد الحالي من القمح يزيد كثيرا عن الاحتياجات الغذائية وأن تخفيض استهلاك الفرد من ١٨٣ر٤ كجم (المستوي الحالي) الي ١٥٠ كجم / سنه يعني توفير نحو ٢٢ر٤ كجم من استهلاك الفرد ، وهذا يمثل وفر قدره ١٥٢٤ ألف طن من جملة الاستهلاك القومي من القمح وهو ما يعادل نحو ٧٧٪ من جملة الانتاج المحلي ، وتقدر قيمة الواردات التي من الممكن ان توفرها هذه الكمية حوالي ٢٠٤ مليون جنيه ، كما ان ذلك يرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من ٢٤٪ الي نحو ٢٩٪ . وتتلخص اهم طرق تخفيض استهلاك الفرد في تقليل الفاقد وترشيد سياسة الدعم والقضاء علي الاختلالات السعرية . هذا فضلا عن توعية وارشاد الفرد والتي يمكن لاجهزة الاعلام ان تقوم بدور كبير فيها .

لقد حاولت الدراسة في الفصل الخامس والآخر منها وبعد المناقشة المستفيضة لكافة احوال انتاج واستهلاك ومختلف استخدامات القمح ، ان تجيب علي السؤال الهام الذي طرحته وهو الي اي مدي يمكن تحقيق اكتفاء ذاتي في هذه السلعة الاستراتيجية ومتطلبات ذلك والمدي الزمني اللازم والسياسات المقترحة .

فأستبعدت الدراسة إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي كامل لان ذلك يحتاج الي زراعة رقعة اضافية بالقمح تقدر بحوالي ١٦ مليون فدان عما هو متوقع عام ١٩٩٠ والبالغة ١٣٩٩ ألف فدان وحوالي ٤٠ مليون فدان عما هو متوقع عام ١٩٩٥ والبالغة ١٤١٥ ألف فدان وبإنتاجية قدرها ١٧٧ طن للفدان .

وكذلك الحال بالنسبة لما هو مطلوب زيادته في رقعة القمح عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ اذا كان المطلوب تحقيق درجة اكتفاء ذاتي قدرها ٧٥٪ ، حيث مطلوب ان تزيد الرقعة القمحية عما هو متوقع لها بحوالي ٢٣ ، ٢٧ مليون فدان عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي وهذا مالا يمكن تحقيقه في ظل الاوضاع الراهنة لقطاع الزراعة .

أما لتحقيق درجة اكتفاء ذاتي وقدرها ٥٠٪ فيستلزم الامر أن تزيد رقعة القمح عما هو متوقع لها عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ بحوالي ١٧ ، ٢ مليون فدان تقريبا علي التوالي ، اي يغطي القمح ٢٠٪ من اجمالي الرقعة المحصولية والبالغة ١١ مليون فدان عام ١٩٩٠ وحوالي ٢١٣٪ من اجمالي الرقعة المحصولية عام ١٩٩٥ ، اما رقعة القمح الحالية فتعادل حوالي ١٢٣٪ من اجمالي الرقعة المحصولية . وان كان هذا الامر بالامكان تحقيقه فانه ليس من السهل اتخاذ مثل هذا القرار بالنسبة لواقع السياسة الزراعية او السياسة الاقتصادية .

أما مستلزمات تحقيق درجة اكتفاء ذاتي ٤٠٪ في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ، فهي زراعة رقعة اضافية بالقمح عما هو متوقع قدرها ٨٦ ألف فدان ، ١٣٥١ ألف فدان اذا كانت الانتاجية ١٧٧ طن للفدان ، أي تصبح رقعة القمح تمثل ٢٢٣٪ ، ٢٥١٪ من جملة الرقعة المحصولية والبالغة ١١ مليون فدان في العامين المذكورين علي التوالي . وهذا وان

كان من الممكن تحقيقه ، لكن ليس من السهل علي متخذ القرار ان يتخذ مثل هذا القرار لانه سيؤدي الي تغيير جوهرى في نمط التركيب المحصولي الحالي او المتوقع .

لذلك فقد قامت الدراسة باستكمال مختلف جوانب المشكلة القمحية وحددت مجال الحركة في دائرة الممكن بعيداً عن دائرة المستحيل او الصعب المنال ، حيث توصلت الدراسة الي انه بالامكان تصنيع رغيف خبز بلدي مكون من الذره الشاميه والقمح ، كما انه بالامكان تقليل الفاقد الكبير في القمح الموجه لصناعة رغيف الخبز ، ليصل الي استهلاك الفرد السنوي من القمح الي حوالي ١٨٢ر٤ كجم كمتوسط للفترة ١٩٨٥/٨١ ، او يصل الي اكثر من ذلك كما قدرته بعض الدراسات ، هذا دون استبعاد الاطفال والعاملين بالخارج من اجمالي عدد السكان ، ذلك كله في حين ان احتياجات الفرد الاساسية لا تتجاوز ١٥٠ كجم في السنة . ثم ايضا بالامكان زيادة رقعة لاقمح في حدود معينة ودونما اختلال بالتركيب المحصولي الحالي بشكل جوهرى وبالتالي زيادة الانتاج المتوقع من القمح ومن ثم رفع درجة الاكتفاء الذاتي .

ان الحركة علي المحاور الاربعة سالفه البيان تؤدي ولاشك الي رفع درجة الاكتفاء الذاتي حيث :-

- ١ - ان تصنيع رغيف خبز بلدي من القمح والذره الشاميه بنسبة ٧٥٪ قمح و ٢٥٪ ذره شاميه يؤدي الي رفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ من حوالي ٢١٦٪ ، ٢٠٪ الي حوالي ٢٤٣٪ ، ٢٢٢٪ علي التوالي وبالترتيب .
- ٢ - ان تقليل الفاقد في القمح الموجه لصناعة رغيف الخبز بنسبة ٥٠٪ فقط مما هو عليه يؤدي الي رفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة الي ٢٢٪ ، ٢١٥٪ عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي .
- ٣ - ان خفض متوسط استهلاك الفرد السنوي من القمح الي ١٥٠ كجم بدلا من ١٨٢ر٤ كجم سود يؤدي الي رفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة الي ٢٧٤٪ ، ٢٦٪ عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي .
- ٤ - زيادة رقعة القمح ستؤدي الي زيادة الانتاج ، فاذا تم :

أ - زراعة القمح في ٢٢٠ ألف فدان اضافية كنتيجة لزراعة الاقطان قصيرة التيلة بدلاً من جزء من الاقطان المصرية سيؤدي الي زيادة الانتاج من القمح بحوالي ٢٧٤ ألف طن سنوياً وعلي اساس ١٧ طن للفدان .

ب - زراعة القمح في ٥٠ ألف فدان من الاراضي المستصلحة حديثاً ستزيد الانتاج بحوالي ٤٠ ألف طن وعلي اساس انتاجية قدرها ١٢ طن للفدان .

ج - زراعة القمح علي مساحة ١٥٠٠ ألف فدان كما تقضي خطة وزارة الزراعة سيزيد الانتاج عما هو متوقع له عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ بحوالي ٢٩٣ ، ٢٨٣ ألف فطن علي التوالي وذلك علي اساس انتاجية قدرها ١٧ ، ١٨ طن للفدان في العامين المذكورين وبالترتيب .

د - اذا أمكن تعميم الاصناف القمحية عالية الانتاج وزراعة ١٣٠٠ ألف فدان فقط بالقمح فسيؤدي هذا الي زيادة الانتاج عما هو متوقع له بحوالي ٢٤٣ ، ٨٢٣ ألف طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي ، وهذا يمكن ان يرفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة الي ٢٤٩٪ ، ٢٧٪ في العامين المذكورين علي التوالي .

واذا أمكن ان تزرع رقعة اضافية بالقمح وقدرها ٢٢٠ ألف فدان بالاضافة الي ٤٠ ألف فدان في اراضي الاستصلاح وتعميم زراعة الاصناف عالية الانتاج ، فسيؤدي ذلك الي زيادة الانتاج عما هو متوقع له بحوالي ١٢٥٧ ، ١٧٤٧ ألف طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي مما يرفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة الي ١٣٦٪ عام ١٩٩٥ وحوالي ٢٤٦٪ عام ١٩٩٥ .

ولكن المنطق العلمي يقضي بأن تكلف الجهود المجتمعة لتتكاثر وتتضافر من اجل رفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة من القمح ، ومن ثم بالامكان خفض الفاقد وتصنيع رغيف خبز بلدي من القمح والذرة الشامية وكذلك خفض استهلاك الفرد السنوي الي ١٥٠ كجم وزيادة الانتاج وفق مقترحات الدراسة ولقد تقدمت الدراسة بمقترحات ثلاثة ، يقضي المقترح الاول بتصنيع رغيف خبز بلدي مكون ٩٠٪ قمح ، ١٠٪ ذرة شامية ، وخفض الفاقد بنسبة ٢٠٪ مما هو عليه وان يكون متوسط استهلاك الفرد

السوي ١٥٠ كجم فقط وزيادة الانتاج بحوالي ٦٦٧ ، ٦٥٧ ألف طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ نتيجة لزراعة ٢٢٠ ألف فدان نتيجة لادخال الاقطان الامريكية قصيرة التيلة وزراعة ١٥٠٠ ألف فدان وفق مقترح وزارة الزراعة ، فلو تحقق ذلك فسترتفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة من ٢١٦٪ ، ٢٠٪ الي حوالي ٢٨٩٪ ، ٢٦٢٪ في عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي وهي درجة اكتفاء ذاتي تفوق بكثير ما هو متوقع اذا استمرت الاوضاع الراهنة للانتاج والاستهلاك علي ماهي عليه .

ويقضي المقترح لاثاني بتصنيع رغيف خبز بلدي مكون من ٧٥٪ قمح و ٢٥٪ ذرة شامية وتقليل الفاقد في تصنيع رغيف الخبز بنسبة ٥٠٪ مما هو عليه وخفض استهلاك الفرد الي ١٥٠ كجم بدلاً من ١٨٢٫٤ كجم في السنة وزيادة الانتاج بحوالي ١٢٥٧ ، ١٧٤٧ ألف طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي كنتيجة لزراعة القمح علي رقعة اضافية قدرها ٢٢٠ ألف فدان يتم تجنيبها بزراعة الاقطان الامريكية قصيرة التيلة وزراعة ٤٥٠ ألف فدان في اراضي الاستصلاح وتصميم الاصناف عالية الانتاج في رقعة قدرها ١٣٠٠ ألف فدان . فلو تحقق ذلك سيؤدي الي رفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة الي ٥٤٦٪ ، ٥٧٤٪ عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ علي التوالي ، أي اكثر من نصف احتياجات السكان وهي نسبة مرغوبة ومطلوبة ويمكنه التحقيق في ظل الظروف الراهنة .

ويقضي المقترح الثالث بخفض متوسط استهلاك الفرد السنوي الي ١٧٠ كجم فقط وتقليل الفاقد في صناعة رغيف الخبز بنسبة ٥٠٪ مما هو عليه وزراعة القمح في ٢٢٠ ألف فدان اضافية يتم تجنيبها لزراعة القمح بزراعة الاقطان الامريكية قصيرة التيلة وبالتالي زيادة الانتاج بحوالي ٤٤٠ ألف طن علي اساس انتاجية ٢ طن للفدان ، وايضا تصنيع رغيف خبز بلدي مكون من ٧٥٪ قمح و ٢٥٪ ذرة شامية ، فهذا سيؤدي الي خفض الفجوة المتوقعة الي ١٧٥٧ ، ٥١٢٣ ألف طن عامي ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ بدلاً من ٨١٩٧ ، ٩٦٠٥ ألف طن في السنتين السابقتين علي التوالي ، كما سيرفع درجة الاكتفاء الذاتي المتوقعة في السنتين السابقتين الذكر من ٢١٦٪ ، ٢٠٪ الي حوالي ٢٨٥٪ ، ٤١٤٪ في السنتين سالفتي الذكر أي حوالي ضعف ما هو متوقع .

ولعل هذا المقترح الاخير اسهل المقترحات واكثرها قابلية للتطبيق
وان كان بالامكان تطبيق كافة المقترحات المذكورة .

وهكذا تكون الدراسة قد قدمت حلول علمية وعملية لمشكلة القمح
في البلاد ، وان تبني أي منها بالتنفيذ من قبل المخطط سيجنب البلاد
كثير من المخاطر المحتملة و سيخفف من حجم الضغوط التي قد تتعرض اليها
مستقبلاً والتي قد تنال من السيادة الوطنية ، كما سيخفف عبئ العجز في
موازنة الدولة من النقد الاجنبي وعجز ميزان المدفوعات ، بل سيعطي
الامان للمستهلك ، فليس من الجائز ان يكون انتاج دولة زراعة لايفي
إلا باحتياجات مواطنيها لمدة ثلاثة أشهر ومن سلع إستراتيجية كالقمح .

الملاحق

- ملحق (١) - بيانات إحصائية .
- ملحق (٢) - السوق الدولية للقمح .
- ملحق (٣) - اثر الري والتسميد علي محصول القمح .
- ملحق (٤) - تقليل حجم الفاقد من القمح .

ملحق رقم (۱)

بيانات إحصائية

جدول رقم (١)

تطور الانتاج والاستهلاك من القمح والدقيق الفاخر خلال الفترة ١٩٨٥/٦٦ بالالف طن

البيان نوات	(١) الانتاج	الاستهلاك			تعداد السكان بالالف نمة	متوسط نصيب الفرد كجم/سنة	حجم الفجوة
		دقيق فاخر	قمح	اجمالي في صورة قمح			
١	١٤٨٣	٥٨٤	٢٨١٥	٣٦٢٦	٣٠٠٧٦	١٢٠٠٦	٢١٤٣
١	١٣٠٧	٥٥٥	٢٧٦٨	٣٥٣٩	٢٠٨٩٢	١١٤٠٦	٢٢٣٢
١	١٥٥٥	٤٥٩	٣٠٩٣	٣٧٣١	٢١٥٩٦	١١٨٠١	٢١٧٦
١	١٢٩٤	٥٠٨	٣١٩٤	٣٩٠٠	٢٢٣١٦	١٢٠٠٧	٢٦٠٦
١	١٥٥١	٥٨١	٣٣٣٨	٤١٤٥	٢٣٠٥٣	١٢٥٠٤	٢٥٩٤
١	١٧٦٧	٥٥٣	٣٥٦٦	٤٣٣٤	٢٣٨٠٧	١٢٨٠٢	٢٥٦٧
١	١٦٥٩	٥٤١	٣٧٢٩	٤٤٨٠	٢٤٥٧٨	١٢٩٠٦	٢٨٣١
١	١٨٧٦	٥٤٦	٤٠٦٠	٤٨١٨	٢٥٣٦٦	١٣٦٠٢	٢٩٤٢
١	١٩٣٠	٤١٢	٤٤٧٧	٥٠٤٩	٢٦١٧٢	١٣٩٠٦	٣١١٩
١	٢٠٧٧	٦٤٦	٤٤٧٣	٥٣٧٠	٢٦٩٩٧	١٤٥٠٢	٣٢٩٣
١	٢٠١١	٦٧٩	٤٧٤٣	٥٦٨٦	٢٨١٩٨	١٤٨٠٨	٣٦٧٥
١	١٧١٣	٨١١	٥٠٦٩	٦١٩٥	٢٨٧٩٤	١٥٩٠٧	٤٤٨٢
١	١٩٦٧	٩٧٧	٥٤٣٥	٦٧٨٢	٢٩٧٦٧	١٧٠٠٥	٤٨١٥
١	١٨٨١	١٠٨٠	٥٥١٩	٧٠١٩	٤٠٩٨٣	١٧١٠٢	٥١٣٨
١	١٨٣١	١١٤٣	٥٨٣٠	٧٤١٨	٤٣٢٨٩	١٧٥٠٤	٥٥٨٧
١	١٩٨٣	١٣٠٥	٥٨٧٤	٧٦٨٧	٤٣٤٦٥	١٧٦٠٩	٥٧٠٤
١	٢٠٧١	١٤١١	٥٩٧٦	٧٩٣٦	٤٤٦٧٣	١٧٧٠٥	٥٨٦٥
١	٢٠٥٤	١٦٨٣	٦٣١٩	٨٥٥٧	٤٥٩١٥	١٨٦٠٤	٦٥٠٣
١	١٨٩٣	١٨٩٥	٦٣٩٥	٩٠٢٧	٤٧١٩١	١٩١٠٢	٧١٣٤
١	١٩٤٣	٢٠٤٧	٦٠٧٦	٨٩١٩	٤٨٥٠٣	١٨٣٠٩	٦٩٧٦

مدر :-

- (١) حسب من سجلات وزارة الزراعة والامن الغذائي .
(٢) حسب من سجلات وزارة التموين والتجارة الداخلية .

جدول رقم (٢)
متوسط اسعار الاستيراد بالجنيه للطن من القمح
والدقيق الفاخر في الفترة ٦٥ - ١٩٨٥

السنة	القمح	دقيق القمح الفاخر
١٩٦٥	٣٢	—
١٩٦٦	٣٠	—
١٩٦٧	٣١	—
١٩٦٨	٢٧	—
١٩٦٩	٢٧	—
١٩٧٠	٢٤	—
١٩٧١	٣١	٣٣
١٩٧٢	٢٩	٣٤
١٩٧٣	٦٥	٧٨
١٩٧٤	٩٢	١٠٧
١٩٧٥	٧٨	٨١
١٩٧٦	٦٠	٨٤
١٩٧٧	٤٦	٧١
١٩٧٨	٥٢	٧٤
١٩٧٩	١٢٥	١٧٥
١٩٨٠	١٤٧	٢٢٣
١٩٨١	١٤١	٢٤١
١٩٨٢	١٤٥	١٩٩
١٩٨٣	١٢٧	١٣٦
١٩٨٤	١٢٨	١٤٣
١٩٨٥	١٢٢	١٦٢

المصدر :-

جمعت وحسبت من سجلات وزارة التموين والتجارة
الداخلية .

جدول رقم (٣)

مساحة ومتوسط وانتاج محصول القمح عام ١٩٨٥ مقارنا بعام ١٩٨٤

المحافظات	١٩٨٥			١٩٨٤		
	المساحة فدان	المتوسط أردب	المحصول أردب	المساحة فدان	المتوسط أردب	المحصول أردب
الاسكندرية	٣٢٤٤	٦١٠	١٩٧٨٩	٣٢٤٢	٥٨٨	١٩٠٧٠
البحيرة	١٢٠٠٧٣	١٠٣٤	١٢٤١٧٩٥	١١٦٣٠٧	١٠٠١	١١٦٤٥٧٨
الغربية	٨٢٣٧٠	١١٧٧	٩٦٩٧٨٥	٨٢٨٧٣	١١٦٦	٩٦٦٣٤٧
كفر الشيخ	٨٧٩٤٦	١٠٣٩	٩٠٥٣٧٠	٧٩٣١٧	١٠٠٧	٧٩٨٠٢٧
الدقهلية	١٤٧٣٦٤	١١٧٤	١٧٢٩٧٠٢	١٣٦٦٨٢	١١٧٧	١٦٠٨٣٢٥
دمياط	٩٦٦٠	١٠٣٦	٩٩٠٨٣	١٠٩٥٨	١٠٠٣	١٠٩٩٠٣
الشرقية	١٤٢٠٠٤	١٠٨٣	١٥٣٨٠١٧	١٣٨٣٣٦	١٠٤٠	١٤٣٩٢٨٢
الاسماعيلية	٦٧٤٩	٧٩٤	٥٣٥٨٧	٦٥١٢	٧٩٠	٥١٤١٧
السويس	٨٥٦	٧٤٠	٦٣٣٥	٨٣٩	٨٨٩	٧٣٦٨
المنوفية	٦٤٦٣٤	١١٧٤	٧٥٨٧٥٣	٦١٨١٩	١١٢٣	٦٩٤٠٠٧
القليوبية	٢٢٤١٤	١٠٨٣	٢٤٣٧٨٧	٢٥٨٤٥	١٠٤١	٢٦٨٩٣٦
القاهرة	٢٤٥	١٠٤٥	٢٥٦١	٣٨٧	١٠٨٧	٤٣٠٥
الوجه البحري	٦٨٧٥٤٩	١١٠١	٧٥٦٧٥٦٤	٦٦٢٩٩٦	١٠٧٦	٧١٢١٣٥٥
الجيزة	٨٩٦٩	١٣٠٤	١١٦٩٣٢	٩٨٦٩	١١٩٠	١١٧٤١٢
بنى سويف	٥٠٥٦٠	١١٦٦	٥٨٩٦٩٥	٥٣٤٣٠	١١٠٥	٥٩٠٥٤١
الفيوم	٥٤٧٧٣	١٠١٩	٥٥٨٠٨٧	٥٩٣٣٥	٩٩٩	٥٩١٦٣٢
المنيا	٨٧٢٧٦	١٠٣٢	٩٠٠٩٥٢	٩٦٥٣٥	١٠١٩	٩٨٤١٥٣
مصر الوسطي	٢٠١٥٧٨	١٠٧٤	٢١٦٥٦٦٦	٢١٩٠٤٩	١٠٤٣	٢٢٨٢٧٢٧
اسيوط	٨٧١٧٤	١٠٤٩	٩١٤٥٨٧	٨٣٤٤٢	١٠٥٠	٨٧٥٨١٢
سوهاج	١١٥٣١٩	٩٤٦	١٠٩٠٥٤١	١١٦١٩٥	٩٢١	١٠٧٠٦٣٣
قنا	٨٣٥٥٨	٨٠٥	٦٧٣٠٤٢	٨٣٩١١	٧٧٨	٦٥٢٨٣١
اسوان	١٠٧٤٥	٦٦٣	٧١٢٠٠	١٢٧٧٩	٦٧٩	٨٦٨١٧
مصر العليا	٢٩٦٧٩٦	٩٣٦	٢٧٤٩٣٧٠	٢٩٦٣٢٧	٩٠٦	٢٦٨٦٠٩٣
اجمالي الجمهورية	١١٨٥٩٢٣	١٠٥٣	١٢٤٨٢٦٠٠	١١٧٨٣٧٢	١٠٢٧	١٢١٠١١٧٥

المصدر :-

وزارة الزراعة - الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي - (التقدير النهائي للمحاصيل

الحقلية الشتوية عام ١٩٨٥ مقارنا بعام ١٩٨٤) - ١٩٨٦.

جدول رقم (۴)

مساحة ومتوسط وانتاج محصول القمح عام ١٩٨٥ بالاصناف

ج ١٥٦			ج ١٥٥			محافظات
المحصول اردب	المتوسط اردب	المساحة فدان	المحصول اردب	المتوسط اردب	المساحة فدان	
—	—	—	—	—	—	سكندرية
—	—	—	٨٤٠٦٤٢	٩٧٥	٨٦١٩٨	بحيرة
—	—	—	٥٠٤٢٩٠	١٠٨٥	٤٦٤٦٤	غربية
—	—	—	٥٤٦٥٠٦	٩٤٨	٥٧٦٤٧	شرقية
—	—	—	٥٥٨٥٩١	١١٠٦	٥٠٤٨٤	دقهلية
—	—	—	٥٠٩٣٥	٩٧٦	٥٢١٩	بهاط
—	—	—	٤٤١٤٢٤	٩٩٣	٤٤٤٦٤	شرقية
—	—	—	٢٧٥٢٩	٨٠٢	٤٦٧٧	سماعيلية
—	—	—	٢٣١٤	٧٢٧	٣١٤	سويس
—	—	—	١٧٧٠٠٢	١٠٢٤	١٧٢٨٠	منوفية
—	—	—	٩٧٣٠٧	١٠٢٣	٩٥١٠	غليوبية
—	—	—	٢٥٦١	١٠٤٦	٢٤٥	قاهرة
—	—	—	٢٢٥٩١١١	١٠١١	٢٢٢٥٠٢	وجه البحري
—	—	—	٤٩٧٧	١١١٦	٤٤٦	جيزة
٥٢٠٥٣	٨٩٤	٥٨٢٥	—	—	—	ي سويس
—	—	—	—	—	—	فيوم
٤٠٧٩٩٨	٩٢٧	٤٣٥٥٨	—	—	—	منيا
٤٦٠٠٥١	٩٢٢	٤٩٣٨٢	٤٩٧٧	١١١٦	٤٤٦	الوسطى
٢٢٧٥٧	٩٨٧	٢٤٠٧	٤٤٠٩٨٠	٧٦٥	٥٢٦٠	سيوط
—	—	—	٨٠٣٤٤٦	٨٥٨	٩٣٦٨١	وهاد
—	—	—	٦٧٣٠٤٢	٨٠٥	٨٣٥٥٨	البحري
—	—	—	٦٢٠٤١	٦٥٧	٩٤٤٠	سوان
٢٢٧٥٧	٩٨٧	٢٤٠٧	١٥٧٩٥٠٩	٨٢٢	١٩٢٠٣٩	البحري
٤٨٢٨٠٨	٩٢٤	٥١٧٩٠	٤٨٤٣٥٩٧	٩٤١	٥١٤٩٨٧	شمالى
—	—	—	—	—	—	جمهورية

مصدر :-

وزارة الزراعة - الادارة المركزية للاقتصاد الزراعي - (التقدير النهائي للمحاصيل

الحقلية الشتوية عام ١٩٨٥ مقارنة بعام (١٩٨٤) - ١٩٨٦.

تابع جدول رقم (٤)
مساحة ومتوسط و انتاج محصول القمح عام ١٩٨٥ بالاصناف

محافظات	ج ١٥٧			س خا ٨		
	المساحة فدان	المتوسط أردب	المحصول أردب	المساحة فدان	المتوسط أردب	المحصول أردب
السكندرية	٥١٠	٨٩٦	٤٥٧٠	١٨٥٩	٤٩٢	٩١٤٦
بحيرة	٤٢٣	٩١٥	٢٨٧٠	٢٤٢٤٧	١١٧١	٢٨٢٨٥٤
غربية	٢١٢٧٢	١٢٤٠	٢٦٢٨٢٣	—	—	—
فر الشيخ	٥١٢	٩٢٥	٤٧٨٧	١٦٢٦٨	١٢٥٠	٢٠٢٢٩٤
دقهلية	٥٣٩٣٥	١١٤٥	٦١٧٦٤٠	١٥٣٦٦	١٢٢٠	٢٠٢٨٣٠
بهاط	—	—	—	٤٠٦٠	١٠٨٦	٤٤٠٨١
شرقية	٦٧٤٢١	١٠٦٤	٧١٧٥١٦	—	—	—
المنيا	٦٦٧	٩٠٠	٦٣٢٧	—	—	—
سويس	٢٩١	٨١٠	٢٣٥٧	—	—	—
منوفية	٣٥٩٠٩	١٢٣٧	٤٤٤٠٦١	—	—	—
قليوبية	١١٩٩٢	١١٢٧	١٢٦٣٢٢	—	—	—
قاهرة	—	—	—	—	—	—
وجه البحري	١٩٢٩٣٢	١١٤١	٢٣٠١٣٩٣	٦١٨٠٠	١٢٠٣	٧٤٣٢٠٥
جيزة	٣٥٣٧	١٢٣٧	٤٢٧٤٦	—	—	—
بي سوف	٢٩٨٢٠	١١٩٨	٣٥٧١٢٥	—	—	—
فيوم	٣٤٩٤٠	٩٦٩	٢٢٨٥٤٤	٨٧٤١	١١١٠	٩٧٠٤٢
منيا	٢١٢٠٣	١٠٥٦	٢٢٤٨٥٨	—	—	—
سر الوسطي	٨٩٦٠٠	١٠٧٦	٩٦٤٣٦٨	٨٧٤١	١١١٠	٩٧٠٤٢
سيوط	٣١٦٦٥	٩٤٣	٢٩٨٧٠٨	—	—	—
وهاج	—	—	—	—	—	—
ل	—	—	—	—	—	—
سوان	—	—	—	—	—	—
سر العليا	٣١٦٦٥	٩٤٣	٢٩٨٧٠٨	—	—	—
شمالى	—	—	—	—	—	—
جمهورية	٣١٤١٩٧	١١٠٣	٣٤٦٤٣٦٩	٧٠٥٤١	١١٩١	٨٤٠٢٤٧

تابع جدول رقم (٤)

مساحة ومتوسط و انتاج محصول القمح عام ١٩٨٥ بالاصناف

ت	سحا ٦٩			سحا ٦١		
	المساحة فدان	المتوسط اردب	المحصول اردب	المساحة فدان	المتوسط اردب	المحصول اردب
رية	٢٣١٢	١١١٧	٢٥٨٢٩	٦٨٩٣	١٢٧١	٨٧٦٠٠
بنخ	٥١٤٤	١٣٤٤	٦٩١٣٧	٩٤٩٠	١٣٩٧	١٣٢٥٤٥
	٦٦٠٩	١١٦٠	٧٦٦٤٥	٦٦١٠	١٠٧٩	٧١٣٣٣
	١٤٣٢٨	١٢٧٥	١٨١٤٣٤	١٣٣٥١	١٢٦٧	١٦٩٣١٧
	٩٥٣٩	١٢٣٣	١١٧٥٨٨	٣٨١	١٠٦٧	٤٠٦٧
بلية	٣٢٩	١١٠١	٣٦٢٣	٢٠٥٨٠	١٢٧١	٢٦١٤٨٩
	٢٨٨٣	١١٦٠	٣٣٤٤٦	٧٣٧	٥٥٠	٤٠٥٤
	٩١٢	١٠٠٣	٩١٤٨	٨٥٥٢	١٢١٩	١٠٤٣٤٤
بحري	٤١٩٥٦	١٢٣٢	٥١٦٨٣٠	٦٦٥٩٤	١٢٥٣	٨٣٤٥٤٩
يف				٤٠١٣	١٤١٧	٥٦٨٥٣
				١٤٩١٥	١٢١٠	١٨٠٥٣٣
				١١٠٩٢	١١٠٤	١٢٢٥٠١
				٢٢٤١٥	١١٩٦	٢٦٨٠٩٦
وسطى				٥٢٤٣٤	١١٩٨	٦٢٧٩٧١
				٤٦٣٦٩	١١٥١	٥٢٢٨٣٣
				٢٠٧١٩	١٣٣٧	٢٧٦٩٧٩
عليا				٦٧٠٨٨	١٢٠٩	٨١٠٨١٢
رية	٤١٩٥٦	١٢٣٢	٥١٦٨٣٠	١٨٦١١٦	١٢٢١	٢٢٧٣٣٣٢

تابع جدول رقم (٤)

تابع التقدير النهائي لمحصول القمح عام ١٩٨٥ بالاصناف

محافظات	بلدي			استورك			اصناف اخري		
	المساحة فدان	المتوسط اردب	الانتاج اردب	المساحة فدان	المتوسط اردب	الانتاج اردب	المساحة فدان	المتوسط اردب	الانتاج اردب
سكندرية	٨٧٥	٦٩٤	٦٠٧٣						
طروح	—	—	—						
بحيرة	—	—	—						
غربية	—	—	—						
فر الشيخ	—	—	—				٢٨٠٥	٩٣٥	٣٠٠
دقهلية	—	—	—						
بياط	—	—	—						
شرقية	—	—	—						
اسماعيليه	٣٣٩	٦٠	٢٠٣٤						
سويس	٢٥١	٦٦٢	١٦٦٤						
منوفية	—	—	—						
قليوبية	—	—	—						
قاهرة	—	—	—						
وجه البحري	١٤٦٥	٦٦٧	٩٧٧١				٢٨٠٥	٩٣٥	٣٠٠
جيزة	٩٧٤	١١٦٦	١٣٥٧						
بي سويف	—	—	—						
فيوم	—	—	—						
منيا	—	—	—						
سر الوسطي	٩٧٤	١١٦٦	١١٣٥٧						
سيوط	—	—	—	٨٣٢	١٣٠	١٨١٦	٥٤١	١٢٠	٦٤٩٣
وادي الجديد	—	—	—	—	—	—	—	—	—
واهاج	٤٢١	٧٠	٢٩٤٧	٤٩٨	١٤٤٠	٧١٦٩	—	—	—
ل	—	—	—	—	—	—	—	—	—
سوان	١٢٠٥	٧٠٢	٩١٥٩	—	—	—	—	—	—
سر العليا	١٧٢٦	٧٠١	١٢١٠٦	١٣٣٠	١٣٥٢	١٧٩٨٥	٥٤١	١٢٠	٦٤٩٣
جمالية	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جمهورية	٤١٦٥	٧٩٨	٣٣٣٣٤	١٣٣٠	١٣٥٢	١٧٩٨٥	٨٤١	١١٠٦	٩٣٩٨

ملحق رقم (٢)

السوق الدولية للقمح

السوق الدولية للقمح :-

تعتبر دراسة السوق الدولية للقمح علي درجة كبيرة من الاهمية لما لهذه السلعة من اهمية ولكونها سلعة استراتيجية وذات تجارة رائجة ، ايضا فإن واردات البلاد المتزايدة من القمح تجعل دراستها ضرورية وواجبة .

تجارة القمح الدولية :-

- صادرات القمح (١) -

شهدت الصادرات الدولية للقمح تطور مستمر خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٤ حيث واصلت ارتفاعها من ٥٧ مليون طن حتي وصلت ١١١ مليون طن ، اي تضاعفت تقريبا خلال اربعة عشر عاما .

وكان نصيب ارميكا الوسطي والشمالية من هذه الصادرات ٥٣٫٦ ٪ عام ١٩٧٠ ارتفع الي ٥٨٫٢ ٪ عام ١٩٨٢ ثم ٥٧ ٪ عام (٢) ١٩٨٤ ووصل ٦٠ ٪ عام ١٩٨٣ .

والولايات المتحدة بمفردها اسهمت بنحو ٢٣ ٪ من جملة صادرات العالم عام ١٩٧٠ ، ووصلت الي ٣٩٫٢ ٪ عام ١٩٨٢ ، ٣٨٫٢ ٪ عام ١٩٨٣ ، ٤١٫٩ ٪ عام ١٩٨٤ .

وتأتي كندا بعد الولايات المتحدة الامريكية التي بلغت نصيبها من صادرات العالم ٢٠٫١ ٪ عام ١٩٧٠ وصل الي ١٨٫٥ ٪ عام ١٩٨٢ ثم ٢١٫٧ ٪ ، ١٨٫٩ ٪ في عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ علي التوالي .

(١) دكتور/ بركات الفرا ، إتجاهات تجارة القمح الدولية ١٩٧٠ - ١٩٨٢ - مذكرة خارجية رقم ١٤٠٣ - معهد التخطيط القومي - ١٩٨٤ .

(٢) F.A.O., Monthly Bulletin Statistics, 1984, 1985.

وتجدر الإشارة الي ان اجمالي ماتسهم به صادرات الولايات المتحدة وكندا والارجنتين واستراليا واوروبا الغربية من جملة صادرات العالم وصل الي ٨٧٪ عام ١٩٧٠ ارتفع الي ٩٤٫٢٪ ، ٩٥٫٢٪ ٩٥٫٦٪ في الاعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ علي التوالي .

أما نصيب الدول الاربع بدون اوروبا الغربية فوصل الي ٧٠٪ عام ١٩٧٠ ارتفع الي ٧٣٪ عام ١٩٨٢ ثم بلغ ٧٦٫٣٪ ، ٧٧٪ في عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ علي التوالي .

كما ان حصة كندا والولايات المتحدة الامريكية من صادرات القمح العالمية بلغ عام ١٩٧٠ حوالي ٥٣٫٥٪ ارتفع الي ٥٧٫٧٪ عام ١٩٨٢ ارتفع الي ٦٠٪ عام ١٩٨٣ ثم انخفض الي ٥٧٪ عام ١٩٨٤ .

ان مايمكن استنتاجه من الارقام السابقة ماييلي :-

- ١ - تحتكر الولايات المتحدة الامريكية وكندا والارجنتين واستراليا واوروبا الغربية صادرات القمح في العالم حيث تسيطر علي ٩٥٪ من الصادرات وهي المصدر لها .
- ٢ - ان الولايات المتحدة الامريكية وكندا يسهمان بنحو ٦٠٪ من صادرات القمح وبالتالي هما الدولتين المصدريتين الرئيسيتين ، ذلك ان اوروبا الغربية كثيرا ماتستورد القمح ، وماتصدره ليس نتيجة فائض الانتاج بالضرورة .
- ٣ - الدول الاربع امريكا وكندا واستراليا والارجنتين تمثل صادراتها نحو ٧٧٪ صادرات القمح أي اكثر من ثلاثة ارباع الصادرات العالمية .
- ٤ - إن الدول الاربع سالفة الذكر هي دول ترتبط بالولايات المتحدة الامريكية سياسيا واقتصاديا ، الامر الذي يجعل هذه الدول قادرة علي خلق تكتل علي شكل كارتل يمكن من خلاله تقاسم السوق والتحكم في الاسعار .
- ٥ - يمكن السيطرة بشكل كامل علي مسار الصادرات والدول المصدر لها ، ومايمكن ان ينجم عن ذلك من مشاكل اذا دخلت الاعتبارات السياسية والعسكرية في الحسبان ، وكلنا يعلم ان أمريكا أوقفت صادرات الحبوب الي روسيا الدولة العظمي ، وكذلك ايران اثناء ازمة

الرهائن الامريكيين .

٦ - يظل احتمال رفع الاسعار واردا بمقدار ما ترغب في ذلك الدول المحتكرة لصادرات القمح ، ولا يثنيها عن ذلك الا بعض الاعتبارات الاقتصادية الدولية . اما انخفاض الاسعار فليس من السهل تحقيقه طالما ان الدول المصدرة الرئيسية حافظت علي مستوي معين للاسعار ، لان خفض بعض الدول ذات الاهمية النسبية الصغيرة للاسعار لا يؤثر علي الاسعار العالمية بصفة عامة .

- واردات القمح (١)-

يمثل مسار الواردات من القمح الشق الآخر من تجارة القمح الدولية . فالدول الاسيوية تحتل وارداتها حوالي ٣٧٪ من جملة واردات القمح كما هو الحال عام ١٩٨٢ والافريقية ١٤٪ وجمهورية مصر العربية ٥٪ وروسيا ٢٠٪ واوروبا الغربية ١٢٪ تقريبا .

أي ان الدول الاسيوية والافريقية يصلها من القمح المصدر نحو ٥٨٪ تقريبا أي اكثر من نصف صادرات العالم ، واذا اضيف اليها الاتحاد السوفيتي ارتفعت الي ٧٢٪ تقريبا أي مايقرب من ثلاثة ارباع واردات القمح .

والجدير بالذكر أن الحال في الواردات ليس كما هو في الصادرات ، فاذا كان في الإمكان في الصادرات خلق او عمل كارتل ، فهذا ليس واردا فيما يخص الواردات وذلك لان الدول المستوردة كثيرة العدد ولا يمكن احداها أو جزء منها أن يشكل شبه محتكر لاستيراد سلعة القمح .

(١) نفس المصدر السابق ، مذكرة خارجية رقم ١٤٠٣ - معهد التخطيط

القومي ١٩٨٤ .

(٢) نفس المصدر السابق .

ولكن الشيء الهام الذي يمكن استنتاجه هو ان الدول الفقيرة هي المستوردة للقمح ، بل الدول التي تعيش تحت خط الفقران صـح التعبير ، فالدول الاسيوية باستثناء اليابان وبعض دول البترول هي دولة متخلفة واوضاعها الاقتصادية متردية ، وكذلك الحال بالنسبة للدول الافريقية باستثناء نيجيريا وجنوب افريقيا . أي ان الذي يمول شراء المزارع الامريكي ويسهم في تصحيح ميزان المدفوعات الامريكي والكندي هو الدول الفقيرة والتي تعتمد علي قطاع الزراعة بشكل اساسي .

- الاسعار العالمية للقمح (١)-

شهدت الاسعار العالمية للقمح ارتفاعا مستمرا عبر العشرين سنة الماضية وبدء من عام ١٩٦٥ حيث كان ثمن الطن (سعر فوب) ٦٦٫٩ دولار للقمح الامريكي ، ٥٧٫٤ دولار للقمح الكندي واصلت الاسعار الارتفاع حتي بلغت ١٧٨ ، ٢٠٢ دولار للقمح الامريكي والكندي علي التوالي عام ١٩٧٣ وهو عام ازمة الغذاء العالمي هو والعام التالي له (١٩٧٤) ، ثم حدث انخفاض في السنوات التالية ، الا أن القمح الكندي واصل ارتفاعه عام ١٩٧٩ فبلغ ٢٠٢ دولار للطن وصل ٢٣٥ دولار للطن عام ١٩٨١ ، ثم انخفض الي ٢١٤ دولار للطن عام ١٩٨٤ ، ولم يقل عن ٢١٧ دولار حتي مايو ١٩٨٥ (٢) ، بل وصل في شهر مايو ١٩٨٥ الي ٢٣٨ دولار للطن .

اما القمح الامريكي فوصل ثمن الطن الي ١٧٧ دولار عام ١٩٨١ ، ١٥٨ ، ١٥٣ دولار في عام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ علي التوالي .

ويرجع ارتفاع اسعار القمح الكندي عن القمح الامريكي الي جودة الاقمح الكندية عن الامريكية فالقمح الامريكي هو

Hard Winter اما القمح الكندي فهو west red spring I

(١) نفس المصدر السابق .

وتجدر الإشارة الي ان هذه الاسعار لم يضاف اليها تكلفة النقل والتأمين ، أي ان السعر (سيف) سيرتفع حسب مسافة النقل وقيمة التأمين ، بل ان السعر داخل البلد المستورد سيرتفع ايضا بمقدار تكلفة التفريغ والرسوم والنقل الي اماكن التوزيع ، أي أن سعر الطن قد يصل الي حوالي ٢٥٠ - ٢٧٥ دولار بالنسبة للقمح الأمريكي وربما الي ٣٠٠ - ٢١٠ دولار للقمح الكندي .

ولكن الظاهرة الملفتة للانتباه فيما يخص الاسعار العالمية للقمح ، هي التذبذبات الشهرية للاسعار والاختلاف في السعر من شهر لآخر ، بل هناك بعض النتائج الهامة التي يمكن الوصول اليها من خلال استقراءاتها .

فعلي مدار الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٤ نجد الملاحظات والنتائج الاتية :-

- ١ - فيما يتعلق بالقمح الأمريكي ترتفع الاسعار في اشهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر واحيانا يناير - فعلي سبيل المثال وصلت الاسعار في الاشهر سالفة الذكر عام ١٩٨٠ حوالي ١٩٥ ، ١٨٧ ، ١٨٧ ، ١٨١ دولار علي الترتيب وفي عام ١٩٨٤ وصلت الي ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥٠ ، ١٥٤ دولار علي الترتيب - وواضح ان الفروقات في الاسعار ليست كبيرة خلال الاشهر المذكورة .
- ٢ - ايضا فيما يخص القمح الأمريكي تنخفض الاسعار في اشهر مايو ويونيو علي وجه الخصوص حيث وصلت علي سبيل المثال الي ١٦٣ ، ١٦١ دولار للطن عام ١٩٨٠ ، ١٥٤ ، ١٥٠ دولار للطن عام ١٩٨٤ ، وكانت قد وصلت الي ١٧٠ ، ١٧١ دولار للطن عام ١٩٨١ . أما باقي اشهر العام فهي تذبذب ارتفاعا وانخفاضا .
- ٣ - فيما يتعلق بالقمح الكندي فإن أعلي الاسعار سجلت في اشهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر ايضا كما هو الحال في القمح الأمريكي ، وفي العام التالي ١٩٨١ سجلت أعلي الاسعار في يناير وفبراير ومارس وفي عام ١٩٨٤ يناير ومارس ويونيو .
- ٤ - ايضا فيما يخص اسعار القمح الكندي فقد سجلت أقل الاسعار في

- اشهر ابريل ومايو ويونيو عام ١٩٨٠ ، يونيو وسبتمبر وديسمبر عام ١٩٨١
واشهر اكتوبر ونوفمبر وديسمبر عام ١٩٨٤ ، ويونيو ويوليو من عام ١٩٨٣ .
- ٥ - ان دراسة سلسلة مناسبة للاسعار الشهرية للقمح يمكن الاستفادة منها
للتعاقد علي الصفقات في الاشهر التي تنخفض فيها الاسعار بصفة
عامة .
- ٦ - لاتوجد تقلبات حادة وفجائية في الاسعار الشهرية للقمح ، باستثناء
السنوات التي قد ينخفض فيها الانتاج ولم يستخدم المخزون لتغطية
الفرق بين العرض والطلب .
- ٧ - الاتجاه العام للاسعار هو الارتفاع المستمر ولايوجد اتجاه للانخفاض إلا
في بعض السنوات (كما هو الحال في القمح الامريكي علي وجه
الخصوص) وسرعان مايعود للارتفاع مره اخري الامر الذي يجعل
الاتجاه العام هو الارتفاع .
- ٨ - عندما تم محاولة ايجاد علاقة بين الانتاج في كل من امريكا وكندا
من القمح واسعار التصدير (فوب) والكمية المصدرة ، فتبين انه
لاتوجد علاقة سببية موجبة كما هو متوقع بين الكمية المصدرة والانتاج
والاسعار حتي لو تم تأخير الاثر لسنة تالية .
- ٩ - يدل استعراض الاسعار انه لاتوجد قاعدة او هيكل يمكن دراسته
لاسعار القمح العالمية ، وذلك لان تصدير القمح غالبا مايتم وفق
اتفاقيات بين الدول المستوردة والدول المصدرة ويظل الحجم الحر
من القمح المصدر والمعرض في السوق محدودا .

- خصائص السوق الدولية للقمح :-

~~~~~

من خلال العرض السابق يتضح ان سوق القمح الدولية ،  
تتميز بوجود شبه احتكار للمعرض من القمح وليس الحال كذلك في  
جانب الطلب ، وان هذه السلعة تكاد تسيطر الولايات المتحدة  
الامريكية وكندا علي جانب العرض علي وجه الخصوص . ولاتوجد  
عوامل تتحكم فيها ، ذلك ان اتفاقية القمح الدولية قد تم إلغاؤها  
منذ عام ١٩٧٩ وهي التي كانت تمثل ضمان إنسياب كميات معينة من  
القمح بأسعار مناسبة للدول الاعضاء .

أما فيما يخص جانب السعر الذي يتحدد بموجب قوي العرض والطلب ، فإن هذه الميكانيكية تكاد تكون معطلة ، طالما هناك سيطرة علي العرض من قبل قلة من الدول ، ومن ثم رأينا ان الاسعار اخذت اتجاها تصاعديا بصفة مستمرة ، ولعب في هذا دور هام ، أن المخزون الاستراتيجي من القمح اخذ يتضاءل في السنوات الاخيرة وذلك لارتفاع تكلفة التخزين .

إن هذه السوق ، يهذه الشكل وفي ظل المعطيات الدولية فهي تكاد تكون سوق شبه مقفلة من جانب الدول المصدرة ، وغالبا من تنعكس السياسات الزراعية والسعرية بصفة خاصة للدول المصدرة علي تلك السوق وبالتالي الاتجاه الذي تتخذه الاسعار . وإذا ارادت الدول المصدرة رفع دخول زراع القمح تعمدت رفع اسعار التصدير . حيث لا يوجد بدائل امام الدول المستوردة ، اما اذا ارادت تلك الدول تحقيق دخول نسبية للزراع من مختلف المحاصيل فقد يؤدي الامر الي خفض الاسعار او ارتفاعها ، وهكذا فالظروف والاضاع الداخلية للدول المصدرة تنعكس علي السوق الدولية للقمح . بل المواقف السياسية لهذه الدول لها دورها ايضا .

ولكن ليس من نافلة القول ان السوق بشكلها الحالي تمثل عامل مخاطرة كبيرة بالنسبة للدول المستوردة ، ومصر من بينها حيث قد ترتفع الاسعار في السنوات القليلة القادمة وقد تحدث ارتفاعات فجائية علي غرار عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ستؤدي الي زيادة كبيرة في قيمة واردات الدول المستوردة للقمح مما يجعل لها اثارها السلبية علي ميزان المدفوعات .

كما أن المواقف السياسية للدول المستوردة إن لم تتوافق ، ولو بشكل ما ، مع المواقف السياسية للدول المصدرة الرئيسية ، فقد تتعرض الدول المستوردة الي وقف تصدير القمح اليها او رفع اسعار التصدير .

بل أن إندلاع حروب قد يرفع الاسعار بشكل غير معهود

أو يتوقف إنسياب القمح لجهات عديدة من العالم مما قد يسبب كوارث ومجاعات .

وسيطل هذا الوضع القلق في غياب الاتفاقيات الدولية وعجز الأمم المتحدة وزيادة الفجوة بين العرض والطلب في الدول النامية بصفة عامة .

هذا ولعل السبيل الأمثل للخروج من دائرة الفعل ورد الفعل وتجنب أي أزمات قد تحدث فيما يخص القمح ، هو رفع درجة الإكتفاء الذاتي المحلية وخاصة أن معظم الدول المستوردة هي دول زراعية بالدرجة الاولى ، كما أن سياسات الحد من الاستهلاك وخلق بدائل القمح كالذرة الشامية والبطاطس ... الخ قد تلعب دورها الايجابي في محاصرة أي آثار سلبية تنجم عن أزمة قمحية عالمية .

وبالتأكيد أن الاحتفاظ بمخزون مناسب من القمح يحمي من التقلبات السعرية الحادة او توقف إنسياب الواردات في فترة زمنية معينة . ولكن امام ارتفاع تكلفة التخزين يصعب الإحتفاظ بكميات كبيرة كإحتياطي إستراتيجي .

#### - الغذاء كسلاح سياسي :-

إن المخاطر المترتبة علي إنخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي تكمن ايضا في إمكانية استخدام الغذاء كسلاح سياسي من قبل الدول القليلة المنتجة له والمحتكرة لتجارته العالمية (الولايات المتحدة - وكندا - واستراليا - واوروبا الغربية) والغذاء سلعة لايمكن تأجيلها فكثيرا ما استخدم ضد الدول المحتاجة للغذاء من أجل املاء مواقف سياسية معينة او اتخاذ خط سياسي معين ، فعلي سبيل المثال :-

- في بداية السبعينات قطعت الولايات المتحدة المعونة الغذائية عن كل الدول المتعاملة مع كوبا بعد إنتهاجها للخط الاشتراكي (مثل

شيلي وكمبوديا وفيتنام الجنوبية) .

إستخدم سلاح القمح ضد مصر في عام ١٩٦٥ كأداة ضغط سياسية ، ولوح بإستخدامه ضد الدول العربية عقب الحظر البترولي الجزئي خلال اكتوبر ١٩٧٣ ، فقد كانت مصر حتي عام ١٩٦١ - عام القرارات الاشتراكية - تقوم بإستيراد معظم إحتياجاتها القمحية طبقا للقانون الأمريكي رقم ٤٨٠ ، والخاص بتصدير فائض السلع الزراعية الامريكية للدول المختلفة ، ولقد حاولت الولايات المتحدة عن طريق زيادة معونتها الغذائية لمصر أن تقربها بعدم السير في طريق التحول الاشتراكي ، فبينما بلغت المعونة الغذائية الامريكية لمصر عام ١٩٦١ طبقا للقانون ٤٨٠ حوالي ٨٨ مليون دولار<sup>(١)</sup> فقد تزايدت حتي بلغت نحو ١٦٠ مليون دولار عام ١٩٦٢ وذلك علي الرغم من تعاظم مسيرة التحول الاشتراكي ، ولكن عندما واصلت مصر مسيرتها - إمتنعت الولايات المتحدة عن مساعدتها لمصر طبقا للقانون ٤٨٠ ، لذلك قامت مصر إعتبارا من عام ١٩٦٤ بشراء القمح من الاسواق الدولية بالعملة الصعبة بل لقد إمتنعت الولايات المتحدة عن بيع القمح لمصر وذلك رغم انها كانت تشتريه في ذلك الوقت بالعملة الصعبة وطبقاً للأسعار العالمية السائدة في السوق الحرة .

وقد لوحظ انه إعتبارا من الفترة التالية لحرب اكتوبر ١٩٧٣ وبعد تحسين العلاقات المصرية الامريكية إستعادت الواردات القمحية لمصر مكانتها السابقة طبقا للقانون الأمريكي ٤٨٠ ، بينما إمتنع الاتحاد السوفيتي عن تزويد مصر نهائيا بالعديد من السلع والتي يعتبر القمح والسلاح من أهمها .

ولقد تأكد إمكانية استخدام القمح كسلاح للضغط من قبل الدول المنتجة والمصدره له إبان الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٧٣ ، ومانجم عنها ، فقد قامت الولايات المتحدة والدول الحليفة لها (كندا - استراليا - اوروبا الغربية ) بالتهديد بإستخدام القمح كسلاح

(١) عادل هندي (دكتور) ، المحددات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية

المجلة الزراعية دار التعاون للطباعة والنشر ، القاهرة ، اغسطس ١٩٨١ .

مضاد للبترول ، ولقد قامت الدول المحتكرة لإنتاجه ولتجارته الدولية برفع اسعاره كثيراً فبينما بلغ سعر الطن نحو ٧٠ دولار عام ١٩٧١ فقد ارتفع الي حوالي ٢٤٠ دولار للطن عام ١٩٧٤ - رداً علي ارتفاع اسعار البترول - مع إحتفاظه بمعدلاته المرتفعة في السنوات التالية حيث بلغ ٢٠٢ دولار للطن عام ١٩٧٥ (١).

- قررت الولايات المتحدة تجميد بيع الحبوب للاتحاد السوفيتي بسبب غزوه لافغانستان الامر الذي يدل علي اهمية سلاح الغذاء في العلاقات الدولية حتي بالنسبة للدول الكبرى.

ومن ثم فإنه يتضح ان في امكان الدول المنتجة للغذاء ان تستعمله كسلاح للضغط علي الدول المستوردة له تحقيقاً لاغراضها السياسية والاستراتيجية ، علي ان خطورة استخدام سلاح القمح لا تكمن في رفع اسعاره ، فمن حق أي دولة او مجموعة من الدول ان ترفع اسعار بيع منتجاتها كما تشاء طالما كان ذلك يتمشي مع المبادئ والاسس المعمول بها في التجارة الدولية ، وانما تكمن خطورة استخدام هذا السلاح بصفة اساسية في امكانية إحجام الدول المحتكرة لتجارته في عدم تصديره نهائياً لدوله معينة تعاني نقصاً في إنتاجه وتصبح المشكلة في هذه الحالة ليست مشكلة إقتصادية بقدر ماتمس متطلبات الأمن الغذائي للدولة .

---

(١) بلغ سعر الطن من القمح عام ١٩٨٥ نحو ١٧٠ دولار ومن الدقيق نحو ٢٢٠ دولار للطن .

ملحق رقم (٣)

أثر الري والتسميد علي محصول القمح

### الآثار الإقتصادية لمعدلات التسميد علي محصول القمح :-

لقد إتسمت تقديرات الطلب علي الاسمدة في الزراعة المصرية بالثبات النسبي في المقررات السماوية منذ عام ١٩٧٧ وهذا مخالف للواقع خاصة وان هذه المقررات مرتبطة اساسا بما هو متوافر من الاسمدة في هذا الوقت وليس بما هو مطلوب فعلا . كما أن نسبة التسميد في مصر لم تصل إلي المستويات التي تعطي أقصى إنتاجية زراعية . ولذلك كان لصناعة الاسمدة أهمية خاصة في الدول النامية والمتقدمة علي السواء لإسهامها الكبير في رفع غلة الارض الزراعية وتجديد الاراضي المستصلحة . وبقدر ما للتوسع الرأسي من أهمية في الزراعة تتعاظم أهمية إستخدام الأنواع المختلفة من الاسمدة في خلق وتدعيم هذا التوسع جنباً الي جنب ، مع ميكنة العمليات الزراعية الأساسية وإختيار البذور المنتقاة وزيادة كفاءة عمليات مقاومة الآفات . ونتيجة لأهمية تلك الصناعة فلقد إتجهت الدول التي تشجع تصنيع الاسمدة محلياً ومحاولة الاكتفاء منها ذاتياً ، حيث تزامن الاحتياج المتزايد من الاسمدة مع ندرة رؤوس الاموال من العمليات الصعبة . فقد بلغ حاجة السوق المحلي من جميع انواع الاسمدة النتروجينية في عام ١٩٨٠ حوالي ٦٤١ ألف طن نتروجين إرتفعت حتي بلغت نحو ٧٠٥ ألف طن نتروجين عام ١٩٨٥ ومن المتوقع أن تصل الحاجة من الاسمدة النتروجينية في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٠٢٥ ألف طن<sup>(١)</sup> في حين نجد أن طاقة المصانع القائمة علي انتاج الاسمدة في مصر تكون عاجزة عن الوفاء بهذه الاحتياجات .

### المقررات السماوية :-

تتحدد المقررات السماوية في كل من وزارة الزراعة والجامعات وفقاً لنتائج التجارب السماوية علي مختلف الحاصلات النباتية في جميع انحاء الجمهورية ، وتجري تلك التجارب لتمثل ظروف المناطق المختلفة ويبين الجدول رقم ( ١ ) المقررات المستهدفة من الاسمدة الآزوتية

جدول رقم (١)

الاحتياجات المقررة من الاسمدة الآزوتية والمقرر

السمادي لمحصول القمح خلال الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٥)

| السنوات | الاحتياجات<br>المقررة من<br>الاسمدة<br>الآزوتية متوسط<br>المقرر السمادي<br>كم<br>( اراضي قديمة ) | الاحتياجات<br>المقررة من<br>الاسمدة<br>الآزوتية متوسط<br>المقرر السمادي<br>كم<br>( اراضي جديدة ) | المقرر السمادي<br>( كيلو جرام<br>تركيز<br>٪ ١٠٠ أزوت |
|---------|--------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|
| ١٩٧٧    | ٤٠٠                                                                                              | ٢٠٠                                                                                              | ٥٤                                                   |
| ١٩٧٨    | ٤٦٤                                                                                              | ١٠                                                                                               | -                                                    |
| ١٩٧٩    | ٤٥٢                                                                                              | ١٠                                                                                               | -                                                    |
| ١٩٨٠    | ٤٤٠                                                                                              | ١٢                                                                                               | -                                                    |
| ١٩٨١    | ٤٣٨                                                                                              | ١٤                                                                                               | -                                                    |
| ١٩٨٢    | ٤٣٦                                                                                              | ١٥,٦                                                                                             | ٦٠                                                   |
| ١٩٨٣    | ٤٣٤                                                                                              | ١٨                                                                                               | -                                                    |
| ١٩٨٤    | ٤٣٤                                                                                              | ١٩                                                                                               | -                                                    |
| ١٩٨٥    | ٤٣٠                                                                                              | ١٩                                                                                               | ٦٠                                                   |

(١) متوسط المقررات بالكيلو جرام سماد أزوت تركيز ١٥% أزوت .

المصدر :-

١ - بنيت التقديرات علي اساس التركيب المحصولي الذي

اقترحه وزارة الزراعة حتي عام ١٩٨٥ .

٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . صناعة الاسمدة

في ج ٢٠٠١ ع مرجع رقم (١/٢٢٥٢٠١) ديسمبر ١٩٧٦ .

للسنوات ١٩٧٧ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ . وقد استخدمت المقررات السمادية الآزوتية عام ١٩٧٧ والتي سبق وضعها في عام ١٩٧٣ وقد تم مقارنتها بالمقررات الفعلية في ذلك العام وذلك لمعرفة مدى الاختلاف بين المستهدف والمحقق وتبين عدم وجود إنحرافات تقريباً بين المقررات السمادية الآزوتية بالنسبة للفعلي والمستهدف في عام ١٩٧٧ بالنسبة لمحصول القمح .

ويجب التنويه في هذا المجال أن معدلات التسميد (كجم/فدان محصولي) قد حسبت علي أساس بقاء بعض المساحات الحقلية التي تزرع أصنافاً غير عالية الإنتاج وهو الأمر الذي يخضع حالياً للدراسة بواسطة الجهات البحثية بوزارة الزراعة ومركز البحوث الزراعية التي سوف توصي بزراعة بعض الأصناف عالية الغلة مما يستوجب معه رفع التقديرات السابقة للاحتياجات من السماد . ويمكن إستعراض الطاقة الانتاجية من الاسمدة الآزوتية في المصانع القائمة حالياً حيث نجد أن إنتاج هذه الشركات في الأعوام السابقة وآخرها عام ١٩٨٥/٨٤ كما هو وارد بالجدول رقم ( ٢ ) يبلغ إنتاجها حوالي ٤٠٢٥ ألف طن آزوت ١٥٥٪ أي ما يعادل ٨٠٪ من الطاقة الانتاجية لهذه الشركات وما يعطي فرصة اكبر للقضاء علي الطاقات العاطلة بتلك الشركات والتي تقدر بحوالي ٢٠٪ من إنتاجها الكلي والذي يقدر بنحو ٤٨٨٠ ألف طن آزوت ١٥٥٪ .

وحيث أن التقدير السابق تم علي ضوء المقررات السمادية التي تم تثبيتها منذ عام ١٩٧٧ دون الأخذ في الإعتبار عنصر الزمن وتأثيره علي الأرض الزراعية وإنخفاض إنتاجيتها بالإضافة الي توقف وصول مياه الفيضان التي كانت تجدد الأرض الزراعية وتزيد من خصوبتها والاتجاه الي التكتيف المحصولي وإستصلاح وإستزراع الاراضي كل ذلك يؤدي الي ضرورة زيادة المقررات السمادية ومعدلات التسميد - الأمر الذي يقترح معه اضافة ١٠٪ الي اجمالي الاحتياجات المحسوبة لتغطية أي زيادة محتملة في الطلب علي الاسمدة الفوسفاتية .

الآثار المترتبة علي زيادة مقررات التسميد لمحصول القمح :-

تشير النتائج المتحصل عليها من بعض تجارب زراعة الاصناف عالية الجودة من الاقماع ومع زيادة في المقررات السمادية بمعدل ١٠٪ عن

جدول رقم (٢)

الطاقة الانتاجية المتاحة من الاسمدة الأزوتية القائمة

في ج ٢٠٠٤

بالالف طن هـ ١٥ % أزوت

| الطاقة<br>القضوي | نوع السماد               | البيان<br>الشركة                        |
|------------------|--------------------------|-----------------------------------------|
| ٦٨٠              | نترات نوحادر ٢١ % أزوت   | - الصناعات الكيماوية<br>- النصر للاسمنت |
| ٢٥٠              | نترات الجير هـ ١٥ % أزوت | - مصنع السويس                           |
| ١٢٣              | سلفات نشادر ٢٠.٦ % أزوت  | - مصنع طلخا                             |
| ٦٦٠              | نترات نشادر ٢١ % أزوت    | -                                       |
| ١٦٢٠             | يوريا هـ ٤٦ % أزوت       | -                                       |
| ١٧٤              | نترات نشادر هـ ٢٣ % أزوت | - أبوقير للاسمدة                        |
| ١٣               | سلفات نشادر ٢٠.٦ % أزوت  | -                                       |
| ٤٨٨٠             |                          | الجملة                                  |

المصدر :-

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - صناعة الاسمدة - اعداد

مختلفة .

المقررات السمادية الحالية انه من الممكن الوصول الي حجم انتاج يقدر بنحو ٣١٧ مليون طن قمح خلال فترة زمنية قصيرة من ٥ الي ١٠ سنوات علـي اساس متوسط إنتاج الفدان ٢ر٤ طن للفدان وذلك بفرض ثبات المساحة المحصولية المزروعة قمحاً عند مساحة ١٣٢ مليون فدان وهي المساحة التي زرعت عام ١٩٨٣ وذلك علي اساس إستمرار معدل إقبال الزراع علي زراعة المساحة المزروعة بالاصناف عالية الانتاج والمحافظة علي المقررات السمادية العالية التي اوضحت انه يمكن الوصول بإنتاجية الفدان الي ٢ر٧ طن للفدان في ضوء الإعتبارات السابقة . ولقد حققت زراعة الاصناف المختلفة من الاقماع في بعض الدول المتقدمة ومن خلال الاعتباريـق السابقـين معدلات إنتاجية قد تجاوزت ٣ طن للفدان . وباجراء مزيد من الدراسة حول العلاقة مابين معدلات التسميد وعلاقتها بإنتاجية الفدان من القمح نستطيع ان نحصل علي نتائج افضل بشكل مستمر . ذلك مع العلم بأن متوسط الانتاجية المتحقق في عام ١٩٨٥/٨٤ لم يتجاوز ١ر٦ طن للفدان ، وأيضاً المخطط والمستهدف من إنتاجية فدان القمح طبقا للخطة الحالية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ - يبلغ نحو ١ر٧ طن للفدان ، أي أن الزيادة المتوقعة نتيجة للإعتبارين السابق ذكرهما تقدر بنحو طن للفدان قمح بإجمالي قدرة ١ر٣ مليون طن قيمتهم النقدية طبقا لاسعار العالمية لعام ١٩٨٤ لطن القمح ( ١٩٠ \$ ) ٢٤٧ مليون دولار أمريكي وتقدر القيمة النقدية لهذه الزيادة طبقا لمتوسط السعر المزرعي لعام ١٩٨٥ والمقدر بنحو ٢٥٧٦ جنيه / أردب بحوالي ٢٢٣ مليون جنيه وذلك مع الأخذ في الاعتبار حساب تكلفة الزيادة في المقررات السمادية اللازمة لانتاج هذه الزيادة من الاقماع عالية الانتاج .

#### أساليب الري وآثارها علي محصول القمح :-

إن التوسع في إستغلال الاراضي للزراعة وكذلك التقدم في كيفية الوصول الي أحسن الطرق ضمانا لإستغلال موارد مياة الري يعتبر من اهم الوسائل التي تواجه الدول النامية في الوقت الحاضر وخاصة بعد الزيادة المتتالية في تعداد السكان في جميع دول العالم . ومشكلة الري لها أكثر من جانب ويؤثر فيها أكثر من عامل ، يأتي في مقدمتها فاقد التوصيل خارج الحقول وهي التي تبدأ من أسوان الي الترع ومايتخلل ذلك من فقد ناتج عن البخر والتسرب والتي يصعب التحكم فيه إلا في إطار سياسة

عامة باهظة التكاليف وثانيهما فاقد التوصيل داخل الحقل من المياه ناتج عن الفرق بين الإحتياجات الفعلية للمحاصيل المختلفة وبين مايعطي فعلاً ويمكن التحكم في ذلك عن طريق تقليل فتحات الري والتحكم فيها وإحكام تطبيق نظام المناوبات مع احكام توزيع المياه في الحقل باستخدام السيفونات او الهدارات او الفتحات المعاييرة واستبدال المراوي الحقلية الترابية بالمواسير او الخراطيم ذات الفتحات لمواجهة الاسراف في استخدام مياه الري - ايضا يشمل هذا القسم علي فاقد لمياه الري ناتج عن استخدام نظم إروائية تقليدية تتسم بقدر كبير من الاهدار عن الطرق الحديثة في الري . وسوف نعرض فيما يلي لاقسام الفقد المائي المختلفة بهدف السيطرة عليها ومن ثم الآثار المترتبة علي إنتاجية محصول القمح من جراء ذلك :-

أولاً : تطور الفقد المائي ( خارج الحقول ) .

ثانيا : تطور الفقد المائي ( داخل الحقول ) وينقسم الي :

أ - دراسة المقننات المائية .

ب - دراسة طرق الري المختلفة تقليدية وحديثة .

ومن دراسة المقننات المائية<sup>(١)</sup> للمحاصيل المختلفة بالمناطق المختلفة وتنوع هذه الحاصلات وإختلافها في مدي إحتياجاتها لمياه الري ، نتضح الفوائد من المياه عند اسوان ويكون هذا سببا للبحث عن سبل الوفرة في هذه المقننات الحالية . وهنا تجدر الاشارة الي أن التركيز سوف يكون علي فوائد التوصيل للمياه من الترع الي الحقل ، حيث ان الفاقد من اسوان الي الترع غالبا مايكون ناتج عن البخر والتسرب الذي يصعب التحكم في كليهما وحاجة ذلك الي إستثمارات باهظة التكاليف .

---

(١) المقننات المائية هي مقدار مايسرف من المياه للفدان الواحد سواء عند الحقل او اقماع الترع او عند اسوان وهو إما مقنن حقلي عبارة عن كمية المياه المعطاة فعلا لري وحدة المساحة لمحصول معين بالحقل ويشتمل علي الفاقد عن طريق التسرب والفاوض الطمي ، أما مقنن الترع وهو غالبا مايزيد عن مقنن الحقل بمقدار الفقد في الترع بالبخر والتسرب وهو يتراوح ما بين ١٠ - ٢٠ ٪ ، اما المقنن عند اسوان وهو كمية المياه اللازم تصريفها عند اسوان لدي المساحة المحصولية .

أولاً : تطور الفاقد المائي لمحصول القمح (خارج الحقول) :-

يتبين لنا من دراسة الجدول رقم (٢) ان فاقد التوصيل من المياة (من الترع الي الحقل ) لمحصول القمح خلال الفترة ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٠ يقدر بحوالي ٤٥٨٪ من اجمالي كمية المياة المفقودة اثناء زراعة محاصيل العسروات الثلاثة الشتوية - الصيفية والنيلية - وكان الفاقد متذبذباً خلال فترة الدراسة فبلغ حوالي ٢٩٩ مليون متر مكعب سنوياً عام ١٩٧٠/٦٩ ثم اخذ في التذبذب بعد ذلك حتي حقق أدني مستوي له في عام ١٩٧٧ فبلغ حوالي ٢٧٦ مليون متر مكعب / سنوياً . وحقق أقصى مستوي له في عام ١٩٧٦ فبلغ حوالي ٣٢٢ مليون متر مكعب / سنوياً . ويتبين من دراسة تطور الفاقد المائي بالتوصيل ( من الترع الي الحقل ) لمحصول القمح انه رغم تذبذبه بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة ١٩٧٠/٦٩ - ١٩٨٠ قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي<sup>(١)</sup> إحصائياً بمعدل زيادة يبلغ حوالي ٢٩٪ من متوسطه السنوي البالغ حوالي ٣٠ مليون متر مكعب / سنوياً . ويتبين من دراسة تطور الفاقد المائي بالتوصيل (من اسوان الي الترع) قد أخذ إتجاهاً عاماً متزايداً غير معنوي<sup>(٢)</sup> إحصائياً بمعدل زيادة يبلغ حوالي ٢٩٪ من متوسطه السنوي البالغ حوالي ٢٣ مليون متر مكعب / سنوياً .

| المعنوية                                                          | مستوي | ر   | ر   | ر    | ر    |
|-------------------------------------------------------------------|-------|-----|-----|------|------|
| غير معنوي                                                         | ٠.٥   | ٠.٦ | ٢.٥ | ١١.٩ | ٢٩.٧ |
| (١) ص = ٢٩.٧ + ١١.٩ = ٤١.٦                                        |       |     |     |      |      |
| ص = القيمة التقديرية لاجمالي الفاقد المائي ( من الترع الي الحقل ) |       |     |     |      |      |
| لمحصول القمح بالآلف متر مكعب / سنوياً .                           |       |     |     |      |      |
| س = عامل الزمن .                                                  |       |     |     |      |      |
| المعنوية                                                          | مستوي | ر   | ر   | ر    | ر    |
| غير معنوي                                                         | ٠.٥   | ٠.٤ | ١.٩ | ١١.٩ | ٢٢.٧ |
| (٢) ص = ٢٢.٧ + ١١.٩ = ٣٤.٦                                        |       |     |     |      |      |
| ص = القيمة التقديرية لاجمالي الفاقد المائي ( من اسوان الي الترع ) |       |     |     |      |      |
| لمحصول القمح بالآلف متر مكعب / سنوياً .                           |       |     |     |      |      |
| س = عامل الزمن .                                                  |       |     |     |      |      |
| هـ = ( ١ ، ٢ ، ..... ١١ )                                         |       |     |     |      |      |

جدول رقم (٣)

اجمالي الفاقد المائي لمحصول القمح والنسبة المئوية للفاقد من المياه في الترع خلال الفترة ٧٠/٦٩ - ١٩٨٠

| البيان<br>السنة | فاقد بالترع | النسبة المئوية | فاقد بالنيل | جملة المياه المفقودة في العروات الثلاثة |            |
|-----------------|-------------|----------------|-------------|-----------------------------------------|------------|
|                 |             |                |             | فاقد الترع                              | فاقد النيل |
| ١٩٧٠/٦٩         | ٢٩٩٢٢١      | ٤٦١            | ٢٢٨٤٦٨      | ٦٤٨٩٩٧٠                                 | ٥١٤٩٧٦٠    |
| ١٩٧١/٧٠         | ٣١٠٠٣٥      | ٤٧٧            | ٢٣٦٦٣٣      | ٦٥٠٢٤٦١                                 | ٥١٥٨٤٠٨    |
| ١٩٧٢/٧١         | ٢٨٣٥٠١      | ٤٣٩            | ٢١٨٤٠١      | ٦٤٦١٥٧٤                                 | ٥١٥٤٨٦٥    |
| ١٩٧٣            | ٢٨٦٢٨١      | ٤٣٤            | ٢١٨٢٨٢      | ٦٦٠٠٥١١                                 | ٥٤٨٢٨٢٨    |
| ١٩٧٤            | ٣١٥٢٠٩      | ٤٨٣            | ٢٣٨٣٦٨      | ٦٥٤٥٨٣٦                                 | ٥١٨٧٣٠٣    |
| ١٩٧٥            | ٣١٩٨٠٤      | ٤٨٦            | ٢٤١٨٣٧      | ٦٥٧٦٣٩١                                 | ٥١٤٧٤٤٢    |
| ١٩٧٦            | ٣٢٠١٦٤      | ٤٧٠            | ٢٤٤١٥٨      | ٦٨١٠٩٠٣                                 | ٥٣٣٦٨٥٣    |
| ١٩٧٧            | ٣٧٦٠٩٥      | ٤٠٩            | ٢٠٩٤٣٣      | ٦٧٥٠١٤٠                                 | ٥٣١٨٣٥٥    |
| ١٩٧٨            | ٣١٦٤٩٦      | ٤٦٧            | ٢٣٩٨١٠      | ٦٧٧٥٧٧١                                 | ٥٣٣٢٧٧١    |
| ١٩٧٩            | ٣١٧٠٥٨      | ٤٦٤            | ٢٤١٢١٦      | ٦٨٣٣٧٤٦                                 | ٥٦٣٩٣٦٩    |
| ١٩٨٠            | ٣٠٣١٨٨      | ٤٤٨            | ٢٢٩٣١٨      | ٦٧٦٠٤١٢                                 | ٥٣٠٨٥٨٩    |

المصدر :-

جمعت وحسبت من نشرة الموارد المائية ، اعداد مختلفة ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

ثانيا : تطور الفاقد المائي لمحصول القمح (داخل الحقول) :-

#### أ - دراسة المقننات المائية لمحصول القمح :-

لقد تم تقدير المقنن المائي لمحصول القمح علي أساس رصد وحساب كمية المياه المعطاة له في كل أقليم علي حده ، ولقد أخذ في الاعتبار نوع التربة وإختلاف المناوبات في مناطق التجارب ، ولقد بنيت معظم التقديرات علي كمية المياه في السنين الشحيحة الايراد . ولقد أدخل نظام قياس التصرفات بواسطة الاعتبار والهدارات وأمكن الحصول علي تقديرات مبدئية للمقنن المائي الاقتصادي ، ثم بدأت مرحلة جديدة لحساب المقننات المائية علي أساس رصد قياس المعاملات الترتوثر علي الاستهلاك المائي ومنها العوامل التي تؤثر علي الدراسة مثل الفواقد كخواص التربة الطبيعية والميكانيكية والقياسات الميترولوجية ، قياس الرطوبة علي اعماق مختلفة في ثلاث نسط بكل مجموعة قبل وبعد كل ريه - تزويد حقول التجارب بشبكة من المصارف المغطاة . ولقد أمكن في نهاية عام ١٩٦٤ الوصول الي المقننات المائية لبعض المحاصيل ثم تلي ذلك العديد من الدراسات الخاصة بالمقننات المائية حاليا في محطات البحوث المختلفة والمنتشرة علي مستوي الجمهورية وكان من نتائج ذلك بعض النتائج المتحصل عليها والواردة بالجدول رقم ( ٤ ) والتي يتضح منها ان المقنن الاقتصادي هو ١٧٧م٢/فدان ليعطي محصولاً قدرة ١٣ر٨٠ أردب / فدان ، ويتضح ايضا من دراسة الجدول السابق انه بإطلاق كميات أكبر من المياه عن المقننات المائية نجد ان إنتاجية المحصول تتأثر بالسلب علي عكس ما هو متوقع من بعض المزارعيين . ومن ذلك فإن هناك عوامل كثيرة يجدر أخذها في الاعتبار عند التفكير في زيادة المقننات المائية للمحاصيل ، اذ يستدعي الامر نتيجة لهذه الدراسات والتجارب ، التي يجب أن تستمر مع رفع كفاءة اجرائها، عمل مقارنة بين تكاليف زيادة مياه الري ، للحصول علي أكبر محصول او تخفيض المقننات المائية بحيث لا تؤثر بدرجة كبيرة علي ناتج المحصول ولقد إتضح ايضا من نتائج التجارب

اجمالي كمية المياه المستهلكة في بعض سنوات التجارب  
وانتاجية الفدان لمحصول القمح

| السنوات | البيان                                                | كمية<br>المياه<br>م/فدان | انتاجية<br>الفدان<br>أردب/<br>فدان |
|---------|-------------------------------------------------------|--------------------------|------------------------------------|
| ١٩٦٤    | معاملة أ                                              | ١٠٨٠                     | ١٤٣٠                               |
|         | معاملة ب                                              | ١٢١٨                     | ١٥٠٠                               |
|         | معاملة ج                                              | ١٢٥٠                     | ١٢٨٠                               |
|         | معاملة د                                              | ١٤٢٤                     | ١٤٤٠                               |
| ١٩٧٠    | معاملة أ                                              | ١٠٧٠                     | ١٢٧٨                               |
|         | معاملة ب                                              | ١١٢٣                     | ١٢٥٠                               |
|         | معاملة ج                                              | ١١٧٧                     | ١٢٨٠                               |
|         | معاملة د                                              | ١٢٣٠                     | ١٢٦٥                               |
| ١٩٧١    | المقنن المائي للفدان للوجه البحري<br>م/٣ فدان         | ١١٠٠                     |                                    |
|         | الاحتياجات المائية للفدان في الوجه<br>البحري م/٣ فدان | ١٥٠٠                     |                                    |
|         | المقنن المائي للفدان في مصر الوسطي<br>م/٣ فدان        | ١٣٠٠                     |                                    |
|         | الاحتياجات المائية للفدان في مصر<br>الوسطى م/٣ فدان   | ١٧٥٠                     |                                    |
|         | المقنن المائي للفدان في الوجه القبلي<br>م/٣ فدان      | ١٧٠٠                     |                                    |
|         | الاحتياجات المائية للفدان في الوجه<br>القبلي م/٣ فدان | ٢٢٠٠                     |                                    |
| ١٩٧٤    | المقنن المائي لصنف قمح جيزه<br>م/٣ فدان               | ١٣١٠                     |                                    |
|         | الاحتياجات المائية لصنف قمح جيزه<br>م/٣ فدان          | ١٨٠٠                     |                                    |
|         | المقنن المائي لصنف القمح المكسيكي<br>م/٣ فدان         | ١٩٠٠                     |                                    |
|         | الاحتياجات المائية لصنف القمح<br>المكسيكي م/٣ فدان    | ٢٢٠٠                     |                                    |
| ١٩٨١    | المقنن المائي لصنف قمح جيزه<br>م/٣ فدان               | ١١٢٠                     |                                    |
|         | الاحتياجات المائية لصنف قمح جيزه<br>م/٣ فدان          | ٢٦٣٠                     |                                    |
|         | المقنن المائي لصنف القمح المكسيكي<br>م/٣ فدان         | ١٩٢٥                     |                                    |
|         | الاحتياجات المائية لصنف القمح<br>المكسيكي م/٣ فدان    | ٢٥٥٤                     |                                    |

\* الاحتياجات المائية المقنن الاقتصادي + مياه الري اللازمة لتجهيز كأرض

المصدر:

نتائج تجارب محطات أبحاث المقننات المائية - مركز البحوث المائية

السابقة بالنسبة لمحصول القمح ، انه يمكن إنقاص كمية مياه الري المعطاة للمحصول علي أقصى ناتج بحوالي ٢٥٪ في حين أن نسبة النقص في المحصول الناتج لا تتجاوز ٥٪ .

#### ب - دراسة طرق الري التقليدية والحديثة :-

تتسم طرق الري التقليدية والمتبعة في زراعة القمح في جمهورية مصر العربية بالإسراف الشديد في مياه الري والذي كان سبباً مباشراً في رفع مستوى الماء الأرضي وعجل بظهور مشكلة الصرف والتي أصبحت تهدد الزراعة في مصر بالانهيار . هذا فضلاً عما تحتاجه هذه الطرق من تكلفة عماله عالية . وكذا فإن مشكلة إقتراب مستوى الماء الأرضي من السطح ( سوء الصرف ) جعل الجذور النباتية في ظروف غير ملائمة للنمو حيث ينقصها باستمرار التهوية وهذا عنصر هام في الانتاج الزراعي وكذلك جعلها عرضة للإصابة بالأمراض الفطرية . وكذلك الإستهلاك المائي فيها بمعدل أكثر من اللازم جعل مصدر الماء في مصر (مياه النيل) يتهدد بالضياع . لقد تم تحديد كفاءات الري الحقلية بحوالي ٤٥٪ وتعزي الاسباب الي عدة عوامل اهمها إستخدام الفلاح للوسائل البدائية سواء في رفع المياه الي حقله او تسوية الحقل وتقسيمه أدي الي قصور التسويات الداخلية بالحقول والانحدارات المطلوبة لسريان المياه في الزمن المناسب حتي بعض الحقول تأخذ ميولاً عكسية مما يؤدي الي الاسراف الشديد في إستخدام المياه التي يمكن ان تصل الي نهاية الحقل ، كما وانه نتيجة لاستخدام الفلاح لنظام الري داخل احواض صغيرة بالتالي زراعة علي خطوط قصيرة يتنافي مع الاصول الفنية لطرق الري كما وتشغل المساقية الحقلية والبتون مساحات كبيرة من الارض وصلت ما بين ٦ - ١٢ ٪ من المساحة المنزرعة . ومما لاشك فيه ان كل هذه المشاكل ليست مما يصعب تفاديه ، والتكنولوجيا الحديثة تساعد في الوصول الي افضل الطرق للانتفاع بالموارد المائية والمحافظة علي معدلات الانتاجية وزيادتها عن طريق الطرق العلمية الحديثة .

لقد اهتمت جمهورية مصر العربية بدراسة نظم الري الحديثة منذ اوائل عام ١٩٥٢ نتيجة للعيوب السابق ذكرها في الطرق التقليدية

وقامت طبقاً للخطة الموضوعة آنذاك بتنفيذ شبكات الري بالرش في أنشاص ومديرية التحرير ووادي النطرون والوادي الجديد وقد قدرت مساحة الاراضي الرملية في مصر والتي يصلح فيها نظام الري بالرش عموماً في ذلك الوقت بحوالي مليون فدان حيث يلعب الري بالرش دوراً فعالاً في المحافظة علي مياة الري كأثر مباشر وفي تقليل مشاكل الصرف وانخفاض الانتاجية كأثار غير مباشرة وان لم يكن من الميسور في الوقت الحالي تغيير نظم الري المتبعة في الاراضي القديمة بنظم اخري اكثر كفاءة في استخدام المياة فعلي الاقل نبدأ في التخطيط في تطبيق هذه الطرق التي تعظم الفائدة من الوحدة المائية المستخدمة في اعطاء اكبر عائد ممكن في الاراضي الجديدة التي يتم إستصلاحها للتوسع الافقي في المساحة المنزرعة وطرق الري بالرش هي احسن طريقة لزيادة هذه الكفاءة ولتقليل الفاقد والتي تتراوح كفاءتها ما بين ٦٥ - ٧٥ ٪ ، ولقد أثبتت التجربة العملية انه في حالة تماثل نوع التربة وكمية المياة ونوع المحصول يكون مقدار المحصول في حالة استعمال الري بالرش عند في حالة استعمال الري السطحي .

#### تطوير اساليب الري وأثرها علي إنتاجية فدان القمح :-

باستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم ( ٤٠ ) يتضح لنا انه باستخدام المقننات المائية المثلي في زراعة محصول القمح أمكن الحصول علي إنتاجية أعلي تبلغ كمتوسط من المعاملات أ ، ب ، ج ، د حوالي ١٣٧٧ أردب ، ففي حالة تعميم النتائج المتحصل عليها علي مستوي الاراضي الجديدة فقط والتي بلغت مساحة المزروع منها في عام ١٩٨٥/٨٤ حوالي ٦٨ ألف فدان من محصول القمح بإنتاج اجمالي يبلغ نحو ٧١ ألف طن قمح نستطيع ان نحصل علي حوالي ١٣٩ ألف طن قمح أي بزيادة قدرها حوالي ٩٥ ٪ من الانتاج المتحقق في عام ١٩٨٥/٨٤ هذا فقط علي مستوي الاراضي الجديدة .

واذا أخذ في الاعتبار مقدار الوفرة المتحقق في مياة الري المستخدمة ومايمكن ان نضيفه من رقعة زراعية جديدة يمكن ان تفسي باحتياجات اخري غذائية أو كسائية لتضاعف الأثر .

ولقد روعي أخذ الاراضي الجديدة فقط في الاعتبار نظراً لصعوبة

تطبيق الطرق الإروائية الحديثة في مناطق وسط الدلتا ومصر العليا نظراً لتوافر كميات المياه بها عن طريق مرور نهر النيل داخل أراضيها ، إلا أنه من الممكن أخذ منطقة الوجه البحري في الاعتبار نظراً لتعدد المساحات الممكن تطبيق نظم الري الحديثة بها ووجود مساحات كبيرة قابلة للإستصلاح والاستزراع بها . إلا أنه يجب التنوية في هذا المجال السـي أن محصول القمح من المحاصيل التي مازالت تحت التجربة من حيث تطبيق نظم ري حديثة عليه وأثر ذلك علي إنتاجية القمح ، ومن هنا لم تصل السـي نتائج محددة بعد .

ملحق رقم (٤)

تقليل حجم الفاقد من القمح

### تقليل حجم الفاقد في المراحل الإنتاجية والتسويقية والإستهلاك النهائي:-

تبرز مشكلة الفاقد والتالف في قطاع الزراعة في كثير من الدول النامية وهي ترجع الي العديد من الاسباب التي تبرز أولها في الاسباب الاجتماعية والتي هي محصلة لقيم وعادات وتقاليد إستراتيجية متوارثة فسي هذا القطاع علي وجه الخصوص ذلك بالاضافة الي الاسباب الاقتصادية والتي ينتج عنها تخلف وسائل الانتاج والتسويق وعدم ملاحقة التطور التكنولوجي السريع في هذا المجال في الدول الصناعية الكبرى ، حيث تبين أن الفاقد من الغذاء بالدول النامية يقدر علي الأقل في صورة نسب مئوية ان أمكن بحوالي ١٠٧ مليون طن في عام ١٩٧٦ ، كما وتقدر قيمة الفاقد من الحبوب بالدول النامية عام ١٩٨٥ بحوالي ٧٤ بليون دولار بأسعار عام ١٩٧٦ أما عن انواع الغذاء سريعة التلف فيقدر الفاقد منها في عام ١٩٨٥ بحوالي ٤ بليون دولار أي أن جملة قيمة الفاقد في الغذاء بالدول النامية عام ١٩٨٥ يقدر بأكثر من ١١ بليون دولار بأسعار عام ١٩٧٦ .

تشير تقديرات الفاقد للغذاء في دول العالم الثالث الي ان الفاقد من للحبوب والبقول كحد أدني في كافة المراحل الإنتاجية تقدر بحوالي ١٠٪ وسوف نركز في هذا الجزء من الدراسة علي الفاقد في المرحلة الانتاجية فقط .

### تقدير قيمة الفاقد الفيزيقي لمحصول القمح في مرحلة الإنتاج (١) :-

يبين الجدول رقم (١) ان النسبة المئوية للفاقد في مراحل الانتاج المختلفة تبلغ حوالي ٨٪ من متوسط انتاج الفدان وذلك علي المستوي المزرعي .

يتضح لنا من دراسة الجدول رقم (٢) ان المساحة المنزرعة بالقمح في جمهورية مصر العربية تراوحت بين ١٤٥٣ ألف فدان في عام ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦١/٦٠ ، بين ١٣٥١ ألف فدان في عام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ أي أن مساحة القمح تناقصت بمعدل ١٠٢ ألف فدان خلال فترة الدراسة ، ونتيجة

لزيادة الانتاجية خلال نفس الفترة المدروسة بحوالي ٢٤٧ طن للفدان حيث زادت إنتاجية الفدان من ٩٩٥ طن للفدان عام ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦١/٦٠ التي ١٢٤٢ طن للفدان عام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ فقد ارتفع إنتاج القمح من ١٤٤٦ ألف طن في عام ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦١/٦٠ الي حوالي ١٩٨٩ ألف طن في عام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ بزيادة تقدر بحوالي ٥٤٣ ألف طن وباستخدام معدلات الفقد الفيزيقي المقدرة لمحصول القمح في مراحل الانتاج المختلفة والواردة بالجدول رقم (١) تبين لنا ان كمية الفقد الفيزيقي تراوحت ما بين ١١٥٦٨ ألف طن في عام ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦١/٦٠ ، ١٥٩١٢ ألف طن في عام ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ أي أن هذه الكمية من الفقد الفيزيقي لمحصول القمح خلال مرحلة الانتاج قد زادت بحوالي ٤٣٤٤ ألف طن خلال الفترة المدروسة وهذا يرجع اساسا الي ارتفاع القيمة المطلقة لانتاج القمح خلال تلك الفترة مع ثبات نسبة الفقد . وبحساب قيمة الفقد الفيزيقي في مرحلة الانتاج لمحصول القمح لمتوسط الفترة من ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ بأسعار المنتج في عام ١٩٨٥<sup>(١)</sup> نجد أن القيمة النقدية للمفقود من محصول القمح في مرحلة الانتاج فقد تبلغ نحو ٢٧٣٢ مليون جنيه وبحساب قيمة الفقد لمتوسط الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ بسعر الوارد من القمح المستورد في عام ١٩٨٥<sup>(٢)</sup> تبلغ نحو ٢٧٠٥ مليون دولار ولاشك ان جملة القيمة النقدية للفاقد الفيزيقي لمحصول القمح في مراحل الانتاج المختلفة تمثل عبئا كبيرا وذلك في ظل الظروف المالية الحالية . ونستطيع القول ان هذه الكمية المفقودة في تلك المرحلة تمثل مايعادل إنتاج حوالي ١٢٨ ألف فدان من القمح.

#### الآثار المترتبة علي تخفيض نسبة الفقد في مراحل انتاج القمح :-

ان تخفض نسبة الفاقد الفيزيقي لمحصول القمح في مراحل الانتاج المختلفة بشكل أو بآخر يعني وفر في المساحة الارضية المزروعة بالقمح يعادل ١٢٨ ألف فدان بالاضافة الي مستلزمات الانتاج المستخدمة وقوة العمل الزراعي . وفي ذات الوقت هو مايعني زيادة المعروض من القمح بما يعادل ١٦٠ ألف طن قمح او خفض في تكلفة واردات القمح بما يعادل قيمة تلك الكمية .

(١) سعر المنتج في عام ١٩٨٥ ١١٧٧ / ملليم / كيلو - سجلات قسم الاحصاء

معهد الاقتصاد . بحوث الاقتصاد الزراعي والاحصاء .

(٢) سعر الوارد من القمح ١٧٠ دولار للطن عام ١٩٨٥ - بيان السيد

الدكتور/ نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة - جريدة الاهرام .

### تقدير حجم الفاقد في مرحلة التسويق :-

يقصد بالفاقد الطبيعي ذلك الفاقد من القمح والدقيق والخبز الذي يحدث اثناء عمليات النقل والتخزين والطحن والتصنيع ، ولقد قدرت كمية الفقد في تلك المرحلة عن طريق اصحاب المخازن من الدقيق اثناء النقل من المطحن الي المخبز بحوالي ١٪ ويرجع ذلك الي مواد التعبئة المستخدمة واسلوب النقل أما الفاقد اثناء تخزين القمح المحلي فتراوحت التقديرات له بين ٣ - ٨٪ ويرجع فاقد التخزين الي الطرق البدائية في تخزين القمح ( حيث مازال القمح يخزن في صوامع مغلقة من الطين او يترك في العراء علي هيئة أكوام او يوضع في حفر تحت الارض ويغطي بالقش ) .

هذا وهناك محاولات عديدة من قبل الدولة لتحديث صوامع تخزين القمح ، كما تقدر بعض الدراسات الفاقد من الدقيق المستورد بنسبة ٣٠٪ نتيجة لسوء التداول في عملية الشحن والتفريغ والنقل . وبالنسبة للفاقد اثناء مرحلة الطحن ، فقد اجمع العديد من اصحاب المطاحن علي عدم وجود فقد يذكر من القمح او الدقيق اثناء عملية الطحن سواء في مطاحن السلندرات او الحجارة .

كما ويقدر الفاقد اثناء مرحلة التصنيع بالمخازن البلدية نحو ٣٪ ، ٣٪ فاقد بالمخازن الآلية أي ان اجمالي الفاقد الفيزيقي طبقا للتقديرات السابقة يبلغ نحو ١٪ فاقد نقل ، ٣٪ فاقد تخزين ، ٣٪ فاقد بالمخازن الآلية ، ٣٪ فاقد بالمخازن البلدية ومن ثم نجد ان مرحلة التسويق لمحصل القمح ودقيقه تبلغ نسبة الفقد الاجمالي بها نحو ١٠٪ تقريباً .

(١) د. هدي صالح - تقدير الفاقد لمحصل القمح في مرحلة الاستهلاك -

مذكرة خارجية رقم (١٤٠٨) - معهد التخطيط القومي .

(٢) جريدة الاهرام - العدد الصادر في ١٥/١٢/١٩٨٣ .

جدول رقم (١)

تقديرات النسبة المئوية لاجمالي الفاقد الفيزيقي  
من محصول القمح علي المستوي المزرعي خلال مرحلة  
الانتاج

| المرحلة الانتاجية                      | النسبة المئوية للفاقد الفيزيقي |
|----------------------------------------|--------------------------------|
| الحصاد                                 | ٢٪                             |
| التجفيف                                | ٢٣٪                            |
| الدراس والتذرية                        | ٢٧٪                            |
| اجمالي الفقد في<br>مرحلة الانتاج عموما | ٨٪                             |

المصدر:-

نتائج الدراسة الميدانية لبحث ( تقدير الفاقد الزراعي  
لمحصول القمح ) - مذكرة خارجية رقم (١٤٠٧) - معهد  
التخطيط القومي